University Of Abou bekr Belkaid
Tlemcen-Algeria

جامعة أبو بكر بلقايد
تلمسان-الجزائر

تلمسان الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES
قسم العلوم السياسية
DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCES

التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

The American Chinese competition in Africa in the context of the new international changes

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في تخصص: السياسة الدولية

إعداد الطالب:
محمد محياوي

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد هاملي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد سمير عياد	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
محمد هاملي	أستاذ	المركز الجامعي مغنية	مشرفا ومقررا
منير أبو رحمة	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة تلمسان	مناقشا
زين الدين جباري	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021م-1444/1443هـ

جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)
UNIVERSITY OF ABOU BEKR BELKAID: TLEMCEN-(ALGERIA)
كلـيـة الحقـوق والعلـوم السيـاسيـة
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES
قسـم العلـوم السيـاسيـة
DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCES

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات *شـهـادة الدكتـوراه* في الطور الثالث

نظام-ل م د-

تخصـص السياسـة الدوليـة

بعنــوان:

التنـافس الأمريكي والصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

The American Chinese competition in Africa in the context of the new international changes

تاريخ المناقشة: 2022/03/16

إعـداد الطـالـب:
محمـد محيـاوي

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمـد هاملـي

لجنـة المناقشـة:

الاسـم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد سمير عياد	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
محمد هاملي	أستاذ	المركز الجامعي مغنية	مشرفا ومقررا
منير أبو رحمة	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة تلمسان	مناقشا
زين الدين جباري	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021م-1444/1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية (32)

أهدي هذه الدراسة إلى كل من علمني .

إلى كل الذين وثقوا بي .

إلى الذين لولا دعمهم ومساندتهم لي لما ظهر هذا العمل .

إلى كل من ترك بصمته بمرجع أو معلومة أو توجيه

إلى الأمة العربية خاصة، والشعوب الإفريقية عامة

. . .

إلى جميع هؤلاء الفضلاء والأحباب والشعوب

أقدم هذا العمل اعترافاً بالجميل

متمنيًا لهم غداً أفضل

شكر وعرفان

بداية نحمد الله عز وجل الذي رزقنا الصحة والعافية والعزيمة، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء فالحمد لله حمدا كثيرا...

واهتداء بهدي رسولنا الكريم **صلى الله عليه وسلم** في قوله: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ» (رواه الترمذي) .

أغتنم الفرصة كي أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى الأستاذ الفاضل **"محمد هاملي"**؛ المشرف على هذه الدراسة، فلولا ثقته التي وضعها في، وحسن تعاونه معي، لما رأت هذه الدراسة النور في هذه المدة الزمنة وبهذا الشكل... الشكر موصول كذلك إلى الأساتذة الكرام **"أعضاء لجنة المناقشة"** على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وتقييم هذه الدراسة؛ من دون استثناء جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية –جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة **"عبير عادل حسن"** من جمهورية مصر العربية الشقيقة، التي ساعدتني في الحصول على الكثير من مصادر الدراسة ومراجعها...والشكر الموفور كذلك لجميع **"عمال المكتبة العمومية"** و**"دار الثقافة"** بمدينة –سبدو–لإتاحتهم لي المرافق والوسائل البيداغوجية التي ساعدتني في انجاز هذه الدراسة.

ومن باب الوفاء أتقدم بشكر خاص إلى **"أفراد عائلتي"** لصبرهم معي..."وأصدقائي" لتشجيعهم لي...وإلى أصحاب السؤال المتكرر "متى تناقش؟" على تحفيزهم لي... وإلى كل من دعا لي في ظهر الغيب...

أنا مدين لكم جميعًا، ومن الصعب التعبير عن ذلك في بضع سطور من الشكر

قائمة الاختصارات المعتمدة في الدراسة

1. قائمة الاختصارات باللغة العربية

رمز الاختصار	أصل الاختصار
د.س.ن	دون ذكر سنة النشر
ص	صفحة
ص-ص	صفحات
ط	الطبعة

2. Liste Des Sigles Et Acronymes (Français/Anglais):

✓ Liste Des Sigles

Sigles	Signification sigles	شرح الاختصار باللغة العربية
Ibid	Ibidem	اختصار لكلمة لاتينية تعني المرجع نفسه
loc.cit	loco citato	اختصار لكلمة لاتينية تعني المكان نفسه
No	Numéro	العدد
Op.cit	Oeracitato	اختصار لكلمة لاتينية تعني مصدر أو مرجع سبق ذكره
P	Page	صفحة
Pp	Pages	صفحات
Tr	Traduire	ترجمة
Vol	Volume	مجلد

✓ Liste Des Acronymes

Acronymes	Signification Acronymes	باللغة العربية	رقم صفحة تواجد الاختصار
AFRICOM	U.S. **A**frica **C**ommand	**أفريكوم**: القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا	125
AGOA	**A**frican **G**rowth and **O**pportunity **A**ct	**أغوا**: قانون النمو والفرص في أفريقيا	101
BRICS	**B**résil, **R**ussie, **I**nde, **C**hine et Afrique du **S**ud	**البريكس**: كلمة تتكون من الحروف الأولى لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي: **البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا**	194
FMI	**F**ond **M**onétaire **I**nternationale	صندوق النقد الدولي	32
FOCCA	**Fo**rum sur la **C**oopération **C**hine-**A**frique	منتدى التعاون الصيني الافريقي	87
IDE	**I**nvestissement **D**irect **É**tranger	الاستثمار الأجنبي المباشر	54
JFBE	**J**ournal Of **B**usiness And **F**inance **E**conomy	مجلة اقتصاد المال والأعمال	194
OPEC	**O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries	منظمة الدول المصدرة للنفط، وتختصر ب: أوبك	31
PIB	**P**roduit **I**ntérieur **B**rut	الناتج المحلي الإجمالي	32
PNB	**Pr**oduit **N**ational **B**rut	الناتج القومي الإجمالي	192

مقدمة

مع مطلع الألفية الثالثة، شهد العالم جملة من التحولات، حيث ظهرت قوى جديدة، كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية، وترابطت وتشابكت العلاقات بين الدول على اختلاف درجاتها في التقدم أو التخلف. كذلك أثّرت تلك التحولات على هيكل القيم ونسق العلاقات المجتمعية، إلى الحد الذي يبرر القول بأنّنا نعيش الآن "قرنًا جديد" يختلف كل الاختلاف عن سابقه. وفي إطار هذه التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات الدولية، وجدت معظم الدول الإفريقية نفسها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ وعرف بعضها العديد من الصراعات العرقية الداخلية والتدخلات السياسية والعسكرية الخارجية، وكل هذا أثر بشكل كبير على الاستقلال السياسي والاقتصادي لدولها.

وفي ظل تعثر محاولات التنمية فيها؛ وجدت الدول الإفريقية نفسها أكثر استعدادا للانسياق إلى توجهات القوى الأجنبية، وذلك بحثا عن الدعم والمساندة بحكم العامل السياسي والتاريخي، أو التعاون والشراكة بحكم موقعها الهام ومكانتها الاقتصادية على خريطة العالم. لتغدو في ضوء ذلك ساحة لتنافس جديد، يربط بين المصالح العاجلة والآجلة للقوى العالمية.

ومن هنا برز التنافس الأمريكي والصيني بحثا عن الهيمنة والنفوذ فيها وعليها، من خلال عقد اتفاقيات دورية منها الثنائية ومنها الجماعية؛ تدور جميعها حول زيادة العلاقات مع إفريقيا تحت حجج ومبررات متعددة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض توجهاتها العالمية والاقليمية تجاه القارة الافريقية؛ بحجج الحفاظ على الاستقرار ودعم التنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية بدل النظام الشمولي والحكم الفردي، كما سنرى لاحقًا. في حين تطمح الصين إلى الاستفادة من الثروات الطبيعية، ومصادر الطاقة، لتلبية حاجياتها الصناعية المتزايدة، وكسب قدر من التوازن الاستراتيجي مع القوى الغربية، من خلال مدخل التبادل التجاري والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية. وفي ذات الوقت تحقق مكاسب اقتصادية وتجارية للصين، عملا بالمثل

الصيني القائل: "إذا أردت الوصول إلى الثروة عبّد الطريق لها" [1]. وهذا ما ستحاول توضيحه هذه الدراسة؛ انطلاقا من الأسس التالية:

أولًا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

يرتبط اختيار موضوع الدراسة، بمجموعة من المبررات، نرتبها كالآتي:

1) المبررات الذاتية:

تشكل الرغبة والميول لفهم طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة المرشحة للعب دور عالمي مميز في القرن الواحد والعشرين، الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع، فالحيوية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والغموض الذي يميز هذه العلاقات في القارة الإفريقية؛ مبررات دفعتنا لمحاولة دراسة وتحليل هذا الموضوع، من أجل وضعه في إطار معين، يمكن من فهم حقيقة العلاقة بين القوتين في القارة الإفريقية بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة.

2) المبررات الموضوعية:

إنّ المتغيرات الدولية الجديدة التي أفرزها النظام الدولي الجديد، تُحتّم على الباحث في العلوم السياسية التعمق في دراسة معالمها. وهذا ما يشكل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية، والمرتبطة بكشف مسارات واتجاهات تحول بنية النظام الدولي، بين دولة صاعدة تسعى لتغيير الوضع الاستراتيجي الدولي القائم، ودولة عظمى وحيدة ومهيمنة تعمل على تكريس الوضع القائم، لضمان مصالحها وتأمين السيطرة والتفوق.

3) المبررات العلمية:

من بين المبررات العلمية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:

- علاقة الدراسة بمجال التخصص دفعنا إلى الخوض فيها، وهو ما سيساهم في زيادة الرصيد العلمي والمعرفي في هذا الموضوع والتخصص فيه مستقبلا، بعد الاطلاع على ما كتب حوله

[1] -حسنين عماد شبع، ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية "Ce que tu ignores des richesses de l'Afrique"، **مركز الدراسات الافريقية**، 218/10/14، *https://bit.ly/3qE8QDN*، تاريخ التصفح:2019/12/31، على الساعة: 11:30.

من طرف الأساتذة والباحثين المتخصصين بالشأن الإفريقي من جهة، والشأن الصيني-الأمريكي من جهة أخرى.

- الرغبة بالمساهمة في إثراء المكتبة الجامعية، حيث تقل مثل هذه الدراسات على مستوى المكتبات الجزائرية عمومًا، والبلدان العربية خصوصًا.

4) المبررات العملية:

يمكن إجمال المبررات العملية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- قابلية الموضوع للدراسة من حيث التخصص، والقدرة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات.
- تركيز الموضوع على القارة الإفريقية، التي ينتمي إليها الباحث جغرافيا وتاريخيا، وهو ما يسهل عملية جمع المعلومات، والوصول إلى المصادر.
- يساهم موضوع الدراسة، في إتمام المسار التكويني في الطور الثالث تخصص السياسة الدولية، كما يعتبر بمثابة تتويج لسنوات الدراسة الطويلة في الجامعة، والتي سوف تعكس بالضرورة المستوى الذي وصل إليه الباحث من التكوين الأكاديمي.

ثانيًا: أهمية وأهداف الدراسة

أ. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتجلى في مظهرين؛ الأول علمي والثاني عملي:

1) الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها دراسة جديدة تعالج ظاهر معاصرة لا تزال تداعياتها قائمة، إلى جانب أنها تعد من الدراسات التي لم تلق القدر الكافي من الاهتمام لدي الباحثين الأفارقة والجزائريين على وجه التحديد. على الرغم مما لها من أهمية بالغة تجاه مستقبل القارة الإفريقية وشعوبها. لذلك فإنّ هذه الدراسة بعد إتمامها وإثرائها، بناء على ملاحظات لجنة المناقشة؛ ستصبح بمثابة مرجع علمي يساهم في دراسة وفهم واقع القارة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي والصيني بصفة خاصة،

والتنافس الدولي بصفة عامة. كما ستساهم في تقديم إضافات علمية للدراسات الإفريقية بشكل عام، والجزائرية بشكل خاص.

2) **الأهمية العملية:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من ارتباطها الوثيق بمنطقة تعتبر من أهم مناطق الجذب والتنافس العالمي، حيث نسعى من خلالها إلى تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الولايات الأمريكية والصين في إفريقيا، وما يميزها من خصائص وسمات وتداعيات مستقبلية، وهي دراسة من شأنها أن تساعد الباحثين والمختصين في هذا المجال، سواء أكاديميا؛ من خلال اعتماد النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة في الأبحاث اللاحقة، أو عمليا من خلال طرح بدائل لدى صناع القرار في الدول الإفريقية، وخاصة في كيفية مواجهة تداعيات هذا التنافس، الذي قد يمس السيادة الوطنية والأمن الإقليمي والداخلي للدول الإفريقية.

ب. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1) الأهداف العلمية:

تهدف الدراسة إلى الإحاطة بطبيعة العلاقة بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين. وكذلك بعلاقة كل منهما مع دول القارة الإفريقية، من خلال التطرق إلى أبرز محاور التنافس بين الطرفين في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، بعيدا عن العاطفة، وعن النظرة الأحادية المرتبطة أساسا بالتصور الإفريقي الذي يختزل جميع المتغيرات ضمن الإطار الضيق والوحيد –التّبعية–. فهذه الدراسة توفر نظريًا فرصة للمهتمين، والمتابعين للشأن الإفريقي، من خلال الاطّلاع على جوانب مهمة من الاستراتيجية الأمريكية والصينية في إفريقيا مطلع الالفية الثالثة، وخاصة أن هذه الفترة تزامنت مع أحداث غيرت مجرى العلاقات الدولية، وبرزت فيها قوى جديدة، وتراجعت فيها قوى كانت مهيمنة إلى وقت قريب.

2) الأهداف العملية:

من الناحية العملية، تهدف هذه الدراسة إلى تعميق الفهم لدى المهتمين والدارسين للشأن السياسي الإفريقي، وصناع القرار في القارة الإفريقية، وذلك من خلال تحليل وتحديد أهداف ووسائل الطرفين، وكذلك تقدير الآثار التي يمكن أن تنجم عن هذا التنافس، ومن ثمة إعطاء صورة واضحة لصناع القرار في الجزائر خاصة، وفي إفريقيا عامة. لاتّخاذ قرارات متوازنة تستشرف المستقبل فيما يتعلق بسياستها الخارجية، وإبراز الخيارات المتاحة أمامها.

ثالثًا: الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة بمثابة حلقة متواترة الصلة بدراسات علمية وجهود بحثية سابقة مجسدة في شكل مؤلفات أو منشورات علمية، سواء كانت إلكترونية أو ورقية. وتجدر الإشارة إلى أنّ مراجعة الأدبيات السابقة كانت وفق إتباع طريقة الواسع الضيق" Review Literature in Broad Narrow"[1]؛ أي الانتقال من الأدبيات التي لها علاقة مع جزئية معينة في البحث، إلى الأدبيات التي لديها علاقة مع مختلف أجزاء البحث؛ ومن ثمة جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتنظيمها بطريقة تجعلها مفيدة في مشروع الدراسة.

ونشير هنا إلى أنّ موضوع الدراسة في شقه الأول الذي يتناول "التنافس الأمريكي- الصيني" قد حظي بالكثير من الإسهامات الأكاديمية والجهود الفكرية التي يصعب حصرها، سواء منها ما كتب باللغة الأجنبية أو العربية. أمّا بخصوص "التنافس الأمريكي- الصيني- في إفريقيا"، فيوجد بعض الدراسات والبحوث المختصة بالقارة، التي حاول من خلالها المهتمون والباحثون دراسة وتحليل أوضاع القارة الإفريقية في ظل التنافس الدولي. وعلى الرغم من بعض الفوارق من الناحية المنهجية وطبيعة الاشكالات المتناولة وزوايا الطرح بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، إلّا أنّ هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، لذا سيتم الاكتفاء بذكر بعض الدراسات السابقة على سبيل الذكر لا الحصر؛ مثل:

[1] -مصطفى بوصبوعة، مقاربات السياسة الخارجية بين الهيمنة والتعددية: دراسة لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018-2019، ص.7.

كتاب بعنوان: **"العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية"**[1]، للباحثة زينب عبد الله منكاش، حاولت فيه الباحثة تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية، القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من خلال استعراضها لحالات التوافق والتنافر بينهما، كما حاولت وضع المؤشرات المستقبلية لهذه العلاقات في ظل المتغيرات الجديدة، التي طرأت على النظام الدولي والبيئة الدولية.

كما يوجد بعض الكتب المترجمة على غرار كتاب: **"الصين في إفريقيا شريك أم منافس"**[2]، لمؤلفه: كريس ألدن، يسلط الكتاب الضوء على العلاقات الناشئة بين الصين وإفريقيا؛ لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة على أساس الشراكة في التنمية، أم على أساس التنافس الاقتصادي، أم نوع جديد من الهيمنة. ويخلص الكاتب إلى أنه لكي نفهم مضمون المشاركة الصينية في القارة، علينا أولاً إدراك الأسباب الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية التي تكمن وراء سياسة بكين في إفريقيا، وكذلك ردود النخب الإفريقية على مغازلات الصين، عندئذ فقط سيكون بالإمكان تقييم التحديات والفرص القائمة أمام إفريقيا والغرب بشكل صحيح.

ومن بين المراجع الأجنبية نذكر دراسة بعنوان" *la compétition stratégique en Afrique: approches militaires américaine chinoise et rus*se."[3]، للباحثة Aline Leboeuf، حاولت فيها الباحثة التطرق إلى الاستراتيجيات المتبعة من طرف القوى العالمية في القارة الإفريقية، من خلال إبراز وتحديد أهم المصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها القوى المتنافسة وقياس مدى تأثير التنافس الإستراتيجي الأمريكي –الروسي– الصيني على القارة الإفريقية. وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن الموقع الجغرافي والإستراتيجي للقارة الإفريقية وما تحتويه من موارد وثروات

(1)-زينب عبد الله منكاش، **العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وابعادها السياسية والاقتصادية**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

(2)-كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**،تر: عثمان الجبلي المثلوتي، أبو ظبي: الدار العربية للعلوم ،2009.

(3) -Aline Leboeuf, **la compétition stratégique en Afrique : approches militaires américaine chinoise et russe**. France ; laboratoire de recherche sur la défense, 2019.

طبيعية ساهم في تأجيج حالة التنافس بين القوى الدولية، وبالأخص بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

أمّا فيما يخص الرسائل والمذكرات الجامعية حول هذا الموضوع، فإنّ أغلبها تناول التنافس الأوروبي والأمريكي في إفريقيا، أو اختصت بدراسة كل قوة على حدة "كالاستراتيجية الصينية في إفريقيا"، أو "التوجهات الأمريكية تجاه إفريقيا". ومن بين الرسائل والمذكرات القريبة من موضوع هذه الدراسة، نذكر:

أطروحة دكتوراه من إعداد "خيدر محمد كريم" بعنوان الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي"[1]: تناولت الدراسة صراع القوى الكبرى حول موارد الطاقة في العالم، وقد ركزت على الصراع الصيني الأمريكي على النفط في إفريقيا، بحكم بروز هذه الأخيرة –إفريقيا– كمصدر مضمون وأمن يوفر مصادر الطاقة بالنسبة لهاتين القوتين أو غيرهما من القوى الكبرى والصاعدة. أما مذكرات الماجيستير فقد اطلعنا على بعضها نظرا لارتباطها بمتغيرات الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها، ومن ضمنها: مذكرة بعنوان: **"التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"**[2]، من إعداد الطالبة: عيمور فيروز، حاولت من خلالها الباحثة إبراز مظاهر تراجع دور الاستعمار التقليدي في القارة الإفريقية، وما نتج عن ذلك من زيادة التنافس والتسابق على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية لصالح القوى الجديدة، وعلى رأسهم الولايات الأمريكية المتحدة والصين.

أمّا فيما يخص المجلات فيوجد الكثير من المجلات المتخصصة والحديثة، سواء الالكترونية أو الورقية، التي تطرقت إلى موضوع التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا، وعلى رأس هذه المجلات نذكر؛ مجلة دراسات إفريقية، ومجلة قراءات إفريقية، ومجلة السياسة الدولية...

ومن خلال الأدبيات السابقة التي اطلعنا عليها، لاحظنا أنّه لا توجد دراسة تتطابق مع موضوع هذه الدراسة بصورة كاملة، لا بالإشكالية المطروحة للتحليل، ولا بالإطار الزمني المحدد للدراسة، حيث

---

(1)-خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الافريقي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2014.

(2)-عيمور فيروز، "التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ،2010-2011.

إنّ هذه الدراسة ركزت على المتغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة العالمية والإفريقية خلال السنوات الأخيرة، بالاعتماد على قواعد البيانات، ومراكز البحث الموجودة على الأنترنت بشكل متكرر، أكثر من المصادر المطبوعة، وذلك قصد الحصول على أحدث البيانات والمعطيات.

كما أنّ الدراسات السابقة لم تبين التداعيات الإقليمية والدولية للتنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا بشكل واضح، في حين أنّ هذه الدراسة ستسعى إلى استعراض تداعياته. كذلك تناولت الدراسات السابقة السياسة الخارجية لكل من الولايات الأمريكية والصين، ولم توضح الفروق السياسية والفكرية والمنطلقات الأيديولوجية للطرفين، الأمر الذي ستحاول هذه الدراسة التركيز عليه. وهو ما سيعطي إضافة علمية جديدة تساهم في البحوث العلمية المستقبلية التي تهتم بهذا الموضوع.

رابعًا: حدود الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات فرضيتها، تم ضبط حدود الدراسة كالآتي:

1) **الحدود الزمانية:**

تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2019، أي أنّها تتطرق بصورة أدق إلى أهم المتغيرات التي شهدها التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا خلال العشر سنوات الأخيرة- إلا أنّ ذلك لا يعني أنّنا لن نعود إلى فترات تاريخية سابقة عن النطاق الزماني المحدد كلما دعت الضرورة لذلك- خصوصا في الفصل الأول، الذي يتطلب منا ذكر الأسباب الكامنة وراء الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في القارة الإفريقية.

2) **الحدود المكانية:**

يتحدد النطاق المكاني للدراسة بالقارة الإفريقية بصورة عامة، وبعض الدول والمناطق التي تصاعدت فيها وتيرة التنافس بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين بصوره خاصة.

3) **الحدود الموضوعية:**

بما أنّ الدراسة تتطرق للتنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، وما يرتبط بهذا التنافس من مواضيع سياسية اقتصادية وعسكرية، فإنّ محددات النطاق الموضوعي ستشمل:

- ✓ **أطراف التنافس:** وهم الولايات المتحدة والصين.
- ✓ **المحدد المادي للتنافس:** الموقع الجيواستراتيجي، الثروات الطبيعية، الأسواق التجارية والاستثمار.
- ✓ **الهدف من التنافس:** تحقيق أهداف سياسية، واقتصادية، وعسكرية.

خامسًا: إشكالية الدراسة

في ظل ما تعاني منه القارة الإفريقية من أزمات أمنية وسياسية واقتصادية ومن قصور في أداء مهام حكوماتها؛ وتحت غطاء احتواء الأزمات وتقديم المساعدات، برز التنافس الأمريكي والصيني إلى الواجهة في القارة الإفريقية، وفي إطار التداخل في المصالح وعدم التوافق بين الطرفين الأمريكي والصيني في كثير من القضايا الإفريقية؛ ومن أجل رصد مجالات التنافس بين القوتين وتسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في وتيرة التنافس بين الطرفين والنتائج المترتبة عنه في إفريقيا، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تشكل إفريقيا مجالا للتنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني في ظل المتغيرات الدولية الجديدة؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح عدة تساؤلات فرعية، تساعدنا في تحليل مفاهيم ومضامين هذه الدراسة، أبرزها:

- ماهي مظاهر وأثار المتغيرات الدولية الجديدة في القارة الإفريقية؟
- ماهي طبيعة التنافس الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية؟
- ماهي تداعيات وآفاق التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا؟

سادسًا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم الانطلاق من الفرضية التالية:

- **في ظل المتغيرات الدولية الجديدة أضحت القارة الإفريقية مجالًا خصبا للتنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني له العديد من التجليات السياسة والاقتصادية والعسكرية.**

سابعًا: صعوبات الدراسة

لا ننكر أنّه خلال إعداد هذه الأطروحة، وسعينا لإثبات فرضيتها، واجهتنا العديد من الصعوبات: منها ما هو "منهجي"، ومنها ما هو "مضوعي"، ومنها ما هو "ميداني". وهي صعوبات نابعة أساسًا من طبيعة الموضوع الذي يدرس قوتين متنافستين، إحداهما تحكم النظام العالمي، والثانية مرشحة لخلافتها؛ حيث تكمن صعوبة الموضوع في الحركية والوتيرة السريعة للأحداث التي تربط بين الطرفين سواء على المستوى العالمي، أو الإفريقي، ما اضطرنا في كثير من الأحيان إلى تعديل البيانات والمعلومات التي قمنا بجمعها. كما أنّ عدم تمكن الباحث من زيارة بعض البلدان الإفريقية من أجل جمع البيانات وإجراء الدراسات الميدانية، شكل عائقًا كبيرًا، جعل الأطروحة تقتصر فقط على البحث "البيبليوغرافي"، وحتى هذا الأخير "البحث البيبليوغرافي" وجدنا فيه صعوبة، حيث إنّ الكثير من المراجع ركزت على فترات زمنية قديمة على غرار الحرب الباردة، أو أنّها ركزت التنافس على عنصر معين مثل "النفط ".

غير أنّ الصعوبات التي ذكرناها لم تثننا عن محاولة الإجابة على الإشكالية من خلال الاستناد إلى جملة من المناهج العلمية، التي تساعد في معالجة الموضوع والمشكلة البحثية بطريقة نظامية ومتدرجة، تمهيدا لحلها، وإعطاء نتائج مقبولة علميًا وعمليًا. ورغم توظيف المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة؛ حيث لا يكاد يخلو أي بحث علمي منهما، سواء أكان ذلك بشكل مباشر، أو غير مباشر، اعتمدنا كذلك على:

- **منهج دراسة الحالة:** حيث يهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالقارة الإفريقية، ويساعد على تحديد التفاعلات والأحداث التي مرت بها؛ مما يجعل موضوع الدراسة قابل للدراسة بشكل أكثر دقة.

- **المنهج المقارن:** يمكننا من رصد أوجه التشابه والاختلاف والتداخل، والعناصر المتحكمة في طبيعة التنافس بين الولايات الأمريكية والصين. كما يمكننا من المقارنة بين مستقبل القوتين في القارة الإفريقية، ويظهر استخدامه في هذه الدراسة بوضوح، في الفصل الثالث من المبحث المتعلق بآفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة.
- **المنهج الإحصائي:** حيث إنّه يدعم الدراسة من خلال اعتماد مجموعة من الجداول، والأرقام، والإحصاءات المتعلقة بحجم الاستثمار، والتبادل التجاري، المساعدات الاقتصادية ...وما إلى غير ذلك، من البيانات المهمة والمساعدة في فهم موضوع الدراسة.

وبالنظر إلى العلاقات الأمريكية الصينية وما يشوبها من خلاف، فإنّ الدراسة وظفت النظرية الواقعية الجديدة، التي تقول بأنّ الدول في سعي مستمر نحو زيادة القوة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى. والقوة هنا تختلف عن النفوذ أو التأثير، فالأولى "تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أمّا النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء"[1].

ثامناً: تقسيم الدراسة

في ضوء اشكالية هذه الدراسة وفرضيتها الأساسية والمناهج الأكاديمية المتبعة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. حيث استهللنا "الفصل الأول" بدراسة المتغيرات الدولية الجديدة في القارة الإفريقية، ومدى تأثيرها، وهو فصل يعتبر بمثابة تمهيد يسمح للقارئ بمعرفة واقع القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، كما أنّه يساعد في فهم الأهداف الكامنة من وراء التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا.

[1]-جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1995، ص.11.

أمّا "الفصل الثاني" فقد خصص لمعرفة واقع ومجالات التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية انطلاقا بالمجال السياسي، والاقتصادي، والعسكري، ثم المجالات الأخرى، كما حاولنا فيه تبيين الوسائل والأهداف المتبعة من قبل القوى المتنافسة في القارة.

أمّا "الفصل الثالث" فخصص لمعرفة ودراسة آفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا وتداعياته، سواء على الولايات الأمريكية والصين، أو على الدول الإفريقية، أو على مصالح بعض الدول الأوروبية التي لها مصالح في القارة الإفريقية. وصولاً إلى خلاصة ما توصلت إليه الدراسة في الخاتمة والنتائج.

ولعل ما يجمع هذه الفصول، أنّ الدراسة حاولت في كل فصل تحديد نقاط ضعف الدول الإفريقية، ثم التعريج على أهم الفواعل المتسببة في الأوضاع التي أصبحت عليها القارة، ليعقبها تحديد وتفسر الأهداف الخفية من التوجهات الأمريكية والصينية، والتي أدت إلى تشكيل تنافس صامت بين الطرفين. وعليه ارتأينا أن يكون الهيكل العام وتوزيع محتويات الدراسة كالآتي:

❖ الشكل الأول: الهيكل العام للدراسة

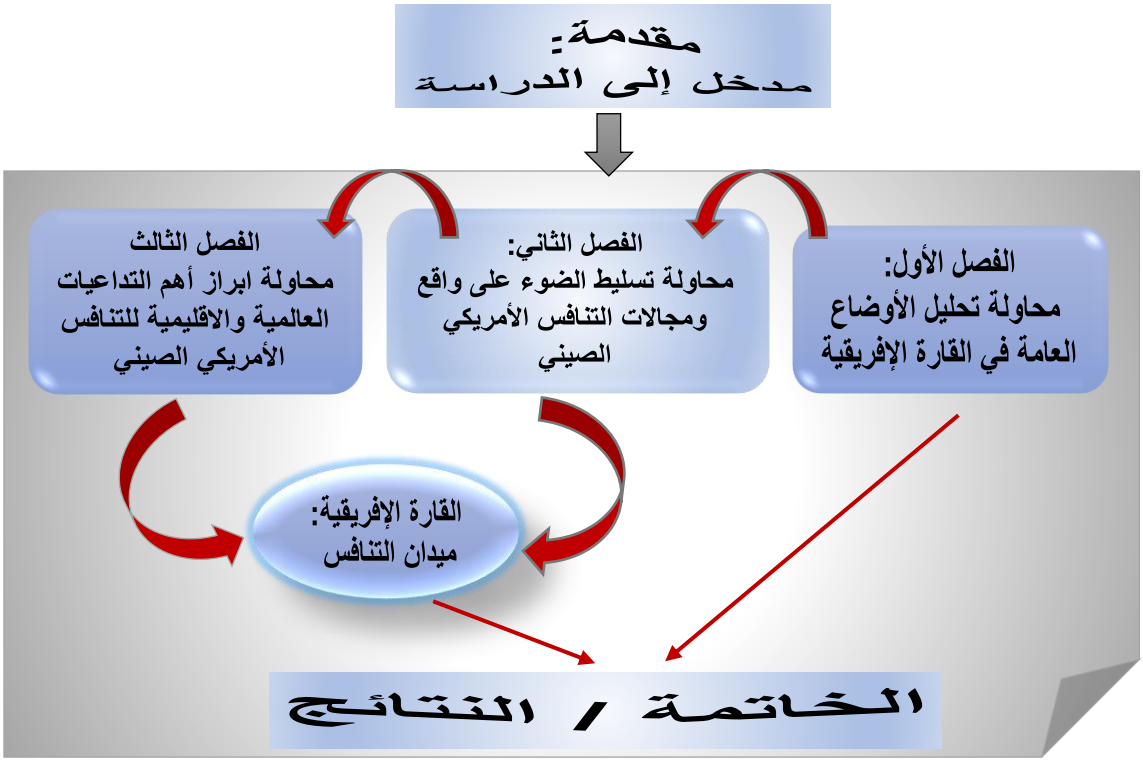

❖ الشكل الثاني: يوضح التوزيع النسبي لمحتويات الدراسة

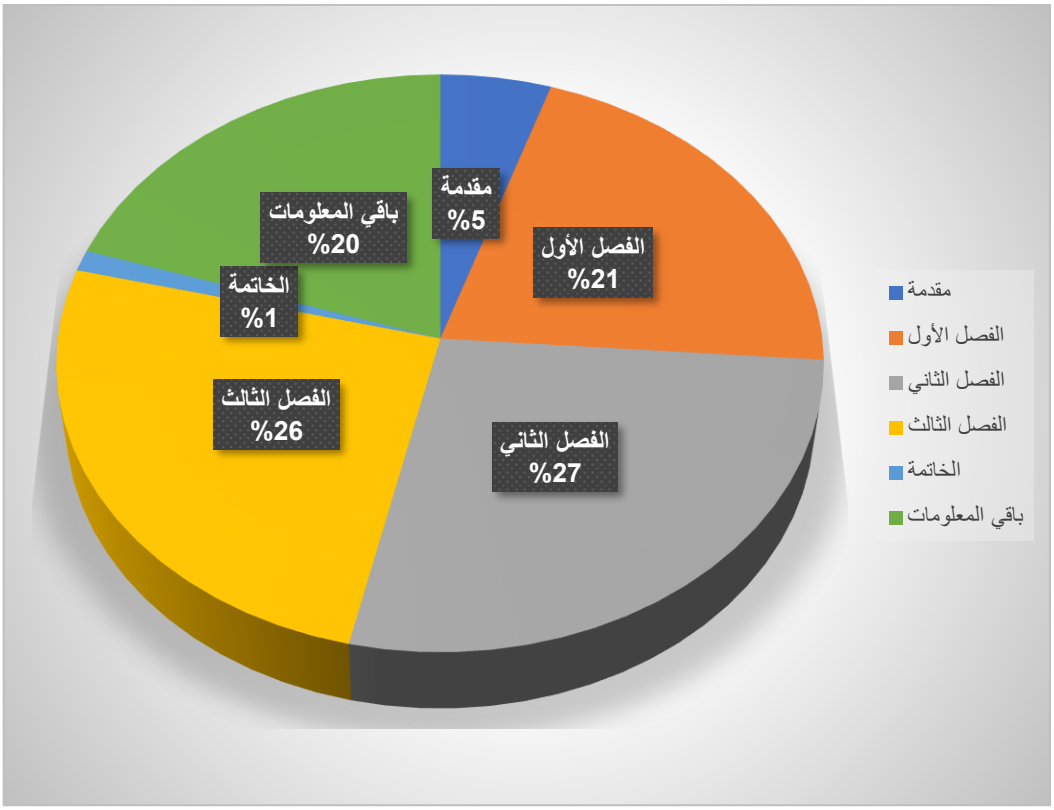

الفصل الأول:

المتغيرات الدولية الجديدة و أثرها على القارة الإفريقية

إنّ ما حدث ويحدث في الألفية الثالثة من تاريخ البشرية، يفوق كثيرًا ما طرأ على العالم من التغير عبر أجيال طويلة وأحقاب عديدة من السنين، خاصة في ظل سعي القوى العالمية إلى تعظيم القوة وتأمين المصالح. ومع أنّ المتغيرات على الصعيد العالمي ليست جديدة بالمطلق، لكن الشيء الجديد فيها هو السرعة المذهلة في حركتها والقوى الموجهة لها. فمثل ما قال المفكر "جون روجي، John Roger" **"**إنّنا لا نملك حتى قاموسا تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التغيير في السياسة العالمية المعاصرة**"**[1].

ولقد انعكست هذه التغيرات على العلاقات بين الدول، وبالتالي أثرت في موازين القوى، وفي أطراف الصراع، وقادت لويلات الحروب والدمار، كما قادت في الوقت نفسه إلى الرقي والتطور، ويمكن أن نميز بين نوعين من المتغيرات [2]:

متغيرات دولية: وهي متغيرات متفاوتة ومتعددة تنشأ في مناطق معينة، وتؤثر على الأوضاع الداخلية في بلدان مختلفة من العالم، ومن هذه المتغيرات، المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية...الخ

متغيرات وطنية: تتراوح بين مدى النمو والتقدم المحقق وكيفية استغلال الموارد الطبيعية، وحالة التعليم والعمالة والصحة لدى السكان، وسرعة ونمط التصنيع والمعرفة العلمية، وطبيعة النظام السياسي والحكم الراشد...

تأسيسًا على ما ورد أعلاه، سنحاول في هذا الفصل دراسة هذه المتغيرات ومعرفة مدى تأثيرها على الدول الإفريقية، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

---

[1]-قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربات الأمن الانساني ومبادئ القانون الدولي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016-2017، ص.47.

[2]-طلعت مصطفى السروري، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**. مصر، جامعة حلوان: مركز النشر والتوزيع الجامعي، 2002، ص.7.

المبحث الأول: المتغيرات الدولية الجديدة في القارة الإفريقية

تقتضي متابعة وتحليل أهم التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها المتغيرات الدولية الجديدة في القارة الإفريقية، ومعرفة مدى انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والأمنية الإفريقية داخليا وخارجيا؛ إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المتغيرات السياسية والاقتصادية الجديدة في إفريقيا

لقد كان الكفاح عشية استقلال الدول الإفريقية يتلخص في مساريين "إعادة الأفرقة" (re-africanisation)، أو "إزالة الكولونيالية" (décolonisation)، وكلاهما كان في الواقع ينتهي إلى نتيجة واحدة. وبصرف النظر عن وجود واقع يمكن تسميته "ما بعد الاستعمار"، فإنّ المتفق عليه أنّ واقع الدول الإفريقية حاليًا، هو دون المأمول الذي كانت تطمح إليه الشعوب التي ناضلت طيلة عقود من أجل تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة. وبالرغم من احتفال معظم الدول الإفريقية في يناير 2011، وخاصة "الفرانكفونية" منها بما يسمى "الخمسينية الاستقلالية"، أي مرور خمسين عاما على استقلالها[1]. إلّا أنّ الخمسون عامًا مرت ولا تزال الكثير من الدول الإفريقية تتقدم خطوة وتتأخر خطوات، كما هي حال كل من ليبيا، ومالي، والسودان...

فلقد تميزت السنوات الخمسين التي تلت استقلال معظم الدول الإفريقية غالبًا بعشرين عاما من الاحتكارات السياسية، والانقلابات العسكرية (1960-1980)، وعشرة سنوات من الانتقال السياسي (1980-1990)، وأكثر من عشرين عاما من التحرر السياسي النسبي والاقتصادي (1990-2020)، وخلال هذه المراحل، حاولت حكومات الدول الإفريقية لعب دور الفاعل السياسي والاقتصادي على مختلف المستويات[2].

وللوقوف على مدى فاعلية هذا الدور سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

---

[1]-أدم بمبا، "صراع الهوية في إفريقيا: التأرجح بين القبيلة والدولة"، **قراءات إفريقية**، المنتدى الإسلامي، العدد27، 2016، ص.49.

[2]-**UNION AFRICAINE**,"Impacts des variables budgétaires et de gouvernance sur le développement en Afrique subsaharienne", Novembre 24-26, Disponible en pdf: *https://bit.ly/3rsjXku*, consulté le 21/09/2017, a 18.42.

الفرع الأول: المتغيرات السياسية الجديدة في إفريقيا

لقد مرت القارة الإفريقية بمراحل استعمارية طويلة، كانت كفيلة بإدخال القارة في دوامة إشكالات كثيرة ومتعددة مثل: فقدان الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة، ومشكلة النزاعات الحدودية والتي لازالت ترمي بظلالها السلبية حتى الآن. فقد كانت مشاكل ما بعد الاستقلال –وما زالت–أشد إلحاحاً وأكثر تعقيدًا من المشاكل السابقة التي كانت تواجه الأفارقة[1]. ففي السابق كانت المشاكل محصورة في الكفاح ضد المستعمر المستغل، لكن عصر الاستعمار الطويل أسفر عن واقع معقد، يمكن وصفه بـ " التركة الاستعمارية"[2].

حيث إذا نظرنا إلى واقع الدول الإفريقية، نجد أنّ معظم الأجهزة السياسية والاقتصادية موروثة عن العهد الاستعماري، وقد أنشأت أصلاً لخدمة أغراض القوى الغربية، وهو الأمر الذي تمخض عنه مجموعة من التناقضات؛ نجمت عن ظهور أهداف وغايات قومية جديدة فرضتها طبيعة الواقع السياسي للبلدان الإفريقية المستقلة. وعلى سبيل المثال، بالرغم من الأهمية الحساسة للجهاز الإداري في تسيير شؤون الدولة وتحقيق التنمية، إلا أنّه بات يعتبر من أخطر التحديات التي تواجهها الحكومات الإفريقية، نظرا للشكوك المثارة حول ولاءاته وانتماءاته الوطنية، حيث أنّ الكثير من النخب السياسية الحاكمة، استغلت التفاف الشعب حولها في المرحلة التي سبقت الاستقلال لتحقيق السيطرة التامة على دولها من أجل الحفاظ على مزايا سياسية أو شخصية بعد الاستقلال، مثل حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في تنزانيا، حزب غينيا الديمقراطي في غينيا، أو مثل العديد من الأحزاب التي تهيمن على الحكم حاليًا في بعض الدول العربية [3].

وبالرغم من تبني الدول الإفريقية للتعددية الحزبية التنافسية وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة، إلا أن الأحزاب السياسية في إفريقيا مازالت بعيدة كل البعد عن المنافسة السياسية القائمة

---

(1)-ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان"، **مجلة دراسات إفريقية**: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 45، 2011، ص .4.

(2)-شوقي عطا الله الجميل، وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الرياض: دار الزهراء، ط.2، 2002، ص.5.

(3)- بوعشبة عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديموقراطية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص.93.

على الديموقراطية. حيث نجد نوعين من الأحزاب في إفريقيا؛ حزب حاكم مهيمن ومسيطر، وحزب معارض يعمل الحزب الحاكم على زعزعته وعدم تمكينه من الحكم بمختلف السبل سواء القانونية أو غير القانونية [(1)]. وبالمثل فإنّ القوى –المعارضة–سواء كانت مدنية أو عسكرية في سعيها للوصول إلى السلطة، أصبحت لا تلقى بالاً للإجراءات والقواعد الدستورية، والأمثلة على ذلك كثيرة في القارة الإفريقية لا داعي لذكرها.

ولعل ما يزيد من تعقيد الوضع السياسي في الدول الإفريقية، ذلك الاعتقاد السائد لدى بعض الزعماء الأفارقة أنهم لكونهم قادوا دولهم إلى طريق الاستقلال والحرية؛ فإنّهم يعرفون مصلحة شعوبهم أكثر من غيرهم، وأنّ لهم الحق في الحكم، وكذلك الذود عن هذا الحق ضد الطامعين أو الطامحين للوصول إلى سدّة السلطة. ونظرا لشعور هؤلاء الزعماء بعدم الأمن فإنّهم سعوا إلى تعديل القوانين القائمة، أو إصدار دساتير جديدة تتفق وطموحاتهم الشخصية [(2)]. وهي عوامل أفضت إلى ظهور نمط جديد من الحكم في إفريقيا، هو الأفروقراطية الجديدة "New Afrocracy "؛ وهو نمط يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي، وإن كان يسمح في الوقت نفسه ببعض ملامح الديموقراطية الليبرالية[(3)]. وما يلاحظ هنا، أنّ الغرب تغاضى عن هذه الأشكال السلطوية الجديدة للحكم في إفريقيا، ما دامت لا تتعارض مع تحقيق مصالحه الاستراتيجية فيها.

ولا شك بأنّ الوضع السياسي في إفريقيا حاليًا لم يقتصر على هذه النماذج والأنماط، بل نجد بإفريقيا كذلك ما يمكن تسميته بـ "الديمقراطية بالتوريث"، كما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تولى "جوزيف كابيلا" الحكم بعد وفاة أبيه "لوران كابيلا"، وفي توغو تولى "إيسوزيما أياديما" الحكم سنة 2005 بعد وفاة والده "غناسينغبي"، وفي الغابون تولى "علي بونغو" الحكم سنة 2009، بعد وفاة والده "عمر بونغو" الذي تولى الحكم منذ عام 1967 إلى غاية وفاته سنة 2009، والقائمة تطول [(4)].

---

(1)-***المرجع السابق***، ص.154.

(2)-حمدي عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسي في إفريقيا**. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص.28.

(3)-حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، العدد 2، سبتمبر 2005، ص.50.

(4)-François Soudan, "Fils de président: dans l'ombre du père",**Jeune Afrique, 17/01/2014,** https://bit.ly/38gPEWj, Consulté le 15/11/2017. a 13:45.

كذلك هناك جانب آخر، أصبح يميز الحكم في إفريقيا، وهو بقاء الرئيس أطول مدة في الحكم، حيث نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

❖ **جدول (01) يوضح المدة الزمنية لفترة حكم بعض الرؤساء الأفارقة**

اسم الرئيس	الدولة	فترة الحكم
خوسي إدواردو دوسانتوس	أنغولا	منذ 1979 إلى غاية (2017/09/26)
روبرت موغابي	زيمبابوي	من 1987 إلى غاية (2017/11/21)
عبد العزيز بوتفليقة	الجزائر	من 1999 إلى غاية (2019/04/02)
عمر حسن البشير	السودان	من 1989 إلى غاية (2019/04/11)
ديني ساسو إنغيسو	جمهورية الكونغو	من سنة 1979 إلى الآن (ما عدا خمس سنوات من 1992 إلى 1997).
تيودورو إنغيما مباسوغو	غينيا الإستوائية	منذ 1979 إلى غاية كتابة هذه الأسطر (2019)
بول بيا	الكاميرون	من 1982 إلى غاية كتابة هذه الأسطر
يوري موسيفيني	أوغندا	من 1986 إلى غاية كتابة هذه الأسطر
إدريس ديبي	تشاد	من 1990 إلى غاية كتابة هذه الأسطر
أسياس أفورقي	إريتريا	من 1993 إلى غاية كتابة هذه الأسطر
إسماعيل عمر جيله	جيبوتي	من 1999 إلى غاية كتابة هذه الأسطر
بول كاغامي	رواندا	من 2000 إلى غاية كتابة هذه الأسطر

مصادر معطيات الجدول:

المصدر1: *سيدي أحمد ولد الأمير، "الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/03/15، رابط الدراسة: https://bit.ly/3nNTb4u، تاريخ الاطلاع : 2017/11/15، على الساعة 18:20.*

المصدر2: *الجزائر1، بعد بوتفليقة،عمر البشير ثاني رئيس عربي يسقط في ظرف 10 أيام ، 2019/04/11، https://bit.ly/2OJ5dzQ، تاريخ الاطلاع، 2019/07/22، على الساعة 23:05.*

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من النخب الإفريقية التي حكمت ضمن الأحادية الحزبية هي نفسها التي حكمت ومازال بعضها يحكم في ظل التعددية، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى بعض الإحصائيات، حيث إنه منذ سنة 1952 إلى غاية 2019، كان 24 رئيس فقط من بين المئة والثمانين الذين حكموا القارة الإفريقية–تقريبًا–منذ استقلال دولها حتى 2019 هم من غادروا السلطة طوعًا، أمّا الباقون فإمّا أنّهم ما زالوا في الحكم، أو أطيح بهم في انقلاب عسكري، أو قتلوا، أو سجنوا، أو ماتوا وهم في السلطة.

❖ **جدول (02) يوضح أنماط انتقال السلطة السياسية في إفريقيا من (1952–إلى–2019):**

نمط التغيير	العدد
تغيير عنيف شامل: ويتمثل في الانقلابات العسكرية	**حوالي 100 انقلاب ناجح**
منذ خمسينيات القرن الماضي كان هناك ما مجموعه 206 محاولة انقلاب في أفريقيا، نجح منها حوالي 100 انقلاب، 70 منها كانت عسكرية. الأولى كانت عام 1952 في مصر عندما أجبرت مجموعة من ضباط الجيش الملك فاروق على التنازل عن العرش وحل مجلس الشعب. أما آخرها فكان في مالي بتاريخ 18أوت2020. وتجدر الإشارة هنا، أن 40 دولة إفريقية شهدت انقلابات عسكرية، منها 12 دولة شهدت انقلاب عسكري في غضون خمس سنوات من نيل الاستقلال. كما منها 23 دولة إفريقية شهدت ثلاث انقلابات على الأقل.	
تغيير عنيف جزئي	**22 تغيير ويشمل الاغتيال والإعدام**
منذ 1963 تم اغتيال اثنين وعشرين رئيسا إفريقيا أثناء توليهم مقاليد الحكم -من بينهم- الرئيس المصري أنور السادات سنة 1981، والرئيس الجزائري محمد بوضياف 1992، وآخرهم كان الرئيس الليبي معمر القذافي سنة 2011.	
تغيير سلمي طبيعي:	**14 تغيير ويتمثل في: نهاية فترة الحكم- الوفاة الطبيعية**
ومن بين الرؤساء الذين وفتهم المنية وهم في سدة الحكم في المدة الأخيرة: الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي- 25جويلية 2019-	
تغيير سلمي طوعي:	**25 تغيير ويتمثل في: الاستقالة/التقاعد، الهزيمة في الانتخابات**
تغيير إكراهي:	**حوالي 15تغيير يشمل الإقالة أو تقديم الاستقالة كرها**
آخرهم كان الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" (2 أبريل 2019)، بعد أشهر من المظاهرات الحاشدة وغير المسبوقة في المدن الرئيسية الجزائرية. ويليه الرئيس السوداني "عمر البشير" عقب عزل الجيش له من الرئاسة في 11 أبريل 2019 بعد ثلاثة عقود من الحكم؛ تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الوضع الاقتصادي.	

مصادر معطيات الجدول:

1- حمدي عبد الرحمن حسن، الفساد السياسي في إفريقيا. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص.141.

2- ربيورتير غينيا ، ترجمة : سيدي .م. ويدراوغو، 22 رئيسا إفريقيا تم اغتيالهم منذ 1963م معظمهم بمؤامرة فرنسية .2016-06-15، https://bit.ly/3ozPDDf، تاريخ الاطلاع 2021/01/11، على الساعة 12:02.

3 -Christopher Giles, "Sudan coup: Are military takeovers on the rise in Africa",11/04/2019, https://bbc.in/3sYwZ9H, visited 11/01/2021, time 14:34.

4 -Annex 2b. "Coups d'Etat in Africa, 1946-2004", link Pdf, https://bit.ly/3nu9lit, visited 11/01/2021, time 21:04.

5- Military coups in Africa. Dossier,November 15, 2017, https://tass.ru/info/4731722, visited 13/01/2021, time 10:16.

تأسيسًا على ما سبق، هيمنت أربعة أنماط رئيسية على الحكم في القارة الإفريقية في ظل المتغيرات السياسية الجديدة [1]:

[1]-حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، 1996، ص- ص 90 -91.

- **النمط البريتوري:** الذي يتميز بغلبة روح الحزبية والصراع بين مختلف القطاعات، سواء العسكرية أو المدنية، إلى جانب تبني النخبة العسكرية الحاكمة ممارسات سلطوية في مواجهة مظاهر عدم الاستقرار في المجتمع.
- **النمط الديكتاتوري:** الذي أصبح فيه الرئيس محور النظام السياسي، بما في ذلك فرض السلطة المطلقة على المؤسسات القائمة في المجتمع بمختلف توجهاتها.
- **النمط الراديكالي:** والذي يقوم بإحداث تغييرات هيكلية في الدولة يتولى زمامها الجيش، كما يحرص هذا النظام على تسيير القطاعين المدني والعسكري، من خلال إتباع سياسات راديكالية ترمي إلى إرساء دعائم جديدة للمجتمع.
- **النمط الإداري:** والذي أصبح يلعب فيه الجيش دورا "وسيطا" بين مختلف الجماعات المتصارعة، والهدف الأساسي من وراء استيلاء الجيش على السلطة هو العمل على تهدئة الخلافات والصراعات المحلية أو الإقليمية.

وعلاوة على الأنماط الأربعة السابقة، نجد نمطان آخران يسيطران على الأمور السياسية في بعض الدول الإفريقية، وإن كانا أقل أهمية نظرا لأنّ الاختلاف بينهما محدود للغاية، وهما نمط الإدارة المؤقتة والنمط البيروقراطي، ومعيار التمييز الأساسي بينهما يتمثل في مدى استعداد الجيش للاستمرار في الحكم[1].

وكنتيجة لما تقدم، برزت إلى الواجهة قضية الديمقراطية في القارة الإفريقية، وبالخصوص أثناء ثورات الربيع العربي 2011، بوصفها محور أزمة التطور السياسي في إفريقيا، بعد أن فشلت إستراتيجيات التنمية. وفي ظل المناشدات بالتغيير من جانب القوى السياسية المعارضة، والضغوطات المتنامية من الشعوب الإفريقية، أخذت القوى العالمية هي الأخرى في ممارسة ضغوطاتها في هذا الشأن؛ ما أسفر عن تسابق الدول الإفريقية نحو إجراء التعديلات التي تتناسب مع الضغوطات الداخلية والخارجية، فمن الدول الإفريقية من لا تزال تحاول ترسيخ نظام حكم جديد يتكيف مع مطالب الشعب، ومنها من تواجه

[1]- ***المرجع السابق***، ص.91.

حالة غليان ورفض شعبي لنظام الحكم كليا، ومنها من رجع فيها النظام السابق إلى الحكم في ثوب آخر...

الفرع الثاني: المتغيرات الاقتصادية الجديدة في إفريقيا

في وقت تبدو فيه البيئة الجيوسياسية غير مستقرة على نحو متزايد، برزت تحديات اقتصادية أكثر تعقيدا من الأوضاع السياسية في القارة الإفريقية، حيث إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي للدول الإفريقية، نجد أن القارة الإفريقية قارة المتناقضات، فهي أرض الجمال وأرض الحروب، وهي أرض الفقر وأرض الذهب، إفريقيا التي تضم حوالي 14% من مجموع سكان العالم [1]، وتمتلك حوالي 10% من احتياطي النفط، ونحو ثلث احتياطي اليورانيوم، و55% من احتياطي الذهب، و77% من الماس، هي نفسها التي استحوذت على ما نسبته 32% من الدول الأقل نموا في العالم، كما أنها هي نفسها التي لا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1.6%، وسكان إفريقيا الذين فاق عددهم المليار نسمة، مازال يعيش نصفهم تقريبا دون خط الفقر [2]. بالإضافة إلى مشاكل الفساد والمديونية الخارجية التي أضحت من أهم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي هددت ومازالت تهدد الدول الإفريقية، وتمنعها من لعب دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد المحلي والدولي [3].

وإذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرة مستمرة نحو تحقيق الرفاه والتقدم في باقي قارات العالم؛ فإنها في إفريقيا تجد صعوبة كبيرة في التجسيد الميداني، بفعل جملة من العراقيل الداخلية والخارجية، نذكر منها [4]:

---

(1) - Amadou Diallo, Investir en afrique : Le point de vue des entreprises chinoises cas du Mali, **thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion**, école doctorale 481 sciences sociales et humanités, centre de recherche et d'études en gestion, université de Pau et des pays de l'adour, 05/12/2012, p.98.

(2)-محمد مصطفى علوش، الدول الثماني ولعبة الديون، موقع الجزيرة نت، 2007/01/14، الرابط: https://bit.ly/3pjhG9Y ، تاريخ التصفح: 2018/04/18، على الساعة 12:18.

(3)-نغم محمد صالح، "التطورات السياسية في افريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد، العدد 35، 2007، ص.221.

(4)-حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود، **مجلة قراءات إفريقية**، 2018/03/22، https://bit.ly/3bLDxDo، تاريخ التصفح 2020/01/06، على الساعة10:27.

1) غياب الاستقرار السياسي:

حيث أدت الأوضاع السياسية المتردية في كثير من الدول الإفريقية، إلى ضعف الدولة ومؤسساتها، وفقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما دفع بالمواطنين في كثير من الأحيان إلى التمرد والدخول في صراعات؛ نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء، ومن أقرب الأمثلة على ذلك، ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل النزاع الدائر في إقليم دارفور، القائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية.

2) انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز على التنمية الاقتصادية:

لقد أصبحت السلطة السياسية في إفريقيا تماثل إلى حد ما سياسة القصر "Palace Politique"[1]؛ التي محورها حاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الرّامين إلى تحقيق مآربهم الخاصة دون تحقيق تنمية حقيقة لشعوبهم، مما جعل معضلة قارة إفريقيا في أنظمتها الحاكمة بالدرجة الأولى. ومع سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعب، يتم استغلال الضعف الاقتصادي والغضب الشعبي من قبل المعارضة أو بعض النخب لقلب نظام الحكم، لتبقى تدور الدول الإفريقية بعد ذلك في نفس الدوامة.

3) ضعف البنية التحتية في القارة الإفريقية:

يمكن تعريف البنية التحتية "infrastructure" بصفة عامة على أنّها مجموعة من الهياكل المترابطة التي تدعم مسار التطوير. وهي تمثل مؤشرا هاما للحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة أو المنطقة، إذ أنّ جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بل ووظائف الدولة الدفاعية والأمنية، تعتمد في أدائها على جاهزية البنية التحتية الموجودة ومستواها. ففي إفريقيا وعلى الرغم من الميزانيات الكبيرة المنفقة لتحسين البنية التحتية، إلا أنّ القارة الإفريقية لاتزال بعيدة عن الوضع الأمثل، وهو ما أصبح يشكل عقبات اقتصادية إضافية ترتهن مساعي تحقيق التنمية في القارة الإفريقية. وبحسب الخبير الاقتصادي في البنك

[1]-حمدي عبد الرحمن حسن، ***مرجع سبق ذكره***، ص.28.

الدولي "ديفيد إيفانز": **"**لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في إفريقيا، إن لم تهيئ البنية التحتية، التي تسمح للمواطنين الأفارقة بالعمل من أجل تحقيق التنمية في بلدانهم[1].

4) ارتفاع حجم المديونية الخارجية:

تعاني العديد من البلدان الإفريقية من ديون مرتفعة، مما يجعلها أكثر هشاشة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حيث إنّ الارتفاع غير الطبيعي في معدلات الديون، وكذلك مدفوعات خدمة هذه الديون، أدت إلى ربط الدول الإفريقية بالمنظمات المانحة أمثال: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. الأمر الذي جعل الدول الإفريقية مجبرة على تخصيص جانب كبير ومتزايد من مواردها الوطنية لخدمة أعباء الديون الخارجية. ففي سنة 2019 حذر المختص بالشأن الإفريقي في البنك الدولي "ألبرت زوفاك" قائلاً: **"**أنّ بعض البلدان الأفريقية معرضة لخطر رهن مستقبل شعوبها لصالح الاستهلاك الحالي، فعندما تنفق البلدان معظم إيراداتها في خدمة الديون، تبقي نسبة ضئيلة من الموارد المخصصة للتعليم والصحة والخدمات الحيوية لشعوبها، وهذا يؤثر على التنمية ويوقف مسار التقدم، ويبقيها تحت رحمة المؤسسات المالية العالمية**"**[2]. وهو الأمر الذي يفسر سبب عجز بعض الدول الإفريقية حتى يومنا الحالي من سداد كامل ديونها، كما يفسر سبب فشلها في تحقيق التنمية التي على أساسها تم التوجه نحو الاستدانة.

5) تعدد الفواعل المتحكمة في الاقتصاد الإفريقي:

إنّ معيقات التنمية في القارة الافريقية لم تعد محصورة في الأنظمة الحاكمة أو الاستعمار التقليدي فحسب، بل أصبحت تشمل فواعل دولية أخرى؛ مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث، يتم بواسطة الغزو الثقافي والضغط الاقتصادي والإكراه السياسي. ولعل الفواعل الدولية الجديدة بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة سياسيا واقتصاديا، زيادة على تأثير التنافس الدولي الذي تزداد شدته وتتسع كلما زادت مشاكل القارة[3]. وما

---

(1)-**البنك الدولي**، معالجة فجوة المهارات في إفريقيا لبناء اقتصادات أكثر قوة وتنوعًا،2017/10/11، https://bit.ly/35LV1vw، تاريخ التصفح، 2021/01/18، على الساعة10:49.

(2)- **THE WORLD BANK**, "Macro economic Management Weakens While Social Inclusion Policies Improve Slightly in Africa's Poorest Countries",31/07/2019, https://bit.ly/35LI8ln ,visited 16/01/2021, time 12:07

(3) -عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية: إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت؟** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.175.

يبرر ذلك، اتخاذ أغلب الدول الغربية قرارات تربط بين ما تقدمه من إعانات ودعم، وبين الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي على دول القارة أن تتخذها، وهي اشتراطات أصبحت سلاحا استراتيجيًا واسع الاستخدام، يتضمن تنازلات استراتيجية واضحة من جانب المتلقي؛ لغرض فرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات الممنهجة التي تبقي الدول الإفريقية تحت الوصاية [1].

ليبقى في الأخير الاقتصاد الإفريقي مرتبط بتصدير الثروات الطبيعية، فعلى الرغم من ضخامة القارة الإفريقية وإمكانياتها الاقتصادية، إلا أنّها ما زالت بعيدة كثيرا عن المشاركة الفعلية في الاقتصاد العالمي بالمقارنة مع قارات العالم الأخرى، كما أنّ مشاركتها أصبحت تقتصر على تسويق الثروات الطبيعية الخام، دون الإنتاج والتصنيع إلا في حدود ضيقة، وهو ما أصبح يثير إشكالية حول مدى كفاءة الدول الإفريقية، في ظل تصاعد الاحتجاجات الشعبية وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتداخل مجموعة من العوامل الأخرى.

المطلب الثاني: المتغيرات الثقافية والاجتماعية الجديدة في إفريقيا

إنّ التنوع سنة الله في الكون ولاسيما في البشر، يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (الحجرات:13). فالبشر وإن كانوا مستوين في التكليف والحساب أمام الله، فإنّهم يختلفون في أمور أخرى مثل اللون واللغة والدين والعادات والتقاليد... إلخ.

وتنوع البشر لا يمثل مشكلة في حد ذاته، وإنّما تكمن المشكلة في فهم هذا التنوع على نحو خاطئ، بمعنى أن يدرك الإنسان أنّه مختلف عن الآخر، وتتعقد المشكلة إذا تعددت مظاهر الاختلاف؛ وتزداد تعقيدا إذا اضطر هؤلاء الذين يختلفون عن بعض إلى العيش معا داخل حدود وطن واحد، وهذا هو الحال في القارة الإفريقية [2]. فثمة فروق كثيرة وواضحة بين الدول الإفريقية في اللغة والدين والتاريخ، بل وحتى في مستويات الفقر والتخلف.

---

[1]-Claude Arditi,"Tchad: chronique d'une démocratie importée", **Journal des anthropologues**, 1993, Numéro 1, pp. 147-153, lien pdf: *https://bit.ly/3l0Ekmv*

[2] -شبانة السيد أحمد، "الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، **قراءات افريقية**، العدد6، 2010، ص.94.

وفي ظل هذه الفروقات والتوضيحات، سنحاول التطرق إلى المتغيرات الثقافية والاجتماعية الجديدة في القارة الإفريقية، من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين

الفرع الأول: المتغيرات الثقافية الجديدة في إفريقيا

على الرغم من أنّ مصطلح "التغير الثقافي" ينتشر بين علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين، إلا أنّ علماء الاجتماع يفضلون استخدام مصطلح "التغير الاجتماعي"، بينما يفضل غالبية العلماء مصطلح "التغير الاجتماعي والثقافي "Socio-Cultural Change"[1]".

ويحدث التغير الثقافي نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية. فالعوامل الداخلية هي التي تطرأ على التغير المورفولوجي، مثل الزيادة السكانية؛ وتكون نتيجة للزيادة في معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات أو الهجرة الداخلية ونمط العيش، وما يقابل ذلك من المشاريع التنموية ونوع الخدمات المقدمة. أما العوامل الخارجية فتتمثل في الهجرة الخارجية والاتصال الثقافي والحضاري مع باقي دول العالم[2]. إلا أننا لا نستطيع أن نفصل ونحدد فنقول هذا التغيير مرده إلى عوامل داخلية، وذلك مرده إلى عوامل خارجية، بل إنّ ما نراه اليوم من متغيرات هو في الواقع حصاد التفاعل بين هذه العوامل جميعا[3]، والتي تدخل ضمن المحددات البيئية بأبعادها الثلاثة (الدولية، الوطنية، الفردية)، فقد عرفها الأنثروبولوجي الإنجليزي "ادوارد تايلور" على أنّها: "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد، والفنون، والأخلاق، والتقاليد، والقوانين، وجميع المقومات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان كونه عضوا في المجتمع"[4].

وعلى الرغم من أنّ المعنى السائد للثقافة بين كثير من الأفارقة لا يخرج عن المفاهيم والممارسات المرتبطة بالفكر واللغة والدين والأدب والفن، إلا أنّ المعنى الواسع للثقافة في نظر مفكري العلوم الاجتماعية يعبر عن أساليب العمل والمخترعات والإنتاج المعيشي ونمط العمران من جانب، والدين

---

(1) - **موسوعة المقاتل**، "التغير الثقافي"، https://bit.ly/38omPqt ، تاريخ التصفح :2019/11/30، على الساعة:10:42 .

(2)-جمال حمدان، **إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسة**. القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، 2005، ص.114.

(3) -موسوعة المقاتل، ***مرجع سبق ذكره***.

(4)-الطاهر غراز، **محاضرات في مقياس أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية**، جامعة محمد الصديق بين يحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جيجل، 2018-2019، ص.43. رابط المحاضرات pdf: https://bit.ly/3mGjZ5c.

واللغة والتقاليد والأعراف والفنون والآداب من جانب آخر. كما يفصلون فيها بين ثقافة الواقع البيئي البيولوجي والخصائص البيئة الطبيعية؛ وهي ما تعرف بالثقافة البدائية. وبين الثقافة المكتسبة التي يوفر الإنسان من خلالها الأساليب والأدوات التي تطور حياته. حيث يشبه عالم النفس الشهير "سيغموند فرويد" أدوات الثقافة المكتسبة في المجتمع "بالأطراف الصناعية والنظارة الطبية" التي تعين الإنسان في حياته اليومية [(1)].

وينبغي أن نشير هنا، إلى الفرق بين آلية الانتشار المكاني لعناصر التحديث الوافدة إلى القارة الإفريقية، والتي تعتبر تركة العهد الاستعماري، وبين الثقافات الوافدة إلى إفريقيا في عصر العولمة. ففي حين تعد التركة الاستعمارية الثقافية من أنماط الانتشار (الاجباري–المكاني–المادي) التي أدخلت بعض التعديلات على الثقافات الإفريقية خاصة في تغيير نمط العيش والإدارة. تنتشر الثقافة في ظل العولمة انتشارا (لا مكاني، وصفوي، واختياري) [(2)]؛ أي أنّ هذه الأخيرة أصبحت تنتشر بحرية وبدون قيود، وتعتبر وسائل الاتصال والإعلام إحدى هذه الوسائل، فمن خلالها يمكن للمرء إدراك الفروق الكثيرة بين الشعوب الإفريقية، وباقي شعوب قارات العالم [(3)].

ونشير هنا، إلى أنّ الفوارق الكثيرة بين القارة الإفريقية وباقي قارات العالم، كالنظم التشريعية والسياسية، وفي الإدارة والتعليم الأكاديمي والفني، أدت في كثير من الأحيان إلى تأجيج الشعوب الإفريقية ضد الأنظمة الحاكمة. ونلمس ذلك من خلال استقراء الواقع الاجتماعي والثقافي للشعوب الإفريقية؛ حيث نجد في إفريقيا بعض الأنظمة السياسية والثقافية التي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع خصائص شعوبها المختلفة الأعراق والمتنوعة الثقافات والمتعددة اللغات، وهو ما أصبح يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التمييز من حيث إقصاء الشعوب الأصلية؛ لاسيما إذا ما ربطنا هذا التمييز بظروف البيئة الصعبة

(1) -حسن الياس محمد، "إفريقيا ومزاعم ثقافة العولمة: قراءة جغرافية في آلية الانتشار الثقافي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، المجلد 1، 2012، ص.41.
(2)-حسن الياس محمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.43.
(3)-ب.س. لويد، **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي**. تر: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 1980، ص-ص 88-90.

المحيطة بهذه الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي توزيع الموارد، بل وفي الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية التي تحدث بين الحين والأخر [1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ إفريقيا هي أكثر القارات تجزئة من حيث عدد الدول مقارنة مع مساحتها. كما أنّ 30% من الحدود السياسية في القارة الإفريقية، عبارة عن خطوط مستقيمة متماشية مع خطوط الطول والعرض، والتي يعبر عنها بالحدود الفلكية؛ والتي تعتبر من أسوء الحدود [2].

وقد ترك هذا التمييز المصطنع، بصمته الواضحة على تطور القارة الثقافي والاجتماعي. فنزاعات الحدود التي نشبت على مر السنين قد أدت مرارا وتكرارا إلى تبني السياسات الانفصالية في إطار فقدان الهوية واستذكار خلافات الماضي، كما أدت إلى نشوب الثورات الشعبية، والصراعات الحدودية مثل ما حدث بين نيجيريا والكاميرون، وبين إريتريا وأثيوبيا، وكذلك بين بتسوانا وناميبيا...لتبقى المشاكل الحدودية تظهر بين الحين والآخر [3].

❖ **جدول (03) يوضح عدد دول القارة الإفريقية مقارنة بباقي قارات العالم لسنة 2020.**

إفريقيا	أوروبا	آسيا	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا	أمريكا الجنوبية	القارة القطبية الجنوبية
55 دولة	47 دولة	44 دولة	23 دولة	14 دولة	12 دولة	ولا دولة

***Source**: https://www.worldatlas.com/, consulte le 19/11/2020, a 11:30*

[1]-مدوني علي، قصور متطلبات الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص.119.

[2]-شوقي عطا الله الجميل، وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، ***مرجع سبق ذكره***، ص- ص 338-339.

[3]-سيفرين روجمامو، **العولمة ومستقبل إفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة**. تر: نهاد جوهر، القاهرة: سلسلة بحوث إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2002، ص.102.

ولا شك أنّ تعدد الدول في القارة الإفريقية يعني تعدد الثقافات وتنوع المجتمعات، وهو ما أصبح يثير إشكالات سياسية واقتصادية، بل وأمنية كذلك في ظل تنامي الجريمة المنظمة وما يرتبط بها من خلفيات اجتماعية أو دينية.

الفرع الثاني: المتغيرات الاجتماعية الجديدة في إفريقيا

تشكل المؤشرات الاجتماعية معيارا لقياس تقدم الأفراد والمجتمعات من جهة، كما تشكل معيار لتحديد تخلف الدول والشعوب من جهة أخرى؛ وهو ما نلمسه في القارة الإفريقية التي ما زالت تحت وطأة أزماتها الخانقة؛ حيث سوء التنمية وانعدام التوازن وتدني الخدمات الحكومية كالصحة والتربية والتعليم والتكافل الاجتماعي. الأمر الذي أدى إلى تشتت الموارد وتبعثر الجهود واحتدام المنافسة بين أعضاء المجتمع الواحد على تقاسم تلك الموارد؛ حيث لم تكن الجوانب الاجتماعية أفضل حالاً من الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

فبحسب "روبرت كابلان" تعتبر إفريقيا رمزا للإجهاد في جميع النواحي البيئية والديمغرافية والاجتماعية، مما يرشحها أن تكون أكثر المناطق طردا للملايين من البشر، فهي تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة[2]. وحتى الطبيعة أو البيئة لا تكف عن لعب دور القوة المعادية نتيجة ما أسماه بتناقص موارد الطبيعة، مما يجعل الصراع حول الموارد بتأجج ليبلغ مداه. وهو ما يستدعي حسب "كابلان" التوقف عن تفسير الصراعات في إفريقيا على أسس العرقية والدين، لأن السبب الرئيس حسبة يتعلق أساسا بالصراع حول الموارد[3].

فإذا نظرنا إلى إفريقيا نجد أنّها تضم دولاً ثرية وأخرى متقدمة صناعيا كجنوب إفريقيا، لكنها تعاني الخلل الاجتماعي وإهمال التنمية البشرية، وهذه الدول مع أنّها تعيش نهضة ونموا اقتصاديا وصناعيا، نجد فيها فئاتا كثيرة من أفراد المجتمع في حالة مريرة من الفقر والحاجة، ونجد نيجيريا مثلا عضو مؤسس في

(1)-خليل جبارة، "مؤشرات الحكم والفساد"، **مركز كارينغي للسلام العالمي**، 2008/10/08، https://bit.ly/3mHEn5V، تاريخ التصفح :27 /2019/11، على الساعة 09:39.

(2)-جيلاني فاطمة، "الإتحاد الافريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات الأمنية وضعف الأليات"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، 2018، ص.418.

(3)-***المرجع نفسه***، ص-ص 418-419.

منظمة أوبك (Opec) وتتمتع بمقومات زراعية واعدة، وعلى الرغم من ذلك تعيش حالة جعلت طاقات هذا البلد وموارده في يد فئة قليلة دون سائر الشعب، وهو ما حولها إلى بلد فقير يعاني البطالة والأزمات الاجتماعية [1].

ومن المفارقات العجيبة بخصوص سكان القارة الإفريقية، أنّه على الرغم من ظروف الفقر التي تعم مناطق عديدة من القارة، فإنّ معدلات النمو السكاني فيها تعد من المعدلات المرتفعة عالميا، حيث تطور عدد السكان القارة من 208 مليون نسمة عام 1950، بنسبة 8.52% من سكان العالم إلى أكثر من 1.28 مليار نسمة عام 2018[2]، بمعدل نمو سنوي بلغ 6.62% سنويا، ومن المتوقع أن يصبح عددهم 2.74 مليار نسمة عام 2050 إذا بقيت الأمور تسيير على نفس الوتيرة [3].

حيث تشير توقعات الباحثين أنّ ثلاثة دول من الدول الكبرى سكانيا في العالم عام 2050، ستكون من دول إفريقيا وهي (نيجيريا، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية). ووفقا لتوقعات المعهد الفرنسي للدراسات الديموغرافية (INED)، من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان نيجيريا عدد سكان الولايات المتحدة ليصل إلى 400 مليون تقريبا بحلول عام 2050، لتصبح بذلك نيجيريا ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الهند والصين بحلول عام 2050 [4].

ووفقا لدراسة قام بها "البنك الدولي" من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي 11,2 مليار في عام 2100، سيكون للقارة الإفريقية النصيب الأكبر من هذه الزيادة السكانية [5]. هذا في الوقت الذي بدأت أوروبا تشهد ثباتا سكانيا في ظل تساوي معدلات الوفيات (11 في ألف) ومعدلات

---

[1]-إبراهيم العامر، "التنمية في إفريقيا...الإنسان هو البداية"، **قراءات إفريقية**، المنتدى الاسلامي، 2011، ص .3.

[2]- Nations Unies, **Livre de poche des statistiques mondiales 2018 édition, New YorkDépartement des affaires économiques et sociales**. Série V, n° 42, 2018, p.4. Livre en pdf : *https://bit.ly/3ldPDI8*

[3]-موسى فتحي موسى علتم، "سكان إفريقيا.. إلى أين"، **قراءات إفريقية**، العدد9، 2011، ص.103.

[4]-Diaby Fodé Siré**,** les stratégies des entreprises chinoises en afrique : quels objectifs, quelle coopération **? thèse en vue de l'obtention du titre de doctorat sciences économiques,** école doctorale 513 droit et sciences politiques, économiques et de gestion, universite de nice sophia antipolis, france, 2014, p.92.

[5] - Tarik Khokhar,Haruna Kashiwase, "The future of the world's population in 4 charts", **WORLD Bank**, 05/08/2015,lien: *https://bit.ly/35ZC8VY*, visited 12/12/2019, time 12:23.

المواليد (11 في الألف)، بل أن بعض دولها دخلت مرحلة التناقص السكاني، مثل (ألمانيا، ليتوانيا، رومانيا) [1].

❖ **شكل (01) منحى يوضح توقعات الأمم المتحدة لتطور عدد السكان خلال الفترة (2015-2100)**

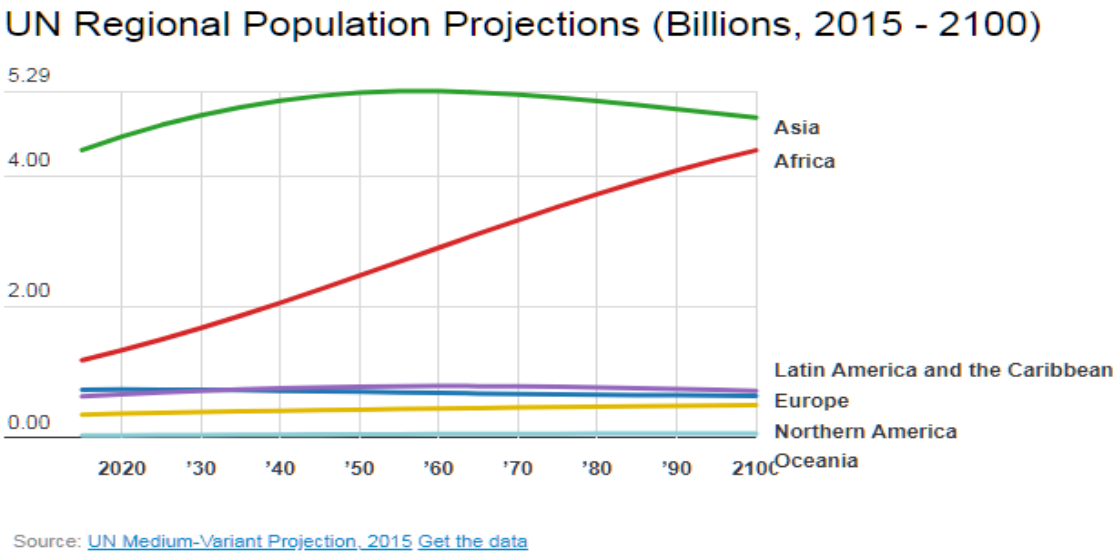

***Source**: Tarik Khokhar,Haruna Kashiwase, Op.Cit.*

ولعل المشكل العويص في القارة الإفريقية، أنّ هذا النمو السكاني المتزايد لا يوازيه نمو في الموارد والخدمات المتاحة للسكان، وهذا ما ستكون له مشكلاته العديدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ما دامت كفة السكان تفوق كثيرا الموارد والخدمات [2]. فحسب مؤشرات صادرة عن صندوق النقد الدولي(FMI) لسنة 2019؛ بلغ الناتج المحلي (PIB) لنيجيريا وجنوب إفريقيا 816 مليار دولار، وهو ما يساوي تقريبًا الناتج المحلي لباقية الدول الإفريقية مجتمعةً. وهو ما يدل على ضعف الناتج المحلي الكلي للقارة الإفريقية مقارنة بدولة أوروبية واحدة؛ مثل ألمانيا التي بلغ ناتجها المحلي 4524 مليار دولار سنة 2018، أو دولة آسيوية مثل اليابان التي بلغ ناتجها المحلي في نفس السنة 5616 مليار دولار [3].

---

[1]- موسى فتحي موسى علتم، ***مرجع سبق ذكره***.

[2] -جميل حلمي عبد الواحد، "الاقتصاد الافريقي وفرص النهضة والتنمية"، **قراءات افريقية**، العدد 24، 2015، ص.47.

[3]- حسام عيد، الاقتصادات الـ 10 الأكبر في أفريقيا.. تنمية مستدامة لأجيال واعدة، مركز فاروس للشؤون الإفريقية، 2019/10/24، https://bit.ly/2Ymmdx3، تاريخ التصفح 2020/11/26

وبترتيب الدول الإفريقية من حيث متوسط دخل الفرد، يتضح أنّ أفضل مستوى معيشي حسب إحصائيات 2019، يوجد في دولة سيشل، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد فيها 14 ألف و962 دولار، يليها على التوالي: (موريشيوس، غينيا الاستوائية، والجابون، وبوتسوانا، وجنوب إفريقيا، وناميبيا، وليبيا)، وتأتي الجزائر في المركز العاشر بمتوسط دخل فردي بلغ 4711 دولار، في نفس السنة [1].

أمّا أفقر الدول الإفريقية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دون الأخذ في الاعتبار كل من: جيبوتي والصومال وساو تومي، حيث لا تتوفر عنها بيانات دقيقة)، نجد جمهورية الكونغو الديموقراطية بمتوسط بلغ 495 دولارات، تليها على التوالي كل من دولة: بوروندي وإريتريا وغينيا بيساو والنيجر ومالاوي، وفي الأخير جنوب السودان التي انخفض فيها متوسط دخل الفرد السنوي إلى 275 دولار حسب احصائيات 2019[2].

ومن أجل التوضيح أكثر للواقع الاجتماعي الإفريقي، نشير إلى تصنيف البنك الدولي الذي يقسم اقتصادات العالم إلى أربع شرائح: بلدان مرتفعة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل.

❖ **جدول (04) يوضح تصنيف دول العالم على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 2018-2019.**

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	الحد الفاصل بين الشرائح
البلدان منخفضة الدخل	نصيب الدخل الفردي السنوي أقل من 996 دولار
نجد 24 دولة إفريقية في هذه الفئة	
البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)	ما بين 996 و3895 دولار سنويا
نجد من ضمنها 20 دولة إفريقية	
البلدان المتوسطة الدخل (الشريحة العليا)	

[1] جميل حلمي عبد الواحد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.47.

[2]- **Trading Economics**, GDP per capita - List of countries – Africa, 01/12/2019, https://bit.ly/3o9kCFj, visited 29/11/2019, time 21:14.

نجد فيها 9 دول إفريقية من بينها الجزائر	ما بين 3896 و12055 دولار سنويا
البلدان مرتفعة الدخل	الدول التي يفوق نصب الدخل الفردي فيها 12055 دولار سنويا
تعتبر "السيشل" الدول الإفريقية الوحيدة التي تصنف في هذه الشريحة؛ حيث فاق نصيب الدخل الفردي فيها 13 ألف دولار.	

***Source*: worldbank,** *New country classification by income levels: 2018-2019, https://bit.ly/39dqWad, visited 25/01/2021.*
Source2: Statistics times, link: *https://bit.ly/2OelZGx, visited 25/01/2021*

ومن خلال المؤشرات التي سبق عرضها، وغيرها الكثير التي لا يسعنا موضوع الدراسة لعرضها، تتبين لنا الخصائص المعيشية المتدنية في العديدة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان القارة الإفريقية مقارنة بغيرهم من سكان العالم. فثمة فروقات كثيرة ومتعدة أضحت تشكل مرآة عاكسة لحاضرا لا يبشر بمستقبل واعد، جعل الشعوب الإفريقية أمام تحديات تمس أمنها القومي والاجتماعي والسياسي [1]. إذ يمكن تشبيه الوضع الاجتماعي الحالي في الكثير من الدول الإفريقية بكتابات "توماس هوبز" في القرن السابع عشر حول فوضوية المجتمع، حين قال ما في معناه "أنّ الإنسان بفطرته يميل إلى الصراع مع الآخرين لسببين: إما لانتزاع فائدة، وإما دفاعا عن ذاته حماية لأمنه الشخصي"[2]. وهو ما يفسر من جهة أخرى أسباب تصاعد النزاعات والثورات الشعبية بين الحين والآخر في الكثير من المناطق الإفريقية.

المطلب الثالث: المتغيرات الأمنية والعسكرية الجديدة في إفريقيا:

مع بروز مضامين استراتيجية جديدة لمفاهيم: " الأمن العالمي"، "الخطر"، و"التهديد " في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتراجع معادلة الصراع. أصبح الاهتمام العالمي ينصب حول أخطار إقليمية جديدة، مثل النزاعات ذات الأبعاد العرقية، الإثنية، القومية، السياسية والحدودية التي قد تأخذ شكل الصراع مع جماعات أو شبكات دولية [3].

---

[1]- محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2011، ص- ص 92-88.
[2] -تراوري الحسين، ***مرجع سبق ذكره***، ص.209.
[3]-أني أوتكين، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، تر: يونس كامل ديب، وهشام حمادي، دمشق: دار الحصاد، دار السوسن، 2007، ص-ص 25-26.

ولا يغيب عنا في هذا المجال، أنّ الأفارقة يتفقون حول هذه المخاطر والتهديدات الأمنية، ولعل العدو الحقيقي للأفارقة هو الإرهاب والفقر والتخلف والتبعية للغرب الذي يستنزف خيراتها [1]. وهي مهددات تضاف إلى القائمة الطويلة للمشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية مثل: ظاهرة الانفجار الديمغرافي، الركود الاقتصادي، تفاقم المديونية وضعف هياكل ومؤسسات الدولة، إضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف والتصحر، الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعة والأوبئة، التي كانت تعتبر في وقت قريب منقرضة [2]. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه "روبرت جاكسون" في الدورية الأمريكية الشهيرة (Atlantic Monthly) حول **"**الفوضى القادمة إلى إفريقيا**"**، وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة غرب إفريقيا. فقد وصف إفريقيا بأنّها تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد ضعف نظام الحكم السياسي والقانوني، كما تعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وهي بؤرة الحروب الأهلية[3].

وبالإضافة إلى هذه الصور النمطية عن إفريقيا، تبقى هناك عدة متغيرات تساهم في تأزيم الوضع الأمني الإفريقي، ولعل أهمها [4]:

الفرع الأول: المهددات الأمنية والعسكرية التقليدية في إفريقيا

برز هذا النوع مع السنوات الأولى لمرحلة الاستقلال الوطني والمتمثل في:

1) الحدود الموروثة عن الاستعمار:

فعلى الرغم من أنّ أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت على "مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، إلّا أنّ القارة الإفريقية شهدت–ولا زالت تشهد–نزاعات حدودية متعددة. و بالرغم من تأكيد غالبية الحكام الأفارقة على ضرورة التنازل

---

(1)-عيساوي أمينة، "ثنائية الأمن والاستبداد: قراءة في الوضع اللا أمني لدول المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، العدد 15، 2017، ص.515.

(2) -مدوني علي، "المنظومة الأمنية في الدول الافريقية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 19، 2010، ص.250.

(3)- حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، 2013/10/31، **الموقع الالكتروني**: https://bit.ly/3rmaqeM، تاريخ التصفح:2018/01/04، على الساعة: 15:53.

(4) -السنوسي نجم الدين محمد عبد الله، ***مرجع سبق ذكره***، ص.75.

عن المطالبة بأقاليم معينة هي الآن تحت سيادة دول أخرى، وضرورة تجنب استعمال القوة تحت غطاء المعايير الجنسية والدينية أو اللغوية أو جميعها، إلّا أنّ الظاهرة تواصلت بل تعقدت نتيجة جملة من العوامل، لعل أهمها: اندلا ع حروب بين عدة وحدات سياسية في مناطق متعددة، إذ شهدت القارة ما لا يقل عن عشرة نزاعات حدودية منذ استقلال دولها [(1)]، من بينها النزاع بين الصومال وإثيوبيا 1977-1978، والحرب بين ليبيا وتشاد 1973-1988، والنزاع الإثيوبي الإرتيري الذي انتهى بتوقيع اتفاقية سلام سنة 2000، وأزمة الحدود البحرية بين الصومال وكينيا[(2)]؛ والتي لم تفصل فيها بعد محكمة العدل الدولية إلى غاية كتابة هذه الأسطر(2020)، ناهيك عن قضية الصحراء الغربية مع المملكة المغربية.

2) ظاهرة الانقلابات العسكرية:

من عجائب القارة الإفريقية أنّ الانقلابات وليس الانتخابات هي الأسلوب المؤسسي الأكثر شيوعا لتغيير الحكومات في دولها، فلقد عرفت إفريقيا انقلابات من كل نوع: انقلابات جذرية، انقلابات مسرحية، انقلابات عرقية، انقلابات شعبية بدعم المؤسسة العسكرية؛ والتي قد يلعب فيها الجيش دورا لاحقًا إذا لم تسعفه القيادة الجديدة –مثل ما حدث في مصر بعد الثورة الشعبية ضد حكم "حسني مبارك" وما تبعها من أحداث– وقد حصل أن صفقت الشعوب الإفريقية لكل هذه الانقلابات وأيدت من قام بها، دون أن تدرك أنها بهذا التصفيق تزيد الوضع تعقيدا.

وبالرغم من تبني منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها الخامس والثلاثين المنعقد بالجزائر ما بين 13 و14 جويلية 1999، القرار بعدم الاعتراف بالأنظمة الانقلابية التي تستولي على الحكم بشكل غير دستوري، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من حدوث انقلابات جديدة في القارة، مثلما حدث في موريتانيا في أوت 2005 و2008، وكذلك النيجر في جانفي 2010، ومصر في جويلية 2013، ومالي 2020. وهذا ما سوف يشجع على المزيد من الانقلابات في القارة، على الرغم من مبادرة الاتحاد الإفريقي بتجميد عضوية البلدان المعنية إلى حين التسوية الدستورية للنظام الحاكم [(3)].

---

(1) -مدوني علي، المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية، ***مرجع سبق ذكره***، ص.255.

(2)-صلاح خليل، "خريطة الصراعات الدينية في إفريقيا"، **المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية**، مقال منشور بتاريخ:2017/11/08، على الموقع:*https://bit.ly/3aDBnFk* . تاريخ التصفح، 2018/02/16، على الساعة 17:27.

(3) -مدوني علي، "المنظومة الأمنية في الدول الافريقية"، **مرجع سبق ذكره**، ص.256.

3) الحروب الأهلية:

نظرا لاختفاء الحروب الكلاسيكية التي شهدها القرن العشرون بين الدول، اتخذت الحروب مع نهاية القرن الماضي أشكالا متعددة، من بينها الحرب الأهلية التي أصبحت هي الأخرى تهدد أمن وبقاء الدولة. ففي غرب إفريقيا نذكر الحروب الأهلية في (كوت ديفوار، ومالي، وغينيا)، وفي وسط إفريقيا نذكر الحروب الأهلية في (جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية وأوغندة). أمّا في القرن الإفريقي فنذكر الحروب الأهلية في (كينيا، والصومال). إنّها كما يقول الباحثون: الحروب الجديدة الإفريقية، والتي تتضمن خليطا متباينا من الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية، وجماعات التمرد الأجنبية، والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة والمتعددة الجنسيات[1].

أمّا عن الأساليب القتالية المستخدمة فيها، فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية، وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية. وتشير الدراسات إلى أنّ أغلب الحروب الأهلية التي حصلت في العالم كانت حصة الأسد من نصيب القارة الإفريقية، كما هو مبين في الجدول التالي:

❖ جدول (05) أبرز الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية ما بين 1962 إلى غاية 2019

الترتيب	السنة	نوع الحرب & الدولة
1	1962-1991	الحرب الاثيوبية –الإريترية
2	1963	مذابح التوتسي من قبل الهوتو في رواندا
3	1966-1990	الحرب الأهلية بين شمال وجنوب تشاد
4	1967-1970	الحرب الأهلية في نيجيريا
5	1972	الهوتو يشنون حربا ضد التوتسي في بورندي
6	1975	استقلال انغولا وبداية الحرب الأهلية حتى 1994
7	1980-1986	الحرب الأهلية في اوغندا
8	1984	تجدد الحرب الأهلية في السودان

[1]-تراوري الحسين، "مظاهر فشل الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء في أدائها الأمني"، **المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مؤسسة خالد الحسن: مركز الدراسات والأبحاث، العدد5، ص.209.

9	1996-1989	الحرب الليبيرية الأهلية
10	1993-1990	الحرب الأهلية في روندا
11	2006-1990	الحرب في السنغال
12	2002-1991	الحرب الأهلية في سيراليون
13	1999-1991	العشرية السوداء في الجزائر
14	2005-1993	الحرب الأهلية في بورندي
15	1997-1996	حرب الكونغو
16	1999-1997	الحرب الأهلية في كونغو وحرب غينيا وبيساو الأهلية
17	2003-1998	حرب الكونغو الثانية
18	2003-1999	الحرب الليبيرية الثانية
19	2010-2005	الحرب الأهلية في تشاد
20	2011	الحرب الأهلية في ليبيا
	وبعد تولي المجلس الانتقالي الحكم، اندلعت من جديد منذ 2014 وهي مستمرة إلى غاية كتابة هذه الأسطر	
21	2012	الحرب الأهلية في مالي
	نتيجة الانقلاب العسكري الذي قوبل بالرفض من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد	
22	2013	الحرب الأهلية في جنوب السودان
	بين القوات الحكومية وقوى المعارضة.	
23	2013	الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى
	وقد استمر الصراع إلى غاية توقيع اتفاقية السلام بين الأطراف المتصارعة سنة 2019	

***Source1**: Guy Arnold, The A to Z of Civil wars in Africa.Toronto :The scarecrow Press, 2009, p-p 24-25*
***Source2**: arab center for research and policy studies, France's Recent Military Intervention in Mali,17/02/2013. https://bit.ly/36qaG42, visited 30/20/2020*
***Source3**: Laila Al-Thabti, Central Africa .. Will the eighth peace agreement end 6 years of war,19/02/2018 , https://bit.ly/2Yl95rG*.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ خطر الحروب الأهلية (Bellum Civil)[1]، يفوق خطر الحروب البينية بين دولة وأخرى، فالنوع الأخير يمكن تجاوزه لأنه لا يمس بالضرورة وحدة المجتمع، لا بل يمكن أن يكون عاملا موحدا للإثنيات المختلفة، أما الحروب الأهلية فتمزق صلب التماسك الاجتماعي،

[1]-محمد ياس خضير، "المتغير الخارجي والحروب الأهلية في القارة الافريقية: السودان نموذجا"، **مجلة الدراسات الافريقية**، مركز الدراسات الإفريقية، العراق، العدد 1، 2017، ص.23.

وتهدد وحدة المجتمعات؛ فكثير من مخرجات هذه الحروب ما زالت باقية وتلقي بتداعياتها على الدولة والدول المجاورة لها. لهذا فهذا النوع من الحروب تكون في الغالب نتائجه مكلفة، وتداعياته مستمرة.

4) التلوث البيئي:

يعتبر التلوث البيئي عامل تهديد للأمن الإنساني، وللأمن الوطني والعالمي. لأنّ الأخطار البيئية لا تعرف حدودا للدول، ولا تميز بين القوي والضعيف. وبسبب تدهور البيئة في إفريقيا، أصبحت معظم الأراضي الزراعية مهددة بالتصحر مع تدهور حالة الغابات وتلوث الأنهار [1]. كما أصبحت بعض المناطق الإفريقية، بمثابة مكب لنفايات الدول الصناعية الكبرى، التي أصبحت تلجأ إلى رمي نفاياتها الصناعية السامة في عدد من البلدان الإفريقية في مقابل تقديم مساعدات ضئيلة. وذلك في ظل تواطؤ الأنظمة الحاكمة وغياب الوعي لدى الرأي العام الإفريقي؛ حول خطورة هذه المواد على الحياة وعلى مستقبل الأجيال اللاحقة.

5) انتشار الأمراض والأوبئة:

لقد أصبحت الدول الإفريقية بؤرة انتشار الأمراض التي تفتك بالمجتمعات، وتهدد العنصر البشري بسبب خطورتها وسرعة انتشارها، بالإضافة للأموال الطائلة التي تنفق على محاربتها، فحسب منظمة الصحة العالمية، تكلف الأمراض والأوبئة في القارة الإفريقية حوالي 2.4 ترليون دولار سنويًا. جاء ذلك في تقرير نشرته الإذاعة الوطنية الجزائرية سنة 2019 "[2]. ووفقا للتقرير، فإنّ نيجيريا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا، تدفع نصف الأضرار المالية الناتجة عن الأمراض والأوبئة في القارة. وذكر التقرير أنّ 400 مليون شخص على الأقل لا يستطيعون الحصول على الأدوية، وبأسعار مناسبة في إفريقيا. وحول التقرير، أشارت مديرة منطقة إفريقيا بالمنظمة "ماتشيديسو مويتي"، في تصريح للصحفيين، إلى أنّ "الأمراض غير المعدية في معظم البلدان الإفريقية تلحق أضرارا كبيرة باقتصاداتها"[3].

---

(1) -مدوني علي، "المنظومة الأمنية في الدول الافريقية"، ***مرجع سبق ذكره***، ص.263.

(2)-**الإذاعة الوطنية الجزائرية**، الأمراض تكلف إفريقيا 2.4 ترليون دولار سنويا، 2019/03/29، رابط التقرير: *https://bit.ly/37HsCs6*، تاريخ التصفح: 2019/11/24، على الساعة:13:31.

(3)- الإذاعة الوطنية الجزائرية، ***مرجع سبق ذكره.***

وتتمثل أخطر الأمراض في السيدا أو ما يسمي بفيروس نقص المناعة (VIH SID)، فهذا الداء لا يمس فقط الجانب الصحي في إفريقيا، وإنّما كذلك يؤثر في التنمية، حيث إنّ هذا المرض أصبح المسبب الأول للوافيات في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إذ يصل عدد ضحاياه في هذه المنطقة إلى نسبة الثلثي من المصابين في العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة(2008-2009) [1]. وينتشر "السيدا" داخل الجيوش الإفريقية بأكثر من خمس مرات مما هو موجود في الأوساط المدنية، وهو ما يضعف قدرات المؤسسات العسكرية الإفريقية في ضمان الأمن والاستقرار [2].

❖ **خريطة (01) توضح مناطق انتشار فيروس نقص المناعة في إفريقيا**

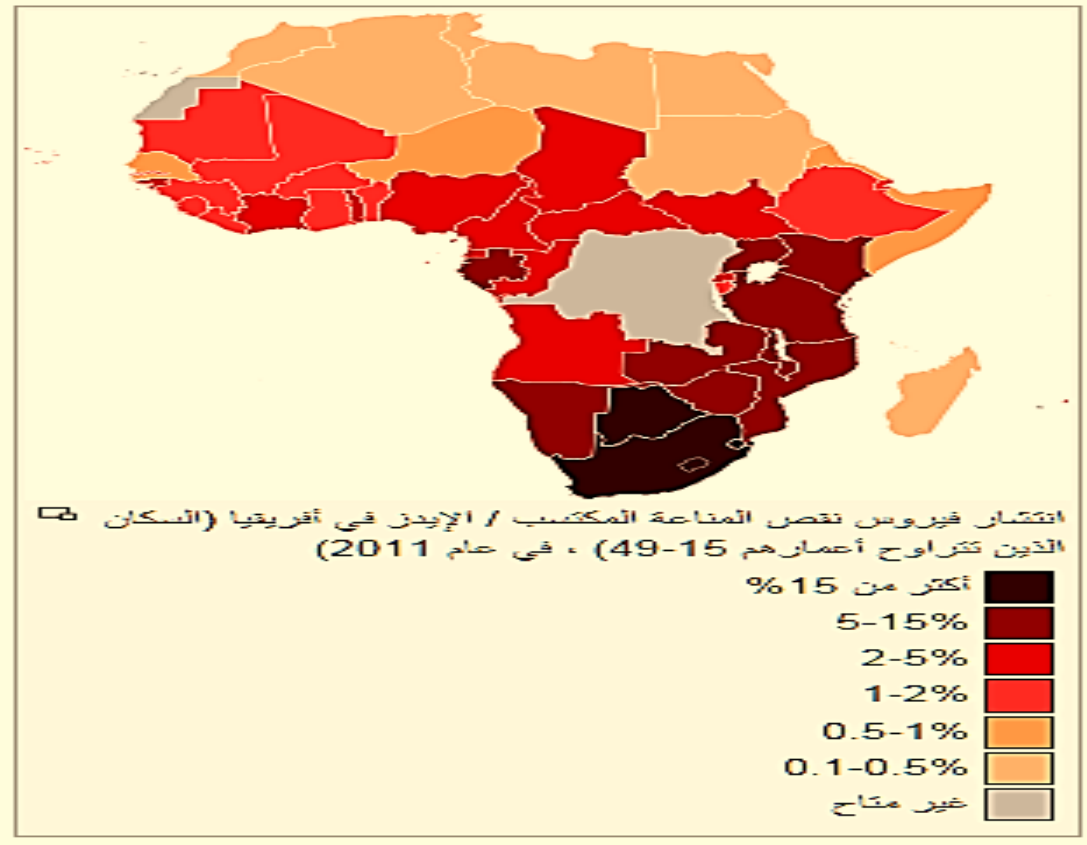

***Srource: wikipdia**,https://bit.ly/3vgp89N, Consulte le 05/09/2019, a 01:35*

[1] -Chrystelle tsafack temah, "les déterminants de l'épidémie du VIH/ SIDA en Afrique subsaharienne", **revue d'économie du développement,** de boeck université, France, 2009, p.74 .Disponible sur le site web : *https://bit.ly/3sYNK4U*

[2] -مدوني علي، المنظومة الأمنية في الدول الافريقية، ***مرجع سبق ذكره***، ص.264.

الفرع الثاني: المهددات الأمنية والعسكرية الجديدة في إفريقيا

وهي تلك التي ركزت عليها الدراسات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي اشتملت على ما يلي:

1) الجريمة المنظمة:

بعد أن كانت المناقشات بشأن الجريمة المنظمة تركز في المقام الأول على العالم المتقدم، وكذا أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، تحول التركيز إلى إفريقيا وبات ينظر إليها على أنها مصدر للجريمة، وبحسب تقرير بعنوان: " التحالفات الشريرة: الجريمة المنظمة في جنوب قارة إفريقيا"[1]، أعدته المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإنّ 80% من العدد المتزايد من التنويهات والقرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي على مدار السنوات الثماني الماضية كانت تتعلق بقارة إفريقيا.

ويقول التقرير أنّ الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية هي جزء من "قصة الاستقلال وإقامة الدول، فقد فتحت نهاية الحرب الباردة وتخفيض المساعدات الإنمائية الباب للتمويل الإجرامي لهياكل الدولة. وعلاوة على ذلك، أصبحت التعددية الحزبية والحاجة إلى تمويل العمليات الانتخابية نقطة ضعف شديد، أتاحت للشبكات الإجرامية كسب النفوذ والشرعية [2].

2) الإرهاب:

إنّ الإرهاب عدو هلامي لا مكان له ولا زمان، فهو يخرج برأسه حيث يوجد الفقر والظلم والعنصرية، ويختفي حيث توجد العدالة والحرية والمساواة [3]. وفي إطار سعي الجماعات الإرهابية إلى النطاق الجغرافي الذي يحقق أقصى فائدة، غدت إفريقيا مقصدا لتلك التنظيمات الإرهابية، حيث مثلت الظروف المحيطة بالقارة دافعًا رئيسًا، كما ساعد غياب الأمن وسوء الأوضاع السياسية في تنامي هذه الظاهرة، فبحسب بعض الدراسات الإفريقية الخاصة بالجريمة المنظمة، يوجد أكثر من 64 منظمة وجماعة

---

(1) -Philippa Garson Understanding organized crime in Africa",**The New Humanitarian,** *https://bit.ly/3qrkuC3*, visited 09/10/2019.

(2) ***-Op.Cit.***

(3)-القس إكرام لمعي وآخرون، **الإمبراطورية الأمريكية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الجزء الثالث، 2002، ص.159. رابط الكتاب بصيغة pdf: *https://bit.ly/38D8rLR*

إرهابية في إفريقيا؛ ينتشر معظمها من أقصى الساحل الإفريقي غربا إلى أقصى الساحل الإفريقي شرقا[1]. وفي إطار مكافحة هذه الظاهرة خسرت الدول الإفريقية أموالا ضخمة، وصاحب ذلك تعطل التنمية بكل أشكالها المادية والفكرية.

3) ظاهرة اللجوء:

لقد أظهرت دراسات حديثة أنه في ظروف معينة، يمكن للاجئين تشكيل تهديد للاستقرار الإقليمي، عن طريق تأجيج التنافس على الموارد مثل: الغذاء والأراضي، وفرص العمل هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فهم يؤثرون على العلاقات الإثنية في البلدان التي تستضيفهم. وواحد من بين أشهر الأمثلة على تهديد اللاجئين، يمكن العثور عليها في منطقة البحيرات الكبرى، باعتبار أن اللاجئين سبب رئيسي في إثنين من حروب الكونغو الإقليمية (1996-2003). مثال آخر نجده في نزوح" الهوتو" من رواندا إلى مقاطعة "كيفو" شرق الكونغو الديمقراطية، وانفجار الوضع هناك ليتحول إلى حرب في المنطقة، بعد ادعاءات الحكومة الرواندية، على وجود معسكرات تدريب للاجئين هناك [2].

وتتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة "المنشأ" أو لدولة "اللجوء"، فبالنسبة لدولة المنشأ؛ تفقد مواردها البشرية بسبب هروب الكفاءات والنخب إلى الخارج. أمّا بالنسبة لدولة اللجوء؛ تواجه مخاطر تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديدا الاثنية فضلا عما يمثله هؤلاء اللاجئين من أعباء اجتماعية وصحية [3]؛ ولعل أبرز مثال على ذلك حركة اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم "كاغيرا" في شمال غرب تنزانيا التي ألحقت أضرار كبيرة في البنية الاجتماعية والصحية في تنزانيا بفعل الأمراض والأوبئة التي نقلها اللاجئين [4].

---

(1) -مصطفى زينب، "دوافع الاستخدام: المخدرات، والجماعات الإرهابية في إفريقيا"، **أفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد43، 2019، ص.29.

(2)-Skyler.J.Crammar, "Ethnic Conflict, Second Pass", August 2005, p.2. link: *https://unc.live/3v40Yz1.*

(3) -بوعشيبة عائشة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.125.

(4)- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص-ص 360-364.

4) السباق نحو التسلح

في منتصف القرن الماضي، تحدث الرئيس الأميركي "دوايت أيزنهاور" عن عقدة صناعة الأسلحة "Military Industry Complex"، وكان يقصد أنّ العلاقة بين السياسة وصناعة الأسلحة متشابكة ومعقدة، بحيث يمكن أن يؤثر صناع السلاح على صناع السياسة [1]. وتثبت الأرقام والوقائع الإفريقية، أن الحرب تتحول إلى آلة نقود تصب في جيوب الكبار، وليس من مصلحة الدول الكبرى الاستقرار في القارة الإفريقية. ففي تقرير نشرته صحيفة "ذا إيكونوميست" البريطانية سنة 2014 تحت عنوان: "إفريقيا والأسلحة"[2]، قالت إنّ سباق التسلح في إفريقيا يحولها إلى "برميل متفجر"، وذلك على ضوء المعطيات التي صدرت بخصوص زيادة نفقات الدول الإفريقية بشكل ملحوظ على الأسلحة في السنوات العشر الأخيرة.

وفي هذا السياق تقول الصحيفة: أنّ ميزانية الأمن لدولة أنغولا وصلت إلى 6 مليارات دولار عام 2013، وهو ارتفاع بنسبة 150%. وتضيف الصحيفة أنّ دولا إفريقية أخرى انضمت لسباق التسلح، ورفعت ميزانية الأمن بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهي: بوركينا فاسو، غانا، ناميبيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي –لكن تبقى الجزائر من بين أكثر الدول الإفريقية إنفاقا على السلاح؛ بميزانية تسلح وصلت إلى 13 مليارات دولار سنة 2015، بعيدا عن ميزانية التربية التي حددت بـ 9,2 مليار دولار في نفس الفترة– وتقول الصحيفة أنّ التغييرات البنيوية في المنظومة العسكرية للدول الإفريقية قد تغير بالتدريج مجرى الأحداث في الصراع على اليابسة، إذ أنّ أغلب الصراعات والمعارك كانت داخلية، وحتى الخارجي منها لم يتحول إلى حرب حقيقية، لكن إنشاء جيوش قوية وكبيرة تمتلك عتادا متطورا قد يشكل خطرا، ويغير مجرى الأمور على المدى المتوسط [3].

---

[1]-يونان سعد، "تجارة السلاح...كيف يحول الكبار نزاعاتنا الى ثروات"، مقال منشور على الموقع: https://bit.ly/2KVO0kf ، تاريخ التصفح:2019/033/16، على الساعة 21:00.

[2]-موقع الخليج أونلاين، "سباق التسلح في إفريقيا يحولها لبرميل متفجر"، تر: مي خلف، 2014/11/25، رابط المقال: https://bit.ly/3mP3Wlz ، تاريخ التصفح:23 /2019/03، على الساعة 19:32.

[3] -***المرجع نفسه.***

كنتيجة لما سبق ذكره، وفي ظل تحديات البيئة الداخلية، وعلى رأسها غياب الاستقرار، وضعف المنظومة الأمنية، وعدم تحمل مقومات البيئة الخارجية التي ألغت الحدود وفتحت المجال أمام التدخلات الخارجية، توسع نطاق التهديدات الاجتماعية والأمنية، وزادت حدتها في إفريقيا بصورة لم تشهدها نظيراتها من قارات العالم. وأصبحت محاربتها لا تستدعي فقط مخططات وطنية، بل تستدعي كذلك تضافر الجهود العالمية.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الدولية الجديدة على القارة الإفريقية:

لقد كانت إفريقيا أشد تأثرا من غيرها بما يحدث من تحولات دولية مختلفة، سواء كانت إقليمية أو عالمية. ولعل المقارنة السريعة تبيّن لنا أوضاع إفريقيا فيما قبل الاستعمار، وأثناءه وبعده، وكيف ظل المصير السياسي والاقتصادي وإلى حد ما الثقافي، مرتبطا بما يجري خارج القارة الإفريقية من تغيرات وتفاعلات، وتوضح أن كثيرا من مشكلات القارة الداخلية الراهنة؛ ذات صلة مباشرة بما تقرره القوى الفاعلة في النظام الدولي [1].

بناء على ذلك، سنحاول في هذا المبحث، التطرق إلى أثر هذه المتغيرات على إفريقيا بصفة عامة، وعلى بعض الدول الإفريقية بصفة خاصة. كما أنّنا سنحاول الإجابة في ظل ذلك على التساؤل التالي: هل ستبقى القارة الإفريقية قارة الفقر والنزاعات؟

المطلب الأول: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على القارة الإفريقية:

بنهاية الحرب الباردة وإعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" تدشين النظام العالمي الجديد سنة 1991، كانت إفريقيا قد فقدت عددا من أهم أنصارها على الصعيد الدولي. حيث تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهار حلف وارسو، وضعف دور دول شرق أوروبا في التأثير على الشأن العالمي، وهي التي كانت فيما مضى تدعم قضايا إفريقيا في المنظمات الدولية، خاصة في منظمة الأمم المتحدة. هذه الأحداث المتتالية، جعلت القارة الإفريقية تواجه واقعا دوليا جديدا، أعيد ترتيبه ليتوافق ومقتضيات النظام العالمي الجديد [2].

فقد أصبح التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، يتعدى الحدود التقليدية، كما أضحى التمييز بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي من الأمور الصعبة، خاصة في ظل تعاظم وتزايد حجم الفواعل والتكتلات

---

[1]-محمود أبو العينين، **إفريقيا وتطور النظام الدولي**. الموسوعة الإفريقية: بحوث سياسية واقتصادية، المجلد5، 1997، ص .72.

[2] -مصطفى عثمان إسماعيل، "النظام الدولي حاضره ومستقبله ومالاته على القارة الافريقية في الأحادية القطبية"، جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الافريقية، العدد48، 2012، ص.6.

الدولية. الأمر الذي أدى إلى تآكل مفهوم سيادة الدولة، والتشكيك في دورها التقليدي، الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية [1].

هذا الواقع الدولي الجديد كما ذكر الكاتب "سيفرين روجومامو" [2]، أعاد ترتيب أولويات الشأن الإفريقي على الصعيدين المحلي والدولي. فمحليا واجهت الدول الإفريقية تحديات جديدة أضيفت إلى ما تواجهه سلفا من تساؤلات حول وضعها التنموي والسياسي والأمني، وهي أوضاع توحي بالصراعات الدائمة وعدم الاستقرار المستمر، نتيجة لفقدانها مساحة المناورة التي كانت تمتلكها أثناء الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. أمّا دوليا فتمثلت أهم التحديات في مواجهة متطلبات الاندماج في صيغة نظام جديد يعتبر العالم بأجمعه مسرحا لنشاطاته ويختزل الحدود السياسية للدول، ويعيد تكييف مفهوم السيادة ليتوافق ومشروع الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية [3].

ولعل التساؤل الذي يبرز في ضوء هذه الإيضاحات: ما هو الثمن الذي تدفعه إفريقيا دولا ومجتمعات في ظل المتغيرات الجيوسياسية؟

الفرع الأول: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على الوضع الداخلي للدول الافريقية

لقد دخلت إفريقيا إلى الألفية الثالثة وهي مثقلة بالمشاكل والأزمات السياسية والصراعات القبلية التي قطعت روابط الوحدة الوطنية وعززت النزعات الجهوية والعرقية. وبالرغم من مظاهر التحسن الخادع التي ظهرت على الموقف السياسي العام في إفريقيا في السنوات الأخيرة، إلا أنّ الوضع ظل في الكثير من دول القارة يتصف باحتوائه على جملة من التحديات والفرص جنبا إلى جنب. وبالمقارنة الرأسية فقد شهدت القارة تغيرات إيجابية على مستوى الاقتصاد ومستوى تقديم الخدمات للمجتمع والاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان. أما على المستوى الأفقي من خلال المقارنة مع أقاليم أخرى في العالم، فإنّ التحديات التي تواجه القارة تظل كبيرة جدا، خاصة على صعيد التنمية والاستقرار وضمان حقوق

---

[1]-جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، جامعة الوادي، العدد8، 2014، ص.18.

[2]-سيفرين روجمامو، **العولمة ومستقبل إفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة**. تر: نهاد جوهر، القاهرة: سلسلة بحوث إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2002.

[3] -مصطفى عثمان إسماعيل، **النظام العالمي، قوة القانون أم قانون القوة**. الخرطوم: دار الاصالة للصحافة والنشر، 2003، ص.6.

الإنسان، وطغيان التبعية والانسياق تحت الراية الغربية، بعد أن كانت دولها في فترات غير بعيدة ترفع لافتات عدم الانحياز والحرية [1].

ولعل الملاحظ للأوضاع السياسية في القارة الافريقية يستنتج عجز دول هذه الأخيرة على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية، كما يستنتج فشل الكثير من دولها في خلق مؤسسات قادرة على استيعاب مطالب وتوجهات شعوبها [2]. كما أنّ التداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية في صنع القرار مازالتا نادرتين فيها، الأمر الذي أصبح يعرقل إمكانية تنظيم عمليات انتخابية شفافة، خاصة في ظل عدم وجود إجماع عام بين مختلف القوى السياسية حول القوانين الانتخابية. فالتصويت في إفريقيا وفق بعض دولها، أصبح لا يمثل سوى التصديق على انتخابات نتائجها معروفة مسبقا لصالح الرئيس في ظل عدم توافق إمكانيات الفوز بين المرشحين. ناهيك عن تكريس وتسلطية الإدارة التي أضحت تعتبر جهازا تابع لرئيس الدولة وحزبه السياسي، ما يرسخ منطق شخصنة العلاقات السياسية والإدارية [3].

نتيجة لكل هذا، كان طبيعيا أن تنتشر الانقسامات والتشققات على كافة المستويات داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة. فقد عم الصراع بين صفوف النخبة الحاكمة من جهة، واتسعت الهوة بين النخبة والجماهير من جهة أخرى، وأضحى التوتر المحموم هو العلامة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات [4].

وفي ظل هذا الوضع السياسي المحموم، تأتي العديد من المؤشرات والدراسات الدولية والوطنية لتؤكد الخلل البنيوي في الحكم وانتشار الفساد السياسي في أرجاء إفريقيا؛ كنتائج المساءلة والمحاسبة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، طبيعة الرقابة ونوعيتها، سيادة القانون، وأيضا دور المؤسسات الرقابية. كما تعكس الكثير من المؤشرات مدى افتقار معظم البلدان الإفريقية إلى آليات جدية في

---

(1)ـ ***المرجع السابق***، ص-ص 19-20.

(2) -محمد امحمد الساعدي، تأثيرات العولمة السياسية على التنمية في إفريقيا، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007، ص-ص 308-309.

(3)-Manassé Aboya Endong, "Démocratisation Et Ajustement Institutionnel En Afrique Noire: La Problématique Du Parti Administratif", **Revue IDARA**, N° 23, Alger, 2002, P-P 96-106. Disponible en pdf: *https://bit.ly/3c7BKXT*.

(4)-حمدي حسن عبد الرحمن، ***مرجع سبق ذكره***، ص- ص 108-109.

الإصلاح. خاصة في ظل التعتيم الإفريقي حول الكثير من المعطيات السياسية والاجتماعية، مما يجعل من الصعوبة بمكان الاطلاع على الوضح الحقيقي للشأن الداخلي للدول الإفريقية.

ولا شك أنّ مؤشرات الاضطراب السياسي، تعتبر بمثابة صورة عاكسة للأوضاع السياسية في القارة الإفريقية، حيث نجد ثماني دول من بين الدول العشر الأولى التي تعاني اضطرابات سياسية في العالم هي دول إفريقية [1]. ووفقا لتقرير مؤشر السلام العالمي، وبالاعتماد على مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وخصوصا ما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي لسنة 2013، نجد أنّ الصومال تحتل المركز الأول عالميا من حيث عدم الاستقرار السياسي، حيث حصلت على درجة صفر من 100 درجة، وتوجد 11 دولة إفريقية أخرى حصلت على درجات أقل من 10%، من بينها الكونغو الديموقراطية والسودان [2].

ونجد في ذات الصدد تقريرا نشرته مجلة" فوريين بوليسي" في عام 2010، يقول بأنّ حوالي 60 دولة من دول العالم، تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولاً فاشلة معظمها دول إفريقية. وخلص التقرير أنّ (الصومال، تشاد، السودان، زيمبابوي، الكونغو، إفريقيا الوسطى، غينيا) دول لا زالت في دائرة المخاطر، كما أنّها تحتل المراتب الأولى في ترتيب الدول التي لا تمارس حكوماتها المركزية سيطرة فعلية على كل أراضيها [3].

وبالاستناد إلى الأحداث الجارية وتحليل الممارسة السياسية للدول الإفريقية في مطلع القرن الواحد والعشرين، يمكننا أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية الدول في إفريقيا، وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، وذلك على النحو التالي:

1) الاتجاه الذي نهجته الأنظمة الإفريقية نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي، والذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي

---

(1) -السنوسي نجم الدين محمد عبد الله، ***مرجع سبق ذكره***، ص.74.

(2) -جميل حلمي عبد الواحد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.53.

(3)-إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهته، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013، ص-ص 128-129.

2) ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريا، بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي
3) اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي
4) الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها المفكر "جان فرنسوا بيار" بـ **"**سياسة ملء البطون**"**[1]، ويقصد بها مجازيا فساد الحكام قائلًا: **"** دع الحكام يأكلون في هدوء وسيكون لديهم الوقت بعد ذلك لتدبر الأمور**"** [2].
5) غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تتبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية.
6) تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما يتم من خلال عمل انقلابي أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم، أو بإيعاز من أطراف أجنبية [3].
7) افتقار كثير من الدول الإفريقية إلى مؤسسات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في ضمان تنفيذ الاتفاقيات وابرام المعاهدات الإقليمية والدولية.

وتلك كلها معطيات؛ تساعدنا على فهم واستيعاب الأسباب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في القارة الإفريقية، والتي تقوم على **"**الاستبداد والاستيلاء**"** على شيء هو حق مشترك مع الغير. ويعتبر تعريف الكواكبي الأشهر والأكثر ضبطا لهذا السياق. حيث يعرف الاستبداد على أنّه: **"**صفة للحكومة المطلقة التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب**"**[4].

---

(1) -جان فرانسوا بايار، **سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الأفريقية**. تر: حليم طوسون، القاهرة: دار العالم الثالث، 1992، ص.8.
(2) -***المرجع نفسه***، ص-ص 8-9.
(3)-حمدي عبد الرحمن حسن، "ماذا حدث للأفارقة"، **موقع الجزيرة نت**، 2010/03/24، على الرابط: https://bit.ly/38GSN10، تاريخ التصفح:21 /2018/01، على الساعة 00:48.
(4)-خليل جبارة، ***مرجع سبق ذكره***.

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على الدور السياسي للدول الافريقية

لقد كان للتحولات الدولية، وبروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي؛ كالعولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحرير الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وانفتاحها أمام تدفق السلع والبضائع دون عراقيل أو قيود، أثر كبير على الأوضاع السياسية العالمية. حيث إنّ هذه التحولات جاءت وهي تحمل بين طياتها الكثير من التحديات [1]. وتشير الكثير من الأبحاث والدراسات، إلى أنّ تأثيرها على الدول النامية والفقيرة في آسيا وإفريقيا، كان أبلغ وأوضح. حيث إنّ منظومة القيم الغربية، وجدت في عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الماثل في إفريقيا؛ مجالا لإجراء التجارب، انطلاقا من واقع ضعف الدولة في إفريقيا سياسيا، وتشتت جهودها ومواردها في ملاحقة تنفيذ الوصفات الاقتصادية المفروضة عليها، من قبل أذرع ومؤسسات هذا النظام، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، وغيرهما من المؤسسات الدولية والمنظمات المدنية التي أفقدت الدولة سيادتها الخاصة[2].

صحيح أنّ النظام الدولي الجديد؛ يعني نهاية الاستقطاب الحاد، الذي كان محتدما بين القطبين. والذي انعكس على العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية؛ ولاسيما في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط[3]. لكننا اليوم نشهد استقطابا من نوع آخر، يقوم على تأمين المصالح الحيوية للقوى الكبرى والامتثال لسطوتها، ليس من جانب الدول النامية التي لا حول لها ولا قوة، بل حتى من جانب المؤسسات الدولية، التي ما أنشئت إلا لإقرار وإنفاذ سياسة القوى الكبرى [4].

كما لا يمكن الإنكار أن مخرجات النظام الدولي الجديد ونتائجه، قد حققت بعض التقدم في العديد من الأصعدة السياسية والاقتصادية. كما ساهمت نوعا ما في تنظيم المجتمعات المعاصرة وإدارتها. لكن بالرغم من ذلك فإنّ العديد من الدول والمجتمعات قد دفعت ثمنا ما نظير هذه المكاسب المحققة.

---

(1)-أبو القاسم أحمد أبوهديمة، وعبد الحكيم عمار نابي، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والشرعية**، ليبيا، العدد 8، 2016، ص.2.

(2) -مصطفى عثمان إسماعيل، النظام الدولي حاضره ومستقبله ومالاته على القارة الإفريقية في الأحادية القطبية، ***مرجع سبق ذكره***، ص.6.

(3) - مصطفى عثمان إسماعيل، النظام العالمي، قوة القانون أم قانون القوة، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 13-14.

(4) - **المرجع نفسه**، ص.32.

إذ توجد دول ومجتمعات أخرى يختلف واقعها كليا عن ذاك الموجود في الدول الغربية، فإفريقيا الحالية ليس هي أوروبا المتقدمة، ولا أمريكا المتطورة [1].

قد يلام الزعماء الأفارقة في كون أن لهم دور فيما آلت إليه أوضاع بلدانهم، وليست القوى الغربية أو الشرقية وحدها. وهذا أمر لا يخفى على الدارس، وخصوصا تلك الدول التي تشهد اليوم اضطرابات عديدة؛ فإلى جانب نماذج تقسيم الدول الإفريقية مثل السودان، هناك نماذج أخرى تتمثل في تغيير أنظمة الحكم قصريا، كما حدث في ليبيا وتونس ومصر والجزائر. وهذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر، هي الطرق الجديدة للتدخلات الأجنبية في بعض الدول الإفريقية. كما في حالة "ليبيا"، فلولا وجود دعم أوروبي وأمريكي للمعارضة الليبية سنة 2011، لما استطاعت المعارضة إسقاط حكم معمر القذافي. وكذا هو الحال بالنسبة لساحل العاج والسودان، إذ لولا الدعم القوي للدول الغربية للمعارضة ضد الرئيس السوداني السابق "عمر البشير"، لما استطاعت الصمود لوقت أطول. ولكنها "لعبة المصالح" كما يسميها الغرب. وهذه اللعبة هي التي جعلت ملك بلجيكا في السابق يتحدث في استكبار، حيث قال:" أيها الأفارقة حتى لو أعطيناكم الاستقلال، لن تنجحوا إلا بوجودنا، ودعمنا لكم "[2].

ويمكن أن نميز في هذا السياق بين الأهداف والتوجهات الدولية الحالية تجاه القارة الإفريقية كالآتي [3]:

1) التدخل ومحاولة السيطرة الواضحة: وهذه الصور تمثلها دول مثل أمريكا، الكيان الصهيوني، إيران، دول الاتحاد الأوروبي، روسيا، الإمارات العربية المتحدة.
2) التداعي الناعم: بهدف استغلال الثروات وتعميق النفوذ الخفي، مع تقديم بعض الخدمات للأفارقة، وهذه الصورة تمثلها دول مثل الصين، الهند، كوريا الجنوبية.
3) الشراكة: وهي إعطاء مساحة أكبر للدول الإفريقية، مع محاولة عمل تنمية تخدم مصالح الطرفين وتمثلها: تركيا، ماليزيا، السعودية، وبعض الدول الصاعدة.

---

(1) - مصطفى عثمان إسماعيل، ***مرجع سبق ذكره***، ص.18.
(2)- محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا"، **قراءات افريقية**، العدد9، 2011، ص-ص 25-26.
(3)-إبراهيم العامر، "التداعي على افريقيا. تاريخ يتجدد"، **المنتدى الاسلامي**، الرياض، العدد 9، 2011، ص.15.

غير ذلك، تبقى إفريقيا غارقة في مشاكلها السياسية الداخلية، وخاضعة للضغوطات الدولية الخارجية، وهي أمور تزيد من الشكوك حول قدرة حكوماتها على التخلص من التبعية الخارجية، كما تثير العديد من التساؤلات حول أوضاعها المستقبلية.

المطلب الثاني: انعكاسات المتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة على القارة الإفريقية

لقد عرف الاقتصادي الأمريكي "إدوارد لوتواك" الجيو اقتصاد سنة 1990 بأنّه: **"**ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها، وما يرتبط بذلك من نشاطات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتمويل؛ وما ينتج عن ذلك من علاقات وتبادلات، ومنافسات، وصراعات**"** [(1)].

في حين ذهب الباحث "باسكال لوروت" في تعريفه لهذا المصطلح إلى اعتباره **"**تلك الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية، لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية اقتصاداتها الوطنية عبر احتكار التكنولوجيا، وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي تمنح ممتلكها سواء كان دول أو مؤسسات قوة وإشعاعا دوليين**"** [(2)].

وللعلاقات الجيو اقتصادية أشكال عديدة من حيث أطراف العلاقة، فهناك العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولتين، وأخرى متعددة الأطراف بين عدة دول، وهناك علاقات التعاون الاقتصادي الثنائية التي تحدث على مستوى المنظمات الاقتصادية للأمم المتحدة، إضافة إلى أشكال أخرى من العلاقات الجيو اقتصادية التي تتمثل في المبادرات الفردية، أي التي تتم من طرف واحد من دون وجود اتفاقية مسبقة، كالمساعدات الاقتصادية من خلال المنظمات الاقتصادية العالمية، أو من خلال مبادرات فردية من جانب العديد من دول العالم الكبرى [(3)].

---

(1)- سناء نسراتي، "مفهوم الجيو اقتصادية"، **الحوار المتمدن**، العدد3807، 2012/08/02، الرابط:https://bit.ly/38SrEIX ، تاريخ التصفح: 2019/12/02، على الساعة:21:38.

(2)-سناء نسراتي، ***مرجع سبق ذكره***.

(3)-بوبوش محمد، "التكامل الاقتصادي الافريقي"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد24، 2015، ص.58.

على هذا الأساس، بدأت إفريقيا في التركيز على بناء علاقات اقتصادية مشتركة، ومحاولة الاستفادة من الطفرة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي عقب انتهاء الحرب الباردة؛ وذلك من خلال الاعتماد المتبادل الذي يمنحها نوعا من الاستقلالية الاقتصادية، أو على الأقل يقلل من تبعيتها للدول الأجنبية الأخرى. فكيف كان تأثير ذلك على الاقتصادات الإفريقية؟

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للمتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، أصبح يطلق على القارة الإفريقية عبارات مغايرة تماما عما كانت توصف به سابقا، توحي بمدى الاهتمام العالمي بها، حيث غدت المجلات الغربية والعالمية تعنون أغلفة أعدادها بـ"إفريقيا الواعدة"، وبرزت عبارات مثل "إفريقيا قارة المستقبل"، وترددت على ألسن الكثير من المستثمرين والاقتصاديين والسياسيين عبارات أخرى مثل: "إفريقيا هي صين الغد"، أو "قارة الصين الثانية"، "الهند الجديدة"، "القرن الإفريقي "، أي أنّ القرن 21 هو القرن الإفريقي[1].

هذا الاهتمام المتزايد بالقارة الإفريقية جعل منها الوجهة الجديدة للمستثمرين، بل باتت الساحة الجديدة للتنافس والصراع بين القوى الدولية. وعلاوة على حصولها على لقب "سلة غذاء العالم"، أصبحت القارة الإفريقية تعرف باسم **"خزان العالم"** من الثروات التعدينية والطبيعية، حيث تملك حوالي ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم، كما تتوفر على ما يقارب خمس احتياطي العالم من الماس والذهب واليورانيوم...إلخ [2].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد وضعت القارة في بؤرة اهتماماتها، فإنّ الدول الأوروبية وعلى رأسها (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) إلى جانب القوي الأسيوية الصاعدة (الصين، اليابان، إيران، تركيا)، فضلا عن الكيان الصهيوني، كلها قوى أصبحت تتحرك من منظور مصالحها في القارة رغبة في المشاركة في ثرواتها، وتصريف فائض الإنتاج في أسواقها ذات الاستهلاك الواسع [3].

---

(1)-مادي إبراهيم كانتي، **إفريقيا وفرص التنمية في الألفية الجديدة**. العراق: مركز الدراسات الإفريقية، 2017، ص.23.

(2)-**صحيفة العرب**، "التواجد الأجنبي في أفريقيا: تقدم آسيا وتقهقر القوى التقليدية"، العدد 10877، تاريخ النشر: 2018/01/22، رابط النشر: *https://bit.ly/3mNyYKC* ، تاريخ التصفح: 2018/04/23، على الساعة 18:14.

(3)-الطيب رشيد يوسف حاكم، الأثار السياسية للتكتلات الاقتصادية في إفريقيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2011، ص.77.

ومن أجل الاستفادة من هذا الاهتمام، سارعت الكثير من الحكومات الإفريقية إلى إيجاد بيئة استثمارية مناسبة، حيث قامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية، وسنت العديد من التشريعات والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط للاستثمار وتنظمه. كما وضعت امتيازات كثيرة من أجل تيسير شروط الاستثمار، وتخفيف القيود على تدفقاته، وتقديم الضمانات حول المخاطر والعمل على تقليلها؛ والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وتبسيط الإجراءات الادارية، وتقديم ضمانات بخصوص نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج، إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والربحية... وإلى غير ذلك من الإصلاحات الاقتصادية [(1)].

ولقد انعكست هذه الإصلاحات في عدد من المؤشرات الإيجابية، منها: تضاعف مستوى تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو القارة الإفريقية بحوالي ثلاث مرات في السنوات العشر الأخيرة، ليصل إلى 46 مليار دولار في 2018، بزيادة 11 % مقارنةً بسنة 2017، وهو المعدل الأعلى بين مختلف أقاليم العالم، رغم تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) في جميع أنحاء العالم [(2)].

وإذا كانت الاستثمارات الخارجية المباشرة في إفريقيا تتركز في الصناعات الاستخراجية، فإنّها في الآونة الأخيرة بدأت تتجه نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي سنة 2011 لم تستقطب الصناعات الاستخراجية سوى 28 % مقابل 38 % للصناعة، ثم 34 % للخدمات التي تشمل قطاعات استراتيجية، مثل الاتصالات والقطاع المالي، وهو ما كان له استمرار خلال سنة 2012، إذ استقطب القطاع المالي حوالي 56% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقارة. وقد عرفت مصادر الاستثمارات الخارجية الموجهة للقارة تنوعا مهما، وذلك بزيادة حصة القوى الصاعدة من هذه الاستثمارات، خصوصا من الصين والهند [(3)].

---

(1)-المختار محمد، "الاستثمار في إفريقيا: أمال وتحديات"، **قراءات إفريقية**، العدد 4، 2009، ص.9.

(2)-**Asharq Al-Awsat**, Foreign direct investment in Africa inflates with reforms, 27/10/2019, https://bit.ly/3pzDezF, visited 31/01/2020, a 11:30.

(3)-الحسناوي لحسن، "إفريقيا بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، **قراءات افريقية**، العدد 35، 2018، ص.70.

والشيء الإيجابي كذلك، هو تزايد الاستثمارات الخارجية المباشرة –ما بين الدول الإفريقية– إذ انتقلت من 11% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالقارة خلال الفترة (2003-2008)، إلى 18% خلال (2009-2014)، وبذلك أصبحت الدول الإفريقية ثاني مصدر للاستثمارات بالقارة بعد دول الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة، وبرغم التغيرات التي بدأ يعرفها توجه الاستثمار الخارجي بإفريقيا نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإنّ الدول التي تتوفر على البترول والمعادن والموارد الطبيعية لا تزال تعد المستقطب الرئيسي لهذه الاستثمارات. ففي سنة 2013 مثلت هذه الدول نسبة 95% من ارتفاع الاستثمارات الخارجية بإفريقيا، وذلك لكون القارة الإفريقية باتت تحتل موقعا مهما في خريطة إنتاج الطاقة العالمية، إذ يشكل إنتاج القارة من النفط حوالي 12,4% من إجمالي الإنتاج العالمي [1].

❖ **شكل (02) أنفو جرافيك يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا ما بين 2011-2015**

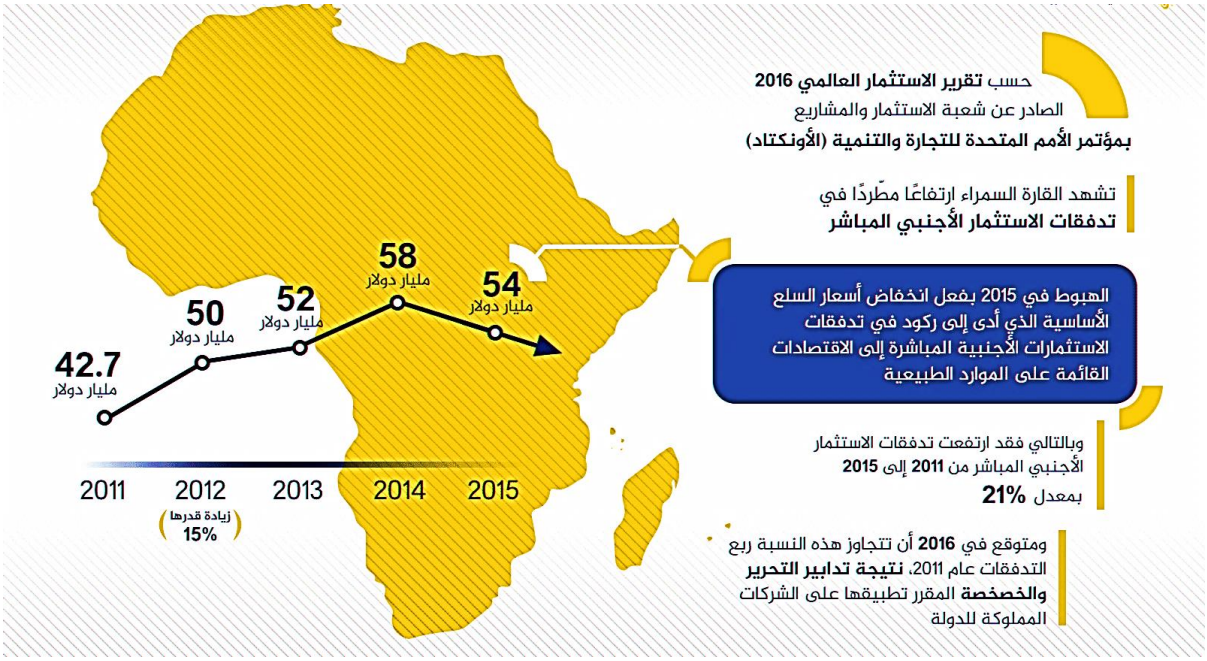

المصدر: الجزيرة نت، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا كل عام، 2017/01/16، https://bit.ly/3mSUOwr، تاريخ الاطلاع : 2019/12/03، على الساعة:21:33.

تجدر الإشارة، إلى أنّ التجارة والاستثمار، يمثلان المحور الرئيسي للتنمية في إفريقيا، كما أنّهما يساهمان بشكل كبير في تقليص البطالة، والحد من الهجرة غير الشرعية.

[1]- ***المرجع السابق***، ص.71.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للمتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة على القارة الإفريقية:

إنّ المؤشرات التي ذكرناها وغيرها تبين لنا أنّ القارة الإفريقية قارة المتناقضات. فإذا نظرنا إلى مواردها فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ولكنها من أفقر المناطق من حيث الأوضاع المعيشية لسكانها. وإفريقيا وإن كانت قد تخلصت منذ ما يفوق الخمسين سنة من ويلات الاستعمار بفضل حركاتها التحررية، إلا أنّ التبعية هي حالها، ورغم جهودها للانعتاق من واقعها وسعيها إلى خلق مقومات التنمية من أجل مواكبة ركب التقدم، إلا أنّ التخلف أضحى صفة لصيقة بها. وحتى مع امتلاكها لموارد زراعية وثروات طبيعية ضخمة، وجدت الدول الإفريقية نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية وسياسية مع الدول الغربية، لعدم تعودها على استغلال مواردها[1].

وإذا كانت الدول الآسيوية قد واجهت نفس التحديات التي واجهت الدول الإفريقية، إلا أنّ النتيجة لم تكن واحدة، حيث إنّ التجارب الآسيوية في التنمية تظهر نجاح دول شرق وجنوب شرق آسيا، في تحقيق قفزات اقتصادية هائلة، أصبح العالم يضرب بها المثل. ولعل مقارنة حالة غانا وكوريا الجنوبية توضح لنا الفارق، حيث كانتا على نفس الدرجة من النمو الاقتصادي في أعوام الستينيات من القرن المنصرم. ففي عام 1965 كان معدل كل من الدخل الفردي والصادرات لكل شخص في غانا أعلى مما هو عليه في كوريا الجنوبية، بيد أنّ الصورة سرعان ما تغيرت تماما، حيث تتجاوز معدلات النمو في كوريا الجنوبية نظيرتها في غانا اضعافا مضاعفة[2].

كما أنّ النموذج "الغابوني" يقرب لنا الصورة أكثر، حيث إنّ سكان الغابون لا يتجاوزون 1.2 مليون نسمة، وإيراداتها السنوية –من البترول فقط–تقارب 13 مليار دولار، ومع ذلك فالشعب "الغابوني" من الشعوب الإفريقية الفقيرة التي تعاني الأزمات[3].

---

(1)-مصطفى قارة، وآخرون، "الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية"، ***صندوق النقد العربي***، جانفي 2014، ص-ص 5-7، رابط الدراسة: رابط الدراسة https://bit.ly/37EYOMq.pdf .

(2)-حمدي عبد الرحمن حسن، "ماذا حدث للأفارقة"، ***مرجع سبق ذكره.***

(3)-محمد البشير أحمد موسى، ***مرجع سبق ذكره***، ص.20.

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أنه من بين 49 دولة الأقل نموا في العالم، نجد منها حوالي 30 دولة إفريقية [1]. وبعبارة أخرى فإنّ ثلثي البلدان الإفريقية هي من البلدان الأقل نموا في العالم؛ حيث نجد في ذيل القائمة خمس دول إفريقية، مع ما تملكه كل دولة من هذه الدول، وبخاصة الكونغو الديمقراطية وتشاد ومدغشقر من إمكانيات تفوق في بعضها إمكانيات أكبر الدول الغربية، ولكن سياسات الهيمنة الغربية، والقيود القانونية والتقنية والمالية التي تفرض التبعية وفقا لنظرية "التنمية غير المتكافئة"، وغيرها من السياسات غير الممنهجة، كان لها الأثر الأكبر في احتفاظ هذه الدول بذيل القائمة على مدار السنوات الأخيرة [2].

ولقد كان للتطورات الجيو اقتصادية التي صاحبت المتغيرات الجيوسياسية، الأثر الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية، فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي، وتدني أسعار المواد الخام، وسوء الإدارة، تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول الإفريقية، الشيء الذي أدى بها إلى اعتماد اقتصاد جديد يعتمد أساسا على المساعدات والمعونات الخارجية، وهو ما يؤسس في حقيقة الأمر لاستعمار جديد، لأن أهم ما يميز هذه المساعدات أنّها ذات صبغة سياسية وذات شروط مجحفة، مثل الالتزام بالإصلاح الهيكلي والتحرر الاقتصادي، وهو ما يمثل في حقيقته عدوانا على حق الدول الإفريقية في تقرير نهجها الاقتصادي وسيادتها على مواردها، وتبقيها تحت التبعية[3].

وليس من المعتاد أن تفصل دول القارة الإفريقية بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: تعرضت مسيرة تجمع المغرب العربي للعراقيل نتيجة للتضارب القائم بين سياسات الدول الأعضاء، بإيعاز من أطراف أجنبية. وفي ظل غياب ثقافة التكامل الاقتصادي، أصبحت حكومات الدول الإفريقية، تنظر بعين الشك لكل ما ينتقص من سيادها الوطنية، مما يعرقل عمليات

---

(1)-***المرجع السابق***، ص-ص 21-.22.

(2)-Nicolas Normand, **Le grand livre de l'Afrique : Chaos ou émergence au sid du sahara** .Paris : édition eyrolles, 2019, p.11.

(3)-الطيب رشيد يوسف حاكم، ***مرجع سبق ذكره***، ص.68.

الانتقال إلى اقتصاد إفريقي موحد. وعلى الرغم من أنّ العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الدول الإفريقية، كانت مدرجة في جدول أعمال البلدان الإفريقية لعقود خلت، غير أنّ تلك المشاريع لازالت أوراق حبيسة الأدراج [1].

وهنا يبرز سؤال مهم حول آفاق الدور الإفريقي في الاقتصاد العالمي؛ فإذا كانت إفريقيا في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين مصدر أساسي للمواد الخام في الاقتصاد العالمي. هل أصبح محكوم عليها في القرن الحادي والعشرين أن تبقى "المستودع الرئيسي للموارد الطبيعية" للاقتصادات المتقدمة في العالم؟

للوهلة الأولى، قد تكون الإجابة "نعم". لكن هناك عاملين على الأقل يؤثران بشكل أساسي على دور إفريقيا في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين، نختصرهما في نقطتين [2]:

- **النقطة الأولى:** يواجه الاقتصاد العالمي مشكلة تتمثل في "استنزاف الموارد الطبيعية" في كثير من مناطق العالم. غير أنّ الأمر يختلف في إفريقيا التي مازالت أراضيها تختزن الكثير من الثروات الطبيعية؛ حيث تملك موارد طبيعية هائلة كالمياه والزراعة والطاقة والتعدين، وثروات أخرى معظمها لم يستغل بعد. وهي مقومات تشكل في حد ذاتها فرص للقارة في تحقيق النهضة، خلافا للوضع في باقي قارات العالم، التي تكاد تستنزف معظم مواردها، وهو ما يؤهل إفريقيا رغم العقبات الراهنة لأن تقود "قاطرة الاقتصاد العالمي"، وأن تكون "سلة غذاء العالم" كونها تحتوي على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في العالم[3].
- **النقطة الثانية:** إنّ صعود الكثير من الدول النامية (مثل الهند، البرازيل، تركيا..) في الاقتصاد العالمي يمنح لأفريقيا فرصة حقيقية، ويعطيها بديل في البحث عن شركاء تجاريين واقتصاديين جدد؛ وهو ما سيسهل عليها إملاء الشروط والحصول على فوائد أحسن. حيث إنّ معادلة

---

[1] -بوبوش محمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.65.

[2]-Abramova I.O. Economic Globalization And The Problems Of National And International Security, **Problems of the modern economy**, v 51, n°3, 2014, *https://bit.ly/3v5f6YQ*, visited05/12/2020, Time 21:00.

[3]-J. Peter Pham, "US Strategy for the New Africa", Washington : **atlantic council strategy paper**, n°7, december 2016, p.2. Link Pdf ; *https://bit.ly/3rsfyOv*

الاقتصاد في السوق تقول: أنّه في ظروف قلة السلع والخدمات المعروضة وما يقابل ذلك من زيادة الطلب متعدد الأطراف، يتحول الضغط من " البائع" إلى "المشتري"[1]. وهذا الوضع ملائم للقارة الإفريقية خاصة في السوق العالمية للوقود والمواد الخام، من أجل تسريع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن يساهم في تحول القارة الإفريقية من مصدر للموارد الطبيعية الخام إلى مشارك مهم في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين.

عمومًا، نصل إلى نتيجة مفادها أن القارة الإفريقية تملك من المقومات البشرية والثروات الطبيعية، ما يمكنها من المشاركة القوية في الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، هذا من الناحية الإيجابية. أما من الناحية السلبية، ينبغي ألا نتجاهل أن التنافس على ثروات القارة، قد يكون مصحوبا بتفاقم الصراع الإقليمي والعالمي، سواء من خلال الضغوطات الخارجية على الدول الإفريقية؛ من خلال استخدام أدوات التأثير الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ على غرار التدخل العسكري في ليبيا ومالي. أو على اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، كالحرب الاقتصادية والتي يمكن أن نسميها "بالحرب على الأسواق" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصيني في العديد من مناطق العالم.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على القارة الإفريقية

تماشيًا مع المتغيرات الاستراتيجية والإيديولوجية التي عرفها العالم مطلع الألفية الثالثة، ازدادت مكانة القارة الإفريقية في التوجهات الجيواستراتيجية العالمية؛ إذ أضحت الدول الإفريقية ساحة لأنماط جديدة ومتعددة من التدخل والصراع من أجل النفوذ بين قوى قديمة وأخرى جديدة صاعدة وطامحة كالصين. وقد تعددت وامتزجت وسائل الهيمنة الجديدة في القارة الإفريقية ما بين القوة الصلبة القائمة على التدخلات العسكرية وإقامة القواعد العسكرية، إلى القوة الناعمة القائمة على استخدام رؤوس الأموال وتقديم المساعدات.

[1]- نورالدين الداودي، "إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 15، فيفري 2018، ص-ص 99-100.

وقد انعكس كل ذلك؛ على علاقة الدول الإفريقية بمحيطها وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي، كما سنرى في الفرعين المواليين:

الفرع الأول: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على أنظمة الحكم في القارة الإفريقية

إنّ المتتبع للشأن الإفريقي يلاحظ ضعف الدور الإفريقي الرسمي على الساحة الإقليمية والدولية- حيث لا نجد أي دور قائد لأي دولة إفريقية-وهو ما ساهم في دفع القوى العالمية والاقليمية إلى بلورة توجهاتها الاستراتيجية، وترصين مواقعها على حساب الدول الإفريقية وشعوبها، مستغلة بذلك منافعها الجيو استراتيجية؛ بذريعة التدخل من أجل محاربة الإرهاب والتطرف وإحقاق الديمقراطية عن طريق الحكامة الرشيدة، أو بذريعة الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي للمنطقة. غير أنّ هذه التوجهات على اختلاف أهدافها وغاياتها شكلت عامل من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، حيث إنّ الدعم العسكري واللوجستي والمادي التي قدمته هذه القوى، كان سببا رئيسيا في كثير من الأحيان وراء تأجيج الصراعات وتحفيز الانقلابات العسكرية؛ مساهمةً بذلك في تدهور البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وهو ما خلق للدول الإفريقية عدة اشكالات داخلية تتمثل في كيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد وتجنبها أقل المخاطر.

وبالرغم من استعداد الدول الافريقية للتعاون مع باقي دول العالم، من خلال التعاون السياسي والانفتاح الاقتصادي وتعدد مفاوضات الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف، إلا أنّ القوى العالمية مارست ولا تزال تمارس الضغوطات التعسفية والسياسات الانحيازية ضد الكثير من الأنظمة الإفريقية؛ تارة من خلال فرض العقوبات السياسية والاقتصادية، وتارة أخرى من خلال دعم التوجهات الانفصالية وتغذية الانقسامات الطائفية والمذهبية وتأجيجها. ولعل أبرز مثال عن ذلك، تدخل الغرب لتمزيق وحدة السودان؛ وذلك من خلال "اتفاقية نيفاشا" التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية، والتي مهدت الطريق إلى انفصال جنوب السودان [1].

[1]-المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، "التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية"، قطر، أفريل 2012، رابط الدراسة: https://bit.ly/3scdGtk ، ص.7.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ تداعيات تقسيم السودان تركت تأثيرا بينيا في قضايا إفريقية خطيرة مثل الأمن المائي بين السودان ومصر. كما زادت من النفوذ الصهيوني المؤثر سلبا في المنطقة، وخصوصا من جهة احتمال صنع فضاء جيو استراتيجي جديد في الجوار الإفريقي للوطن العربي أقطابه دول إفريقية غير عربية: جنوب السودان وإريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكينيا. لا سيما أنّ الوضع المتفجر في سواحل الصومال قد حول المنطقة إلى بؤرة للصراع والتوتر تصب تأثيراتها على دول القرن الإفريقي وبعض الدول العربية.

وعلى سبيل ذكر الوطن العربي، تجدر الإشارة إلى أنّ أهم وأبرز المتغيرات التي شهدتها القارة الإفريقية في القرن الواحد والعشرين ارتبطت بدول شمال إفريقيا التي شهدت ثورات شعبية ضد الأنظمة السياسية الحاكمة؛ عرفت عالميًا بأحداث الربيع العربي، والتي تركت آثارا في مختلف تفاصيل المشهد الجيو استراتيجي؛ سواء تعلق ذلك بدول المنطقة أو باللاعبين الدوليين والإقليميين. فلقد أطاحت ثورات الربيع العربي في عمقها واتساعها الشعبي برؤوس حكام كانوا إلى وقت قريب من أقدم الرؤساء حكما في إفريقيا والعالم، وبالرغم من قصر مدتهما الزمنية، ومرورهما الخاطف. إلا أنّها كانت في الآن ذاته كافية لإثارة قلق القوى العالمية على غرار روسيا والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو القوى الإقليمية على غرار تركيا والكيان الصهيوني. بل وحتى دول الخليج وفي مقدمتهم المملكة السعودية والإمارات العربية؛ اللتان برز دورهما في المنطقة على إثر هذه الثورات خوفا وقلقا من تبعات تغير الأنظمة؛ إذ ساهمت الثورة التونسية ومن بعدها الثورة الليبية والمصرية، في تنبه باقي دول الجوار الإقليمي، إلى المناخ الثوري المتفاقم ضد الأنظمة الحاكمة[1].

ولعل هذا ما يفسر من جهة أخرى، تعاطي الأنظمة السياسية مع المطالب الشعبية، بطريقة مختلفة تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي، وهو ما حصل في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري السابق " عبد العزيز بوتفليقة" في منتصف عام 2011. كما اضطر آنذاك ملك المغرب "محمد السادس" تحت تأثير التظاهرات الشعبية التي قادتها حركة 20 فبراير، إلى طرح

[1]- ***المرجع السابق،*** ص.9.

تعديلات دستورية أقرت باستفتاء شعبي في جويلية 2011، نظمت بعده انتخابات تشريعية تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد[1]. وعلى الرغم من الشكوك التي تدور حول هذه الإجراءات الإصلاحية، ومدى فاعليتها في فتح باب التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي، إلاّ أنّها تبرز التأثير الجديد للشعوب في تغيير طريقة تعاطي الحكومات مع مطالبها وفي تسيير شؤون الحكم، وهو ما نلمسه في الحراك الشعبي الجزائري الذي بدأ في 22 فبراير 2019 الرافض لنظام الحكم، وما نتج عنه من تغيير في طريقة تعاطي النظام الحاكم مع الشعب الجزائري. ومن المرجح جدا أن تستمر موجة الثورات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة لتشمل معظم الدول الإفريقية. وهي متغيرات ستؤدي لا محالة إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية والجيو–اقتصادية للدول الإفريقية ومحيطها الإقليمي والعالمي، كون أنّ تغير الأنظمة في الدول الإفريقية، عادة ما يأتي بنتائج قد تضر مصالح بعض الدول وتنفع دول أخرى.

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على الوضع الأمني للدول الإفريقية

تعد إفريقيا حلقة مهمة في اطار قضايا الأمن الدولي، ولا يعزى هذا الدور فقط على الصعيد الإفريقي الداخلي، ولكن لوجود مشكلات اجتماعية وبيئية وأمنية إفريقية ذات تأثير واضح على الصعيد العالمي؛ حيث إنّ قضايا مثل العنف والتطرف الديني، واشكالات الحدود التي يسهل اختراقها في شمال إفريقيا، وعمليات التهريب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، والقرصنة في القرن الإفريقي، تهديدات لا تمثل أولوية فقط على الأجندات العالمية ولكنها تسيطر كذلك على جدول الأعمال الإفريقي، نظرا لتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على استقرار القارة الإفريقية ومحيطها الإقليمي والعالمي[2].

وهناك عدة عوامل تزيد من أهمية إفريقيا في مجال الأمن الدولي، نذكر منها موقع إفريقيا المتميز، والذي يشرف على عدة ممرات مائية في البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهندي، والمحيط الأطلسي. كما أنّ موقعها يسمح لها بالسيطرة على عدد من المضائق والقنوات والخلجان التي تتحكم في طرق الملاحة العالمية، كمضيق جبل طارق بين القارة الأوروبية والقارة الإفريقية، وقناة السويس التي تعد

---

(1) ***المرجع السابق***، ص.10.

(2) -حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحولات النظام الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2018، ص. 46.

من أهم الممرات المائية على الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى مضيق باب المندب الذي لا يقل أهمية عن قناة السويس، بل ربما يمثل أكثر أهمية منها باعتباره يتحكم في مدخل قناة السويس، ولعل هذا ما يفسر احتدام الصراع في الجوار الإفريقي، وبالتحديد في اليمن بين القوى الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة [1].

وإذا ما حاولنا إبراز أثر المتغيرات الجيو استراتيجية التي تعصف بالكثير من الدول الإفريقية، فسنقول بأنّ ما يحدث في إفريقيا أصبح يثير إشكالية حول مدى كفاءة الدولة الإفريقية، في ظل تصاعد العوامل المؤدية إلى اندلاع الحروب الداخلية الأهلية والحروب الخارجية بين دولها المتجاورة، وتداخل مجموعة من العوامل الأخرى، التي أصبحت بدورها تؤثر في البيئة الداخلية والخارجية للقارة، لعل أبرزها:

1) انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في العديد من الدول الإفريقية:

مع مطلع الألفية الثالثة وبالخصوص بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، سارعت العديد من القوى الدولية لتعزيز وجودها في القارة، من خلال توقيع اتفاقيات لإنشاء قواعد عسكرية بالمنطقة مركزة على المناطق ذات الأولوية السياسية والاستراتيجية؛ بحيث تضمن لها مصالح سياسية واقتصادية واسعة من جهة، وتمكنها من ايجاد مواقع عسكرية متقدمة من جهة أخرى. وبالرغم من الامتيازات الاقتصادية للدول التي تحتضن قواعد عسكرية على أراضيها، والتي تتمثل في:

- ✓ دعم الاقتصاد المحلي من خلال تأجير المناطق التي تقام فيها القواعد العسكرية، بالإضافة على ما ينتج عن ذلك من مساعدات عسكرية فنية وتقنية.
- ✓ تحتاجها بعض الأنظمة لتثبت حكمها، كما تحتاجه بعض الدول التي تعاني من العقوبات الدولية المفروضة عليها كإريتريا والسودان.
- ✓ تحتاجها بعض الدول لدعمها عسكريا وسياسيا؛ قصد الوقوف في وجه غيرها من دول المنطقة أو مواجهة التنظيمات الإرهابية.

[1]-زبير خلف الله، إفريقيا العمق الإستراتيجي الجديد لتركيا، 2017/12/26، رابط المقال: https://bit.ly/39Otvjz، تاريخ التصفح 2020/02/04، على الساعة 21:50.

برغم كل ذلك، إلا أنّ وجود هذه القواعد هو انتهاك للسيادة الوطنية، كما أنه يتسبب في إثارة كثير من المشاكل بين الدول المتنافسة مما ينذر بوقوع صراع في أي وقت. ومن ناحية أخرى، وجود هذه القواعد يثير حفيظة دول الجوار وذلك لوجود حساسيات وصراعات بين دول المنطقة خاصة المشاكل الحدودية، كما بين إثيوبيا وإريتريا وبين الصومال وإثيوبيا، وبين الصومال ومقاطعة أرض الصومال التي تطمح إلى الانفصال عن الصومال. كما أنه يثير مشكلات بخصوص بعض الدول الساعية لبسط نفوذها وتطويق دول أخرى قريبة من المنطقة، كما هو سعي تركيا وإيران والكيان الصهيوني [1].

لذا فإنّ التنافس المتزايد على المنطقة لبسط النفوذ من خلال إنشاء قواعد عسكرية قد يكون له تداعيات مستقبلية لا تحمد عقباها، لاسيما أنّ الدول صاحبة القواعد العسكرية لا تكتفي بقواعدها بل تمد جذورها إلى داخل النظام السياسي والعسكري للبلد المستضيف، مما حول دول إفريقية مثل جيبوتي وإريتريا والصومال إلى دول لا تملك من أمرها شيئا. ناهيك على أنّ التنافس الدولي والحشود العسكرية لكثير من دول العالم في المنطقة والمناطق القريبة ينذر بوقوع صراع مستقبلي، سيكون له أكبر الأثر على الدول الإفريقية، التي لن تتحمل انظمتها المتهالكة هذه المغامرات الفاشلة [2].

2) انتشار الأسلحة بشكل غير مسبوق:

إذ تجدر الإشارة إلى أنّ هناك حوالي 30 مليون سلاحا خفيفا منتشرا في إفريقيا جنوب الصحراء، أي ما يساوي 55% من مجموع الأسلحة الخفيفة المنتشرة في العالم، منها حوالي 3 مليون في إفريقيا الجنوبية، ومليون في نيجيريا، وحوالي 140 ألف في كينيا، والقائمة تطول... [3]، بعض هذه الأسلحة المنشرة أسلحة اتفاقية (Arase conventional)، الشيء الذي قد يدل على الفساد السائد في المؤسسات العسكرية. كما قد تعود أسباب انتشار هذه الأسلحة إلى الدعم الخارجي للمعارضة والجماعات المتمردة، ضف إلى ذلك، الصفقات التي يقوم بها بعض القادة العسكريين بغرض المتاجرة بالأسلحة مع الجماعات المتطرفة والمرتزقة، حيث إنّ تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية أدى إلى نشوء

---

(1)-رأفت صلاح الدين، الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي،مجلة البيان الإلكترونية، 2018/10/11، https://bit.ly/30EqZXP، تاريخ التصفح، 2020/03/15، على الساعة 12:13.

(2)***المرجع نفسه.***

(3)-شبانة السيد أحمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.215.

ما يعرف باسم "اقتصاديات الحرب"، التي يهيمن عليها بعض الأشخاص المتمردين على السلطة، أو المدعومين من الخارج، والذين بدورهم أصبحوا يسيطرون على الشؤون الاقتصادية والثروات الطبيعية في بعض البلدان الإفريقية، حيث غالبًا ما تملك القوى المعارضة قدرات عسكرية توازي أو تفوق القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة[1].

3) تصاعد الهجرة غير الشرعية:

إنّ الضفاف البحرية للقارة الإفريقية شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، جعلت منها موقعا متميزا للقرصنة البحرية وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية التي أصبحت قضية رئيسية في الآونة الأخيرة لدى القوى العالمية [2]. إذ أسهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في تصاعد عدد المهاجرين أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، ففي سنة 2015 بلغ عدد المهاجرين الأفارقة 34 مليون مهاجر، كان نصفهم تقريبا من النساء، أي بزيادة نسبتها 41% عن العدد المسجل في سنة 2000، وهذا بالرغم من تزايد الرقابة على الحدود البرية والبحرية، واضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الحدود، ناهيك عن تزايد المشاورات الدولية مع الدول الإفريقية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية [3].

4) ارتفاع مستوى التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون الإفريقية:

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حدثا فارقا في الاهتمام الدولي، ونقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية [4]. وقبل ذلك كان حادث تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في 07 أوت 1998، والتخطيط لتفجير سفارتها في أوغندا، بمثابة إرهاص لتفجيرات 11 سبتمبر 2001 التي على إثرها كانت الاستجابة الدولية فورية، تمثلت في إصدار القرار (1373) من مجلس الأمن استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد جاء فيه

---

[1]- ***المرجع السابق،*** ص.100.

[2] - رولاند أوليفر، **تاريخ إفريقيا**، تر: عقيلة محمد رمضان، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.س.ن، ص .59.

[3]- الإتحاد الإفريقي، إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل، 2018-2030، **مفوضية الاتحاد الإفريقي**، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، 2018، ص.17، رابط الدراسة، https://bit.ly/3qOGqbb.

[4]-Maya kandel, **la straregie americaine en afrique**. etude de l'irsem, n°36, décembre 2014, p.17.

مطالبة دول العالم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة الإرهاب، باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، يتطلب جهودا تعاونية من قبل كل القوى المسؤولة لردعه ومواجهته، قبل أن ينتشر إلى مناطق أخرى[1].

ولا شك أنّ عودة الاهتمام بإفريقيا ودورها في مكافحة الإرهاب، لم تكن باعتبارها فاعلا أساسيا، ولكن باعتبارها حلقة ضعف وملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية في ظل تردي أوضاعها السياسية والاقتصادية. ولعل أبرز ما يشير إلى ذلك، هو اجتماع مسؤولين من الإدارة الأمريكية مع مبعوثي الدول الإفريقية في الولايات المتحدة في الرابع عشر من سبتمبر 2001، أي بعد أحداث سبتمبر بثلاثة أيام فقط، حيث عرضت الولايات المتحدة على الدول الإفريقية جملة من المطالب، من أهمها [2]:

- ✓ المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب،
- ✓ التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وتسهيل مهام البعثات الاستخباراتية الخاصة الموفدة إليها،
- ✓ تشديد أنظمة أمن الحدود، وفرض مزيد من الرقابة لمراقبة التحركات والمنافذ الحدودية
- ✓ التعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل الدول الإفريقية، وتسليمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية،
- ✓ المشاركة الجادة في تعقب خلايا المنظمات الإرهابية ومراقبة تحركاتها واتصالاتها.

وهكذا أصبحت مكافحة الإرهاب حجة في تدخل القوى العظمى في إفريقيا مثل ما حدث في الصومال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومالي من قبل فرنسا بتفويض من المجتمع الدولي. فالأهداف لخارجية للدول الكبرى لم تختلف قبل الاستعمار وبعد الاستقلال، لكن اختلفت الأدوات فقط [3].

---

[1]-هنري كيسنجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**. تر: أشرف راضي. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ط2، 2015، ص.132.

[2] - نجلاء مرعي، **العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص.109.

[3]-كمال محمد عبيد، يوسف خميس أبو فراس، ***مرجع سبق ذكره***، ص.136.

خلاصة المطلب والفصل سواء، يمكن القول إنّه بعد ما يربو عن خمسين سنة من استقلال الدول الإفريقية، لا تزال هذه الأخيرة عاجزة عن لم شمل شعوبها وضمان أمنهم وسلامتهم. وعلى أية حال؛ فإنّنا نذهب إلى ما ذهب إليه الكاتب السياسي " جان فرانسوا بايار " وهو القول بأنّ **"**مستقبل إفريقيا مفتوح على كل الاحتمالات" [1]. فقد نشهد نهضة إفريقية إذا ما أحسنت دولها استغلال مقوماتها الطبيعية والبشرية.

[1] -حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحولات النظام الدولي، ***مرجع سبق ذكره***، ص. 42.

الفصل الثاني:

و اقع التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

لطالما كانت القارة الإفريقية من أهم مناطق التنافس على المستوى العالمي، سواء بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، أو بين الدول الإفريقية نفسها. غير أنّ انهيار السيطرة الاستعمارية التقليدية على الدول الإفريقية، وانهيار المعسكر الشرقي، أدى إلى بروز منافسين جدد يسعون لمد نفوذهم في القارة الإفريقية؛ رغبة في تعزيز مصالحهم والاستفادة من خيراتها.

وفي هذا الإطار يبرز التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا، أين يحاول الطرفان بسط السيطرة والنفوذ وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء عن طريق المعونات الاقتصادية، أو عن طريق الاملاءات السياسية. لكن تظل ثمة أسئلة محورية حول واقع وأبعاد هذا التنافس، تحتاج إلى بحث مستفيض، لعل أبرز تلك الأسئلة: هل التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا أمر حتمي فرضه الواقع الإقليمي والدولي؟ أي التسابق حول الزعامة والريادة العالمية؟ أم أنّ التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية يرتبط بأهمية الموقع الجغرافي وتوافر الموارد الأولية، وما يقابل ذلك من عدم قدرة الدول الإفريقية على استغلال ثرواتها؟

هذه الأسئلة وغيرها، سنحاول الإجابة عليها في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول؛ سنحاول التطرق فيه إلى طبيعة التوجهات الأمريكية الصينية في القارة الإفريقية، أمّا المبحث الثاني؛ سنحاول فيه استعراض مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بحيثياته وخلفياته.

المبحث الأول: محددات التوجهات الأمريكية الصينية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة:

إذا نظرنا للعقدين الأخيرين من الحرب الباردة، سنجد أنّ العلاقات الصينية والأمريكية قد استندت خلال هذه الفترة إلى ثلاثة مبادئ أساسية؛ تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" ومستشار الأمن القومي آنذاك "هنري كيسنجر" للمدينة الصينية شنغهاي" سنة 1972؛ والتي سمي باسمها البيان الصادر بين الطرفين "بيان شنغهاي "[1]. وقد أشار البيان إلى أنّ كِلا البلدين سيعملان على تطبيع علاقاتهما؛ حيث نصّ المبدأ الأول على أنّ الطرفين يعترفان بوجود خلافات أساسية بينهما في مجالات السياسة الخارجية، والأنظمة الاجتماعية، ونجح هذا النهج في تجنب الحرب الأيديولوجية بينهما. أما المبدأ الثاني فنصّ على أنّ الجانبين سيعملان على دمج الصين في المؤسسات الإقليمية والدولية، وهذا النهج قد نجح أيضا في تطبيقه، وقد أكسب هذا المبدأ الصين القدرة على التعامل مع الدول الأخرى، في إطار القواعد والقوانين الدولية. ويبقى المبدأ الثالث وهو أن يسعى الطرفان إلى التنسيق والتعاون في القضايا الدولية وتوفير الظروف المؤدية إلى حل المشاكل بالطرق السلمية[2]. وإذا كان هذا النهج قد نجح نسبيا في الكثير من القضايا الدولية، إلا أن بعض المحددات تبقى تشكل قضايا ساخنة ومتشعبة بين الطرفين.

ويبدو بأنّ القارة الإفريقية تمتلك المواصفات المواتية لإعادة رسم خطوط التماس لتوجهات كِلا الطرفين في ظل إصرار الولايات المتحدة للحفاظ على مكانتها كأعظم قوة عالمية في القرن الواحد والعشرين، يقابل ذلك صعود الصين البارز وتعاظم قوتها الاقتصادية، وبالتالي توسع مطامحها الاستراتيجية[3]. وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: طبيعة التوجهات الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

لقد تشكلت أهمية القارة الإفريقية في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد مطالبة الرئيس الأمريكي " وودرو ويلسن " بمنح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير

(1)-حمدي عبد الرحمن حسن، "السياسة الأمريكية في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد144 ،2001، ص.170.
(2) -القس إكرام لمعي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص.149.
(3) -ياسر أبو حسن، ***مرجع سبق ذكره***، ص.31.

المصير، حيث لاقت تلك الدعوة صدى كبيرا لدى الشعوب، وعلى رأسهم الشعوب الإفريقية التي كانت تطمح لنيل استقلالها [1]. إلّا أنّ تدخل القوى الأوروبية الكبرى والمعارضة آنذاك أدى إلى إحباط جهود "ويلسن". وقد استقر الأمر في النهاية إلى توصل الأمريكيين والأوروبيين إلى حل وسط، قوامه تحول الاستعمار التقليدي إلى سياسة ظاهرها منح الاستقلال وباطنها الاستغلال أي "سياسة الانتداب"، غير أنّ السياسة الأمريكية واجهت معضلة عويصة، بعد تفكك المعسكر الشرقي السابق وبروز فاعلين جدد، حيث انتقلت العلاقات الدولية إلى تنافس آخر يربط بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، حول المصالح العاجلة والآجلة في إفريقيا.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح سياساتها تجاه إفريقيا وكسبها رهان المنافسة يتطلب عددا من الأمور، أولها عدم التعامل مع إفريقيا ككتلة صماء واحدة وباستراتيجية واحدة، فإفريقيا تتكون من 55 دولة–باحتساب جمهورية الصحراء الغربية المحتلة– لكل منها ظروفها الخاصة وتحتاج لاستراتيجية مختلفة. وثانيها ألاّ تكون سياستها تجاه إفريقيا قائمة فقط على المنطق النفعي، أي الاستفادة من الثروات وحسب، بل ينبغي أن يكون لها دور فاعل وحيوي في مساعدة دول القارة على تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق تقديم العون المادي والسياسي والدعم الفني، بغية محاربة الفقر والأمراض التي تفتك بعدد كبير من سكانها، والمساهمة في إنهاء الحروب العرقية، والصراعات الطائفية والدينية داخل العديد من دولها؛ عن طريق دعم الديمقراطية والحكم الراشد، والتخلي عن سياسة دعم النظم الديكتاتورية[2]. لكن السؤال الذي يبقى مطروحًا: هل وفت الولايات المتحدة فعلا بتلك المتطلبات، أم أنها مجرد شعارات تستغلها في سياق سعيها لبسط السيطرة والنفوذ؟

---

[1]-صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2011، ص.23.

[2]-أحمد سيد أحمد، "إفريقيا تعود لصدارة أجندة السياسة الخارجية الامريكية"، جريدة الأهرام، العدد 138، أوت 2013، رابط النشر: https://bit.ly/3v0YL7w ، تاريخ التصفح: 2019/02/03، على الساعة 10:08.

الفرع الأول: دوافع التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

إنّ الملاحظ للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، يستنتج بأنّها كانت ولا زالت تقوم على ركيزتين أساسيتين هما: القوة والمصلحة الوطنية [1]. فالقوة بشقيها الملموس وغير الملموس في إطار المدرسة الواقعية تعتبر بمثابة "الكلمة المفتاحية" لطبيعة ونمط العلاقات الدولية، والتي لابد لها من غاية تسير وفقها، وهي ما يعرف بالمصلحة الوطنية، والتي تشير في جوهرها إلى مختلف الأهداف والقيم التي تسعي الدول لتحقيقها [2]. وكما هو معروف في السياسة الدولية، لا تعد القوة بمثابة الخيار الأخير بل الخيار الأول والدائم لأحداث التغيير، والتاريخ يدل على سعي الولايات الأمريكية الدائم للاستحواذ على القوة والتسلط على الأخرين والهيمنة عليهم [3].

من هذا المنطلق، سعت الولايات المتحدة في توجهاتها نحو دول القارة الإفريقية طوال السنوات الماضية، إلى توظيف قوتها سواء بالإغراءات المالية، أو بالإملاءات السياسية والعسكرية، تحت مظلتي الاستقرار ومحاربة الإرهاب، وذلك في إطار التوازن بين المصالح الأمريكية والقيم التي تتبناها. فهي تدرك أنّ السيطرة على إفريقيا يعني ضمان مورد اقتصادي متنوع ومهم، ومن جهة أخرى هي تدرك الخطر الذي يهدد مصالحها في ظل منافسة شرسة من الطرف الصيني الذي يسيطر على القارة اقتصاديا، والطرف الأوروبي الذي يسيطر عليها ثقافيا[4]. لذلك فإن دوافعها الأساسية تجاه القارة الإفريقية، تتمثل كالآتي [5]:

---

[1]-Thomas carothers, **Democracy Policy Under Obama Revitalization or Retreat**. Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 2012, p.44.

[2]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.34.

[3]-حازم حمد موسى الجنابي، **إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة انموذجا**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص.328.

[4]-عبد الحليم غازلي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص-ص 1-2، رابط ملخص الكتاب: *https://www.academia.edu/27138720.pdf*

[5]-جارش عادل، الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية "دراسة تحليلية"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 2014/06/06، رابط المقال: *https://bit.ly/3mK1MDC* ، تاريخ التصفح : 2018/06/09، على الساعة 13:35.

1) تحقيق وجود سياسي فعال في القارة، والبحث عن المصالح الثابتة التي لا تتغير بتغيير الرؤساء، من خلال استقطاب دول القارة، واقامة نظم مستقرة وموالية لها [1].
2) ضمان أمن واستقرار الأنظمة السياسية المنسجمة مع أهدافها وذات العلاقات الوثيقة مع حلفائها.
3) مراعاة المصالح الاقتصادية، ولا سيما ضمان السيطرة على الموارد الأولية، وكسب أسواق جديدة للأسلحة والمنتجات الأمريكية.
4) نشر المبادئ الديمقراطية على أساس الفكر الغربي، وهي جزء هام من الاستراتيجية الأمريكية في العالم في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، والهدف هو الدفاع عن مصالحها.
5) تصدير ثقافة الرجل الأمريكي إلى القارة، من خلال نشر ثقافتها العلمية والتعاون الأكاديمي مع الدول الإفريقية.
6) سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وحاجتها الملحة للدعم الأجنبي من أجل التنمية وتوفير الحاجات الضرورية لشعوبها، وهو ما يعتبر من مسوغات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، والتأكيد على دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى قادرة على حل مشكل القارة الإفريقية أو الحد منها [2].
7) احتواء المنافسين التقليدين والجدد في القارة، وبالخصوص المد الشيوعي الصيني المتصاعد.

وهذه كلها توجهات تتحكم فيها المصالح بدرجة أولى، حيث إنّ صناع القرار الأمريكي يرون في إفريقيا (المستقبل+ خزان موارد+ القابلية للاستعمار+ تهديد أمني). وهذا ما ظهر جليا من خلال سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة طيلة العشرين سنة الماضية، انطلاقا من إدارة "بيل كلينتون"، إلى الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة "دونالد ترامب".

---

[1]-زينب عبد الله منكاش، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية**. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص.36.

[2]-أبكر عبد البنات أدم إبراهيم، التنافس الصيني الأوروبي على إفريقيا بين الحاضر والمستقبل، **مؤتمر أفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، 21-22 نوفمبر 2017، ص.162. رابط المداخلة:https://bit.ly/2OiyXTB.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتفق جميعها على محاور معينة في سياق تعاملاتها مع القارة الإفريقية، نذكر منها:" دعوة الحكام الأفارقة إلى انتهاج قيم الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان، تدعيم اقتصاد السوق الحر على الصعيد الشامل مكان الحكم الفردي والاقتصاد الموجه"[1].

وبالرغم من أنّ هذه التوجهات عادلة ومشروعة، إلّا أنه يجري استغلالها تجاه القارة الإفريقية لغايات تناقض مضمونها، حيث إنّ الذي يطالب بها هو نفسه من يسعى إلى تضييق الحصار على شعوبها ونهب خيراتها "فكيف لفاقد الشيء أن يعطيه"؟

ولعل هذا ما يفسر إحجام الولايات المتحدة مثلا عن الاهتمام أو التدخل في مناطق من القارة، قد لا يتوفر فيها هذا الشرط (المصلحة). فإفريقيا تقسم في نظر الأمريكيين إلى مناطق "نافعة" ومناطق "غير نافعة"، وتبعا لهذا التقسيم بمكن إدراك كيف أنّ الولايات المتحدة تحجم عن التدخل في بعض المناطق، وتندفع في مناطق أخرى بكل قوة، كيف تغض الطرف عن هذا النظام –رغم تجاوزاته الصارخة في ميدان حقوق الإنسان مثلا–وتقاطع ذلك النظام بل وقد تتخذ ضده إجراءات ردعية[2].

❖ **شكل (03) مخطط يوضح الأبعاد الاستراتيجية للتوجهات الأمريكية**

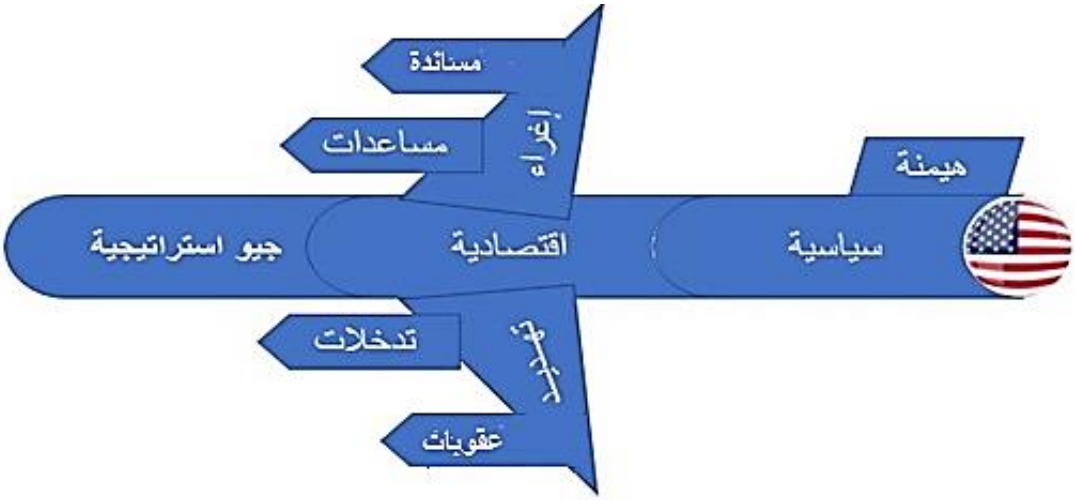

مخطط من تصميم الباحث، بناء على مصادر الدراسة

[1]-جارش عادل، ***مرجع سبق ذكره***.
[2]-عبد الحليم غازلي، **مرجع سبق ذكره**. ص.6.

الفرع الثاني: مرتكزات التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

تعتمد الإدارة الأمريكية في مساعيها للهيمنة على إفريقيا على عدة مرتكزات، منها ما هو جزء من الاستراتيجية العالمية التي تتبعها في بقية بقاع العالم، ومنها ما هو خاص بإفريقيا يتمشى مع التكوين السكاني والاثني للقارة وطبيعة مجتمعاتها، وذلك من خلال توظيف أدوات قديمة بصبغة جديدة تمكنها من تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة تحت غطاء [(1)]:

1) نشر الديمقراطية:

على الرغم من تباين الأسباب التي دفعت بالولايات الأمريكية للتوجه صوب القارة الإفريقية، إلا أنها تشترك في نقطة أساسية تتمثل في ضرورة التحول إلى النظام الديمقراطي، طبقًا لما فرضه الواقع الدولي الجديد. حيث إنّها رأت في إفريقيا خير مكان تزرع فيه هذه البذرة. وفي هذا الصدد، نجد تصريحات الرئيس السابق للولايات الأمريكية "بيل كلينتون"، حيث كان يقول مرارًا وتكرارًا عندما يتعلق الأمر بالقضايا الإفريقية **"**بأنّ الديمقراطية هي الخيار الوحيد أمام الدول الإفريقية، فهي الشريك الأكثر في السلم والاستقرار والاعتماد المتبادل**"**[(2)]. هذا من حيث الظاهر غير أنّ حقيقة سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية ليس حبا في إفريقيا وشعوبها، بل أنّ الأمر يرتبط بنقطتين أساسيتين [(3)]:

- **النقطة الأولى:** طبيعة العلاقة التي تربط بين اقتصاد السوق الحر، والنظم الديمقراطية. حيث إنّ السوق الحر يعتمد على تقليص قوى الحكومة، إلى درجة تفقد فيها القدرة على فرض الضوابط، والروابط غير المناسبة للحرية الاقتصادية، وبالتالي تعمل على تعزيز الرأسمالية التي تناسبها الديمقراطية، وفق مبدأ **"**دعه يعمل دعه يمر**"** الذي جاء به المفكر الاقتصادي "آدم سميث"[(4)]،

---

(1)- فاضل حسن الياسري، "الاستراتيجية الامريكية في العراق: دراسة الجيوبولتك"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العدد الرابع، 2007، العراق، ص.237.

(2)-Nicole Viloboux, **la stratégie de sécurité américaine en Afrique**, observatoire de la politique de défense des états unis, rapport n°9, mai 2017,p.10. disponible en pdf : *https://bit.ly/2O9JEYO*

(3)-نيكولاس غايات، **قرن إفريقي آخر**، تر: رياض حسن، بيروت: دار الفرابي،2003، ص.43.

(4)- جلطي غالم، لخضر عزي،" الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات لأجل تسيير فعال"، **les cahiers du mecas**، جامعة تلمسان، العدد 2، 2006، ص.256.

وهو الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات الأجنبية، ويسهل عملية الاستغلال بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في القارة الإفريقية.

- **النقطة الثانية:** إنّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر الديمقراطية في القارة الإفريقية؛ سيعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما والولايات الأمريكية خصوصا. عن طريق اختراق المجتمعات الإفريقية، وذلك بإعلاء ثقافة الفرد والمجتمع ضد ثقافة الدولة، أو عكس ذلك، بما يعني إثارة الشعوب ضد النظم الحاكمة، أو المؤسسات المدنية ضد المؤسسات الرسمية، لإضافة الهوية والولاء والانتماء، وهو الأمر الذي نستشفه من تصريح الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في أكرا عاصمة غانا في جويلية 2009، الذي قال فيه "إنّ إفريقيا لا تحتاج إلى رجال أقوياء، بل تحتاج إلى مؤسسات قوية"[(1)].

ونشير هنا، إلى أنّ الضغوطات التي تفرضها الإدارة الأمريكية، والتي تطالب من خلالها بضرورة تنفيذ الإصلاحات وفق الرؤية الأمريكية، تعد من بين أهم أسباب إثارة الفوضى السياسية في المنطقة، نظرا لأن أي تحول سياسي سيحتاج إلى مرحلة انتقالية لإنشاء آليات الديمقراطية، ونشر الثقافة السياسية المناسبة [(2)]، ولنا في ذلك عبرة من الحالة الليبية، والتي كان من نتائجها تحول الثورة إلى ثورات تسعى إلى تقسيم الدولة إلى دويلات. ويفسر هذا الطرح، تصريح نائب وزير الخارجية الصيني الأسبق "تشو ون تشونغ"؛ حيث حمل الغرب مسؤولية عدم الاستقرار في العديد من الدول الإفريقية بقوله: " لقد حاولوا –الغرب– فرض اقتصاد السوق ونشر الديمقراطية التعددية في بلدان غير متهيئة لها"[(3)].

2) حقوق الإنسان والحكم الرشيد:

يفخر قادة الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم صورة للعالم بأنّهم الحاملون الأوائل لحقوق الإنسان، فبعد وقت قصير من انتهاء أزمة كوسوفو، خرجت إدارة كلينتون مصرحة بأنّ الولايات المتحدة ستتدخل

---

(1)-Richard Joseph, "The American Presidency and Democracy Promotion in Africa, Thursday", 23/08/2012, *https://brook.gs/3c4GpJW*, visited 15/06/2018, time 22:27.

(2)-صبري طه العشري، "الشرق الأوسط الكبير الفرص والتحديات"، **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 33، أوت 2004، ص.57.

(3)-كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، تر: عثمان الجبلي المثلوتي، أبو ظبي: الدار العربية للعلوم، 2009، ص.138.

بالقوة لمنع أي انتهاكات متعلقة بحقوق الإنسان عندما تتمكن من فعل ذلك، بدون أن تنتظر حدوث إصابات كبيرة، وبدون الرجوع إلى سلطة مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة[1]. لكن الممارسات الأمريكية على مستوى حقوق الإنسان في إفريقيا تطرح أكثر من علامة استفهام؟

وهنا يمكن الإشارة إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، فمن جهة يفتخر قادة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم صورة كونهم الحامين الرئيسيين لحقوق الإنسان، ومع ذلك، فهم يتعرضون في كثير من الأحيان لانتقادات شديد، بسبب تقديمهم لمصالحهم الخاصة وازدواجية المعايير المعمول بها. حيث إنّ الولايات المتحدة كانت أكثر صراحة مع العديد من الدول الإفريقية فيما يتعلق ببعض قضايا حقوق الإنسان، والتهديد بعقوبات صارمة لردع عدم الامتثال من خلال حجب المعونة، أو فرض حظر تجاري على الدول التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان، ولكنها عندما تصل إلى مبادرات رئيسية وتغييرات جوهرية لتعزيز ودعم حقوق الإنسان في بعض المناطق، فإنّها كما ذكر أعلاه، تقدم المصالح الخاصة على المنفعة العامة. ولعل أقرب برهان عن ذلك مناداة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" للرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" **"**بديكتاتوري المفضل**"** خلال قمة مجموعة السبع التي انعقدت في سنة 2019؛ وبعد الاجتماع قالت الرئاسة المصرية في بيان أنّ "الرئيس ترامب أعرب عن تقديره لمصر والرئيس السيسي وكذلك التطور الذي شهدته مصر لتحقيق الأمن والاستقرار بالإضافة إلى النمو"[2] –على الرغم من المشاكل الإقليمية والأمنية التي تعاني منها المنطقة والتي زادت تعقيدا في الآونة الأخيرة–؟

بل أكثر من ذلك، في بعض المناطق تواصل الولايات المتحدة توفير الأسلحة للحلفاء رغم انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا ما نراه على سبيل المثال من خلال الاستثمارات النفطية لشركات أمريكية مثل "إكسون موبيل" في دول ومناطق عانت ولعقود طويلة من هيمنة استبدادية

---

[1]- Anup Shah, "The USA and Human Rights", 21/08/2002, *https://bit.ly/3c7sKC2*, visited 08/02/2019, time 17:38.

[2] -**موقع قناة الجزيرة مباشر**، ترمب يسأل عن السيسي: أين ديكتاتوري المفضل، 2019/09/14، *https://bit.ly/38lLxHW*، تاريخ التصفح:2020/12/01، على الساعة 11:31.

وقمعية دعمتها أمريكا بنفسها، حيث إنّ احترام حقوق الإنسان لم يكن حجر الزاوية في استثماراتها[1]. وحتى مبادئ التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة لم تستخدمهم الولايات المتحدة على نحو متساوي في بعض القضايا، فكثيرا ما دعمت الإدارات الأمريكية المختلفة أنظمة ديكتاتورية في إفريقيا في سبيل إعلاء المصالح على حساب المبادئ، ووفقا لما تمليه عليها مصالحها. ونستشهد هنا بأنغولا، التي حصلت على كميات هائلة من المعونات والاستثمارات، على الرغم من سجل الحكومة الفاضح للقمع والفساد [2]. بل إنّ الأمر الأكثر غرابة، أنّ الولايات الأمريكية لم تصادق لحد الساعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية!

3) محاربة الإرهاب:

لقد كانت القارة الإفريقية بالنسبة للأمريكيين "بيدقًا" استعملوه خلال الحرب الباردة لمكافحة الشيوعية، وأصبحت الآن "بيدقًا" يستعملونه لمحاربة الإرهاب، حيث كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أحد أهم المتغيرات الدولية ونقطة تحول جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه العالم. تزامنا مع ذلك عملت الإدارة الأمريكية حينذاك بقيادة "جورج بوش الابن"، على استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام الدولي وفق أسس ومبادئ تتناسب مع المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى. وبعد عقدين من الزمن على تلك الأحداث، وبعد تقسيم العالم إلى محورين، محور الخير والشر الذي أعلن عنه "بوش الإبن" بقوله **"**من ليس معنا فهو ضدنا**"**[3]، عملت الولايات الأمريكية على توفير الغطاء السياسي والتشريعي لتدخلاتها، وذلك من خلال إعلان الحرب وتغيير الهدف من مجرد معاقبة الإرهابيين، إلى العمل على التدخل لتدمير تلك التنظيمات من منابع نشأتها، ومهاجمة الدول التي تدعمها. وعليه صنفت العديد من الدول الإفريقية وفق ذلك المحور، وهو الأمر الذي مهد إلى تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، كما ساهم في حصولها على الموانئ،

---

[1]-Kevin J.kelly, "China's advance in Africa exaggerated by a retreating US", 17/03/2018, at : *https://bit.ly/2ObvR3Y*, visited 01/02/2019.

[2]- Kevin J.kelly**, *Op.cit.***

[3] -صلاح الدين خليل ربيع جابر، موقف إدارة بوش الابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010، ص.177.

والتسهيلات الجوية. وهي استراتيجية حسب بعض المراقبين، ليست سوى مقدمة لمشروع كبير لتغيير خارطة المصالح والثروات العالمية وتوزيعها[1]. (القوة+ الهيبة+ المكانة+ النوايا= الهيمنة وصناعة التغيير)[2].

وربما كان المؤرخ "بول كيندي" على حق عندما قال: **"**إنّ بداية القرن الواحد والعشرين كانت يوم 11 سبتمبر 2001، وليس يوم الأول من يناير 2000. فقد مثلت أحداث 11 سبتمبر بداية فصل جديد في تاريخ العالم، وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية "[3].

❖ **شكل (04) مخطط يوضح تغير الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**

*مخطط افتراضي من تصميم وتعديل الباحث نقلا عن المصدر: محمد وائل القيسي، **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا**. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2016.ص.124.*

4) اقتصاد السوق الحر:

تستند السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، على عقيدة رجل الصفقات الذي يتبع آليات العرض والطلب في التعامل مع دول المنطقة، بما يعزز مكانة المصالح الأمريكية دون دفع أي مقابل. ويشير في هذا السياق" وليام ك .تاب" أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في مركز الدراسات العليا في جامعة نيويورك "إلى معنى أن تقوم الدول الرأسمالية المتقدمة بتحديد التوجهات الاقتصادية للبلدان النامية بقوله" إنّ الإمبريالية ليست ببساطة قضية استيلاء على أراضي، بل تشمل بشكل أوسع تحقيق سيطرة سياسية واقتصادية على الشعوب بالقوة العسكرية أو بوسائل أكثر دهاء ومكر "[4]. وهذا ما نلمسه في العديد من الخطابات الأمريكية، ففي جولته الإفريقية سنة 2013، خاطب الرئيس الأميركي "باراك أوباما" الطلاب في جامعة جوهانزبرغ، قائلا: **"**إذا تقدمت بلادكم، نستفيد نحن أيضا، فأنتم ستشترون

---

(1)-**جريدة العرب الإلكترونية**، أطماع فرنسا في القرن الأفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب،2014/02/21، رابط المنشور: https://bit.ly/2KDaHtM ، تاريخ التصفح: 2018/02/23، على الساعة 23:00.

(2)-حازم حمد موسى الجنابي، ***مرجع سبق ذكره***، ص.338.

(3) -القس إكرام لمعي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص.5.

(4)-جون انكبرى،" **طموح أمريكا الإمبريالي"**، تر: غسان رملاوي، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 110، 2003، ص. 21.

أجهزة أيباد.."[1]. ويفسر هذا إلى حد كبير الاهتمام الذي تبديه الولايات الأمريكية بنشر القيم الليبرالية، والأهداف الخفية من وراء ذلك[2].

5) المشروطية السياسية:

بموجب السياسة الخارجية الأمريكية، فإنّ "الدول التي تعارض الولايات المتحدة أو تتخذ إجراءات ضد مصالحها أو تساند منافسيها يجب ألا تتلقى المساعدات الأمريكية. انطلاقا من هذا أصبحت تركز الولايات الأمريكية على الربط بين المساعدات والقروض، وبين الأخذ بسياساتها بأسلوب العصا والجزرة، وهذا يعني اعتمادها على سياسات إكراهية قصريه لإرغام الدول على تبني المبادرة، أو التعرض للعقوبات؛ حيث إنّ إصدار المساعدات من الخارجية الأمريكية، بدلاً من وكالة المعونات الأمريكية، يشير إلى استخدام هذه المساعدات كأداة سياسية لمكافأة أو عقاب الدول[3]. ونشير هنا إلى خطاب الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أمام الجمعية العامة سنة 2018، حيث قال:" سنقتصر مساعداتنا الخارجية على من يحترمنا –وبصراحة – لأصدقائنا فقط "[4]، والاحترام هنا-في رأي ترامب-هو مدى الاذعان لشروطه.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من الدراسات توصلت إلى أنّ هناك علاقة ترابطية بين المساعدات المقدمة للدول الإفريقية وبين نمط تصويتها في هيئة الأمم المتحدة، أي أنّ هذه الدول تصوت طبقا لرغبة الدولة المانحة.

عمومًا، نقول بأنّ طبيعة التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، وبرغم ما صاحبها من صخب إعلامي كبير، وجدل سياسي عالمي وإفريقي حول الدوافع والأبعاد الحقيقة لسياساتها، وحول الوسائل المسخرة لتحقيقها، إلّا أنّها في الواقع لا تنفك تعتبر استمرارية لتوجه أمريكي تاريخي نحو المنطقة بدوافع

---

[1]-جان بيار لوغوف، "أوباما وأفريقيا قصة خيبة أمل"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015/07/29، رابط الموضوع: https://bit.ly/3rxwuUq، تاريخ التصفح: 29/ 01/ 2019، على الساعة17:15.

[2]-خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقات الامريكية الصينية**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص .80.

[3]-زينب عبد الله منكاش، وسعيد سند وليد "الأطماع الأمريكية في القارة الافريقية"، **مجلة السياسة الدولية**، جامعة المستنصرية، العدد35-36، 2017، ص.122.

[4]-وليد عبد الحي، فخ المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي،2021/04/16، https://bit.ly/2PjG52R، تاريخ التصفح، 2021/04/20، على الساعة 15:31.

مختلفة باختلاف الأزمنة والظروف العالمية المحيطة بها، وهو ما يفسر رفض الشعوب الإفريقية للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، حتى ولو كانت تلك التدخلات ذات نيات حميدة.

وفي ظل السياسات الأمريكية السالفة الذكر، وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية وردود أفعال عنيفة ضدها في كثير من المناطق (Anti-Américanisme) [1]. يستعد منافسوها في هدوء لملء الفراغ المتوقع في كثير من مناطق العالم، خاصة مع إجماع الباحثين والدارسين على تراجع دورها السياسي والاقتصادي في القارة الإفريقية لصالح القوى المنافسة الجديدة، وفي طليعتهم الصين، كما سنرى في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: طبيعة التوجهات الصينية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة:

إنّ الغموض والشك الذي يلف السياسة الصينية؛ جعلها محط اهتمام المراقبين، ومثلما ارتفعت رغبة وطلب المجتمع الدولي لمعرفة خلفياتها، ازداد الاهتمام الأمريكي بمتابعة تحركاتها. ففي السنوات الأخيرة أصبحت معرفة توجهات السياسة الصينية قضية بالغة الأهمية، وغدت دبلوماسيتها على المسرح الدولي نقطة ساخنة تحظى باهتمام كبير من طرف دول العالم، نظرا للغموض والتعقيد الذي يشوب أهدافها. ولأن الصين أضحت واحدة من أهم القوى في عالمنا المعاصر، ودورها وتأثيرها في المجتمع الدولي أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي، فقد شهدت العلاقة بينها وبين الغرب تغيرات جذرية، يمكن وصفها بالعدائية. كما باتت محل قلق متزايد من قبل دول الجوار، التي أصبحت تضرب ألف حساب في تعاملها مع النمو الصيني، فلم يعد بالإمكان إخفاء "البريق الصيني" [2].

وفي ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة أمام الصين، وبالنظر إلى تصاعد حدة التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشابك علاقاتها من جهة أخرى، سعت الصين للبحث عن شرعيتها وتوسيع

---

[1]-رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا2000-2010**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص.9.

[2]-محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015/05/20، *https://bit.ly/38tPdr1* ، تاريخ التصفح: 2019/01/29، على الساعة 09:58.

دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان، ألا وهي "قارة إفريقيا". وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول: أبعاد التوجهات الصينية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

على الرغم من أن وجود الصين في إفريقيا قد زاد بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين، إلا أنّه من الخطأ اعتبارها "لاعبًا جديد "[(1)]. فلقد كانت إفريقيا في السابق حلقة مهمة في بحث بكين عن التأييد الدولي لانضمام الصين الشعبية لمجلس الأمن (1971)، وحصولها على العضوية الدائمة بدلاً من الصين الوطنية (تايوان)، وذلك بفضل دعم الدول الإفريقية للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة [(2)].

❖ **جدول (06) يوضح أعضاء مجلس الأمن الحاليين وتاريخ انضمام كل بلد**

الدولة	المندوب الدائم	الكيان السياسي الممثل حالياً	منذ
الصين[2]	ليو جيه يي [الإنجليزية][3]	جمهورية الصين الشعبية	1971
فرنسا	فرانسوا ديلاتر[3]	الجمهورية الفرنسية الخامسة	1958
روسيا	فاسيلي نيبينزيا[3]	روسيا الاتحادية	1992
المملكة المتحدة	ماثيو ريكروفت [الإنجليزية][3]	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	1945
الولايات المتحدة	سامانثا باور[3]	الولايات المتحدة الأمريكية	1945

Source:*https://en.wikipedia.org/wiki/Permanent_members_of_thUnited_Natio Security_Council.*

كما تجدر الإشارة إلى أنّه يوجد ثلاث دول إفريقية فقط تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان حتى وقتنا الحالي وهي: بوركينا فاسو، وساو تومي، وسوازيلاند. وتعد غامبيا أخر الدول الإفريقية التي استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع الصين؛ وذلك سنة 2016 على حساب تايوان [(3)].

---

(1)- Anna Kathrina Stahl, "China's Relations with Sub-Saharan Africa", **Working Papers**, n° 22 - september 2016, p.2, link pdf: *https://bit.ly/3sYWMig*

(2)-محمود صافي محمود، ***مرجع سبق ذكره.***

(3)-Anna Kathrina Stahl, ***op.cit***, p.3.

ووفقًا لسياسة الصين القائمة تجاه إفريقيا، فإنّ الصين تقيم روابط الصداقة والمنفعة المتبادلة مع إفريقيا بما في ذلك دعم الثقة والتعاون الاقتصادي والثقافي، على عدّة مبادئ هي [1]:

1) الاحترام المتبادل لسلامة السيادة والأراضي.
2) حسن النية والصداقة والمساواة في التعامل في إطار من التعايش والقبول الذي لا يقصي أحدا.
3) المنفعة المتبادلة والتعاون المشترك (تحت شعار رابح-رابح: win-win).
4) التقاسم العادل لفوائد التنمية من منطلق التصنيف المشترك (دول العالم الثالث).
5) عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز مبدأ المعاملة بالمثل.

وعلى الرغم من أنّ البعد السياسي يصعب تتبعه حول علاقة الصين بإفريقيا، إلا أنّ تعاظم قوة الصين يعني توسع مجالها الحيوي ونفوذها الاستراتيجي ليشمل نطاقات أبعد من محيطها الآسيوي، حيث أصبحت تنظر إلى إفريقيا كحلقة وصل مهمة في النهوض الصيني الذي تمليه السياسة الواقعية لدولة تطمح إلى استعادة قوتها المفقودة. وبالرجوع إلى العلاقات الصينية والإفريقية المعاصرة، نجد أنّها مرت بخمسة مراحل رئيسية [2]:

- **المرحلة الأولى**: اكتشاف إفريقيا ما بين (1900 - 1949).
- **المرحلة الثانية**: دعم إفريقيا (1949 – 1965).
- **المرحلة الثالثة**: محاولة فهم إفريقيا ما بين (1966-1976).
- **المرحلة الرابعة**: دراسة إفريقيا ما بين (1977 - 2000).

خلال هذه المراحل ظلت الصين لاعبة هامشية بسبب ضعفها الاقتصادي والصعوبات الداخلية. غير أنّها كانت تتعاون باسم الصداقة الصينية الإفريقية وحركة عدم الانحياز في المحافل الدولة.

- **المرحلة الخامسة**: تبدأ (من 2000 إلى عامنا هذا 2020): وهي الفترة التي شهدت وتشهد تطورا كبيرا ومفرطا في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية. ويعبر هذا التطور المتزايد عن توجهات بكين، التي تسعى إلى التوسع، والعمل على التوازن الاستراتيجي

[1] - Amadou Diallo, ***op.cit***, p.4
[2]-Mamoudou gazibo, Introduction a La Politique Africaine. Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2010, p-p271-289.

مع الدول الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال كسب حلفاء يعززون وجودها ونفوذها [1].

ولعل أهم ما يميز السياسة الصينية في إفريقيا عن السياسة الغربية، أنّها تقوم على سياسة براغماتية تغلب المصلحة على القضايا السياسية والأيديولوجية، لذلك فإنّ الأنظمة السياسية الإفريقية التي لا تستطيع الحصول على دعم من البلدان الغربية التي توظف شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية، تجد في الصين شريكا دوليًا يلبي طموحاتها الذاتية وينسجم مع متطلباتها المتمثلة في: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة، وعدم بث أي أيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمركة والفرنسة. كل ذلك ساهم في جعل الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة، بالإضافة إلى اعتبارات كثيرة منها [2]:

1) أنّها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي.
2) أنّها أكبر دولة مصدرة للسلع، وهي تتمتع بإمكانيات اقتصادية ومالية كبيرة تمكنها من مساعدة الدول الإفريقية [3].
3) تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات التكنولوجية الإفريقية.
4) أنّها ند قوي ضد الدول الاستعمارية السابقة سواء من حيث القوة العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية.
5) تاريخ العلاقات الصينية –الإفريقية قديما وحديثا لم يعرف أي خلافات جوهرية، وليس للصين تاريخ استعماري في إفريقيا، ومن ثم فإنّ علاقة الطرفين تخلو من الحساسية والمخاوف والشكوك على خلاف الدول الغربية التي تدخلت عسكريا وسياسيا في أكثر من بلد إفريقي.
6) أنّ الصين رغم تقدمها الاقتصادي والعسكري، لا تزال تصنف ضمن دول العالم الثالث، مما يشعر الدول الإفريقية بأنّها تتعامل مع دولة ند وقدوة للنهوض

---

[1]-David bénazéraf, **Soft power chinois en Afrique.** France **:** Centre Asie**,** 2014, p-p 2-4.

[2]-حداد شفيعة، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014، ص.14.

[3]-رافع علي المدني، ***مرجع سبق ذكره***، ص.142.

كما نجد للسياسة الصينية في إفريقيا بعدا أخر يدخل في إطار استراتيجيتها لكسب التأييد السياسي في مواجهة تحديات القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل يخلق وضعا دوليا ملائما للمصالح الصينية العالمية، فاستراتيجية الصين في إفريقيا، هي لأجل كسب حلفاء يضمنون هذه المصالح. ومن أجل ذلك؛ تقدم الصين نفسها للدول الإفريقية على أساس أنها دولة نامية[1]، وهو ما أشار إليه رئيس مجلس الدولة الصيني (2003-2013) "ون جيا باو" قائلًا:" أنه بينما الصين هي أكبر دوله نامية، فإنّ إفريقيا هي أكبر قارة نامية"[2].

وهو الأمر الذي جعل الصين تعتبر نفسها الوصية والناطقة الرسمية باسم الدول النامية في المحافل الدولية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية، كما جعلها تتعارض في سياستها حول أدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية مع السياسة الأمريكية. فبينما تعتمد الولايات الأمريكية المتحدة السياسة الأحادية، في توظيف الأحلاف الدولية والقوة العسكرية وتهميش دور الأمم المتحدة، كآلية رئيسية لإدارة العلاقات الدولية والأزمات الدولية، يقوم الموقف الصيني على الاعتراف بأهمية سياسة تعدد الأطراف، وتفعيل دور الأمم المتحدة، وتعزيز مفاهيم التعايش السلمي والأمن والتعاون والثقة[3].

ويدخل في ضمن ذلك طموح الصين الاستراتيجي لتقديم مفهوم جديد للأمن والعلاقات الدولية. وهي في سعيها إلى هذا الهدف تتجه إلى تعزيز العلاقات وبناء الشراكات والتحالفات مع دول ومناطق أخرى حول العالم، دون الانخراط في أي صراعات وتوترات جارية، من خلال استراتيجية أكثر توازنا من قوى عالمية أخرى؛ تمكنها من ضمان ارتفاع مكانتها كقوة عالمية بطرق سلمية.

كما يعد التقارب الصيني–الإفريقي خطوة مهمة تعزز من قدرة الصين على تحقيق هدفها الحالي المتمثل في التخلص من سيطرة قطب واحد على النظام العالمي، ووضع حد للهيمنة الأمريكية. فحتى ولو لم يكن طموح الصين قيادة العالم، فإنّها قطعا تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي الذي يسعى إلى

---

(1)-فريدة روطان، "التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية"، **مجلة رؤية تركية**، العدد2، جوان 2018، ص.150.
(2)-أمنية محسن عمر أحمد الزيات، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين 1991-2015"، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016/08/19، رابط المقال: https://bit.ly/3p8Ogv0 ،تاريخ التصفح 2019/03/07، على الساعة 16:00.
(3)-محمد فايز فرحات، "هل العالم على أعقاب حقبة آسيوية؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، ص.136.

تطويقها وعزلها عن العالم، سواء بالحرب التجارية أو الانتقادات السياسية[1]. وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" قائلا: **"** بأنّ الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع الولايات الأمريكية، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب**"** [2]. (المصالح اللامتوازنة+ قوة فاعلة+ غير قانعة= تغيير دولي لا متوازي) [3].

وربما تكون أفضل طريقة لتحليل القلق الأمريكي من صعود الصين، هي النظر إلى الكيفية التي تحاول الولايات المتحدة بها احتواء هذه "القوة العظمى المحتملة"، حيث تسعى لتطويقها سواء من خلال الدخول في تحالفات عالمية مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لها مثل السودان وليبيا في إفريقيا، أو حتى التورط في إثارة الاضطرابات داخل الصين نفسهما من خلال دعم حركة – احتلوا وسط المدينة – في هونج كونج، وهو ما تسعى الصين لمواجهته من خلال استراتيجيتها الصامتة والغامضة [4].

الفرع الثاني: مرتكزات التوجهات الصينية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

تتميز السياسة الصينية عن السياسة الأمريكية في كونها تحترم سيادة الدول الإفريقية ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، فهي لا ترغب في إزعاج القادة الأفارقة بطموحاتها في القارة. في هذا الصدد نجد تصريح سفير سيراليون في الصين سابقًا، الذي قال فيه: **"**إنّ الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تمامًا، من دون أن يعقدوا اجتماعاتنا حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان، والحكم السيئ أو الرشيد...**"**[5].

---

(1) -عبد الصادوق أسماء، **تأثير صعود الصين على هيكل النظام الدولي**. مؤلف جماعي، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي، 2018، ص.65.

(2) ***المرجع نفسه***، ص.65.

(3) - حازم حمد موسى الجنابي، ***مرجع سبق ذكره***، ص.338.

(4) -شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2016/03/13، https://bit.ly/3hoZmcV ، تاريخ التصفح 2019/01/20، على الساعة 17:03.

(5) -فريدة روطان، ***مرجع سبق ذكره***. ص.149.

ولعل ما يفسر هذا القول، هو طبيعة السياسة الصينية التي لا ترفع لافتات حقوق الإنسان، ولا تطارد المستبدين ولا تعاقب الفاسدين، ولا تفرض قيمها أو ثقافتها أو لغتها، تقدم نفسها كشريك وليس وصي. ومن السهل فهم المغزى من ذلك، فبعض الزعماء الأفارقة لديهم حساسية من الشعارات الغربية حول الديمقراطية والحكم الرشيد[1]. وهو الأمر الذي أكدته الصين، من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي(FOCCA) في العاصمة بكين سنة 2018، معلنةً أنها تحرص على تبنى "اللاءات الخمسة "في علاقتها بإفريقيا[2]:

1) فلا تدخل في سعي الدول الإفريقية نحو مسارات التنمية التي تناسب ظروفها الوطنية
2) ولا تدخل في الشؤون الداخلية.
3) ولا فرض للإرادة الصينية على تلك الدول.
4) ولا قيود سياسية فيما يتعلق بالمساعدات.
5) ولا سعي إلى تحقيق مكاسب سياسية أنانية في مجال الاستثمار والتجارة.

ولا شك أنّ هذه الاستراتيجية هي التي تدفع الصين لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري بأسلوب ناعم، وهو أسلوب يتيح لها على حد تعبير غاندي بـ" الغزو السلمي"[3]، عملا بالمثل القائل:" اغمد خنجرك في بسمة"[4]. إذ لا أحد يشعر بوجود الصينيين؛ إلا بعد أن ينجزوا مشاريعهم الضخمة بهدوء، وبعيدا عن وسائل الإعلام وقاعات المؤتمرات، وفق استراتيجية صاغها المفكر الهندي "برهما تشيلاني"، والتي تقول "أنّ التحركات الصينية خفيفة وبطيئة ولا تشكل استفزازا لأحد"[5].

---

(1)- Antoine Kernen, "Les stratégies chinoises en Afrique: du pétrole aux bassines en plastique", Dans Politique africaine,n° 105, 2007, p-p 163-180 , lienpdf : https://bit.ly/30iXISl., consulté le 20/01/2019.

(2)- **موقع الجزيرة نت**، "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، 2016/01/18، رابط الموضوع:https://bit.ly/2Mcsvwj ، تاريخ التصفح 2019/01/23، على الساعة 14.17.

(3) -مالك بن نبي، **فكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**. ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001، ص.270.

(4) -رافع علي المدني، ***مرجع سبق ذكره***، ص.114.

(5)-محمد جمال عرفة، "الصين والتغيير الناعم في إفريقيا البديلة"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات**، 2014/10/2، https://bit.ly/3aD3ioI، تاريخ التصفح،2019/03/07، على الساعة 15:54.

ويبدو أنّ الطرفين الإفريقي–الصيني؛ نجحا في التأسيس لأرضية فعالة للتفاهم والتعاون الاستراتيجي الاقتصادي والتجاري، وهو الأمر الذي نلاحظه تماما على أرض الميدان، فعلى سبيل المثال تحولت الصين إلى أهم شريك تجاري للسودان، في الوقت الذي كانت تتهم فيه الحكومة السودانية من قبل الدول الغربية ومنظمات حقوق الإنسان بارتكاب العديد من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. ونشير هنا إلى التصريح الذي أدلى به "لي شياو بينغ "نائب مدير قسم غرب آسيا والشؤون الإفريقية في وزارة التجارة الصينية عام 2004، بقوله متفاخرا: "...عندما بدأنا هناك، كانت السودان دولة مستوردة للنفط، والآن أصبحت دولة مصدرة له... وهذا الأمر إن دل على شيء، يدل على النهج التعاوني والمرونة السياسية والاقتصادية التي تبديها الصين تجاه الدول الإفريقية، والتي تعتبر مجزية لجميع الأطراف Win-Win Deals"[1].

في سياق آخر، وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تحرص الصين على التزام الشكل الرسمي في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وهي تصر على عدم التعاون والتعامل مع الجماعات والقوى السياسية غير الحكومية، وذلك انطلاقا من أنّ غالبية هذه الجماعات والقوى لا تزال في طور النمو والتشكيل، وتتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير في السياسات الرسمية التي تتبناها غالبية الدول الإفريقية. كما ترى الصين أنّ جانبًا كبيرا من هذه الجماعات والقوى نشأت بدعم وتمويل صريح أو غير معلن من الدول الغربية، سواء ممثلة في الدول الأوروبية أو الولايات الأمريكية المتحدة، وهو ما ينعكس سلبيًا على أفكارها وبرامجها وسياساتها الخارجية، ناهيك عن أنّ جانبًا كبيرا من هذه القوى والجماعات، مصدر عدم ارتياح وعدم قبول من الأنظمة الحاكمة في الدول الإفريقية، نظرا لتبنيها سياسات ومواقف معادية للتوجهات الرسمية للدول الإفريقية، خاصة فيما يتعلق ببرامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

[1]-محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص.109.

ولعل الصين تريد من كل ذلك، أن تسوق لنمط النظام السياسي القائم على الحزب الواحد ومركزية التخطيط الاقتصادي للدول الإفريقية بصورة غير مباشرة، على أساس أنه نمط ناجح في الحكم وفي التقدم الاقتصادي. وبالتالي لا داعي للديمقراطية والاستماع لصخب الانتقادات الغربية الخاصة بنظام الحكم والتحول والاصلاح السياسي، وهي دعوة تجد آذانا صاغية لدى بعض الحكام الأفارقة.

في موازاة ذلك، أصبحت الصين تروج بأنّ لديها ذات الأهداف والمصالح التي تسعى إفريقيا إلى تحقيقها، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز مبدأ السيادة في العلاقات الدولية وتسهيل التبادلات التجارية وأنماط التنمية المختلفة وتأييد الالتزام بأهداف وميثاق الأمم المتحدة، حيث ترى الصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، أنّ من واجبها الوقوف إلى جانب قضايا الدول الإفريقية وتدعيم مطالبهم المشروعة [1]. إلّا أنّ التوجه الأكثر إضاءة هو استفادة الصين من الثروات الإفريقية لإنعاش اقتصاد "القبيلة المليارية"[2]، وهو ما أكده "نان تشن تشونغ" نائب رئيس لجنة الشئون الخارجية الصينية الأسبق بقوله: "ليس هناك شيء يمكن أن تقدمه الصين للعالم أفضل من التكفل بإطعام أكثر من مليار إنسان" (سكان الصين) [3].

إجمالاً، يمكن القول بأنّ التوجهات السياسية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقيا مختلفة، ففي الوقت الذي تركز فيه الولايات المتحدة الأمريكية وتؤكد على ضرورة إتباع النهج الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي، كون هذا النهج هو الأصح والأصلح، بدليل تراجع المد الشيوعي أمامه، وكون هذا النهج هو السبيل والخيار الوحيد للبقاء وتحقيق الرفاه والكرامة الإنسانية. تقدم الصين نفسها كنموذج سياسي واقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومساعدة الدول الإفريقية في تطوير اقتصاداتها، من خلال التجارة والاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية؛ دون

---

(1)- أمنية محسن عمر أحمد الزيات، ***مرجع سبق ذكره***.
(2)-فريدة روطان، ***مرجع سبق ذكره***. ص.150.
(3)-مصطفى بوصبوعة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.165.

فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية، أي بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب [1]؛ عن طريق توظيف مبادئ السياسية الخارجية الصينية التي سبق وأن ذكرناها كمكونات ضرورية من قوة الدولة.

وذلك اختلاف يُصّعب على الدول الإفريقية التأقلم مع القوتين أو البقاء على حياد، حيث إنّ الاختلاف بين الأيدولوجيتين الأمريكية والصينية حول مفاهيم الحرية وحقوق الانسان والثقافة والحكم والعدالة في المنطقة، قد يؤدي إلى تورطهما في القضايا السياسية في القارة الإفريقية، خصوصا في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية[2]، مثل الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة منذ أواخر 2010، بدءا بتونس، ثم مصر، ثم ليبيا، والسودان، والجزائر سنة 2019 ...

[1]-محمد جمال عرفة، ***مرجع سبق ذكره***.
[2]-حسين قوادرة، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية: الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE**، مارس 2017، ص-ص 64-74.

المبحث الثاني: مجالات التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

لقد فرضت الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها القارة الإفريقية على عدد من القوى العالمية ولاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ الدخول في حلبة التنافس بقوة للحصول على منافعها الاقتصادية والاستفادة من ثرواتها الطبيعية. فالقارة الإفريقية أصبحت أكبر سوق واعدة في العالم، إذ يزيد عدد سكانها عن 1,2 مليار نسمة. كما تعتبر من أغنى قارات العالم من حيث حجم الموارد الطبيعة، والمواد الخام الثمينة، فهي تتوفر على أكثر من 10% من الاحتياطات العالمية من النفط، وحوالي 8% من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنّها تنتج ما يقارب 80% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من الماس العالمي، وما يناهز 20% من الذهب والكوبالت على المستوى العالمي...إلخ[1].

❖ **خريطة (02) توضح أماكن تواجد الثروات الطبيعية في القارة الإفريقية**

Source : *Abdelhak Bassou, "Ressources naturelles et réalités géopolitiques de l'Afrique", **Policy Center For The New South**,25/05/2017, https://bit.ly/3t2ZEKK, consulte le13/03/2019 a 15 :04*

[1]-الأمين عبد الرزاق آدم، "الصين في أفريقيا..حسابات الربح والخسارة"، **موقع الجزيرة نت**، 2016/06/13، https://bit.ly/2Mcm2S3، تاريخ التصفح 2019/03/07، على الساعة 16:18.

بناء على ذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة مجالات التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا، كما أنّنا سنحاول معرفة الرؤية الأميركية للعلاقات الصينية الإفريقية، ومدى مصداقية مخاوف واشنطن من التمدد الصيني في إفريقيا؟

المطلب الأول: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في مجال التجارة والاستثمار

إنّ الإمكانيات والثروات الضخمة التي تزخر بها القارة الإفريقية جعلتها تدخل من غير مشيئة منها في شبكة النظام الاقتصادي العالمي الذي تمسك به العواصم الأوروبية والأمريكية وبعض الدول الآسيوية، حيث بات ينظر إليها على أنّها الملاذ المناسب للإبقاء على نمو اقتصادات القوى العالمية. فأراضي القارة التي يصفها الكثير "بالكعكة الإفريقية "، لا تزال تختزن ثروات هائلة تحتاجها القوى الكبرى وتسيل لعاب شركاتها. ناهيك عن السوق الإفريقية الكبيرة، التي لا تضع شروطا بيئية وتقنية وتطلب أسعارا رخيصة، تشكل خيارا مثاليا للمنتجات العالمية.

فما هي مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في هذا المجال؟

الفرع الأول: مظاهر التنافس الصيني في مجال التجارة والاستثمار

في عام 1994، أعلن وزير التجارة الأمريكي "روني براون" أنّ نظرية تقاسم المسؤوليات التي ترعرعت خلال الحرب الباردة لم يعد لها مكان اليوم، وأنّ زمن مناطق الصيد الخاصة في إفريقيا قد انتهى إلى غير رجعة[1]. بمعنى آخر أنّ القارة الإفريقية لم تعد حكرا على أحد، بل أصبحت ساحة للتزاحم والتنافس بين مختلف القوى العالمية، انطلاقا من القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية، وصولا إلى دول وكيانات صاعدة، مثل: الصين والهند والبرازيل والكيان الصهيوني، وكذا تركيا وإيران واندونيسيا، والتي أخذت حيزا في إفريقيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وإن كان بدرجات متفاوتة. غير أنّ الصين كانت الأكثر مشاركة في هذه العملية من أي دولة أخرى غربية أو غير غربية. بل أكثر من ذلك، فقد أصبحت الصين الرائدة في القارة الإفريقية في العديد من المجالات، ففي عام 2009، تجاوزت الصين

[1]-مي عزام، "النظام العالمي الجديد وحرب الأسواق"، **جريدة المصري اليوم**، 2018/01/16، *https://bit.ly/38uwdZB*، تاريخ التصفح: 2019/07/25، على الساعة: 09:07.

الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لثلاث وثلاثين دولة إفريقية تم جمعها معا، ورغم أنّ الإحصائيات هشة، إلا أنّ الاستثمار الصيني في إفريقيا هو الأكبر [1].

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ البداية –مخافة وقوعها في منافسة مع أي قوة محتلة على مناطق نفوذها– بالدفع بعملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية القائمة على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية، وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها، إلا أنّ زيادة النفوذ الصيني في القارة والذي صاحبه زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، مثل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة، وخصوصا إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للوجود الصيني في إفريقيا. فبحسب بيانات وزارة التجارة الصينية ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من 20 مليار دولار في سنة 2000، إلى 192 مليار دولار سنة 2019، منها صادرات صينية إلى إفريقيا قيمتها أكثر من 100 مليار دولار، مقابل صادرات إفريقية إلى الصين قيمتها حوالي 90 مليار دولار، وهي مؤشرات تعبر على تطور ومتانة العلاقة بين الجانبين الإفريقي–الصيني [2].

أمّا بخصوص حجم المبادلات التجارية مع الولايات الأمريكية المتحدة، فتشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية إلى أنّ حجم مبادلاتها التجارية مع إفريقيا بلغ 56.9 مليار دولار في سنة 2019، منها صادرات أمريكية بقيمة 26.7 مليار دولار، وواردات أمريكية من إفريقيا قدرها 30.2 مليار دولار [3]. بما يعني أنّ حجم المبادلات التجارية الإفريقية الصينية يقدر بنحو أربعة أضعاف حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية.

---

[1]-H. Shinn,"Les États-Unis reconsidèrent les relations sino-africaines", **Outre-Terre**, Vol 04, n°30, 2011, disponible sur: *https://bit.ly/3sXbZjF*.

[2]-**China Africa Research Initiative**," Data: China-Africa Trade", *link, https://bit.ly/3bqytE3*, visited 05/02/2021, time 16:02

[3] - **census.gov**, 2019 : U.S. trade in goods with Africa, *https://bit.ly/2PopElo*,visited 07/05/2020, time 02:06.

❖ **شكل (05) أعمدة بيانية توضح حجم التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 2002 إلى 2019.**

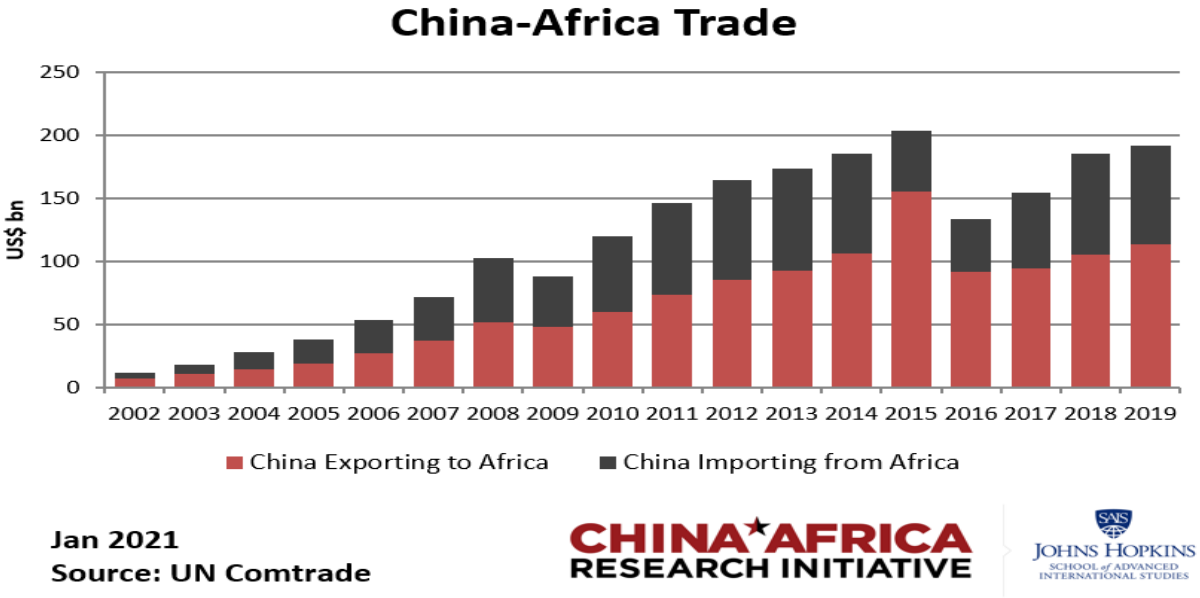

Source : China Africa Research Initiative," DATA: CHINA-AFRICA TRADE", link, https://bit.ly/3bqytE3, visited 05/02/2021, time 16:02.

وعلى الرغم من أنّ التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا شهدت زيادة مطردة على مدى الـ 16 عاما الماضية. إلا أنّ الانخفاض الذي شهدته أسعار المحروقات منذ عام 2014، أثر على معدلات نمو المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا، وخاصة قيمة الصادرات الإفريقية نحو الصين، في حين لم تتأثر الصادرات الصينية نحو إفريقيا كثيرا. ومن بين المؤشرات الحديثة للمبادلات التجارية بين إفريقيا والصين نذكر[1]:

- ✓ بلغت قيمة التجارة بين الصين وإفريقيا في 2019، 192 مليار دولار، بعد أن كانت 185 مليار دولار في 2018.
- ✓ في عام 2019، كانت أنغولا أكبر مصدر للصين من إفريقيا، تليها جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو.
- ✓ في عام 2019، كانت نيجيريا أكبر مشتر للبضائع الصينية، تليها جنوب إفريقيا ومصر.

ليس هذا وحسب، فقد أصبحت المنتجات الصينية صاحبة النصيب الأكبر في الانتشار الكمي والنوعي في إفريقيا، وذلك نتيجة اعتماد الصينين في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة

(1) - *China Africa Research Initiative,**op.cit.***

الصينية أرخص ما في متناول الأفارقة بالمقارنة مع السلع الغربية، بل وأرخص من كثير من السلع الإفريقية بحد ذاتها [1]، وهو الأمر الذي نلاحظه على سبيل المثال من خلال تواجد المئات من الحاويات الصينية المملوءة بالمواد المصنعة، بدءا من الألعاب الرخيصة والمنسوجات والأجهزة المصنعة من الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة المنزلية، وقطع الغيار والأدوية، وصولا إلى الأسلحة والسيارات ....إلخ [2]. ولم تسلم حتى المنتجات التي ترتبط بالهوية الإسلامية والعربية، مثل فوانيس رمضان وسجدات الصلاة وساعات مواقيت الصلاة التي نراها في مساجدنا وغيرها.

في المقابل يشتري الصينيون أي شيء معروض للبيع في إفريقيا، مثل المعادن والنفط والغاز والفوسفات (من أنغولا والسودان ونيجيريا)، والقطن والبرتقال (من مصر)، والكاكاو (من غانا)، والبن (من أوغندا)، والزيتون (من تونس)، والدهون (من إثيوبيا)، والخمور (من جنوب إفريقيا)، إضافة للجلود والرخام والنسيج، والمعادن، ومنتجات الأخشاب والعاج والقنب والشاي والقهوة، وجميع أنواع اللحوم من بعض الدول الإفريقية الأخرى [3].

لذلك من الصعب، حتى لا نقول من غير الممكن، إعطاء إحصاءات دقيقة حول حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية في هذه الدراسة، أيا كان الأمر، فهو رقم كبير. لأنّ حجم المبادلات التجارية الفعلي بين الصين وإفريقيا لا يتحدد بالأرقام الرسمية فقط، مثل قيمة صادرات النفط والمعادن وبعض السلع والخدمات، بل يتحدد كذلك بالمعاملات السرية أو غير القانونية(كالرشوة) التي تتخلل الصفقات التجارية، حيث إنّ هذا الكم الهائل من المبادلات التجارية يحتاج إلى سلسلة كاملة من المعاملات، والتي بدورها تحتاج الى وسطاء، كل واحد منهم يأخذ عمولته على طول الطريق بأسلوبه

(1) -What is china's game in Africa, article link : *https://bit.ly/3v4vkkX*, visited 29/01/2019, time 23 :11.
(2)-Antoine Kernen et Guive Khan Mohammad," La révolution des produits chinois en Afrique Consommation de masse et nouvelle culture matérielle",**Politique africaine**, vol 2**,** n°134, 2014, p-p-111-132.
(3) -What is china's game in Africa, ***op.cit***.

الخاص. ولعل ذلك ما يساهم في مرونة المبادلات التجارية الصينية مع القارة الإفريقية، على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي والانكماش الحاد في أسعار السلع والمحروقات [1].

وفي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ الجهود التي تبذلها بكين على الصعيدين العالمي والإفريقي تهدف إلى حرمان الولايات المتحدة من الوصول إلى مناطق الصراع في أوقات الأزمات، وإلى الأسواق التجارية في أوقات السلم، ينظر الإفريقيون إلى الصين كبديل قابل للحياة وصديق يمكن للدول الإفريقية الوثوق يه والاعتماد عليه [2]، إذ تعد الصين:

1) ثاني أكبر اقتصاد في العالم
2) أول دولة في استيراد النفط والطاقة، كما أنها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم.
3) الدولة الأكثر تصديرا في العالم.
4) تاريخها مع الدول الإفريقية لا يحوي أي سيطرة أو أطماع أو أحقاد في المنطقة.
5) لها قدرات اقتصادية واستثمارية، ومن المرجح في السنوات القادمة أن تصبح الاقتصاد الأول عالميا.

كما أنّ الأفارقة بحاجة لشريك وحليف اقتصادي وسياسي يحترم خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية. وما كان من الصين إلا أن كانت قبلة ميمونة، حيث إنّها جعلت لغة التعامل مع الأفارقة تقوم على أساس المصلحة المتبادلة والمساواة، دون التدخل في شؤون الآخرين، رافعة شعار (Business Is business)، وهي السياسة التي ساهمت في بسط النفوذ الصيني في القارة الإفريقية، ومكنتها من التوغل في أسواقها البكر، وكذا جعلت منها صاحبة أكبر نصيب من حجم التبادل التجاري مع القارة الإفريقية يليها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية [3]، وهو ما دفع رئيس مجلس إفريقيا للشركات الأمريكية، وهي جماعة ضغط أمريكية في واشنطن إلى القول أنّه: "نتيجة عدم اتخاذ

---

[1]-Jean-Raphael Chaponnière et Raphael Jozan, "Les trajectoires de la Chine Afrique"**Afrique contemporaine,** vol 4, n°228, 2008, p-p 21-34. Disponible sur: *https://bit.ly/2Oe8LJQ*, consulté le/02/02/2019.

[2]-حكيم نجم الدين، "التنافس على إفريقيا: النفوذ الصيني، الروسي، الأمريكي". **مجلة قراءات إفريقية**، 2018/03/11، رابط المجلة، *https://bit.ly/2WDGJIA* ، تاريخ التصفح 2019/03/24، على الساعة: 17:23.

[3]-وليد الطيب، "التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4 ،01 ديسمبر 2015، ص.188.

الشركات الأمريكية مزيدا من المبادرات في إفريقيا فإنّنا سنفقد حصة مهمة في السوق لصالح الصينين"[1]. وما يفسر الامتعاض الأمريكي أكثر، أنّ القارة الأفريقية أضحت ثاني أكبر سوق أعمال للشركات الصينية[2].

فلقد أصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمار الصيني. حيث ارتفع الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا بنسبة 130% ليصل إلى 53 مليار دولار في الفترة ما بين عام 2011 إلى عام 2016، مقابل مستويات ثابتة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة[3]. ومن بين أكبر المستفيدين من الاستثمار الصيني المباشر نجد: جنوب إفريقيا (6.5 مليار دولار) والكونغو (3.5 مليار دولار) والجزائر (2.5 مليار دولار) ونيجيريا (2.5 مليار دولار) وزامبيا (2.5 مليار دولار) وزيمبابوي (1.8 دولار أمريكي)[4]، وهذا ما جعلها أكبر مستثمر أجنبي في القارة الإفريقية لسنة 2016، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

❖ **جدول (07) ترتيب الخمس دول الأوائل من حيث حجم الاستثمار في إفريقيا لسنة 2016:**

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد مناصب الشغل
1	**الصين**	66	36,1 مليار دولار	38 ,417
2	**ايطاليا**	20	4 مليار دولار	2137
3	**الولايات الأمريكية المتحدة**	91	3,6 مليار دولار	11,430
4	**اليابان**	27	3,1 مليار دولار	663
5	**فرنسا**	81	2,1 مليار دولار	8,087

المصدر: *جدول من إعداد الباحث، بناء على بيانات مأخوذة من الموقع:*
AGENCE ECOFIN, "les 15 sources dinvestissements directs etrangers en afrique en 2016", 15/05/2017, lien: https://bit.ly/3bsIIYt

(1) -كريس ألدن، ***مرجع سبق ذكره***، ص.140.

(2)-Diaby Fodé Siré, ***op.cit***, p.52.

(3)- زينب عبد الله منكاش، ***مرجع سبق ذكره***، ص.66.

(4) - **موقع QNB**، "طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا"، 2018/11/18، الرابط: https://bit.ly/38ilWAw ، تاريخ التصفح 2019/03/23، على الساعة 19:50.

ولعل ما يفسر تصاعد الاستثمارات الصينية ونجاحها في الظفر بأغلب الصفقات العمومية والخاصة، خاصة مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، هو أنّ شركاتها تتميز عن غيرها بثلاثة عوامل: المال، والخبرة والعمال، على غير عادة الشركات الغربية التي غالبًا ما توفق بين هذه العوامل، حيث يقول أحد الدبلوماسيين الأفارقة: "أنّه عندما تعد بعض الدول الإفريقية شعوبها على سبيل المثال ببناء طرق السكك الحديدة، فإنّها غالبا لن تقوم بذلك، وعندما يعد البنك الدولي بذلك، فإنّ الأمر قد يستغرق 5 سنوات لإنجاز ذلك، لكن عندما تعد الصين ، فإنّ الأمر سيتم في غضون عام"[1].

إذ تكمن قوة الصين في التنفيذ الفعلي للمشاريع وتنفيذها وفق معادلة لا تضاهى، لدرجة أنّ كبرى شركات البناء الغربية في كثير من الأحيان لا تدخل المنافسة مع الصين، لأنّ العرض الصيني في معظم الأحيان لا يخسر، حيث تفوز الشركات الصينية تقريبا بمعظم العقود الكبيرة الخاصة بالبنية التحتية مع أسعار أقل بـ 30% إلى حتى 50% من منافسيها [2]. وحتى الآن هي الدولة القادرة على نقل آلاف أو حتى عشرات الآلاف من العمال في أي جزء من القارة، وفي أي وقت، من أجل استكمال ورشة بناء عملاقة، في وقت خيالي وبسعر قياسي [3]. نستشهد هنا على سبيل المثال: بمشروع بناء الطريق السريع بين وسط الجزائر وحدودها الغربية، والذي يعتبر أكبر مشروع للطرق السريعة في إفريقيا، وهو مثال جيد للمشاريع الصينية الكبرى في إفريقيا، حيث وظف فيه حوالي 12878 عامل صيني من أجل استكمال الحصة الصينية البالغة 528 كلم في أقل من 40 شهرا [4]. ومن بين أكبر المشاريع الصينية في الجزائر وإفريقيا كذلك، يجدر إبراز مشروع بناء أكبر مسجد في إفريقيا، وبأعلى مئذنة في العالم بطول 265 مترا ومساحة تقدر بـ 20 ألف متر مربع، قادر على استيعاب ما يصل إلى 120 ألف مصلي، حيث قدرت تكلفة المشروع بحوالي 900 مليون أورو [5]. ناهيك عن ظفر الشركات الصينية بعقد تنفيذ

---

(1)-الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"؟ **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/04/03، رابط الدراسة: https://bit.ly/3896mXH، ص.4.

(2)-Diaby Fodé Siré, ***op.cit***, p.111.

(3)- Amadou Diallo, ***op.cit***, p.17.

(4)-Michel Beuret et Serge Michel, "La Chine a-t-elle un plan en Afrique " **Afrique Contemporaine**, Vol 04, n° 228, pages 49 à 68, 2008, , disponible sur le site : https://bit.ly/3qpkGBN

(5)-**وكالة الأنباء الجزائرية**، مسجد الجزائر الأعظم: كلفة الانجاز قاربت 900 مليون أورو، 2020/09/07، https://bit.ly/2WP0IUA، تاريخ التصفح 2020/12/01، على الساعة 12:36.

مشروع الميناء التجاري في الحمدانية شرق مدينة شرشال بولاية تيبازة(الجزائر)، وهو مشروع من المقدر أن تتجاوز كلفة إنجازه ثلاث مليارات دولار أمريكي. ومن المشاريع الصينية الضخمة في إفريقيا كذلك، نجد مدينة الأشباح الشهيرة "كيلامبا" (وهي مدينة تتكون من 500 ألف مسكن بتكلفة 3.5 مليار دولار) في أنغولا، تولت الصين تمويل المشروع بأكمله مقابل الظفر بإمدادات النفط الأنغولي. وهلم جرا من المشاريع التي لا يسعنا موضوع الدراسة لذكرها.

وبالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية، فإنّ الشركات الصينية لم تهمل الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي ومزاحمة الشركات الغربية التي لطالما احتكرت هذا القطاع في إفريقيا. فمع لحاق الصين بركب الاقتصادات المتقدمة وما ترتب على ذلك من ارتفاع طبيعي في الأجور المحلية، تسعى الصين إلى نقل الانتاج الصناعي بشكل تدريجي إلى مناطق أخرى ذات تكاليف أقل، بما في ذلك إفريقيا. واعتبارا من 2016، ظل نحو 13% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا في قطاع التصنيع، مقابل 28% في قطاع البناء و26% في قطاع التعدين، ومن المنتظر أن تزداد حصة قطاع التصنيع أكثر مستقبلا[1]. فبعد أن أصبحت السلع الأمريكية والأوروبية صينية المنشأ في يوم من الأيام، أصبحت الكثير من السلع الصينية اليوم إفريقية المنشأ.

وبخلاف استراتيجية الجذب والترحيب "لدنغ شياو بينغ- Deng Xiaoping "[2]، والتي كانت تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، تحولت قيادة الصين إلى ما يسمى استراتيجية "الذهاب للخارج"، وهي استراتيجية تشير ضمنيا إلى دعم المؤسسات المحلية في الاستثمار في الخارج وتنويع استيراد الموارد إلى الصين، وإنشاء شركات عبر وطنية تنافسية خاصة، وهي شركات أصبح يطلق عليها اسم "التنانين الصغيرة"[3].

---

(1) -موقع QNB، ***مرجع سبق ذكره.***

(2)-مصطفى بوصبوعة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.168.

(3)-Dmitry Belyakov," La chine et la route de la soie ",**ChinAfrica**, 03/07/2018, *https://bit.ly/38kHVGX*, consulte le 24/02/2019 a 15 :40.

كل هذه المشاريع والاستثمارات أقدمت عليها الصين بالارتكاز على مسوغين اثنين لطالما نادى بهما القادة ورجال الأعمال الصينيون [1]:

- **المسوغ الأول:** ويتمثل في تجاوز الصين لمبدأ " المساعدة " وتعويضه بمصطلح براغماتي، هو مصطلح " الربح للجميع "، لذلك عمدت الصين إلى منح العديد من دول إفريقيا قروضا بدون فائدة، أو بنسب فائدة تفضيلية، وهبات عينية مجانية من قبيل بناء المستشفيات والمدارس ومراكز التكوين...إلخ. ومع أن الإحصاءات الصينية تتكتم على هذه الجوانب، فإنّ معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفيد بأنّ الصين قد قدمت لإفريقيا (ما بين 1949 و2009) ما مقداره 38 مليار دولار، 16 منها هبات، و11 قرض بدون فائدة، و11 أخرى قروض تفضيلية[2].
- **المسوغ الثاني:** يكمن في العلاقة "الإنسانية" التي تطبع العلاقة بين الصين وإفريقيا، والتي تعبر عنها هجرات اليد العاملة المتبادلة بين الطرفين، وتزايد حالات المصاهرة بينهما، ناهيك عن تعايش اليد العاملة والتجار الصينيين مع البيئة الافريقية.

لكن مع كل ذلك، فإنّ هذا الوجود المتزايد للصين بإفريقيا لا ينفي عنه بعض المؤاخذات من لدن الأفارقة أنفسهم، وبعض الانتقادات من لدن الدول الغربية؟

الفرع الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي في مجال التجارة والاستثمار:

لقد كانت الولايات المتحدة بطيئة في الاستجابة للتحدي الصيني، فبعد إدراكها لحجم النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا ومدى جدية الصين في علاقاتها مع الدول الإفريقية، سعت الولايات الأمريكية بدورها إلى فتح قنوات التبادل التجاري من أجل الاستفادة من الأسواق الإفريقية. ففي فترة رئاسة "بيل كلينتون" عمل هذا الأخير على إعادة توجيه السياسة الأمريكية من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، ونجح في ذلك إلى حد كبير، حيث وقع قانون فدرالي أقره الكونغرس في ماي

---

[1]-يحيى اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/06/09، **موقع الدراسة:** *https://bit.ly/2KyGjAB* ، تاريخ التصفح:2019/04/15، على الساعة 11:00.

[2]- ***المرجع نفسه.***

2000 عرف بقانون أغوا "AGOA" [(1)]، وهو قانون يسهل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والبلدان الإفريقية، من خلاله يتم إعفاء منتجات 39 دولة إفريقية من رسوم دخول الأسواق الأمريكية. فحسب تصريح "مايكل فرومان"، الممثل التجاري الأمريكي: "أنّ قانون أغوا؛ يعتبر بمثابة حجر الزاوية في العلاقات التجارية الأمريكية مع إفريقيا منذ 15 عاما، بموجبه تضاعف حجم التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا"[(2)].

❖ **شكل (06) حجم التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا من 2008 إلى 2019**

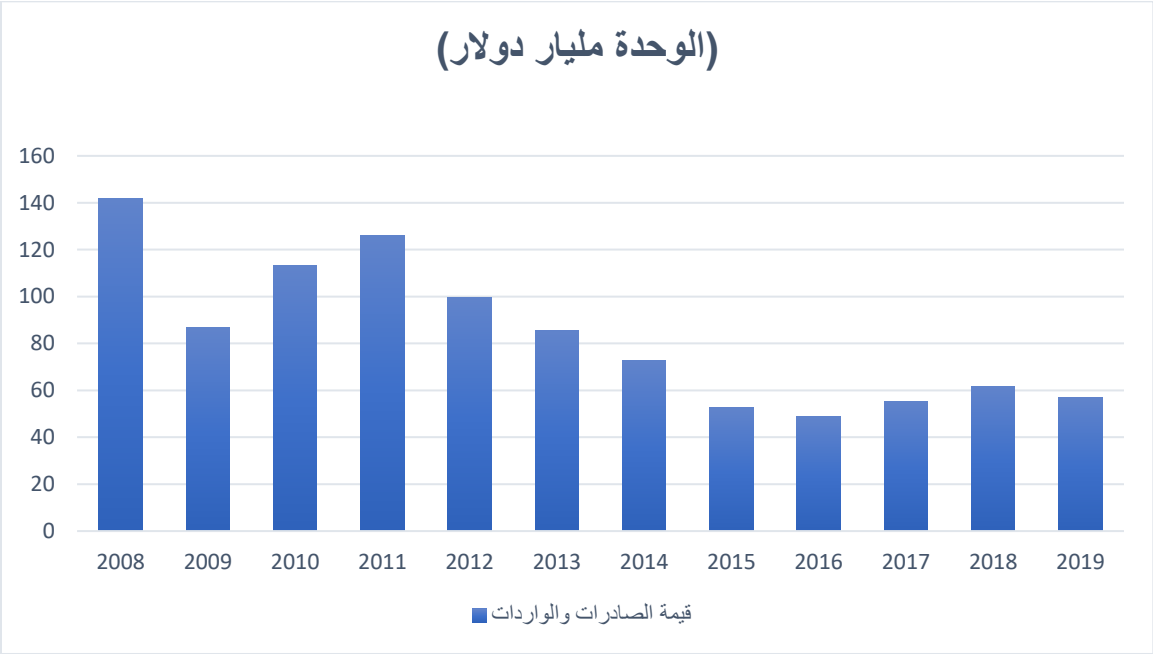

*Source: **census.gov**, 2019 : U.S. trade in goods with Africa,* https://bit.ly/2PopElo,*visited 07/05/2020, time 02:06.*

ومن خلال مقارنة أداء التبادل التجاري بين الطرفين خلال الفترة 2008 – 2019، نلاحظ أنّ هناك بعض السنوات شهدت طفرات كبيرة، على رأسها عام 2008، والذي يعد أكبر عام من حيث التبادل التجاري السلعي بين البلدين خلال الفترة المنظورة، حيث قدر التبادل التجاري بين الطرفين بنحو 141.7 مليار دولار آنذاك، مثلت فيها الصادرات الإفريقية لأمريكا 113.4 مليار دولار، بينما الواردات الافريقية من أمريكا كانت بحدود 28.3 مليار دولار. ويمثل البترول والمنسوجات وبعض المنتجات المحلية القيمة الأكبر من مجموع الصادرات الإفريقية إلى السوق الأميركية. وتجدر الإشارة أنّه

(1)-Agoa info, **About AGOA**, Link website : *https://agoa.info/about-agoa.html*, visited 13/02/2019.
(2)-Clémentine Pawlotsky et Joel TéLéssia Assoko, "États-Unis – Afrique : la loi Agoa prorogée jusqu'en 2025", **journal jeuneafrique**, 01 juillet 2015, *https://bit.ly/3vf1URk* , consulté :le 13/02/2019 a 14:42.

من بين مجموع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، تستحوذ 3 دول على النصيب الأكبر منها، وهم الشركاء الرئيسين للولايات الأمريكية في القارة الإفريقية: نيجيريا وأنغولا وجنوب إفريقيا[1]. حيث أنّ الدول السالفة الذكر استحوذت على حوالي 80% من مجموع المبادلات التجارية في سنة 2010 (نيجيريا بـ 47%، وأنغولا بـ 19%، وجنوب إفريقيا بـ13%)[2].

❖ **خريطة (03) توضح الدول الإفريقية المستفيدة من قانون أغوا "AGOA"**

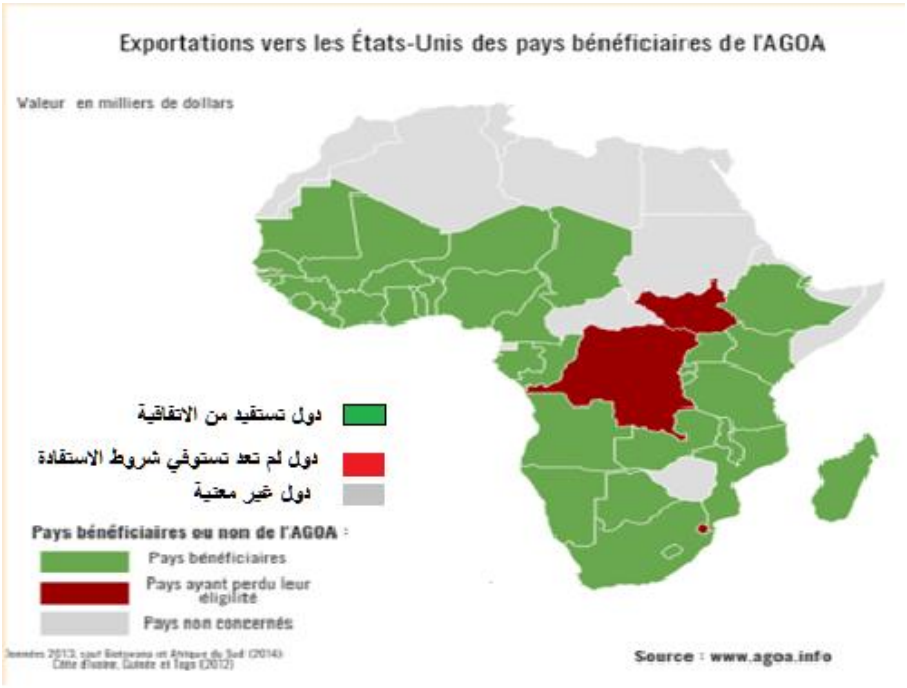

Source :*AGOA Web Resources, link: www.Agoa.info,02/03/2019.*

لكن بالرغم من تحسن العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول الإفريقية، يبقى القلق الأمريكي الحالي المنصب على علاقة الصين بإفريقيا من المحددات الرئيسة للسلوك الأمريكي في القارة، خاصة بعد إدراكها أنّ الصين بدأت تتمدد في الفراغ الذي تركته أمريكا في الأسواق الإفريقية لزمن طويل[3]. ويبرز هذا القلق جليًا، من خلال الأسئلة التي طرحها الفريق الانتخابي "لدونالد ترامب" على المسؤولين في الإدارة الأمريكية، والتي جاءت كالآتي: كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في المنافسة

(1) -بوحنية قوي، "أوباما وإفريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات أمنية متزايدة"، **موقع الجزيرة للدراسات**، 22 /2015/12، رابط الدراسة: *https://bit.ly/3reycdb* ، تاريخ التصفح 23/03/ 2019، على الساعة 14:07.

(2)-Mamoudou Gazibo et Olivier Mbabia, "La politique africaine de la Chine montante à l'ère de la nouvelle ruée vers l'Afrique", **Études internationales**, Vol 41, numéro 4, décembre 2010, p.539. Disponible en pdf : *https://bit.ly/3kRYHSI.*

(3)- وليد الطيب، ***مرجع سبق ذكره***. ص-ص 188-189.

مع بقية الدول في إفريقيا؟ وهل نحن خاسرون في مواجهة الصين؟ وما هي الاستراتيجيات التي على الإدارة الأمريكية انتهاجها لوقف الزحف الصيني في إفريقيا؟

ولعل الإجابة على هذه الأسئلة؛ تتضح في مجموع المؤشرات الاقتصادية والتجارية، وأولها أنّ الصين أضحت منذ 2009 إلى يومنا هذا –أي بعد 10 سنوات متتالية–الشريك التجاري الأول لإفريقيا بلا منازع[1]، حيث ارتفع حجم التجارة من 10 مليار دولار في عام 2000، ليتضاعف بمقدار عشرين مرة في غضون 17 عاما إلى حدود 200 مليار دولار، في الوقت الذي تشهد فيه التجارة الإفريقية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ركودا في السنوات الأخيرة[2]. كما أنّ البنوك الصينية منحت العديد من القروض وأبرمت العديد من العقود مع الدول الإفريقية من أجل بناء المنشآت التحتية، فحسب المعطيات فإنّ العقود الصينية قد وصلت إلى 398 مليار دولار ما بين 2009 و2014، أي بمعدل 54 مليار دولار سنويا، وهو ما سمح للقارة بتنويع علاقاتها الاقتصادية، ووفر لها المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها[3].

لكن هذه المؤشرات وغيرها لم تسلم من التشكيك في النيات الصينية، وخاصة من جانب دوائر السياسة والإعلام الأمريكية. ففي الثالث من فبراير 2017، كتبت "إليزابيت مانيرو" في " Harvard Political Review" مقالة بعنوان "استثمارات الصين في إفريقيا: الاستعمار الجديد"، ومن قبلها نشرت مجلة "السياسة الخارجية" التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية مقال بعنوان "الاستعمار الجديد الصيني"[4]. وغير ذلك من الكتابات التي تشكك في النيات الصينية، والتي جعلت العداوة الأمريكية تجاه الصين تتصاعد حدتها أكثر فأكثر، خصوصا أنّ الحملة الانتخابية للرئيس "دونالد ترامب" ركزت على اتهام الصين بالعدو الذي يقتل الأمريكيين اقتصاديا وتجاريا. وأفضل تعبير عن ذلك

---

(1) -مصطفى صايج، "إدارة ترامب وإفريقيا، التصورات والرهانات"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، لبنان، العدد9، جوان 2017، ص.17.

(2)-**موقع DW**، "قمة الصين إفريقيا: تأثير بكين الناعم"، 2018/09/04، رابط الموضوع: *https://bit.ly/38C1mdD*، تاريخ التصفح 2019/03/23، على الساعة 23:28.

(3)-Afrique: "Donald Trump s'inquiéte de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains" ,publié le 23/01/2017, *https://bit.ly/3qrZGKK.*

(4)-حسين إسماعيل، "التعاون الصيني والأفريقي في العصر الجديد"، **موقع الصين اليوم**، 2018/08/29، *https://bit.ly/3o5hFGB* ، تاريخ التصفح 2019/03/23، على الساعة 12:09.

كتاب "Death by China "(الموت على يد الصين) للكاتب "بيتر نفارو"، الذي حاول فيه إظهار التنافس التجاري غير الأخلاقي–حسب رأيه–للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالصعود الصيني غير المسبوق في كثافته ونتائجه على المستوى العالمي، تسبب في غلق المصانع، وإحالة ملايين من الأمريكيين على البطالة، وخسارة الولايات الأمريكية عددا كبيرا من أسواقها على مستوى العالم[1].

في هذا السياق، يرى "جون بولتون" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق للرئيس "دونالد ترامب":" أنّ القوى المنافسة وتحديدا الصين يوسعون نفوذهم المالي والسياسي على نحو سريع في أنحاء إفريقيا. حيث يوجهون استثماراتهم في المنطقة عن عمد وعلى نحو عدائي، لنيل أفضلية تنافسية على واشنطن"، مضيفا أنّ الصين "تلجأ إلى الرشوة وإبرام اتفاقات غير واضحة وتستخدم الديون على نحو استراتيجي لإبقاء البلدان الإفريقية رهينة رغباتها ومطالبها، ومشروعاتها..."[2]. وهو الأمر الذي عبر عنه كذلك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية السابق "جوني كارسون"، خلال اجتماع مع ممثلي شركات النفط الغربية في لاغوس (نيجيريا) في فبراير 2010، حول التأثير النسبي للصين والولايات المتحدة في إفريقيا حيث قال: "أنّ الصين بالنسبة للولايات المتحدة، ليست تهديدا عسكريا أو أمنيا أو حتى استخباراتيا، بل إنّها تهديد اقتصادي شديد العدوانية وخطير خال من أي أخلاق، فالصينيون ليسوا في إفريقيا لأسباب إنسانية، بل للمصلحة الأنانية الخالصة"[3].

وفي رده على الاتهامات الأمريكية، قال الأستاذ بكلية الدراسات الدولية بجامعة الشعب الصينية "وانغ يي وي"، إنّ السياسة الخارجية الصينية تتبع مبدأ "المنافسة بين الجميع، والبناء من قبل الجميع، والشراكة للجميع، وذلك لخلق بيئة مصالح ومسؤوليات ومستقبل مشترك. فالصين وإفريقيا ناميتان، ولا يوجد استعمار في العلاقة"[4].

---

[1]-Les relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres, ***op.cit***.

[2]- التهديد الصيني الروسي للهيمنة الأمريكية: المنافسة الكبرى القادمة قد تنتقل من "الشرق" إلى إفريقيا، **جريدة العصر**، 2018/12/17، رابط المقال: *https://bit.ly/3sXDeuq* ، تاريخ التصفح:2019/11/18، على الساعة: 09:39.

[3] -H. Shinn, ***op.cit***, p-p 273-281.

[4]- منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ***مرجع سبق ذكره***.

عمومًا، لا يسعنا إلا القول: أنّ الخطاب الأمريكي الحالي المنصب على علاقة الصين بإفريقيا له ما يبرره، خاصة أنّ النفوذ الاقتصادي الصيني أصبح يصاحبه نفوذ سياسي ملموس. فالصين تتعاون مع مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية في القارة السمراء، وتقدم معونات غير مشروطة لكافة دول القارة، وتركز مشروعاتها في إفريقيا على البنية الأساسية، وهو ما يلقى ترحيبا من عند الشعوب الإفريقية. وبالتدقيق في تفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية طوال السنوات الماضية، يتأكد أنّ الصين في توجهاتها نحو إفريقيا لم تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية كما تتبناها الرؤية الأمريكية مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها، وانطلقت الصين في ذلك باعتبار أنّ كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، لذلك انتهجت ما يمكن وصفها بـ"سياسة المشي على ساقين"[(1)]؛ وهي سياسية نابعة من الخصوصية الصينية، قائمة على التدرج المرحلي، والتي حولتها من عملاق سكاني كبير إلى عملاق تكنلوجي واقتصادي في فترة وجيزة كان من أهم نتائجها أن احتلت الرتبة الثانية ضمن أكبر اقتصاديات العالم، مع تنبؤ معظم التقارير تبوئها كرسي الزعامة الاقتصادية سنة 2028، إذ يتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي (PIB) إلى 33 تريليون دولار، فيما سيقدر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 31 تريليون دولار [(2)].

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني على الموارد الطبيعية الإفريقية:

إنّ تاريخ الصراعات في العالم يوضح أنّ الحروب والنزاعات غالبًا ما ارتبطت بالثروات، وبالرغم من عدم الجزم بذلك، فإنّ مسألة الربط بين الموارد والنزاعات تبقى مطروحة، حيث يؤكد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2009، أنّ 60% على الأقل من النزاعات في العالم ارتبطت بالموارد الطبيعية خلال الستين سنة الماضية، كان ثلثها من نصيب القارة الإفريقية[(3)]، نذكر على سبيل المثال

---

(1)-عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية"، **مجلة قضايا سياسية**، بغداد، العدد3-4، 2000، ص.63.

(2) -توماس كوترو، وميشال هوسون، **على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث**. تر: نخلة فريفر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص.185.

(3)-**موقع أخبار الأمم المتحدة**، "التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصراعات المسلحة"، 2018/10/16، رابط التقرير: *https://news.un.org/ar/story/2018/10/1019462*، تاريخ التصفح:2019/11/18، على الساعة 09:39.

(نيجيريا، ليبيريا، سيراليون، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وليبيا)، وهي كما نعرف دول غنية بالثروات الطبيعية، وبالتالي هي تعبر عن العلاقة السببية، التي تربط التنافس الدولي بالثروات التي تزخر بها إفريقيا، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفرعين اللاحقين:

الفرع الأول: دواعي الاهتمام الأمريكي الصيني بالثروات الطبيعية الإفريقية:

وفقا لمركز الموارد الطبيعية الإفريقي (ANRC)، فإنّ قاعدة الموارد الطبيعية في إفريقيا هي حجر الأساس للاقتصاد الإفريقي، ففي عام 2012 شكلت الموارد الطبيعية 77٪ من إجمالي الصادرات، و42٪ من إيرادات الحكومات. ومن أهم الثروات الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية، نذكر [1]:

- حوالي 30٪ من الاحتياط العالمي المعروف من المعادن.
- حوالي 10٪ من النفط و8٪ من موارد الغاز في العالم.
- أكبر احتياطي للكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم.
- 70٪ من رواسب الكولومبايت – التانتاليت، التي تستخدم في صناعة الرقائق الإلكترونية.
- بالإضافة إلى ذلك، تغطي 63 من أحواض الأنهار حوالي 64٪ من مساحة الأرض، وتحتوي على 93٪ من إجمالي موارد المياه السطحية، كما تحتوي القارة أيضا على الأراضي الخصبة الشاسعة والغابات، وأقاليم مناسبة لتوليد الطاقة الشمسية...إلخ

ومن بين جميع الموارد الطبيعية التي سبق ذكرها، يشكل البترول جوهر الصراعات الدولية السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ليس في إفريقيا وحسب، بل في العالم بأسره. فعلى مدار المئة سنة الأخيرة، فجرت العديد من الدول حروبا بلا دخان من أجل السيطرة عليه واحتكاره، –ولا أدل على ذلك حرص السفيرين الأمريكي والتركي في ليبيا على أهمية عودة تصدير النفط الليبي بعد أن

[1] -Eric Mensah Kumeh, "Natural Resource Gouvernance in Africa, Kwame", Nkrumah University of Science and Technology, Ghana**, Conférence Paper,** April 2017, p-p 1-2, link: *https://bit.ly/3ccvJJh.*

سيطرت قوات تابعة للواء "حفتر" على موانئ التصدير-[1]. فبدون النفط يتوقف النشاط الاقتصادي وتشل الجيوش، حيث إنّه المسؤول عن 40٪ من احتياجات الطاقة على كوكب الأرض[2].

❖ **جدول (08) يوضح نسبة احتياطات النفط المؤكدة بالعالم حسب القارات والمناطق لعام 2008.**

الترتيب	المنطقة الجغرافية	نسبة احتياطي النفط (مليار برميل)
1	الشرق الأوسط	741,1 مليار برميل (60%)
2	أوروبا	142,2 مليار برميل (11,4%)
3	إفريقيا	125 مليار برميل (10%)
4	أمريكا اللاتينية	123,2 مليار برميل (10%)
5	أمريكا الشمالية	70,9 مليار برميل (6 %)
6	أسيا والمحيط الهادي	42,9 مليار برميل (3%)

المصدر: *حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي"، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد1، 2014، ص.120.*

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ هناك حوالي 14 دولة تعتبر من أكبر مصادر التجارة النفطية في العالم(تفوق صادراتها المليون برميل يوميا حسب إحصائيات 2019)، هي كالآتي [3]:

- في الشرق الأوسط (آسيا): المملكة العربية السعودية (9,8)، الإمارات العربية المتحدة(3,6)، العراق(3,5)، والكويت(3)، وإيران (2,2).
- في أوروبا: روسيا (11)، والنرويج (1,73).
- في إفريقيا: نيجيريا (1,9)، ليبيا(1,2)، والجزائر(1,2)، وأنغولا(1,1).
- في أمريكا الشمالية والجنوبية: كندا (3,7)، والمكسيك (1,6)، وفنزويلا (1,4).

---

(1)-أخبار ليبيا، السراج بحث مع السفير الأمريكي لدى أنقرة "عودة النفط" تحت إشراف "حكومة الوفاق"، 2020/09/07، https://bit.ly/3vsYudU ، تاريخ التصفح 2020/12/02، على الساعة 11:26.

(2)-Jean Pierre Favennec, Philippe Copinschi, "Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique", **Politique africaine**, n° 89, 2003, p-p 127-148. Disponible sur le site web : https://bit.ly/3t3YU8x

(3)-**Trading economics**, Production De Pétrole Brut - LISTE DES PAYS, lien ; https://bit.ly/30zhycd, Consulté le 15/05/2019.

❖ خريطة (04) توضح أهم الدول ''المنتجة'' والمستهلكة'' للنفط

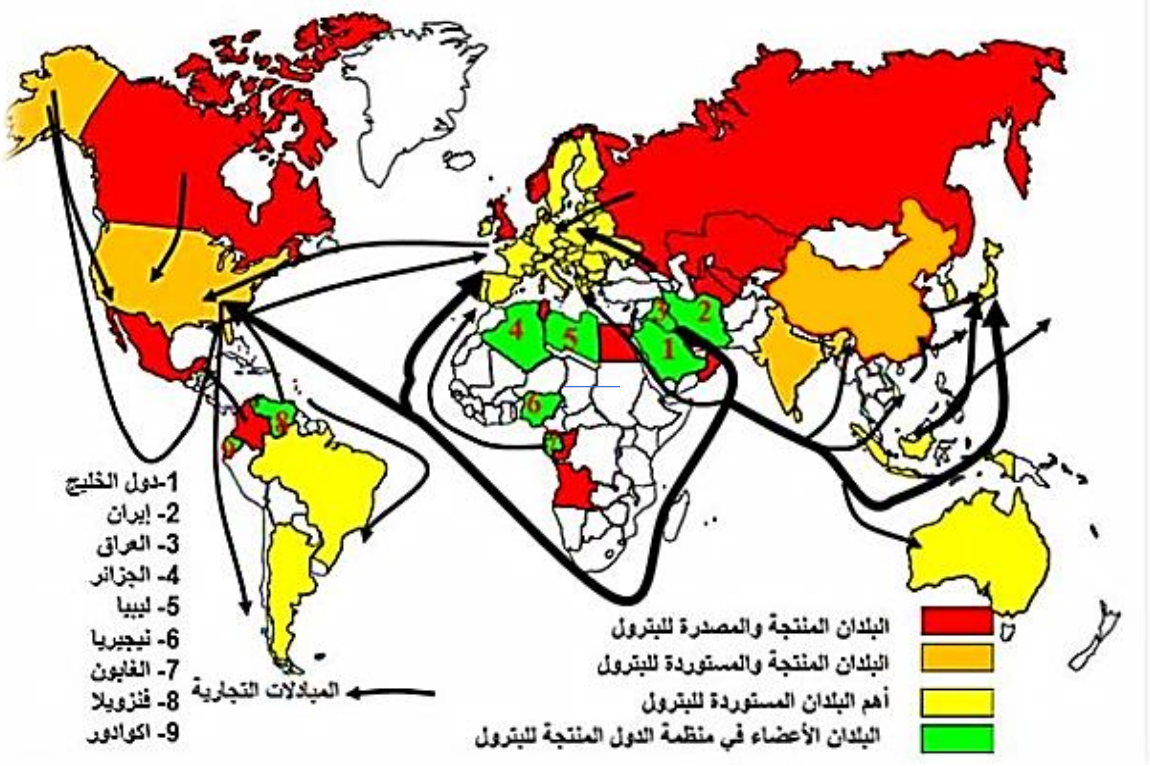

المصدر: *أهم الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، https://bit.ly/2O7kF8F، تاريخ الاطلاع 2019/05/20، على الساعة 12:39.*

بالنسبة لإفريقيا، يعد معدل اكتشاف الاحتياطيات النفطية الأسرع في العالم، ولعل ما يميزها عن بقية المناطق ويكسبها أهمية جيو استراتيجية [1]:

1) أنّها متحكمة بأهم المعابر والطرق البرية والبحرية للنفط.
2) النفط الإفريقي يعتبر من أجود الأنواع على مستوى العالم، إذ يعتبر منتوج مثالي لمصافي التكرير البترولية، بالإضافة إلى كونه قريب من أسواق التجارة العالمية [2].
3) أنّ الدول الإفريقية المنتجة للبترول باستثناء– ليبيا، الجزائر، نيجيريا، الغابون، أنغولا، والكونغو– ليست عضوة في منظمة الأوبك العالمية لإنتاج البترول، مما يتيح لها القدرة على الإنتاج والتسويق بحرية للأسواق العالمية [3].

---

[1]-خيدر محمد كريم، ***مرجع سبق ذكره***، ص.111.

[2] - Amadou Diallo, ***op.cit***, p.98

[3] -**OPEC**, "Membre Countries", linke web site: *https://bit.ly/3qvdjJ0*, visited, 24/03/2019, time 11:00

4) قلة استهلاك الدول الإفريقية للنفط، مما يؤدي إلى وجود فائض لديها للتصدير.

5) وجود النفط الخاص بها بمنأى عن الصراعات السياسية بدرجة أقل، بخلاف منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من تزايد الاكتشافات النفطية في إفريقيا في الآونة الأخيرة، إلا أنّ إحدى سلبيات هذا الانتعاش تتمثل في أنّه يفيد الدول الغربية وبعض الدول الأسيوية أكثر مما يفيد البلدان الإفريقية، ذلك أنّ 5% فقط من الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط تنفق في إفريقيا، أما الباقي تستفيد منه الشركات الأجنبية، كنفقات لتطوير آلات الاستخراج وصناعة السفن ومد خطوط النقل وغير ذلك. أما البيئة المحيطة بإنتاج النفط في مناطق الانتاج فتبقى في وضع شديد البؤس، ونأخذ على سبيل المثال نيجيريا، فعلى الرغم من أنّها تنتج حوالي مليوني برميل نفط يوميا، وهي من بين الدول العشرة الأكثر تصديرا للنفط في العالم، إلا أنّ البنك الدولي يصنفها على أنّها واحدة من الدول العشرين الأكثر فقرا في العالم [1].

لذلك أصبح يقال "أنّ الثراء والثروة بالموارد الطبيعية سبب من أسباب تخلف القارة الإفريقية"، حيث إنّ اعتماد الكثير من دولها على قطاع المحروقات وإهمال الثروات الزراعية والحيوانية الأخرى، أشبه بالإوزة الجائعة التي تبيض ذهبا [2]. فهل يا ترى تمثل هذه الثروات نفس الشيء بالنسبة للدول المستهلكة، ونخص بالذكر الولايات الأمريكية والصين أكبر مستهلكين عالميين للنفط بلا منازع؟

أولاً: دواعي الاهتمام الأمريكي بالنفط الإفريقي:

لا يخفى على أحد أهمية النفط في الاقتصاد الأميركي الذي يقوم منذ أوائل القرن الماضي على عمودين: النفط والاستدانة. بالنسبة للنفط ما زالت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أكبر مستهلك للبترول في العالم بحوالي 20 مليون برميل يوميا، أي حوالي ربع الإنتاج العالمي من النفط [3].

---

[1]-سالي إسماعيل،" أكبر 10 دول منتجة للنفط حول العالم"، **مجلة مباشر الإلكترونية**، 2017/11/13، رابط المجلة: https://bit.ly/3rrVMDt، تاريخ التصفح 2019/03/20، على الساعة 23:04.

[2]-توبي شيللي، **النفط السياسة، والفقر، والكوكب**. تر: دينا الملاح، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2010، ص.206.

[3] - جاسم عجاقة، خريطة نفطية جديدة للعالم، **موقع الجمهورية**.https://bit.ly/34MGq2v ، تاريخ التصفح 2019/03/17، على الساعة 21:11.

❖ **شكل (07) أعمدة بيانية توضح الدول العشر الأكثر استهلاكا للنفط سنة 2018**

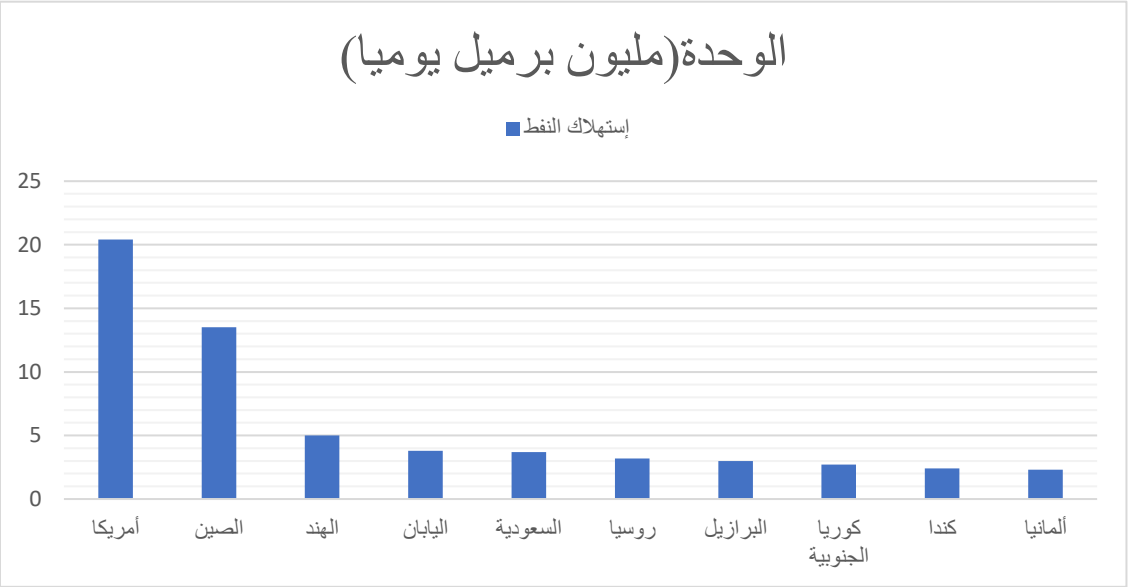

*المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على معلومات من الموقع:**مجلة الخليج الإلكترونية**، أكثر الدول استهلاكاً للنفط في 2018،الرابط: https://bit.ly/3veYNZH، تاريخ الاطلاع 2019/08/23، على الساعة 17:43.*

ونستشف الأهمية الشديدة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة من خلال "التصريحات" الرسمية التي تؤكد في مجملها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية "لم- ولن" تدخر جهدا من أجل الحصول على هذا المورد الاستراتيجي وتأمينه قصريا أو عفويا. ومن بين التصريحات نذكر تصريح الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر"، الذي كان أول من أطلق مصطلح "الدم مقابل النفط"[1]، أي استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص للنفط. كما نجد تصريح "جون سي جانون" نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس بيل كلينتون، حيث قال "علينا أن نعترف بأنّ أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة، لأنّنا نحتاج إلى كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا"[2]. ولعل أصدق ما يعبر عما سبق، هي المقولة التي أخذت تتكرر منذ فترة في الأدبيات الاستراتيجية والجيوسياسية في البلدان الغربية، مؤكدة أنه من يسيطر على مصادر البترول والطاقة في العالم، يسيطر على العالم.

[1]-وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى- جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019، ص.47.
[2]-***المرجع نفسه***، ص-ص .47-48.

تماشياً مع ذلك، تبرز إفريقيا في كونها تزود الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 15% من احتياجاتها النفطية، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى حدود 25%، خصوصا أنّ النفط الإفريقي ذو درجة عالية من الجودة وموافق للمعايير البيئية الأمريكية، فضلا عن سهولة استخراجه لوجوده على أعماق غير بعيدة[1]. الأمر الذي دفع بثلاث من أكبر شركات النفط في العالم إلى إنفاق حوالي 80% من ميزانيات التنقيب لديها في القارة السمراء منذ تسعينيات القرن الماضي [2].

كما أنّ للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز، تأثير كبير في دفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى الاهتمام أكثر بالنفط الإفريقي، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" سنة 2002 عزم الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة في السنوات القادمة [3].

خصوصا بعد الاكتشافات المهمة بمنطقة غرب إفريقيا المتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي، وبالتحديد في خليج غينيا، وهي المنطقة التي توصف مجازا بالخليج الإفريقي لغناها بالبترول، ولما تمثله من مصادر بديلة في ظل نقص إمدادات الطاقة العالمية، وتزايد الطلب عليها في ظل الاضطرابات في الشرق الأوسط وارتفاع فاتورة استيراده من المناطق البعيدة جغرافيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في عهد إدارة جورج بوش، وما مثلته هذه المرحلة من ضغوطات داخلية وتحديات خارجية، وهي الفترة التي بلغت فيها أسعار النفط مستويات قياسية قاربت 150 دولار للبرميل [4].

ومما سبق نقول بأنّ الولايات الأمريكية تسعى للسيطرة على النفط الإفريقي بناء على مجموعة من الأهداف من بينها:

---

(1)-عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2016/04/11، رابط المجلة الإلكتروني، https://bit.ly/3p9Wpze، تاريخ التصفح 2019/03/20، على الساعة 23:29.

(2)- بدر محمد بدر، "التكالب على نفط أفريقيا"، **موقع الجزيرة نت**، 2014/11/17، https://bit.ly/37NGMb4، تاريخ التصفح 2019/03/15، على الساعة 15:28.

(3) - عربي بومدين، ***مرجع سبق ذكره.***

(4) -خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد169، جوان 2007، ص .90.

1) أنّ النفط الإفريقي يتمتع بميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة، فالساحل الغربي لإفريقيا يقع على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ونفقات الشحن أقل من نفقات شحن النفط من الشرق الأوسط وبحر قزوين وروسيا وغيرهم من مناطق الإنتاج في العالم.
2) أنّ طرق الشحن البحرية في المحيط الأطلسي أكثر أمانا وسهولة من طرق الشحن في الخليج[1].
3) تنويع مصادر الولايات المتحدة من النفط، ففي الوقت الحالي تأتى الكميات المستوردة من خمس مصادر رئيسة هي: كندا في المرتبة الأولى، والمملكة العربية السعودية ثانيا، والمكسيك ثالثا، فنزويلا رابعا، ونيجيريا خامسا [2].
4) إحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية، وهو ما سيسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، فهي بالإضافة إلى الهيمنة والسيطرة على النفط من مصادره، تريد أن تتحكم في كمية النفط التي ستذهب إلى منافسيها كالصين، والهند التي تشهد نوعا من النمو السريع. لذلك ليس من المستغرب أنّ الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مرجعها سيطرة الولايات الأمريكية على النفط العراقي ثاني أكبر الاحتياطات العالمية.
5) زيادة الضغط على الدول المصدرة للنفط، لتزيد إنتاجها وتخفض الأسعار، ومن ثمة إيجاد حالة من الانقسام بين الدول المنتجة خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك(Opec) .

لكن تبقى هناك عقبة صعبة في طريق تحقيق هذه الأهداف، فبينما لم يعد هناك مهدد أمني وسياسي قوي يؤرق الولايات المتحدة الأميركية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الشرقية، برز أمام الولايات المتحدة الأمريكية مارد اقتصادي صيني يهدد أمنه الاستراتيجي، ويبرز هذا التهديد على أشده حول النفط. ففي سنة 2017 أصبحت الصين أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، بعد أن

[1]-عبد الكريم حمودي، "خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم"،2002/10/11، رابط الموضوع: https://bit.ly/2WKFM12، تاريخ التصفح: 2019/03/10، على الساعة 11:25.
[2]-زينب عبد الله منكاش، ***مرجع سبق ذكره***، ص.221.

كانت خلف الولايات المتحدة الأمريكية لعقود خلت [1]. كما أنّ حرص الصين على البحث عن الموارد الطبيعة، خاصة مصادر جديدة للطاقة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي المتنامي بسرعة، كانت دافعا مهما في تشكيل توجهاتها تجاه مناطق متعددة في القارة الإفريقية، وهي توجهات وتحركات أصبحت تثير حفيظة واشنطن كما سنرى في دوافع الاهتمام الصيني بالنفط الإفريقي.

ثانياً: دوافع الاهتمام الصيني بالنفط الإفريقي:

لقد فرضت الصين نفسها على خريطة الطاقة العالمية منذ بداية التسعينات، ففي عام 1990 كانت أهم مصادر النفط الصيني تتمثل في إندونيسيا وسلطنة عمان وإيران، غير أنّ زيادة الاستهلاك في الصين وتناقص الاحتياطيات في إندونيسيا، والعقوبات الغربية على إيران، وهيمنة الولايات الأمريكية على نفط الشرق الأوسط باستثناء إيران، كلها مستجدات جعلت الاعتماد على النفط الخارجي مصدر قلق كبير بالنسبة للصين، فهي تعتبر حاليًا أكبر مشتر للنفط العالمي، وثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة [2].

❖ **شكل (08) أنفو جرافيك يوضح أكبر الدول المنتجة والمستوردة للنفط سنة 2018**

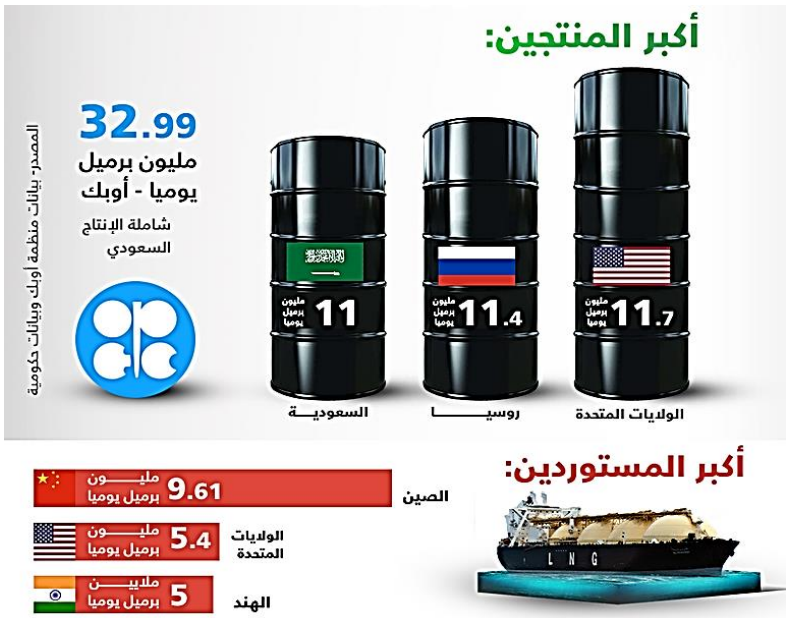

***المصدر**: قناة العين الإخبارية، أكبر منتجي ومستهلكي النفط سنة 2018، تاريخ النشر 2018/12/06، https://bit.ly/3IP49GB، تاريخ الاطلاع 2020/07/25، على الساعة 15:35.*

---

[1] - لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، https://bit.ly/3mNtNua ، تاريخ التصفح 2019/03/11، على الساعة 09:23.

[2] -**بوابة الشرق الأوسط**، واردات الصين من النفط ترتفع عند ثاني أعلى مستوى على الإطلاق في ديسمبر 2018، تاريخ النشر 2019/01/14، الرابط: https://bit.ly/2Mak0lo ، تاريخ التصفح 2019/03/17، على الساعة 10:35.

وتتوقع بعض الدراسات أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10% سنويا، نظرا للنمو الاقتصادي السريع الذي تحققه والذي أدى بدوره إلى زيادة الدخل، كما أدى إلى ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، وهو ما يعتبره قادة الصين ضعفا استراتيجيا [1].

❖ **شكل رقم (09) منحنى بياني يوضح المسار التصاعدي للاستهلاك الصيني للبترول**

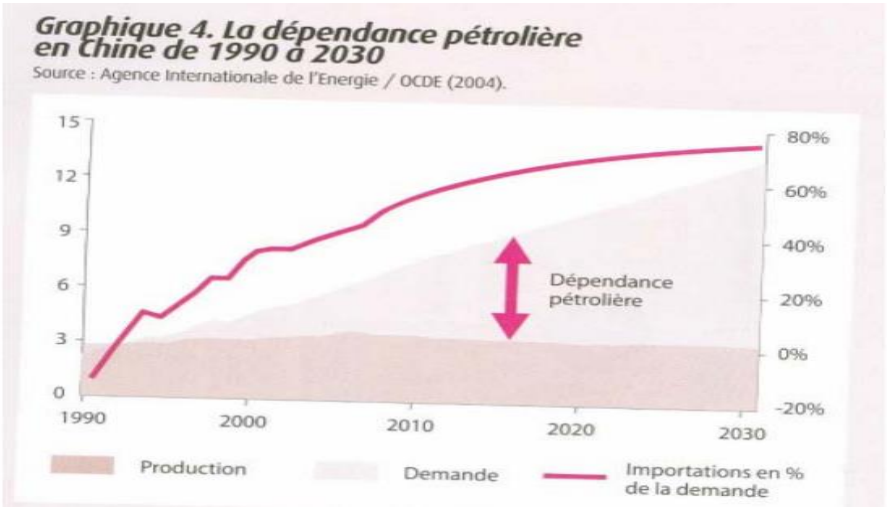

***SOURCE** : MEHDI TAJE,**Géopolitique de la Chine: enjeux et défis**. Université Virtuelle de Tunis,2008,p.48.*

ومن أجل تفادي أي سيناريوهات مستقبلية تهدد مصادر الطاقة في مناطق معينة، انتهجت الصين سياسة تنويع مصادرها الطاقية الخارجية، إذ أصبحت حاليا تشمل منطقة الخليج العربي، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز، وهو ما سيعطي للصين مرونة وفعالية ومساحة كبيرة للحركة، وتنوعا في البدائل المتاحة، وتعددا في مجال التنقيب ومجال تمويل المشروعات الطاقية [2].

وتعد القارة الإفريقية أحد أهم المناطق في العالم التي تسمح للصين تحقيق مثل هذه الأهداف، فهي قارة غنية بالموارد الطبيعية الثمينة، وفي نفس الوقت تعتبر سوقا واعدة بالنسبة لتصريف المنتجات الصينية، وهذا ما بات واضحا خصوصا بعد زيارة الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو" إلى إفريقيا

---

[1] -شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا"، **مؤتمر التعاون العربي الإفريقي الصيني**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ،21 نوفمبر 2017، ص.227، رابط المداخلة:https://bit.ly/3uR0kVw .

[2] -***المرجع نفسه***، ص.226.

(مصر، الجابون، الجزائر) في يناير 2004، والتي كانت جزء من الرغبة الصينية في تنويع مصادر المواد الهيدروكربونية، وهي زيارات أصبحت تقليدا متبعا من الرؤساء وكبار المسؤولين الصينيين بعد ذلك[1].

وعلى الرغم من المنافسة الشرسة التي يتعين على الصين خوضها في خضم الوجود الأمريكي والأوروبي، يمكن القول إنّ الصين نجحت إلى حد كبير في الضفر بحصة مهمة من الانتاج الإفريقي، ويرجع السبب في ذلك إلى استعداد بكين لتحمل المخاطر، ولا سيما في البلدان المضطربة التي دمرتها الحروب والنزاعات، مثل ما فعلت مع السودان وزيمبابوي، وغيرها من البلدان الإفريقية التي أصبحت تتذمر من السياسات الغربية [2].

❖ **خريطة (05) تبين تمركز الشركات النفطية الصينية في القارة الإفريقية:**

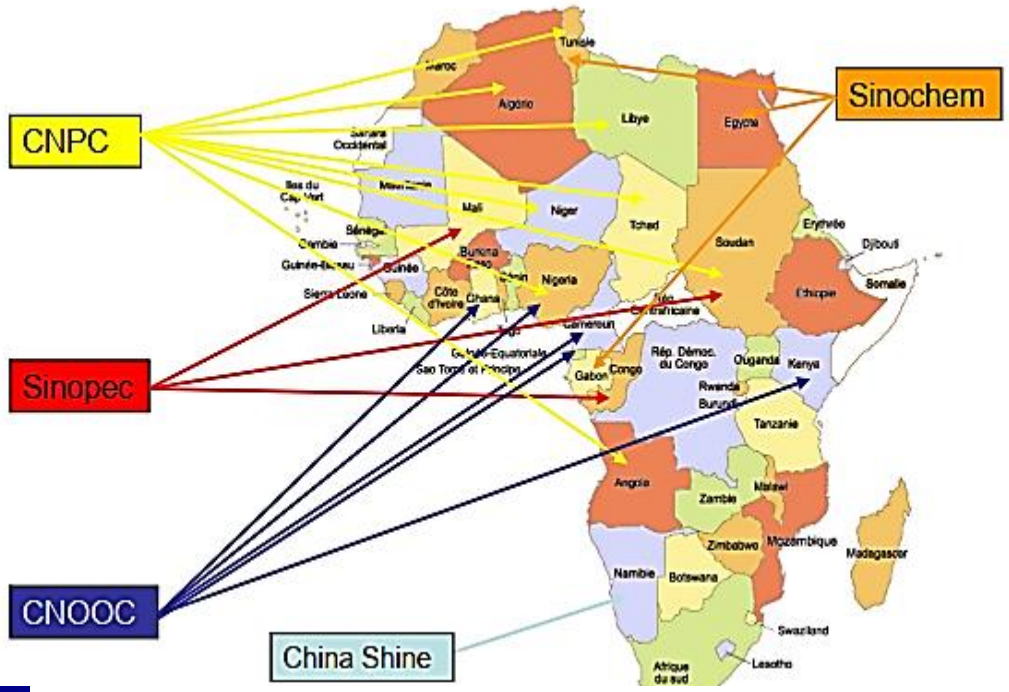

CNOOC: China National Offs hore Oil Corporation

CNPC: china national petroleum corporation

***SOURCE** : Marie Bal, Laura Valentin, **la stratégie de puissance de la chine en Afrique** .France : l'essec, 2008, p.16*.

[1]-François Lafargue,"La Chine une puissance africaine", **journals openedition** ,*https://bit.ly/30omIra*, consulté le 16/03/2019.

[2]-Abramova I.O. et other," La rivalité stratégique des principales économies du monde pour les ressources africaines 2006-2008", **Institut d'Afrique**, Académie des sciences de Russie, *https://bit.ly/2PLRgBd*, consulte le 17/03/2019,a 14:47.

الفرع الثاني: ملامح التنافس الأمريكي الصيني على الثروات الطبيعية الإفريقية:

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد مدى أهمية النفط لبقائها الدولة الأقوى المهيمنة على العالم، لذلك أصبحت تعتبر المناطق الغنية بالنفط بمثابة مناطق تخص الأمن القومي الأمريكي يتوجب حمايتها والدفاع عنها، ونشر القوات العسكرية حولها، وإقامة القواعد العسكرية فيها. وهناك أمثلة كثيرة عما ذكرنا، أبرزها ما حدث في منطقة الخليج، حيث أعلن الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في شهر جانفي 1980: "أنّ أي محاولة تقوم بها قوة معادية لإعاقة وصول أمريكا إلى منابع نفط الخليج ستعتبرها واشنطن بمثابة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وستقوم بالرد عليها بأية وسيلة ممكنة تراها ضرورية لذلك، ومن ضمنها القوة العسكرية "[1]، وقد شكل هذا الإعلان الذي أصبح يعرف بمبدأ كارتر لاحقا القاعدة الأساسية لتدخل القوات الأمريكية في منطقة الخليج سنة 1990، وعند غزو العراق سنة 2003.

إنّ القلق الأمريكي حول مصادر الطاقة، جعلها ترى في علاقة الصين بإفريقيا نوعا من الهيمنة والاستغلال وبسط النفوذ على حساب مصالحها ومصالح حلفائها. بينما تراه الصين علاقة فوز متبادلة بين الطرفين، ففي حين تنال الصين ما تحتاجه من المعادن وموارد الطاقة، تنال إفريقيا مليارات الدولارات في شكل قروض ومشاريع تنموية وبنية تحتية واستثمارات تساعدها على تحقيق نموها الذاتي. هذه أمثلة فقط عن المنافع المشتركة التي كثيرا ما تتغنى بها الصين في الحديث عن علاقاتها الإفريقية، والتي لطالما صورها الغرب باعتبارها مقايضة للبنية التحتية في مقابل الحصول على المواد الخام[2].

في هذا السياق، تأتي السودان كأحد أبرز الأمثلة التي تقدم للحديث عن التنافس الأمريكي والصيني حول النفط في إفريقيا، حيث تمثل السودان المفروضة عليها عقوبات دولية، والصادر بحق رئيسها السابق مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، أرضية خصبة للاستثمار الصيني في مجال المحروقات، كما أصبحت حليفا استراتيجيا مهم لبكين. ويبدو أنّ الولايات المتحدة لم تنس يوما أنّ

---

[1]-خيدر محمد كريم، ***مرجع سبق ذكره***، ص.169.

[2] -What is china's game in Africa ? ***op.cit.***

النفط الذي تستفيد منه الشركات الصينية، هو في الأصل اكتشافات شركة شيفرون الأمريكية [1]، التي قامت في السابق باستثمار مليار دولار أميركي، وأكملت حفر 52 بئرا، منها 34 بئرا كانت جاهزة تقريبا للتشغيل. كما أنّ "حوض هجليج" حيث يدور الصراع اليوم بين الخرطوم وجوبا كان من اكتشاف شركة شيفرون، غير أنّها انسحبت من السودان في العام 1984 وبدون مبررات بعد عشرين عاما من النشاط. وبخروج شركة شيفرون من السودان تركته من أكبر الدول التي تعاني المديونية بحوالي 28 مليار دولار آنذاك [2].

وتحت وطأة العقوبات الأميركية التي حظر بموجبها التعامل التجاري والمالي مع السودان آنذاك، والتي تسببت في عزل اقتصادها عن السوق العالمي، اتجهت الخرطوم شرقا لتوثيق علاقتها مع الصين التي بدأت تبرز وقتها كقوة اقتصادية عالمية، وأول ما ترتب عن ذلك، كان منح الصين حق استكشاف وإنتاج النفط الذي تعطلت عمليات استخراجه بعد انسحاب الشركات الغربية وعلى رأسها شركة شيفرون من عموم السودان. وفي غضون سنوات قليلة، وبالتحديد عام 1995، قدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط، وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من عام 1997. وبعد ذلك، وبالتحديد في سنة 1999 مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610كلم إلى ميناء شبائر على البحر الأحمر [3] –وهو مشروع كان الأمريكيون قد وعدوا بإنجازه سابقا، لكنهم لم ينفذوه–.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنّها بدأت تفقد كل شيء في السودان بعد دخول الصين، ونتيجة لذلك حاولت العودة إلى السودان باتخاذها عدة استراتيجيات، منها: فرض الإدارة الأمريكية عقوبات على السودان بتهمة الإرهاب، وفرض عقوبات اقتصادية شاملة، وحشد المجتمع الدولي ضد الرئيس السوداني السابق عمر البشير، وإصدار قرار توقيف ضده من المحكمة الجنائية الدولية، بزعم ارتكابه جرائم ضد الإنسانية في دارفور [4]. –لكن غرض الولايات الأمريكية لم يكن كما تدعي–،

---

(1)-خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر 1990 -2014، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص-ص 122-123.

(2)- ياسر محجوب الحسين، "الصين وأميركا: صراع الكبار في ملاعب الخرطوم وجوبا"، **موقع الجزيرة نت**، 2012/05/17، رابط المقال: https://bit.ly/3rwLUs4 ، تاريخ التصفح: 2019/03/10، على الساعة 17:19.

(3)-خميسة عقابي، ***مرجع سبق ذكره.***

(4) -علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص.125.

فالسودان كان أفضل المنتفعين المعروفين من السياسة الصينية التي شعارها "لا تسأل، لا تقل " التي تعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكان نتيجة ذلك تحول الصين إلى أكبر منتج للبترول في السودان، حيث تملك الصين حاليا 13 شركة من بين أكبر 15 شركة تعمل في السودان، وهي تستورد أكثر من 50% من البترول الخام السوداني [1].

لذلك لم تفهم تحركات الولايات المتحدة في دارفور وخططها الخاصة آنذاك بهذا الإقليم، إلّا في ضوء الاستراتيجية الأمريكية التي تأسست على فصل الإقليم عن السودان. فبعد انفصال الجنوب استأثرت الولايات المتحدة بأغلب النفط الجنوبي، خاصة وأنّ الحركة الشعبية لها علاقات كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس الصين التي تجد نفسها شريكا غير مرغوب فيه بالجنوب السوداني [2].

إنّ التنافس الأمريكي والصيني حول النفط الإفريقي لم يقتصر على السودان وحسب، بل تعداه إلى أكثر من منطقة، حيث كان النفط الأنغولي محل معركة حقيقية تكشفت بين واشنطن وبكين. فعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة استثمرت أكثر من 4 مليار دولار في إنتاج النفط في أنغولا، إلا أنّ الصين وفقا لبيانات غير رسمية قد تجاوزت الولايات المتحدة، مما جعلها أكبر مستورد للنفط الأنغولي، حيث إنّ حوالي 37% من صادرات النفط الأنغولية تذهب إلى الصين [3].

وفي خضم الأزمة العالمية عام 2009، جاءت الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في مجال واردات النفط من غينيا الاستوائية، التي أصبحت ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وراء نيجيريا وأنغولا، مع العلم أنّ غينيا طورت حقول النفط بفضل مساعدة الشركات الأمريكية، وعلى رأسها شركات "إكسون موبيل، وشيفرون، تكساكو، وتريتون إنيرجي". كما أنّ الصين تعتبر الزبون الثالث لغينيا الاستوائية التي تشتري منها كذلك حصة كبيرة من إنتاج الأخشاب بعد

---

(1)-بهلول نسيم، "المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد9، 2013، ص.85.
(2)- علي حسين باكير، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص، 119-120.
(3)-مارتن جاك، **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**. تر: فاطمة نصر، القاهرة: سطور جديدة للنشر والتوزيع، 2010، ص.369.

الولايات المتحدة وإسبانيا، وهي تسعى لزيادة حصتها من السوق الغينية، عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية قصد كسب رهان المنافسة فيها [1]. وهو أسلوب تختص به الصين من بين الدول المستوردة للموارد الطبيعية. فمحدودية مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي في الصين لم تؤد إلى محدودية دورها الدولي، بل على العكس دفعتها إلى تبني مواقف وأدوات نشطة، وإلى المزج بين أدوات متنوعة بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة، وذلك يختلف عما تتبعه دول أخرى بسبب محدودية مواردها المالية [2].

كما أنّ انتهاج الصين أسلوب" توزيع الحصص النفطية" والاستثمار في المشاريع النفطية الأجنبية المشتركة، حقق لها فوائد أفضل من الخروج لشراء النفط، وهذه الطريقة مكنتها من الحصول على فوائد مادية تؤمن إلى حد ما وارداتها النفطية من تداعيات تذبذب أسعار النفط العالمية [3].

تجدر الإشارة أنّه إلى جانب النفط الإفريقي، هناك موارد أخرى تسيل لعاب الشركات الأمريكية، والصينة، وإن كانت درجة التنافس عليها بدرجة أقل من النفط، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب النفط هي تحتاج إلى عدة أنواع من المواد الخام غير الطاقية، والتي تمثل حصة إفريقيا منها ما نسبته 60 إلى 100٪ من واردات الولايات المتحدة، ونخص بالذكر مواد خام استراتيجية مهمة، مثل المنجنيز (من الغابون، المغرب، غانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا)، الكروم (جنوب إفريقيا، زيمبابوي)، النحاس (زامبيا، موزمبيق، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، الزنك والرصاص(جنوب إفريقيا، المغرب)، والبوكسيت (غينيا)، والتيتانيوم والزركونيوم (سيراليون)، واليورانيوم (جنوب إفريقيا، وناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية). كما يستحوذ القطاع الصناعي في الولايات المتحدة على أكثر من نصف الكوبالت الإفريقي؛ وهو معدن يستخدم في تصنيع السبائك المقاومة للحرارة؛ تمثل منه أربعة بلدان إفريقية حوالي 52٪ من الاحتياطيات العالمية وهي (الكونغو، وزامبيا، والمغرب، وبوتسوانا) [4]. وفيما يتعلق بمعدن الكروم، فإنّ اعتماد الولايات المتحدة على الواردات من

---

[1] -François Lafargue, ***op.cit.***

[2] -شريفة كلاع، ***مرجع سبق ذكره***. ص-ص 228-230.

[3] -**موقع العرب والصين**، كيف يمكن للصين أن تضمن امنها النفطي ؟، 2004/05/05، رابط المقال: *https://bit.ly/3v3MdfG* ، تاريخ التصفح:17 /2019/02، على الساعة 14:51.

[4]-Leonid Fituni, "La guerre des ressources", disponible sur le site : *https://bit.ly/3cfCJVM*, consulté le 24/02/2019

إفريقيا تصل إلى 98٪ من المواد الخام، تأتي من دولتين (جنوب إفريقيا، وزيمبابوي)[1]؛ وهذا يوضح على الفور الأسباب الكامنة وراء قلق الولايات المتحدة من أوضاع حقوق الإنسان في هذه الأخيرة (زيمبابوي)، وإصرارها سابقا على استبدال الرئيس الراحل "روبارت موغابي"[2].

أمّا بالنسبة للصين، فقد احتلت واردات الماس الحصة الأكبر (27٪)، يليها البلاتين (17٪)، ثم النحاس (15٪)، والكوبالت والمنغنيز (11 ٪ لكل منهما)[3]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من 80٪ من الكوبالت و40٪ من واردات المنغنيز مصدرها إفريقيا (من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والغابون). وعلى الرغم من الحاجة الكبيرة للمعادن، لا يزال النحاس وخام الحديد يحتل مرتبة منخفضة في قائمة الواردات الصينية من إفريقيا[4]. وذلك راجع لاستراتيجية الاستيراد الصينية القائمة على تنويع المصادر، وبالتالي فإنّ أمريكا اللاتينية توفر المزيد من هذه المعادن للسوق الصينية.

عموماً، يمكننا القول بأنّ الأسلوب الصيني في مواجهة الولايات الأمريكية في مجال مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، يقوم على الاتفاقيات الندية والمجزية للطرفين بدون خلفيات سياسية إلى حد ما، وهو ما ساهم في بسط سيطرتها على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا. على عكس الأسلوب الأميركي القائم على افتعال الحروب وفرض العقوبات، وعقد اتفاقات غالبا ما تكون مجحفة بحق الدول التي تفرض واشنطن عليها سيطرتها العسكرية والسياسية، ولنا أمثلة على ذلك، مثل حالة العراق الذي احتلته، وليبيا التي تدخل فيها حلف الناتو، والسودان التي كان لها دور أساسي في تقسيمه، أو الخليج العربي الذي تستغل ثرواته عبر اتفاقيات غير منصفة.

---

(1) - Dmitry Belyakov, ***Op.cit***.

(2)-عبد الحافظ الصاوي، "الاستثمار الأميركي في أفريقيا شو إعلامي"، 2014/08/04، **جريدة العربي الجديد**، *https://bit.ly/34CLsi1*، تاريخ التصفح:2019/10/31، على الساعة:14.25.

(3)-Leonid Fituni, ***Op.cit.***

(4)-Governance of Africa's Resources Programme, "China and Africa's Natural Resources: "The Challenges and Implications for Development and Governance", **occasional paper**, n° 41, Septembre 2009, p-p 7-33.

المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على المستوى الاستراتيجي العسكري:

عندما نتحدث عن الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية فإنّنا نتحدث عن القوة والنفوذ، والقوة بحسب جوزيف ناي" تعني امتلاك القدرات أو الموارد التي يمكن أن تؤثر على النتائج "[1]. وهي عوامل لم تعد حكرًا على القوى الكبرى التقليدية، بل أصبحت لغة العصر التي تستخدمها الدول النامية سابقًا، الصاعدة حاليًا، والطامحة مستقبلاً.

وهذا ما نلاحظه في القارة الإفريقية بالذات، فعلى غرار التدخلات الفرنسية الممنهجة في إفريقيا، والإشارات الموحية على الاهتمام الأمريكي بالأوضاع السياسية في القارة السمراء، برزت الصين القوة الاقتصادية كفاعل مؤثر في إفريقيا متخذة العديد من الوجوه، أبرزها الوجه السياسي والاقتصادي، ومؤخرا الوجه العسكري. فالصين أدركت أنّه حتى تصبح قوة عظمى حقيقية، فإنّ نفوذها الخارجي لا يجب أن يقتصر فقط على القطاعات الاقتصادية، بل ينبغي أن يتضمن أيضا وجودا عسكريا ملموسا يؤثر في الأحداث والتطورات. ويبدو أنّ هذا التوجه أثار غضب الولايات المتحدة، ويظهر ذلك جليا من خلال وثائق الأمن القومي الأمريكي الصادرة منذ عام 2001، التي تقول بأنّ الصين لن تكون الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في مناطق نفوذها، بل ستكون خصمها ومنافسها الأول في القرن الحادي والعشرين[2]. وتعتبر القارة الإفريقية خير مثال عن هذا التنافس بحيثياته وتداعياته كما سنرى في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مظاهر التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني في إفريقيا:

إذا أخذنا بعين الاعتبار تنافس القوى الكبرى في إفريقيا وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سنلاحظ أنّنا أمام عملية تخاطف استعماري جديدة، قياسا على تلك التي شهدتها القارة الإفريقية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي انتهت بتقسيم إفريقيا إلى مناطق نفوذ. وإذا كانت العلاقات الأمريكية والصينية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شهدت مواقف معادية،

---

(1) -الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص.45.

(2)-صخري محمد،"التنافس الأمريكي الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2015/03/01، رابط الدراسة:https://bit.ly/3rm8kw3 ، تاريخ التصفح 2019/03/24، على الساعة 22:34.

وخلال السبعينيات والثمانينيات عرفت التنسيق والتعاون العالميين والاستراتيجيين، فإنّ تلك العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة مثلها مثل العلاقات الدولية تجتاز مرحلة الانتقال، حيث إنّها تتميز بالغموض وعدم الاستقرار، وهو أمر يدعو للدراسة والتخوف، لأنّ تاريخ الحروب كان دائما يقوم على مبدأ الصراع بين العقائد أو المصالح المختلفة أو المتقاربة للقوى المتواجهة [1]. وهذا ما بدأ يظهر في التوجهات الاستراتيجية للطرفين في القارة الإفريقية؛ سنحاول التطرق إلى بعضها كما يلي:

أولاً: مظاهر الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في إفريقيا:

عندما نتحدث عن الولايات المتحدة، فإنّنا نتحدث عن الدولة ذات الاستراتيجية العسكرية الشاملة، إذ توظف الولايات المتحدة في إطار استراتيجيتها العسكرية جملة من الآليات من أجل تحقيق أهدافها، بدءً بآلية الاحتواء والردع، والتي مثلت الأرضية التي سارت عليها المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في زمن الحرب الباردة، مرورا بالردع الاستراتيجي بعد انتهاء تلك الحرب، وانتهاء بالدخول في الحرب إذا اقتضت المصلحة الأمريكية ذلك، في إطار استراتيجياتها العسكرية التي دشنت مطلع الألفية الثالثة، والتي عرفت "بالضربة الوقائية"، أو "الضربة الاستباقية"، والتي تقوم على فكرة الردع المبكر، انطلاقا من زرع قناعة لدى الخصم تفيد بأنّ أي عمل يقبل عليه وتستشعر فيه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها وأمنها القومي، فإنّه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار [2].

هذه التطورات تواكبت مع تطور آخر كان أكثر أهمية مثل نقطة تحول في تاريخ الولايات المتحدة، وسيبقى خالدا في الذهنية الأمريكية لعقود قادمة، إذ سجل التاريخ الأمريكي في يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 أول اعتداء ملموس يتعرض له الأمن القومي الأمريكي، عندما ضرب العمق الداخلي الأمريكي، وفي صميم رموز الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية "برج التجارة العالمي" في نيويورك، ومقر "البنتاغون" في واشنطن، في وقت كانت الولايات المتحدة تبشر فيه بأطروحتها "القرن الأمريكي الجديد"[3].

---

(1) -خضر عباس عطوان، ***مرجع سبق ذكره***، ص.24.

(2) - محمد وائل القيسي، **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا**. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2016، ص. 98.

(3) -***المرجع نفسه***، ص.114.

وعلى قدر أهمية ذلك الحدث، جاءت الاستجابة الأمريكية له، وهنا لم يخطئ **"**بيل كلينتون**"** عندما قال: "إنّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعبر عن نفسها بقوة الحوادث التي تجابهها". فقد مثلت أحداث 11 سبتمبر2001، مفتاح التدخل الأول الذي وضعته الأقدار في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتدشين آليتها الجديدة في المواجهة، وإثبات المكانة والدور، ألّا وهي آلية مكافحة الإرهاب[1].

وفي خضم هذا الهيجان الأمريكي، لم تسلم إفريقيا من الضغوطات الأمريكية بأن تتعاون معها في حربها ضد من تصفهم بالإرهابين، وهو أمر استجابت له الدول الإفريقية دون تردد، بل أبدت رغبتها الأكيدة في التعاون بأي يشكل يضمن لها نيل الرضا الأمريكي، فكان نتيجة ذلك مزيدا من الهيمنة الأمريكية على إفريقيا، ومزيدا من الاستسلام والإذعان الإفريقي المطلق وغير المسبوق للسياسات الأمريكية.

ومن خلال ذلك، استطاعت الولايات الأمريكية أن تبسط سيطرتها على ما يسمى اليوم بالمناطق الحيوية في إفريقيا، والتي أصبحت تمثل بعدا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة وسياساتها الخارجية تجاه دولها، بناء على خمسة عوامل تغيرت بشكل كبير في العقد الماضي في القارة الإفريقية، وهي: محاربة الإرهاب، الهيمنة على المناطق الغنية بالنفط، الحد من الصراعات المسلحة، منع انتشار الأوبئة، والتحكم في التجارة العالمية التي أصبحت تقودها الصين [2].

غير أنّ الأوضاع الأمنية والاجتماعية التي تعيشها بعض الدول الإفريقية صعب من تطبيق الاستراتيجية الأمريكية، فإفريقيا مثقلة بالديون والفقر والأوبئة، كما أنّ الصراعات السياسية والعرقية يصعب إخمادها أو على الأقل ضمان عدم تصاعدها من جديد، يضاف إلى ذلك الرأي العام الإفريقي المناهض للولايات المتحدة، ويكفي الإشارة إلى تزايد مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة وحلفائها من قبل الشعوب الإفريقية.

---

(1)-محمد وائل القيسي، ***مرجع سبق ذكره***، ص.115.

(2)- باسم خفاجي، "الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا: سبع مقترحات لتقوية السياسية الأمريكية الإفريقية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2016/10/27، رابط المجلة: https://bit.ly/2KMb84C، تاريخ التصفح 2019/09/20، على الساعة 23:58.

نتيجة لذلك، وعملا على تعزيز دورها العالمي موازاة مع ضرورة ترشيد النفقات، اضطرت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى إيجاد بدائل مكملة لاستراتيجيات الإدارات السابقة، حيث أعلن الرئيس "ترامب" في 18 ديسمبر 2017، أي بعد أحد عشر شهرا من استلام السلطة، عن استراتيجية الأمن القومي التي ستتبناها إدارته [1]، والتي تقوم على مفهوم "الواقعية المبدئية، التي تمزج بني نظرتين تأتيان من مدرستين متعارضين في فهم العلاقات الدولية، تهدف من خلالهما الولايات الأمريكية إلى إعادة ترتيب الأولويات والالتزامات الأمريكية دوليًا[2]. وترتكز "الواقعية المبدئية" على منطلقين [3]:

- يأتي الأول من المدرسة الواقعية، ويعطي قوة الدولة الدور المركزي في السياسة والعلاقات الدولية، ويركز على ضرورة تعظيم القوة الأمريكية، وخصوصا القوة الصلبة المتمثلة بالقدرة العسكرية.
- وأما الثاني، فيأتي من المدرسة الليبرالية التي تنظر لتوظيف القوة الناعمة، وهو مبني على الاعتقاد بأنّ نشر المبادئ والقيم الأمريكية، يؤدي إلى استتباب السلام وتحقيق الرخاء.

لكن الواقع يظهر أنّ المبدأ الأول هو الأساس الطاغي على منطقها ورؤيتها وتحديد توجهاتها، بينما يلحق المبدأ الثاني إلحاقا ثانويا بالأول، ويحتل مساحة هامشية في تأسيس المنطق والرؤية الأمريكية. كما أنّ المشكلة الكبرى في هذه الاستراتيجية أنّها صورت إفريقيا على أنّها لا تستمد أهميتها لدى أمريكا إلاّ من خلال كونها تحتوي على الثروات الطبيعية، بالإضافة إلى كونها مسرحا للتنافس مع قوى تخشى واشنطن توسع نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي على حسابها.

ومن خلال هذا الفهم الواقعي المبني على القوة والمصلحة، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية عقيدة منافسة تقوم على "نحن" مقابل "هم"، كما تقوم على احتمالية وجود مهدد أمني قائم باستمرار يهدد وجود المصالح الأمريكية. ولعل وجود الصين اليوم في قائمة أهداف الإدارة الأمريكية، لخير دليل على أنّها أضحت كمحدد خطر يهدد مصالح وأمن الولايات المتحدة في العالم بشكل عام، وهو الأمر الذي

---

[1]-على الجرباوي، "الرؤى الاستراتيجية لثالثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن". **سياسات عربية**، العدد31، 2018، ص.11.
[2]- هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**. عمان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص.4.
[3] ***المرجع نفسه***، ص.11.

.

يفسر التدخلات العسكرية الأميركية في إفريقيا بشكل خاص. وهي تدخلات غالبًا ما تبدأ بالاتفاق على إقامة مناورات عسكرية مشتركة، ثم تنتقل للحصول على تسهيلات عسكرية في المطارات والموانئ، ثم تنتهي بالاتفاق على إقامة قواعد عسكرية كبيرة ومتكاملة تستخدمها الولايات المتحدة في شن الحرب على من تشاء ممن تصفهم بالأعداء، تنفيذًا لمبدأ الولايات المتحدة السياسي بأنّه لا أصدقاء دائمين لأمريكا [1]. وهو خيار يرمي إلى إعادة تحديد الزعامة الأمريكية وتجديد ما يسمونه "دماء الهيمنة".

❖ **شكل (10) مخطط يوضح أبعاد توظيف الاستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية:**

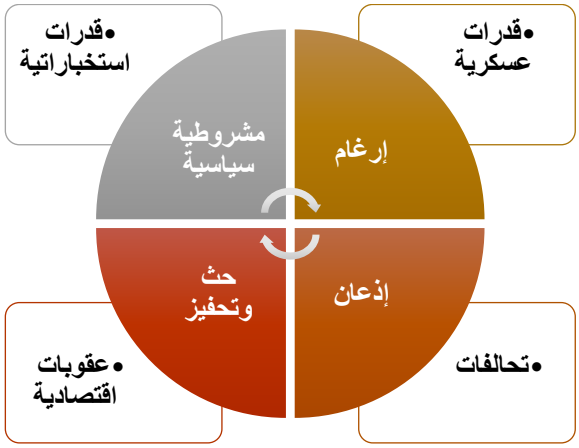

المصدر: من تصميم الباحث بناء على معطيات الدراسة

ومن أجل تحقيق الأهداف الأمريكية في إفريقيا، كانت الولايات الأمريكية قد أنشأت سابقا بالاشتراك مع العديد من الدول الإفريقية قيادة خاصة في إفريقيا "أفريكوم، Africom" سنة 2007 مقرها شتوت غارد (ألمانيا)، تهدف إلى محاربة الجماعات المتطرفة والحد من الجريمة المنظمة، هذا ظاهر الاتفاقية بطبيعة الحال، لكن باطنها هو توسيع نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وكسب رهان المنافسة ضد الصين والقوى الأوروبية [2].

وبسبب التكتم الكبير الذي تحيط به الولايات المتحدة الأمريكية حول حضورها العسكري في القارة الإفريقية، ذكرت بعض المواقع والمجلات المتخصصة، من بينها المجلة العسكرية الإلكترونية "زون ميليتير"(zon militaire)[3]، أنّه من المرجح أن تكون واشنطن أنشأت خلال السنوات الأخيرة ما لا

---

[1]- ياسر أبو حسن، التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، ***مرجع سبق ذكره.***

[2]- ***المرجع نفسه.***

[3]-zone militaire, the number of us military bases in africa, link:*https://bit.ly/3tpaxXz*,visited 04/04/2019.

يقل عن 12 قاعدة عسكرية سرية، غير أنّ العديد من الدول الإفريقية لا تزال تفرض تكتما كاملا حيال الموضوع[1]؟

❖ **خريطة (06) توضح انتشار القوات الأمريكية في قارة إفريقيا**

SOURCE : *aline leboeuf,* ***la compétition stratégique en Afrique : approches militaires américaine chinoise et russe****. France : laboratoire de recherche sur la défense, 2019, p.43.*

ويتحدد اختيار الولايات الأمريكية المتحدة لهذه الدولة أو تلك في إقامة القواعد العسكرية أو نشر الجيش الأمريكي على ثلاثة أمور [2]:

---

[1]-محمد عبد لاوي، التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا: قاعدة دائمة و5 آلاف جندي، وكالة الأناضول الإخبارية، 2015/10/30، رابط التقرير: https://bit.ly/34xxnT6 ، تاريخ التصفح: 2019/04/07، على الساعة 20:45، على الساعة 00:19.

[2]-محمد عبد العاطي، "خريطة الوجود العسكري الأميركي في إفريقيا"، **موقع الجزيرة نت**، 2007/08/24، رابط المقال: https://bit.ly/2M71Vo9 ، تاريخ التصفح 2019/07/23، على الساعة 21:25.

- ✓ الموقع الاستراتيجي ومقدار التحكم في الخطوط والممرات الملاحية الرئيسية
- ✓ حجم ما تنتجه الدولة من النفط وحجم الاحتياطات المؤكدة والمحتملة في أراضيها
- ✓ البؤر القادرة على توليد ما تصفه بالإرهاب والعازمة على تصديره إليها.

لقد أضحت هذه الأمور بمثابة الكلمات المفتاحية التي يفسر بها فهم خريطة الوجود والانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بضمان أمن مصادر الطاقة. فعلى سبيل المثال قفز سعر البترول بأكثر من 3 دولارات للبرميل في أفريل2007، بعد حدوث نزاع بخصوص الانتخابات الوطنية في نيجيريا، والتي تعد سابع أكبر مصدر للبترول في العالم، وتأتي على رأس الدول الإفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة [1]، وقفز سعر البترول مرة أخرى، بعد القيام بهجمات في دلتا النيجر، وهي كلها أحداث تدل على أنّ المصالح الأمريكية تتأثر كثيرا بالاستقرار الأمني والسياسي في القارة الإفريقية [2].

والملاحظ أنّ أمريكا ركزت كثيرا في السنوات الماضية سيما منذ مجيء "ترامب" على موضوع الأمن، في وقت ظل التركيز الصيني منذ عقود على الاستثمار والبنى التحتية ومنح القروض التسهيلية لإفريقيا. وقد لخص وزير الخارجية الأمريكي السابق في إدارة الرئيس ترامب "ريكس تيلرسون" هذا التوجه في إفريقيا شهر مارس 2018، عندما قال "إنّ الأمن في القارة يمثل شرطا مسبقا لتحقيق المزيد من الازدهار". وقبل جولته الإفريقية، كان قد ألقى "تيلرسون" خطابا في جامعة جورج مايسون بولاية فرجينيا، استعرض خلاله العلاقات بين بلاده والقارة الإفريقية، وخصص جزء مهما من الخطاب للأمن بدل مواضيع التنمية والاستثمار والمبادلات التجارية [3]، ويرجع المراقبون ذلك إلى سببين [4]:

---

[1]-محمد عبد العاطي، "النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد"، **موقع الجزيرة نت**، https://bit.ly/3nYpDBi ، تاريخ التصفح: 2019/03/20، على الساعة 18:35.

[2]-Jeen jaques roche, **Théories des Relations Internationales**. Paris :Montchrestien, 5eme édition, 2004, p. 36.

[3]-عنفار ولد سيدي، الاستراتيجية الأمريكية من أجل إفريقيا أم ضد الصين؟، **وكالة الإنباء الموريتانية**، 2018/12/17، https://bit.ly/38zRX6w، تاريخ التصفح 2019/07/13، على الساعة 21:16.

[4] -جريدة العرب الإلكترونية، أطماع فرنسا في القرن الأفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب، ***مرجع سبق ذكره***.

- **السبب الأول**: يتمثل في ظهور الحركات المتطرفة بمختلف درجاتها وانتماءاتها، بداية من دول المغرب العربي في الشمال، مرورا بالجنوب حيث النيجر ومالي وأخيرا إفريقيا الوسطى، وهو ما تسعى الدول الكبرى إلى تحجيمه ومحاربته في إطار منظومة أمنية، ترفع شعار "مكافحة الإرهاب".
- **السبب الثاني وهو الأهم**: فهو يرجع إلى رغبة الدول الكبرى في حماية مصالحها الاقتصادية والاستئثار بالثروات الطبيعية في المنطقة. حيث إنّ الاتجاه الرائج أكثر حول المساعي الأمريكية الظاهرية في حفظ الأمن الإفريقي يخفي نيات تسعى من خلالها إلى بسط هيمنتها على القارة السمراء التي أصبحت اليوم محط اهتمام الكثير من الدول المنافسة.

إجمالاً، إنّ المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية كبيرة، وقد تحرك وضع إفريقيا في المجال الاستراتيجي الأمريكي إلى وضع مركزي. في هذا الصدد يقول الجنرال الأمريكي "جيمس جونز": **"** أنّ جهاز القيادة التابع له يكرس أكثر من نصف وقته في متابعة القضايا الإفريقية مقارنة بعدم تناول تلك القضايا على الإطلاق قبل ثلاث سنوات**"** [1]..

ثانياً: مظاهر الاستراتيجية العسكرية الصينية في إفريقيا:

على الرغم من الوجود القوي للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ التي أصبحت بمثابة نقطة انطلاق استراتيجية في توجهاتها تجاه دول القارة. نجد أنّ العلاقات الصينية الإفريقية هي الأخرى اتخذت أبعاد جديدة تتماشى وظروف القارة الإفريقية [2]. ففي مواجهة "دبلوماسية البنادق" التي تبنتها واشنطن في إفريقيا طيلة سنين، أظهرت دبلوماسية التنين الصيني مؤخرا وجهها العسكري، حيث فتحت سنة 2017 قاعدة عسكرية لوجستية في جيبوتي أي في نفس الدولة التي توجد بها قاعدة أمريكية دائمة، لتكون القاعدة الأولى للصين خارج الحدود [3].

---

(1) -بهلول نسيم، ***مرجع سبق ذكره***، ص.8.

(2)-عبد الغاني دندان، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال أفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41-42، 2014، ص.13.

(3)-حمدي عبد الرحمن، "معارك التكالب الثلاثي على إفريقيا: هل من سبيل؟"، **قراءات افريقية**، 2018/12/27، https://bit.ly/3axYe56، تاريخ التصفح: 2019/10/10، على الساعة:10:28.

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الإفريقية بات من مرتكزات الأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها في القارة، سواء عبر المشاركة في قوات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الإفريقية مثل ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، أو عن طريق توريد السلاح [1]. أي أنّ الصين أدركت أنّ الأوضاع الأمنية في القارة الإفريقية غير مستقرة نظرا لكثرة الاضطرابات، والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، وتبعا لذلك سعت إلى بيع العتاد والأسلحة لعدة دول افريقية، ولاسيما تلك التي منعت من الحصول على الأسلحة من قبل الغرب[2].

وتندرج صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية في الكثير من الأحيان ضمن إطار صفقات مقايضة مع دول إفريقية، تقدم الصين بموجبها السلاح في مقابل النفط أو المواد الخام. فعلى سبيل المثال ينفق قدر كبير من إيرادات السودان السنوية من النفط لشراء الأسلحة من الصين.

من جانب آخر، فإنّ الدول الإفريقية التي تستورد الأسلحة الصينية وهي حوالي 23 دولة [3]، هي في الأغلب دول تعاني من صراعات داخلية أو إقليمية، وتجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية من الدول الغربية، بسبب الحظر التقليدي الذي تفرضه تلك الدول على مناطق الصراع حتى لا يؤدي ذلك إلى تأجيجها وتصاعدها، كما تمتنع تلك الدول أيضا عن بيع الأسلحة لنظم الحكم التي تصنفها نظما استبدادية، ولذلك تلجأ الدول الإفريقية للحصول على احتياجاتها العسكرية من الصين، لأنّها قد تكون البديل الوحيد المتاح في بعض الحالات، فضلا على أنّ الأسلحة الصينية تمتاز برخص أسعارها مقارنة بنظيرتها الغربية[4].

في هذا السياق، كشف تقرير أعده معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عن ارتفاع مبيعات الأسلحة الصينية إلى الدول الإفريقية من سنة 2013 إلى 2018 بنسبة 55%، على الرغم من انخفاض

---

(1)- م. بهاء الدين، الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم، **جريدة البلاد الإلكترونية**، تاريخ النشر:2018/03/12، رابط المنشور: https://bit.ly/3mMQ0se، تاريخ التصفح: 2019/03/23، على الساعة 21:05.

(2) -خضر عباس عطوان، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 180-182.

(3)-Aline Leboeuf, ***op.cit***, p.58.

(4)-الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، **موسوعة المقاتل للبحوث والدراسات**، رابط الدراسة: https://bit.ly/34zvmpq، تاريخ التصفح: 2019/04/11، على الساعة 14:53.

واردات دول القارة من الأسلحة في نفس الفترة من باقي دول العالم [1]. حيث تعتبر الصين مصدرا مهما للأسلحة التي تحصل عليها بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال وإريتريا وإثيوبيا.

ولا شك أنّ الصين تظهر قدرا أكبر من المرونة لخصوصية البلدان التي تقوم بشراء منتجاتها العسكرية، فمن ناحية فإنّها تفرض القيود اللازمة على سرية الصفقات، ومن ناحية أخرى فإنّ هذه الصفقات كثيرا ما تكون مصحوبة بميزة نقل التكنولوجيا، وهو ما لا يتوفر في الصفقات الغربية [2]. فعلى سبيل المثال بالنظر إلى المعايير الأمريكية الصارمة في بيع الطائرات بدون طيار (Drone) والتي تتطلب من الدولة المشترية الالتزام بشروط سياسية وأمنية محددة، اتجهت العديد من الدول الإفريقية إلى الصين لبناء أسطولها من الطائرات بدون طيار، حيث تعد المقاتلات والطائرات بدون طيار من أكثر الأسلحة الصينية مبيعا في القارة السمراء، تملكها كل من نيجيريا، وتنزانيا، وزامبيا، وناميبيا، وزيمبابوي، وغانا، وفقا لأحدث بيانات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما تعد كل من المغرب والسودان من أكثر الدول الإفريقية اعتمادا على أنظمة الصواريخ الصينية، والتي استخدمت سابقا، وأثبتت فعاليتها في الصراع بالكونغو وجنوب السودان [3].

غير أنّ مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا، تبقى تواجه انتقادات واسعة من جانب الولايات الأمريكية المتحدة، لأنّها تجري وفق حسابات تجارية بحتة، ولا تراعي البتة ما يتعلق بحقوق الإنسان أو بفرض حظر على واردات السلاح إلى مناطق الصراع، سواء كانت إقليمية أو داخلية. حيث أنّ الصين تبدو مستعدة لبيع السلاح لمن يطلبه أيا كان، ما دام قادرا على سداد قيمته، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبغض النظر عن المجالات التي سوف يستخدم فيها هذا السلاح، ما يعني أنّها تتسبب في تأجيج تلك الصراعات وتصعيدها، كما أنّها تتيح فرص البقاء للنظم القمعية الاستبدادية، أو تقوي الجماعات الانفصالية [4]. وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات، سواء من الولايات المتحدة أو

---

(1)-أحمد سليمان، الصين في إفريقيا: يد تحمي السلام ويد تبيع السلاح، **جريدة التحرير الجديد الإلكترونية**، 2017/07/07، رابط النشر: *https://bit.ly/37ITszR* ، تاريخ التصفح: 2019/03/20، على الساعة 11:51.

(2)-عارف عبد البصير، "الصين على ضفاف النيل: لماذا يغازل السيسي سلاح بكين؟" 2018/10/03، *https://bit.ly/2WOfwTG* ، تاريخ التصفح: 2019/03/20، على الساعة 16:22.

(3)-أحمد سليمان، ***مرجع سبق ذكره***.

(4)- الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا، ***مرجع سبق ذكره***.

الدول الأوروبية، أو الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية غير الحكومية، أو حتى الرأي العام الدولي، على اعتبارها من أكثر الدول غير المسؤولة فيما يتعلق بتجارتها في الأسلحة، وأنّ صادراتها تسهم في إذكاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من بلدان العالم كالسودان والنيبال، وهي سياسة جعلت البعض يقول "بأنّ للصين يد تبيع السلام ويد تبيع السلاح"[1].

ولعل ما يفسر تجاهل الصين للانتقادات الغربية، هو أنّ الحكومة الصينية ترى في الدعوات الغربية بأنّها أدوات للتغلغل في الدول الأخرى تحت ستار الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني، والتركيز على الحرية الإعلامية وغيرها من مقولات حقوق الإنسان، ويجعل بكين لا تنظر لطبيعة التدخلات الأجنبية في إفريقيا بقدر من الاطمئنان، لأنّ أي تغير في البنية السياسية للنظم الإفريقية قد يغير من فرص الصين التجارية. كما أنّ التغيير السياسي في بعض الدول، كما حدث في ليبيا سيفقدها بعض مزايا الارتكاز الاستراتيجي من الناحية السياسية، وقدرا من زبائن السلاح من الناحية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال كان للصين عند بدء الاضطرابات في ليبيا سنة 2011، ما مجموعه 38 ألف موظف صيني، ولها عقود بقيمة 18,8 مليار دولار، لكنها اضطرت لإخلاء مواطنيها خلال الثورة الليبية، كما فعلت ذلك خلال الاضطراب في مصر بإخلاء 1800 صيني[2]. وقد أدركت الصين أنّ التغيير الذي حصل في مصر وليبيا، أضعف فرص تطوير استثماراتها من جهة، وأفقدها أحد زبائن سلاحها من جهة أخرى.

ويفسر باحث صيني موقف بلاده من القضية الليبية، بعد أن سمحت الصين لقرار في مجلس الأمن الدولي (رقم 1970) بالمرور، مما أفسح المجال للتدخل الغربي، والذي انتهى بزوال النظام السياسي في ليبيا، بالقول: "لقد خسرنا عندما وضعنا كل البيض في سلة شاه إيران عام 1979، وخسرنا بنفس الطريقة عندما فعلنا نفس الشيء عام "تشاوتشيسكو" في رومانيا عام 1989، فعلينا أن نكون أكثر حكمة"[3]. وذلك يعني أنّ قبول الجامعة العربية بتفويض الأمم المتحدة للعمل العسكري ضد ليبيا، جعل من الصعوبة على الصين أن تعترض وتستخدم حق الفيتو، حتى لا يتكرر سيناريو إيران ورومانيا.

---

(1)- حداد شفيعة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.22.

(2)-وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **موقع الجزيرة للدراسات**، 2011//12/04، رابط الدراسة: https://bit.ly/2KlqBsJ، تاريخ التصفح: 2019/05/17، على الساعة 17:56.

(3) - وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، ***مرجع سبق ذكره***.

من ناحية أخرى، استحوذت قضايا الأمن والاستقرار على مكانة محورية في العلاقات بين الصين وإفريقيا، بسبب كثرة الصراعات الداخلية والإقليمية فيها، علاوة على تفاقم الأزمات الاقتصادية في العديد من دولها، جنبا إلى جنب مع ازدياد مشكلات الفقر، وتراكم الديون الخارجية، وهي متغيرات لا تتسبب فقط في نشوب صراعات داخلية في العديد من الدول الإفريقية، بل تعيق كذلك فرص الاستثمار الصيني، وتعيق حصولها على الموارد الأولية. وللتعامل الفعال مع هذه المتغيرات، دأبت الصين على تأكيد مشاركتها في جهود تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وهي تركز في هذا الإطار على ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في [1]:

1) تعزيز علاقات التعاون العسكري مع إفريقيا بوصفها إحدى أهم مجالات السياسة الصينية في إفريقيا، لا سيما مع دول القرن الإفريقي ومنطقة شمال إفريقيا، لأنّ ذلك سيحمي المصالح الصينية الاقتصادية والبشرية المتعاظمة في المنطقة، ويحمي طرق إمدادات الثروات المعدنية والنفطية القادمة من إفريقيا باتجاه الصين، والسلع التجارية القادمة من الصين باتجاه إفريقيا من جهة أخرى[2].

2) حرص الصين على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الإفريقية، حيث شاركت الصين منذ بداية التسعينيات في نحو 12 عملية من هذا النوع. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصين لم تكن تحبذ المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية قبل سنة 1990، إذ أنّها كانت تعتبرها مجرد ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها، وكانت تفخر بكونها دولة ليس لها قوات عسكرية خارج حدودها، غير أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من متغيرات جديدة على الساحة الدولية، جعلها تفكر في طريقة تكسبها ثقة المجتمع الدولي وتحسن بها صورة الجمهورية الصينية حيال حقوق الإنسان، وكان ذلك سبب انضمامها إلى قوات حفظ

[1]-الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، ***مرجع سبق ذكره***.
[2]-حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية**، العدد 22، سبتمبر 2016، ص.76.

السلام في السودان وموزنبيق وبعض الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات والنزاعات الحدودية أو العرقية [1].

3) حماية الرعايا الصينيين، إذ أصبح عددهم يتزايد باضطراد كبير في دول القارة الإفريقية بدواع عديدة، منهم المقيمون بصفة دائمة ومنهم العمالة الوافدة ومنهم الطلبة...الخ. ورغم تضارب الأرقام والإحصائيات حول عددهم الفعلي فإنّها تبقى جالية مهمة في إفريقيا، إذ يقارب عددهم المليون شخص على أقل تقدير حسب الاحصائيات غير الرسمية، وهذا يفرض على الحكومة الصينية الاهتمام بهذه الجالية ورعاية مصالحها والدفاع عنها وحمايتها[2]، وهو ما حدث بالفعل حين ساءت الأوضاع في ليبيا عقب الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي سنة 2011، حيث سخرت الصين إمكاناتها العسكرية والبحرية والمدنية لإجلاء أكثر من 35 ألف صيني، يشكل العمال في حقول النفط الليبية غالبيتهم، الشيء الذي أعتبره البعض وفسره على أنّه تحول في السياسة الأمنية للصين[3].

---

[1]-عفان نوري، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، **الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والسياسية**، 2018/10/27، رابط الدراسة:*https://bit.ly/3rr43Xy* ، تاريخ التصفح : 2019/03/23، على الساعة: 15:43.

[2]***المرجع نفسه.***

[3] -Aline Leboeuf, ***op.cit***, p-p 46-47.

❖ **خريطة (07) توضح التواجد العسكري الصيني في إفريقيا:**

***SOURCE** : aline leboeuf, op.cit, p.48*

نستنتج مما سبق، أنّ السياسة الخارجية الصينية باتت على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي وفق قواعد وخطط جديدة تسعى من خلالها الصين إلى تأكيد حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، خاصة في تعاملها مع القوى الكبرى، ليس طمعا في السيطرة وبسط نفوذها في المناطق الحيوية بالدرجة الأولى، بقدر ما هي حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية.

ويبدو أنّ الصين تتصرف وفق مقولة الجنرال العسكري والحكيم الصيني "سون تزو Sun Tzu" الذي قال: "إنّ أخذ البلاد سالمة هو أفضل من تدميرها، وأسر اللواء المعادي هو أفضل من قتله،

لذلك فإنّ إحراز مئة انتصار في مئة معركة ليس هو الأفضل، بل إنّ إخضاع العدو من دون قتال هو أفضل ما يكون"[1]. وعند عقد مقارنة مع الصين التي تجني صفقات مهمة في إفريقيا دون إراقة دماء، وأمريكا المتورطة دوما في الصراعات العسكرية العالمية والإفريقية على وجه الخصوص، يتبين لنا كم تخسر أمريكا وكم تربح الصين، وتثبت لنا صحة مقولة "سون تزو Sun Tzu".

الفرع الثاني: بؤر التوتر الاستراتيجي بين الولايات الأمريكية والصين في إفريقيا:

كرد فعل عن التحركات الصينية في القارة الإفريقية، وللحفاظ على مصالحها هناك، وضعت الإدارة الأمريكية ونفذت العديد من البرامج العسكرية الخاصة بالقارة الإفريقية، وخصوصا تلك الموجهة إلى منطقة الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان)[2]، والتي تضم الدول الغنية بالطاقة. ولعل هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز التدابير العسكرية والجهود الأمنية في هذه المناطق، ليس تعزيز الأمن أو دعم السلام كما تؤكده الإدارة الأمريكية ولا هو جزء من الحرب على الإرهاب، بل هو جزء من التنافس الاقتصادي الجديد التي تشهده المنطقة[3]. وهو الأمر الذي يستشف من قول مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية السابق "جوني كارسون" الذي قال "بأنّه على الرغم من المنافسة الصينية القوية في إفريقيا، فإنّ هناك خطوطا حمراء لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بتخطيها، وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطات العسكرية والاستخبارية".

ويرجع هذا التصريح إلى حد كبير إلى فتح الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهو ما يؤكده الخبير العسكري المصري "اللواء محمود عبد الظاهر" قائلًا:" بأنّ التواجد العسكري الصيني في جيبوتي، أثار

---

(1)-أحمد علو،"الاستراتيجيا العسكرية وأعلامها"، **مجلة الجيش**، العدد285، 2009، لبنان*https://bit.ly/3bmwD6R*، تاريخ التصفح:2029/03/25، على الساعة 22:03.

(2)-.Noemi Ral, "La stratégie américaine dans la Corne de l'Afrique après le 11 septembre : Incohérences et controverses", **uqam**, Vol. 8, no. 8 novembre 2007, p.1. disponible en pdf *: https://bit.ly/3v2FAdt*

(3)-فوزية قاسي، "الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات أفريقية**، العدد 19، 2014، ص-ص 31-35.

هواجس أمنية وسياسية لدى أمريكا وفرنسا، لم تكن موجودة من قبل، رغم عدم التحفظ في عام 2009 حين أقامت اليابان قاعدة عسكرية هناك" [1].

في هذا السياق، تعتبر "قاعدة ليمونيير" القاعدة العسكرية الأمريكية الوحيدة المعلن عنها بشكل رسمي، وهي قاعدة استراتيجية حاسمة للجيش الأمريكي، تكتسب أهميتها من خلال ميناءها وقربها من الشرق الأوسط[2]، حيث بدأت سنة 2002 بتسعمائة جندي أمريكي فقط، وحاليا يقارب عددهم 4000 جندي، مهمتها مراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول أفريقية هي: السودان وأريتريا الصومال وجيبوتي وكينيا، واليمن من آسيا، ودول الشرق الأوسط، أي أنّها أحد أهم القواعد الأمريكية في العالم تقريبًا، كما أنّها أكبر قاعدة في العالم للطائرات من دون طيار[3].

❖ **شكل (11) أنفو جرافيك يوضح أبرز القواعد العسكرية في دولة جيبوتي.**

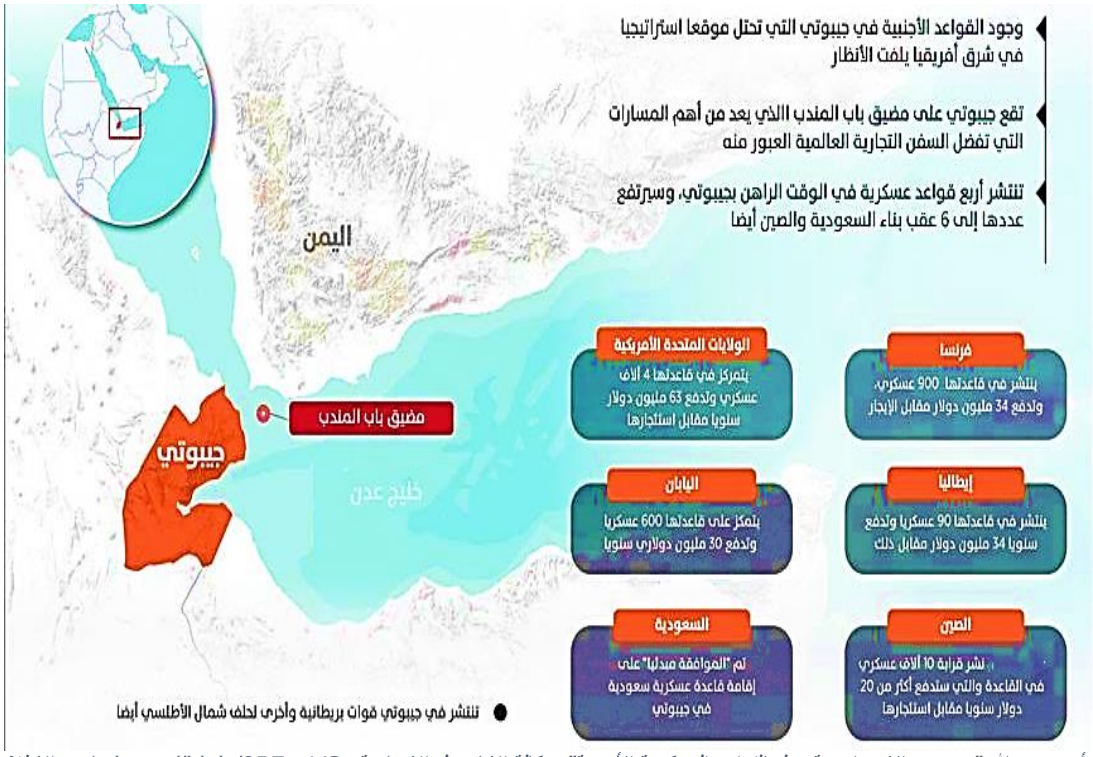

المصدر: *أحمد عبد الله، " جيبوتي الاستراتيجية.. بلد القواعد العسكرية الأجنبية"، وكالة الاناضول الإخبارية، https://bit.ly/2P7ezVS، تاريخ الاطلاع 2019/04/16، على الساعة 17.52.*

---

[1]-فتحي خطاب، جيبوتي دولة القواعد العسكرية في أفريقيا والوطن العربي، **موقع قناة الغد الإخبارية**، 2016/12/10، *https://bit.ly/3hhQXYA* ، تاريخ التصفح: 2019/05/22، على الساعة 11:37.

[2]-Arkady savitsky, "US Military Presence in Africa: All Over Continent and Still Expanding", 30/08/2018, *https://bit.ly/3rw4ikf,* visited 03/04/2019.

[3]-**موقع ساسة بوست**، "القواعد العسكرية في أفريقيا"، تاريخ النشر: 2014/11/10، على الرابط: *https://bit.ly/3o5lMT3*، تاريخ التصفح: 2019/04/05، على الساعة 23:02.

ولا شك، أنّ القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة، ومنها القاعدة الصينية على البحر بدولة جيبوتي، لها أغراض عدة، منها العسكرية ومنها التجارية ومنها اللوجستية. وبحسب الدوائر السياسية والعسكرية في الغرب، فإنّ الموقع الاستراتيجي على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب، يجعل من القواعد العسكرية هناك تتيح لمن يمتلكها أن يتدخل سريعا في الأحداث في عدد من دول المنطقة مثل اليمن والصومال. كما تسمح له بالتحكم في أهم معابر التجارة العالمية ومصادر الطاقة [1].

ولعل ذلك ما يفسر سعي القوى المتنافسة إلى إعادة الهندسة الاستراتيجية لإقليم القرن الإفريقي منذ مجيء الرئيس "أبي أحمد" إلى السلطة في إثيوبيا، حيث إنّ إصلاحاته التي تتجاوز الداخل الإثيوبي، تعكس بعض ملامح الصورة الجديدة لقرن إفريقي جديد لا يخلو من بصمات أمريكية وصينية، وربما إسرائيلية كذلك.

قد لا تكون منطقة القرن الإفريقي المنطقة الوحيدة، فطموح القوى المتنافسة أكبر من أن تحتويه منطقة أو قاعدة عسكرية مهما كان حجمها وموقعها الاستراتيجي. كما أنّ التوجهات الصينية لا تخلو من اللمحات السياسية والجيوسياسية أيضا، وهو ما يفسر رغبة الصين في اكتساب موطئ قدم في معاقل النفوذ الأميركي التقليدي في الشرق الأوسط. وعليه فإنّ الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا يعد نوعا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي بإفريقيا والشرق الأوسط في المستقبل، قد تعتبره الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها الحيوية، أي أنّها تستعد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين أو من يحذو حذوها، ليس في وقتنا الحالي فحسب، وإنّما خلال المستقبل المنظور في ظل تزايد الانتقادات الموجهة للصين خاصة من طرف الإدارة الأمريكية برئاسة "دونالد ترامب"، والذي اعتمد في حملته الانتخابية على وصفها "بالمفترس الذي لا يرحم"[2].

---

[1]-فتحي خطاب، ***مرجع سبق ذكره***.
[2]- لحسن الحسناوي، ***مرجع سبق ذكره***.

وفي ضوء كل الإيضاحات السابقة، يمكن القول بأنّ التوجهات الاستراتيجية سواء الأمريكية أو الصينية أو غيرهما من القوى الكبرى في إفريقيا، ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات الاستراتيجية التي تسعى من خلالها كل قوة إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق الممتدة من أقصى الشرق الأوسط إلى أقصى القارة الإفريقية، وصولا إلى المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي. فقد كانت البداية من الصومال، والسودان، وليبيا، وأخيرا مالي، بالإضافة إلى موجات ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"[1]. وكل هذه المعطيات تبين أنّ القارة الإفريقية قد تشهد تحولاً بنيويًا كبير في مسار التنافس الدولي فيها وعليها.

[1]-هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر أدم حمد، **أثر المتغيرات الأسيوية على الوطن العربي: دراسة في حالة الصين والهند ودول أسيا الوسطى**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص.299.

الفصل الثالث:

تداعيات و آفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

يقول المثل الإفريقي أنّه: **"**عندما يتصارع فيلان فإنّ الحشائش تعاني تحت أقدامهما**"**، وهو مثل كان يتردّد بكثرة في الدراسات الاستراتيجية كناية عن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والصين على النفوذ والسيطرة في إفريقيا. أما اليوم تغيرت المعادلة قليلا، وأصبحت هناك فيلة صغرى ومتوسطة وكبرى، كلها تتنافس على كسب النفوذ والسيطرة في إفريقيا.

فثمة أساطيل وجيوش قوى عظمى ومتوسطة وصغرى في جيبوتي والقرن الإفريقي. كما يوجد صراع محتدم في حوض النيل؛ أزمة سد النهضة مثال واضح. وامتد الصراع في شمال إفريقيا ليستفيد من غياب الدولة في ليبيا منذ سنة 2011. وأصبحت حالة الدولة الجارة(مالي) أكثر تعقيدا من السابق.

هذه بعض مسارح التنافس الدولي في إفريقيا، والذي سنحاول التفصيل في تداعياته وآفاقه في هذا الفصل؟

المبحث الأول: التداعيات الإقليمية والدولية للتنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا

في الوقت الذي تسعى فيه إفريقيا إلى التحرر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد حالة من التوازن في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، تبرز القوى الاستعمارية التقليدية مدافعتًا عن مصالحها، في ظل ما طرأ من معادلات جديدة في حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة الإفريقية.

فمن جهة، تعتبر أوروبا أنّ القارة الإفريقية هي امتداد لمجالها الحيوي بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو–إفريقية. ومن جهة أخرى تشكل القارة الإفريقية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية والصين فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك لتأمين المصالح العاجلة والآجلة في إطار عملية التنافس والهيمنة على مقدرات القارة الإفريقية [1].

من هذه المنطلقات سنحاول استعراض بعض الآثار الدولية والإقليمية المترتبة جراء التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا، من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في ظل المتغيرات الجديدة:

قد لا تكون هناك قارة أو تجمع دولي يملك علاقات وروابط تاريخية قديمة بالقارة الإفريقية ككل كما هو عليه الحال بالنسبة لأوروبا ولدولها ذات النزعة الاستعمارية التقليدية، سواء في إطار الكومنولث مع بريطانيا، أو في إطار تجمع "الفرنكوفونية " مع فرنسا، أو "اللوزيفونية" بالنسبة للدول الناطقة بالبرتغالية، أو من خلال الاتفاقات الثنائية الخاصة، سواء بين دولة أوروبية مع دولة إفريقية، أو الاتحاد الأوروبي كتجمع مع بعض دول القارة كل واحدة منها على حدى، كما هو الشأن بالنسبة لدول المغرب العربي في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية[2].

غير أنّ الدخول القوي للمنافسين الجدد حمل معه عدة أبعاد، من بينها تطويق وحصر العلاقات الأورو متوسطية والأورو إفريقية، بكل أبعادهما، خاصة أنّ المنافسين الجدد لا يملكون ماض استعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة، بعكس بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي تواجه

---

(1) -يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله"، **قراءات افريقية**، العدد11، يناير 2012، ص.60.
(2)- أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في منطقة ما بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص.58.

مواقف عدائية من الأفارقة، كونها مازالت تمارس نفوذا استعماريا تجاه مستوطناتها السابقة، تحت مسوغات اقتصادية وسياسية وأمنية مختلفة، في سبيل الحفاظ على مصالحها وكسب قدر من النفوذ فيها وعليها [1].

في ضوء ما تقدم، فإنّ الحرص الشديد من جانب فرنسا على الوجود المستمر في القارة الإفريقية، لا يدخل ضمن حسابات المصالح المشتركة للطرفين الفرنسي والإفريقي، وإنّما يدخل ضمن الحسابات الفرنسية المتعلقة بالحيلولة دون الابتعاد عن إفريقيا، على اعتبار أنّ العلاقة فيما بينهما إنّما هي علاقات مصيرية، تتعلق ببقاء واستمرار الدولة الفرنسية كقوة ذات مكانة عالمية. فلقد سبق وأن صرح الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" سنة 2007 قائلًا **"**من دون إفريقيا فرنسا ستنحدر إلى مصاف دول العالم الثالث**"**[2]، وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" عام 1957 بقوله **"**أنّه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"[3].

حيث إنّ إفريقيا تمثل بالنسبة لفرنسا أحد أربعة عوامل داعمة لمكانتها الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن، والقدرة النووية، وعضويتها في الاتحاد الأوربي [4]. وهنا يطرح السؤال التالي: ماهي تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا؟

الفرع الأول: التداعيات السياسية والثقافية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا:

لقد حافظت فرنسا لزمن طويل على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة محكمة ودقيقة، طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أنّه ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا نتيجة عدة اعتبارات، أهمها: النشاط الأمريكي والصيني،

(1)-ناجي شهود، "عسكرة' التنافس الدولي والإقليمي في القرن الافريقي"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد212، 2018، ص.95.
(2)-رضا شنوف، فرنسا وإفريقيا.. قصة استعمار لم تنته، جريدة الخبر، 2019/02/18، *https://bit.ly/3qDTKOS*، تاريخ التصفح 2020/12/13، على الساعة 11:21.
(3)- أمينة بوبصلة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.58.
(4) - صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، "التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا"، **ندوة بعنوان الجامعات والعمل الاسلامي في إفريقيا**، منعقدة في الخرطوم بقاعة الصداقة، يوم 1 و2 مارس 2004، منشورة من طرف جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم 2009، ص.99، رابط المداخلة:https://bit.ly/3qhpQj4.

بل وحتى التيار الاسلامي المتزايد في القارة الإفريقية، والرافض للوجود الفرنسي بسلبياته وإيجابياته[1]. وبينما أصبح التشبث الفرنسي في إفريقيا انعكاسا لمصالحها الشخصية، أصبح السعي الأميركي والصيني في إفريقيا جزء من أجندتهم العالمية. وهذا ما سنحاول اكتشافه من خلال النقاط الآتية:

أولاً: التداعيات السياسية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا:

لا شك أنّ المنافسة الأمريكية والصينية في القارة الإفريقية أثرت سلبا على مكانة فرنسا التقليدية، فبعد أن كانت المستعمرات السابقة تصوت كرجل واحد في الأمم المتحدة وراء فرنسا، أخذت البلدان الإفريقية تتجه أكثر فأكثر صوب أمريكا والصين، كما لم تعد فرنسا تمسك بزمام الأمور الاقتصادية بمفردها، بل أصبحت تشترك فيها مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، متخلية عن سياستها السابقة الخاصة المعروفة بـ "الحارس الوحيد"[2]، ودبلوماسية "Françafrique". لتحل مكانها دبلوماسية "إفريقيا للأفارقة"[3]؛ الأمر الذي اعتبره العديد من القادة الأفارقة نقطة ضعف، وإشارة إلى انسحاب الفرنسيين من إفريقيا، كما عبر عنه بعض الدارسين بالتحول من دور "الدركي" في المنطقة إلى دور "الإطفائي" الذي تحيط به أخطار عدة، نظرا لصعوبة صياغة استراتيجية جديدة أمام الهيمنة الواضحة للولايات المتحدة الأمريكية والصين[4]. فعلى المستوى الأمني والعسكري تشتد المنافسة الأمريكية، وعلى المستوى الاقتصادي تدخل الصين بثقلها الاقتصادي لتزاحم فرنسا في مناطق نفوذها، ما جعل فرنسا تتخبط بين التعاون وتوزيع الأدوار مع المنافسين الجدد[5].

كل ذلك، أضفى نوعا من التقويم في سياسات التنافس الدولي في المنطقة؛ وذلك ما ينطبق بالتحديد على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية والفرنسية تحديدا في منطقة المغرب

---

(1)-Irwin M.Wall, **Les etats-unis et la guerre d'algerie**. paris: éditions soleb, 2013, p.11. livre en pdf: *https://bit.ly/3tbgAyO*

(2)-يوناس بول دي مانيال، ***مرجع سبق ذكره***، ص.65.

(3)-Aline Leboeuf Et Hélène Quénot-Suarez. **La Politique Africaine De La France Sous François Hollande**. France : L'Institut français des relations internationales, 2014, p-p 2.3. livre en Pdf: *https://bit.ly/3t4RqSo*

(4)-جميلة علاق، "إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد19، ديسمبر2004، ص.335.

(5)-مراد بن قيطة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد3، العدد5، 2020، ص.233.

العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية، مثلما بدأت فرنسا تدرك أنّ النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية، وعلى أخذ مواقف واشنطن في الاعتبار عند وضع سياستها الخارجية [1].

وعلى الرغم من اتفاق باريس مع واشنطن إزاء المحددات الرئيسة تجاه القارة الإفريقية، إلا أنّ هناك تباينات واسعة بينهما في الرؤية والتنفيذ، وخصوصا بعد تولي الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الحكم، وإعلانه بوضوح لمبدأ "أمريكا أولا"، في تأكيده للنفوذ والمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يثير على الجانب الآخر حفيظة فرنسا وعدد من الدول الأوروبية الأخرى التي تسعى للحفاظ على قيمها الخاصة من جهة، وأيضا للحفاظ على مصالحها في المنطقة من جهة أخرى، وليكون ذلك أحد أسباب ظهور التمايز بين الجانبين إزاء القضايا الرئيسة في إفريقيا، حيث ترى الدول الأوروبية أن هناك تعمدًا من جانب الولايات المتحدة لفرض نفوذها وتنفيذ رؤاها فيما يرتبط بقضايا المنطقة، ضمن نظرية ملء الفراغ[2]، والتي تنطلق من فرضية أمريكية تقول "بأنّ بلاد العم سام قادرة ومؤهلة أكثر من غيرها من الدول الأوروبية مجتمعة على تأطير مجرى الأحداث في القارة السمراء"[3].

ولعل ما يؤكد صحة هذه الفرضية، أنّ الولايات المتحدة لم تكتف بفرض نفوذها في القارة الإفريقية فحسب، بل سعت كذلك لإحلال السيطرة الأمريكية محل سيطرة الدول الاستعمارية القديمة، وهي استراتيجية مكنتها من العمل في إفريقيا تحت ستار "القوة المناهضة للاستعمار"[4]، مثلما فعلت في أمريكا اللاتينية من خلال التحكم في الدول الصغيرة ذات السيادة، والتي كانت تعاني من عدم الاستقرار[5].

---

(1)-عبد الإله بلقزيز، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2002، ص-ص، 74-75.

(2)-أيمن أحمد عبد الحليم، "التباينات الأمريكية الأوروبية حول قضايا الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 212، 2018، ص-ص 188-190.

(3)-هيثم سليماني، بعد الشرق الأوسط.. هل تكون أفريقيا الحلبة الجديدة للصراع،2017/07/04https://bit.ly/3nN7wOt ، تاريخ التصفح 20019/04/23، على الساعة 22:30.

(4)-عبد العزيز الرفاعي، **مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال**. مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص.85.

(5)-علي متولي أحمد، "إفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، **مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، 22 /2015/04، رابط الدراسة: *https://bit.ly/3poFVUl*، تاريخ التصفح : 2019/07/12، على الساعة 18:13.

وبينما يبدو الوجود الفرنسي غير مرحب به في القارة الإفريقية بفعل سياسية القوة العسكرية والهيمنة السياسية التي تنتهجها، وبفعل الأزمة المالية والاقتصادية التي تعانيها مع دخول مرحلة من الركود الاقتصادي، نجد خطابات السياسيين الأفارقة وهم يخبرون مواطنيهم أنّ بلدانهم يجب أن تكون أقل اعتمادا على فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تصريح الرئيس "ألفا كوندي" رئيس غينيا، الذي شغل رئاسة الاتحاد الإفريقي سنة 2017، حيث قال بتحد **"**ما زلنا مرتبطين بشكل وثيق بالقوة الاستعمارية السابقة، دعونا نقطع الحبل السري**"**[1].

وفي إطار السعي الفرنسي المتواصل والمستميت للحفاظ على آخر ما تبقى لها من نفوذ في القارة الإفريقية، أضحت فرنسا على استعداد للقيام بمهام عسكرية مختلفة[2]. حيث إنّ التدخلات العسكرية الفرنسية الأخيرة في العديد من الدول الإفريقية على غرار ليبيا ومالي ووسط إفريقيا، والتي تم تقديمها على أنّها تهدف إلى مساعدة السكان المضطهدين ومحاربة الجماعات الإرهابية، ماهي إلاّ تدخلات مردها المصالح الفرنسية المتداعية، مقابل تنامي وتزايد نفوذ قوى للولايات المتحدة والصين، وتركيا إلى حد ما.

ولعل الهدف الأساسي من سعي فرنسا مؤخرا لتقوية مصالحها السياسية والدبلوماسية، والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية الموالية، والاستفادة من علاقاتها مع قوى المعارضة، مرده الأساسي الاحتفاظ بجزء من دورها التقليدي[3]. غير أنّ الدور الفرنسي والمكانة الدولية والاستقلالية التي ميزت وتميز الخطاب الفرنسي الحالي لا تتلاءم والإمكانات الحقيقة الفرنسية.

حيث أنّ التصريحات الرسمية التي تبثها فرنسا والتي يفهم منها عدم رضاها على وضعية حقوق الإنسان في بعض الدول الإفريقية، ترفض الجهر بامتعاضها من التسهيلات التي بدأت تعطيها هذه الدول للولايات الأمريكية والصين، الأمر الذي ساهم بتقليص وجودها العسكري والسياسي والثقافي

---

(1)-ينس بورشرز، "لماذا تعد المستعمرات السابقة في إفريقيا مهمة جدا لفرنسا؟"، **موقع دويتشه فيله DW**، 2017/05/05، رابط الموضوع: *https://bit.ly/37SyUVI*، تاريخ التصفح: 2019/06/17، على الساعة 20:44.

(2)-صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد**. تر: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط.2، 1999، ص.39.

(3)-يوناس بول دي مانيال، ***مرجع سبق ذكره***، ص.61.

سنة بعد الأخرى. فالمعاهدات الدفاعية وبنودها السرية تعاد مناقشتها تدريجيا، كما أنّ عدد القوات المسلحة الفرنسية يتقلص شيئا فشيئا، وعدد العمليات العسكرية خلال العقد الأخير بدأ في التراجع لأسباب مالية، ما أدى إلى تقليص فرنسا حجم قواتها في إفريقيا، وإغلاق بعض القواعد العسكرية، خاصة بعد التأكد من تورط بعض الشركات الفرنسية، وعدد من السياسيين في العديد من الأزمات والثورات التي حدثت في إفريقيا [1].

ثانياً: التداعيات الثقافية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا:

على الصعيد الثقافي أدركت القوى المنافسة أن ملء الفراغ وبسط الهيمنة والنفوذ في إفريقيا لا يقتصر بالضرورة على التواجد العسكري والسياسي، ولكن قد يكون الأمر أقل كلفة وأكثر ربحا، من المنظور الثقافي باعتبار الثقافة هي المدخل الرئيسي في بسط السيطرة [2]. صحيح أنّ اللغة الفرنسية سادت بقوة في المناهج التعليمية والصحف اليومية، كما أنّها هيمنت على أغلب التعاملات الرسمية داخل المؤسسات العمومية، والعديد من الحكومات الإفريقية كانت تفضل الفرنسية على اللغات الإفريقية الرسمية. لكن دوام الحال من المحال، فبعد الصفعات الاقتصادية والسياسية التي تلقتها فرنسا في مناطق نفوذها، جاء الدور الآن على اللغة الفرنسية، وبعدما كانت النخب السياسية الإفريقية الفرنكوفونية لا تتقن من اللغات الأجنبية سوى اللغة الفرنسية، نظرا للاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المنطقة آنذاك، أصبح عدد كبير من الوزراء ورجال الأعمال والأكاديميين يتقنون الانجليزية بطلاقة لا تقل عن سيطرتهم على اللغة الفرنسية [3].

ويظهر ذلك في مستويات متعددة، لعل أهمها تقلص انتشار استعمال اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي، فمثلا في الجزائر بدأت العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية في اتخاذ عدة إجراءات لتدعيم اللغة الإنجليزية، من ذلك ما ذهبت إليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق استفتاء

---

(1) ـ***المرجع السابق***، ص.64.

(2)-بهاء الدين مكاوي، "وسائل الغزو الثقافي"، 2015/09/27، رابط المقال:https://bit.ly/2PHNkS3 ، تاريخ التصفح: 2019/07/13، على الساعة 22:52.

(3)-بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009-2010، ص.205.

أطلقته نهاية سنة 2019، صوت فيه أكثر من 93% لصالح تعزيز استعمال اللغة الإنجليزية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي[1]. وقبل ذلك، وجه وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق "طيب بوزيد" تعليماته إلى رؤساء الجامعات يحثهم على استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في المراسلات والوثائق الإدارية والرسمية.

❖ **شكل (12) دائرة بيانية توضح نتائج استبيان بخصوص تعزيز اللغة الإنجليزية في الجامعات الجزائرية:**

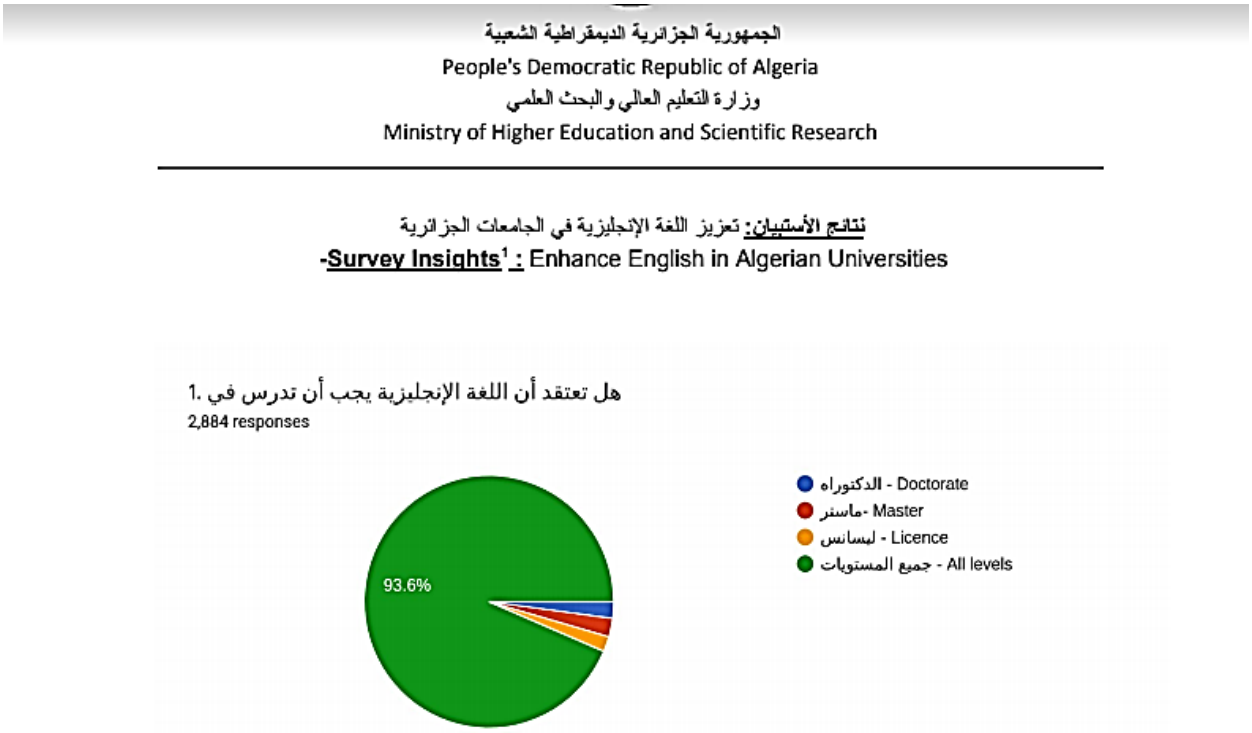

المصدر: *وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استطلاع تعزيز اللغة الإنجليزية في الجزائر، نوفمبر 2019، رابط الإستطلاع: https://bit.ly/3ebCbTL*

ولا شك أنّ رحيل الكثير من رموز الجيل الأول للقادة الأفارقة الذين ارتبطوا بفرنسا من خلال تكوينهم ومساندتهم وترسيخ حكم أنظمتهم بعد خروجها من دولهم، كان له الدور الكبير في نجاح الولايات الأمريكية والصين في إيجاد "لوبي" من المسؤولين والبرلمانيين والأكاديميين ورجال الأعمال المرتبطين بهم سياسيا وثقافيا، الأمر الذي ساهم في تعزيز الوجود الصيني والأمريكي في القارة الإفريقية[2].

---

[1]-عائد عميرة، نفوذ فرنسا في تراجع.. حراك الجزائر يطيح بلغة موليير، **مجلة نون بوست الالكترونية**، 2019/07/24، https://bit.ly/3mDEKOR، تاريخ التصفح 2019/08/07، على الساعة، 17:48.

[2] -حسين قوادرة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.71.

كما أنّ الجيل الجديد من القادة والمسؤولين الأفارقة ليسوا غريبين عن الثقافة الأمريكية والصينية، حيث إنّ الكثير منهم تلقى تعليمه الأكاديمي في الجامعات والمعاهد الأمريكية والصينية، بل وقد نجح بعضهم بالوصول إلى مراتب قيادية عليا في بلاده، كما هو الحال مع الرئيس الإثيوبي السابق "موراتو" الذي تلقى تعليمه الأكاديمي وتخرج من جامعة بكين في ثمانينات القرن الماضي، و"جوزيف كابيلا" الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي درس في الجامعة الوطنية للدفاع في بكين. و""مولاتو تيشومي" رئيس إثيوبيا السابق، الذي درس الفلسفة والاقتصاد السياسي ونال درجة الدكتوراه في القانون الدولي في جامعة بكين، قبل مواصلة دراسته في جامعة تافتس (Tufts University) في الولايات المتحدة[1]. وبعدما كان الرئيس السابق للغابون "عمر بونغو" صديقا مخلصا لفرنسا، أصبح حليفا مهما للصين قبل وفاته. أمّا رئيس السنغال "عبد الله واد" فقد زاد ميوله للقادة الصينيين، بعد أن كان يقضي عطلته كل عام في فرنسا[2].

ونشير في هذا السياق، إلى أنّ معظم الانقلابات العسكرية التي حدثت خلال الخمسين سنة الأخيرة في القارة الإفريقية، كانت في الدول الإفريقية الفرنكوفونية[3]، وهو ما تفسره عدة احتمالات، من بينها:

- ✓ أنّ الانقلابات التي حدثت في الدول الإفريقية الفرنكوفونية جاءت بدعم وايعاز من دول أجنبية أخرى ترغب في كسب موطن قدم لها في القارة الإفريقية، على حساب المصالح الفرنسية المتداعية[4].
- ✓ أنّ هذه الانقلابات كانت بإيعاز فرنسي قصد الإطاحة بالأنظمة الإفريقية التي ترغب في تغيير ولاءاتها الخارجية، حيث لم يعد يوجد بلد أفريقي لا تحلم حكومته بالتخلص من الإرث الفرنسي وبالخصوص الإرث الثقافي. ولعل امتلاك الولايات الأمريكية والصين من مقومات القوة

---

(1)-Giancarlo Elia Valori, "France and China in Africa", modern diplomacy, 08/10/2018, *https://bit.ly/3v1N68q*, visited 06/07/2019.

(2) - Diaby Fodé Siré, ***op.cit***, p.113.

(3)-محمد عبد المنعم، "14 دولة أفريقية ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا"، 2015/02/17، *https://bit.ly/38i1L5v* ، تاريخ التصفح: 2019/07/04، على الساعة 17:50.

(4) -Mamoudou Gazibo et Olivier Mbabia, ***op.cit***, p-p.538-539.

الشمولية؛ مقومات سياسية واقتصادية وقوة عسكرية نووية، ما يجعلهما قوى صعبة، قادرة على أن تكون بديلا عن فرنسا.

❖ **جدول (09) يوضح عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في القارة الإفريقية:**

الدول الإفريقية **الفرنكوفونية**		دول إفريقية **ليست فرنكوفونية**	
الدولة	**عدد الانقلابات الناجحة**	**الدولة**	**عدد الانقلابات الناجحة**
الجزائر	2	مصر	**1**
تونس	1	ليبيا	**1**
ساحل العاج	1	غينيا الاستوائية	**1**
توجو	1	غينيا بيساو	**2**
مدغشقر	1	ليبيريا	**2**
رواندا	1	نيجيريا	**3**
جمهورية الكونغو الديمقراطية-الزائير سابقا-	2	إثيوبيا	**3**
مالي	3	أوغندا	**4**
غينيا	2	السودان	**5**
تشاد	3	تعد المغرب وكينيا والكاميرون هي الدول الثلاث التي لم ينجح فيها أي انقلاب. كما أن 14 دولة فقط -حوالي الربع -من أصل 54 دولة في إفريقيا لم تشهد انقلاب عسكري لغاية كتابة هذه الأسطر(2020).	
بورندي	4		
جمهورية وسط إفريقيا	4		
النيجر	4		
موريتانيا	4		
بوركينا فاسو	5		
جزر القمر	5		
جمهورية الكونغو	3		

__المصدر1:__ محمد عبد المنعم، "14 دولة أفريقية ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا"، 2015/02/17، مقال متوفر على الرابط:https://bit.ly/38i1L5v ، تاريخ الاطلاع: 2019/07/04، على الساعة 17:50.

__المصدر2:__ بي بي سي نيوز، https://bbc.in/3lyqVCy، 2020/08/19 تاريخ الاطلاع 2020/11/14، على الساعة 14:26.

تجدر الإشارة إلى أنّ الانتكاسات السياسية والثقافية الفرنسية في القارة الإفريقية صاحبتها انتكاسات اقتصادية كذلك، وهذا ما سيوضحه الفرع الثاني:

الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا:

على الرغم من أنّ الاقتصاد الفرنسي ارتكز في الماضي على الإرث التاريخي والثقافي الناتج عن الفترة الاستعمارية للعديد من الدول الإفريقية، إلا أنّه في الوضع الراهن تبدو فرنسا وكأنّها في خضم دفاع عن مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية في القارة الإفريقية، في ظل المزاحمة والمنافسة الدولية. ومما ساهم في تعزيز هذه المزاحمة والمنافسة، الواقع الجديد الذي فرضته المتغيرات الدولية الجديدة، التي وضعت حدًا لمفهوم "المحميات"، أو ما يعرف بـ "Les Chasses gardées"، بحيث أصبحت المنافسة مفتوحة للجميع دون استثناء. فإفريقيا لم تعد الفردوس السابق للمصدرين الفرنسيين بحسب "جريدة الخبر "، التي نشرت تقرير "Coface" الذي يفيد بأنّ حصة فرنسا في السوق الإفريقية تراجعت إلى النصف ما بين 2000 و2017[1].

ففي الجزائر على سبيل المثال، تراجعت حصة فرنسا لتحتل الصين الريادة وتتصدر قائمة الدول الممولة للجزائر من 2009 إلى غاية كتابة هذه الأسطر (2020)، عوضا عن فرنسا التي كانت تمثل أول ممون للجزائر منذ حوالي 50 سنة، وذلك في الفترة الممتدة بين 1962 و2009[2]. وقد ظهر جليا قلق فرنسا على ضياع حصتها من السوق الجزائرية من خلال تصريحات وزير خارجيتها السابق "لوران فابيوس"، الذي لم يخف خلال زيارته للجزائر سنة 2014، انشغال بلاده بالتوسع التجاري الصيني في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة أهم دولة إفريقية من حيث تسويق المنتجات الفرنسية، حيث صرح آنذاك قائلًا إنّ "فرنسا تريد أن تبقى الشريك الاقتصادي الأول للجزائر"[3]، ملمحا بذلك إلى تراجع مكانة فرنسا في تموين الجزائر لصالح الصين، ما جعل المؤسسات الفرنسية تتكبد الخسائر ليس في الجزائر وحسب، بل في معظم انحاء القارة. فلقد اخترقت البضاعة الصينية والتجار والمقاولون والعمال الصينيون

(1)-حفيظ صواليلي، فرنسا تتراجع في الجزائر، **جريدة الخبر**، 2018/07/02، رابط المقال: *https://bit.ly/37IT30n*، تاريخ التصفح 2019/07/18، على الساعة 20:06.

(2)-سمية يوسفي، الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، **جريدة الخبر**،2015/08/09، رابط المقال: *https://bit.ly/3azSesv*، تاريخ التصفح 2019/07/18، على الساعة 10:34.

(3)-***المرجع نفسه.***

الأسواق الإفريقية من خلال الاستثمار في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وهي استثمارات انتزعت من بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا التي كانت تحتكر الأسواق الإفريقية [1].

❖ **جدول (10) قائمة أهم ممولي الجزائر سنة 2019. حسب المخرجات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك الجزائرية. (الوحدة: مليون دولار).**

البلد	الصين	فرنسا	ايطاليا	اسبانيا	المانيا	تركيا	الارجنتين	الو.م.أ	المجموع
القيمة	7654	4278	3410	2929	2833	2141	1812	1418	
البلد	البرازيل	الهند	كوريا الجنوبية	العربية السعودية	بولونيا	روسيا	مصر	باقي دول العالم	
القيمة	1136	968	842	625	590	587	584	1012	41.934,12

*المصدر: **جريدة البلاد الإلكترونية "**، قائمة الشركاء التجاريين للجزائر سنة "2019"، تاريخ النشر: 2020/02/15، رابط النشر: https://bit.ly/3hgiauO، تاريخ الاطلاع :2020/02/19، على الساعة 11:15.*

في سياق متصل، كان لتوقيع المملكة المغربية اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 وقع كبير على العلاقات الفرنسية المغربية، فقد صرح حينها وزير التجارة الفرنسي قائلًا: "لا تستطيعون القول بأنكم تريدون شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت توقعون اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّما عليكم الاختيار"، وأضاف قائلًا: "إذا وقع المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية... فإنّ هذه الاتفاقية الأمريكية لا تمثل مجاملة بالنسبة للعلاقات المغاربية مع أوروبا، بقدر ما تمثل تباعدا أوروبيا مغاربيًا في المستقبل" [2].

وتبرز أهمية دول المغرب العربي بشكل عام في كونها البوابة الإفريقية للمصالح الفرنسية، وهي تعتبر أنّ خسارتها هذه المنطقة هو بمثابة إنهاء وجودها التاريخي العريق في إفريقيا، ومن شأن ذلك أن يسبب نكسة للاقتصاد الفرنسي الذي يعول كثيرا على الأسواق الإفريقية التي تستورد كمًا كبيرًا من المواد الغذائية والزراعية والأدوية والأدوات الكهربائية والسيارات وغيرها. ففي السابق كان مألوفا بين سكان المغرب العربي النكتة التي تقول:" أنّ البواخر الفرنسية لو تأخرت يومًا واحدا في الوصول إلى الموانئ

[1]-بيرم فاطمة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.209.
[2] -***المرجع نفسه***، ص.197.

المغاربية فإنّ الشعوب المغاربية لن تجد ما تخبزه" أي ما تأكله، والسبب في ذلك كان يرجع إلى وجود طبقة رسمية تقتات من السمسرة والعمولات المقدمة من الشركات الفرنسية، إلى درجة أنّ بعض المسئولين في بعض الدول المغاربية كانوا يرفضون شراء بضائع معروضة عليهم من دول أخرى بأثمان زهيدة، نظرًا لأن المعنيين بالاستيراد تربطهم بالدوائر الفرنسية علاقات، ولديهم في باريس حسابات يسهل الضخ فيها بعيدا عن أعين الرقابة، وهي أمور وسعت الخلاف القائم بين المنافسين الجدد وبعض الدول الاستعمارية السابقة، خاصة في المسائل التجارية. وقد عبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق "رون براون" عن هذه الخلفية بقوله: "أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل مستقبلا عن أي سوق إفريقية للدول الأوروبية، الشركاء التقليديين لإفريقيا"[1].

كما توجهت الصين بطلب إلى فرنسا لإلغاء الميثاق الاستعماري "النظام الحصري"، وهو نظام تبادل فرضته البلدان الأوروبية على مستعمراتها في القرن السابع عشر. فحسب هذا الميثاق يمكن للدول المعنية استيراد المنتجات القادمة من البلد المستعمر، في حين لا يمكنها التصدير إلا لها أيضا. ووفق هذا الميثاق، تجد الصين التي تملك 40% من إنتاج البترول الخام في الكونغو نفسها مجبرة على المرور عبر البنك المركزي الفرنسي، قبل أن تدخل رؤوس الأموال والأصول إلى الكونغو، وهو أمر يستغرق وقتا ويعرقل الاستثمارات الصينية في البلد[2]. ورغم أنّ رفض الصين لهذه الاتفاقية مرده الأساسي حماية مصالحها الخاصة، إلا أنّ مشاريعها تبدو أكثر إفادة للدول الإفريقية مقارنة بفرنسا. وفي إشارة إلى ذلك، أضحت تتردد على ألسن السياسيين والدارسين الأفارقة عبارات مثل انتهى عهد "Françafrique" مرحبا عهد "Chinafrique"[3].

كل ما سبق، يفسر طلب الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" في زيارته الأخيرة للصين من الرئيس الصيني "شي جين بينغ" التنسيق بين البلدين في عدد من الملفات في إفريقيا، كون فرنسا لها حق تاريخي

---

(1)-بيرم فاطمة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.197.

(2)-**جريدة العرب**، اتفاقية فرنسية تعيق "استعمار" الصين الاقتصادي لأفريقيا،2018/10/26، https://bit.ly/37Ok2Yv، تاريخ التصفح: 2019/9/05، على الساعة 23:14.

(3) -Mamoudou Gazibo et Olivier Mbabia, ***op.cit***, p.538.

ومصالح حيوية في القارة الإفريقية هي الأخرى [1]. ولعل ما يزعج فرنسا أكثر أنّ الصين أصبحت تفوز بمعظم الصفقات الكبرى في الجزائر، وفي باقي الدول الإفريقية بصفة عامة. فعلى سبيل المثال خسرت شركة توتال الفرنسية صفقة بقيمة خمس مليارات دولار لبناء مصنع للغاز لصالح شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك"، في المقابل، حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار، مما جعل الجزائر أكبر سوق في إفريقيا لشركات البناء الصينية، وأحد أهم الأسواق في العالم[2]. وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ الصين كانت أول دولة غير عربية تدين الاستعمار الفرنسي وتعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، كما أنّها دعمت جبهة التحرير الوطني (FLN) واستقبلت العديد من أعضائها في العاصمة الصينية في 30 مارس 1958 أثناء تنظيمها لحدث رسمي يدعم الجزائر [3].

عموما، إنّ تداعي النفوذ الفرنسي في إفريقيا جعلها تبدو وكأنّها في وضع دفاعي، محاولة الحفاظ على جزء من نفوذها، ويبدو أنّ التهديدات التي تواجهها فرنسا في سعيها للحفاظ على مصالحها في القارة الإفريقية، تمثل صميم أكبر معضلة تواجه فرنسا في الوقت الحالي، أكبر من مشاكل الاتحاد الأوروبي بحد ذاته، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسي للهجوم في تصريحات سابقة على من قال: **"**إنّهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف ثروات القارة ومواردها الأولية**"** [4].

هذا لا يعني بأنّ فرنسا ستفرط في "حديقتها الخلفية" إن صح التعبير. بل يعني أنّ إفريقيا أصبحت تمثل تحديًا لفرنسا وفرصة في نفس الوقت، فهي تحد كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارة الإفريقية، وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها كقوة كبرى لا يستهان بها. فهل ستستطيع استرجاع مكانتها، أو على الأقل الاحتفاظ بمصالحها الحالية؟ هذا ما ستكشفه الأحداث المستقبلية.

---

[1]-مي عزام، ***مرجع سبق ذكره***.

[2]-**جريدة البلاد الإلكترونية**، الصين تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري للجزائر، 2019/02/09، *https://bit.ly/2WFaqS1*، تاريخ التصفح : 2019/07/27، على الساعة 22:16.

[3]-Diaby Fodé Siré, ***op.cit***, p.78.

[4]-جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا. استراتيجية جديدة للتنافس"، **السياسة الدولية**، العدد163، جانفي 2006، ص.152.

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدور الروسي في ظل المتغيرات الجديدة:

إنّ الحديث عن الدور الروسي في إفريقيا يستلزم الوقوف على بعض المعطيات المركزية أهمها؛ أنّ روسيا هي وريثة الاتحاد السوفياتي قانونيا وسياسيا، وبلغة الأرقام تعتبر ثاني أكبر قوة عسكرية بعد الولايات الأمريكية المتحدة، كما تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة في مجال تصدير الأسلحة[1]. وإذا كان زبائن الولايات المتحدة من خلال صادراتها الموجهة مناصفة للدول المتقدمة والنامية، فإنّ زبائن روسيا هم من الدول النامية، فهي أكبر مورد للسلاح في إفريقيا، وهي واحدة من الدول الخمس الوحيدة المعترف بامتلاكها أسلحة نووية في العالم[2]. وهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وعضو في مجموعة الثماني، ومجموعة العشرين وفي مجلس أوروبا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما تملك مقعدا دائما بصفة عضو مراقب في منظمة المؤتمر الاسلامي، كون عدد المسلمين فيها يبلغ حولي 16 إلى 17%، أي ما بين 23 إلى 25 مليون نسمة من مجموع عدد السكان البالغ 145 مليون سنة 2018[3].

وعلى الرغم من أنّ الدور الروسي في إفريقيا كان مرتبكا وضبابيا بفعل أولوية بناء روسيا الاتحادية ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفييتي، إلا أنّ تسلم "فلاديمير بوتن" للحكم كان إيذانا بإعادة بناء الفاعلية الروسية على المستويين الداخلي والدولي. غير أنّ الدور الروسي يبقى يثير الكثير من التوجس خاصة في المناطق التي تتعارض وتتشابك فيها المصالح السياسية والعسكرية والإقليمية مثل إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط[4].

---

(1)-طارق محمد طيب القصار، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين**. الأردن: جامعة الموصل، قسم العلاقات الدولية، 2016، ص.129.

(2)-حسين بهاز، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الفضاء العربي: من المنظور الإيديولوجي إلى البراغماتي"، **مجلة تحولات**، العدد الافتتاحي، يناير 2018، ص.185.

(3) -حسين بهاز، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 170-176.

(4)-حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42 ،2009، ص.1.

ففي إفريقيا تتعدد مسارات الاختلاف والتصادم بين روسيا ومختلف القوى الدولية الأخرى، غير أنّها تتأسس في المجمل على معيار سياسي باسم المصلحة، وتقييم استراتيجي باسم القوة، يتحكمان في مخرجات التحالف والصراع بباقي الفاعلين في القارة. فالعلاقة الأمريكية الروسية على سبيل المثال، تنبني على ضرورة التنسيق العسكري في المنطقة لتجنب حدوث صدامات ذات عواقب وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، بيد أنّها تتميز بخلافات حادة مرتبطة أساسًا بطبيعة المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها على حساب الآخر، سواء في الجانب السياسي أو العسكري أو الاقتصادي؛ وبغض النظر عن تعارض الأجندات الروسية والأمريكية والصينية سياسيا واقتصاديا في إفريقيا؛ من خلال اتساع الخلاف في التوجهات الإيديولوجية، فإنّ الصراع الحقيقي يبقى قائم حول كسب النفوذ [1]. فهل كان للتنافس الأمريكي الصيني أثر على النفوذ الروسي في القارة الإفريقية؟

الفرع الأول: تداعيات التنافس الأمريكي على الدور الروسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة:

لقد تنوعت العلاقات الروسية الأمريكية على مر التاريخ ما بين تحالف وقطيعة، صدام وتراجع، وحروب باردة متباعدة المسارح ومتفاوتة الحدة والسخونة. ومما لا شك فيه أنّ المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا تتقاطع في بعض المجالات، وتختلف في مجالات أخرى؛ لكن القاسم المشترك بينهما أنّ القوتين حريصتان جدًا على أن يكون لهما نفوذ قوي في القارة الإفريقية ذات الموقع المتميز والاستراتيجي؛ بهدف تعزيز مركزيهما الإقليميين، وتحويل موازين القوى لصالح كل منهما [2]. وفي ظل مسارعة الجانب الروسي إلى الانخراط في قضايا المنطقة، ومحيطها الإقليمي؛ بحثا عن مناطق نفوذ جديدة قد تسمح لروسيا باستعادة جزء من مكانتها كقوة عظمى، تصطدم بكتلة ليبرالية غربية ما زالت ترى فيها وريثة القوة الشيوعية. وبصرف النظر عن حدود الدور الأمريكي في المشهد الإفريقي الحالي، فإنّ جملة التحولات والعوامل، التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، أدت إلى بروز تحديات جديدة، فرضت بدورها اختبارات مهمة لحدود وقدرة القوة الروسية، لا سيما أنّ تلك التحولات قد جاءت في سياق

---

[1]-سامي السلامي،"الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد53، العدد 213، جويلية2018، ص.110.

[2] -منصور زغيب، "تجدد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة"، **مجلة جيش الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 90، 2014، رابط المجلة: *https://bit.ly/3bCbKor*، تاريخ التصفح :2019/10/20، على الساعة 16:44.

تعويل الولايات المتحدة على الفوضى كذريعة لإدارة مصالحها في المنطقة، في مقابل تعويل روسيا على الاستقرار كبيئة مناسبة لاستعادة مكانتها [1].

وهنا يمكن فهم الموقف المتردد من جانب بعض الدول تجاه التطورات السياسية التي حدثت في بعض المناطق الإفريقية، وبالخصوص في شمال إفريقيا بعد "ثورات الربيع العربي"، ومنها الموقف الروسي الذي بدا ضد التغيير والحفاظ على الأوضاع القائمة في دول شمال إفريقيا، حيث كان التعاون مثمرا في ظل حكومات مهيمنة على السلطة [2]. إذ رأت روسيا أنّ الولايات المتحدة تحرض على قيام ثورات تساهم في خلخلة الأوضاع داخل الدول الإفريقية، من خلال استراتيجية "الفوضى الخلاقة"، كاستراتيجية منخفضة التكلفة؛ لخلق عدم استقرار يسمح لواشنطن بالتدخل في تلك الدول متى شاءت والإطاحة بحكوماتها، كما حدث في بلدان مثل ليبيا ومصر واليمن وسوريا ولا تزال العديد من الدول على المحك [3].

فالانتفاضة الليبية في عام 2011، والتدخل اللاحق الذي قام به حلف شمال الأطلسي، وانهيار نظام القذافي، كلها عوامل لم تفسد الوضع القائم في البلاد فحسب، بل وضعت حدا أيضا لسلسلة اتفاقات اقتصادية وعسكرية أبرمتها روسيا مع النظام الليبي قبل انهياره. حيث خسرت روسيا صفقات بنحو 4 مليار دولار كانت تتضمن تحديث المنظومة التسليحية الليبية، كما اضطرت روسيا لسحبت موظفيها العاملين في مجال النفط، ومجال شبكة البنية الأساسية، خاصة مشروع إقامة أول شبكة سكك حديدية في ليبيا [4].

لقد أدركت روسيا أنّها خرجت من ليبيا "بخفي حنين"، فهي لم تستطع الحفاظ على النظام، ولم تتمكن من نسج علاقات مبنية على الاحترام مع السلطات الجديدة، كما تحولت معظم المشاريع التي

---

(1) -فريدة روطان، ***مرجع سبق ذكره***.

(2)-محمود حمدي أبو القاسم، "التواجد الروسي في إفريقيا: الفرص والمخاطر"، **مجلة أراء الخليج**، 2015/12/28، رابط المقال: https://bit.ly/3hhBsQs، تاريخ التصفح: 2019/10/24، على الساعة 20:44.

(3)-عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا والعرب أوان البراغماتية ونهاية الأيدولوجية**. سلسلة تقييم حالة روسيا والربيع العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.16.

(4)-حسين بهاز، ***مرجع سبق ذكره***، ص.186.

كانت بعهدة الشركات الروسية إلى الشركات الأمريكية والفرنسية والايطالية، دون أن يكون لروسيا أية امتيازات تعودت على مثلها في الماضي القريب. والمثير في الأمر أنّ الانطباع الشعبي عند الليبيين ما بعد الثورة أنّ روسيا ليست في خانة الأصدقاء، بالرغم من أنّها لم تلعب دورا سلبيا في إعاقة التغيير [1]؛ حيث أكد المجلس الانتقالي الليبي أنّه سوف يراجع العلاقات مع روسيا خاصة في مجال التسليح؛ في إشارة إلى التوجه المحتمل إلى الدول التي ساعدته على الاطاحة بنظام القذافي وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها [2].

وقد أثبتت الحالة الليبية أنّ روسيا كانت الخاسر الأكبر من تغير بعض الأنظمة السياسية على غرار السودان وزامبيا. وبالتالي فإنّ الكثير من الأزمات السياسية الإفريقية لا تخدم مصالح موسكو بالقدر الذي تسمح به للولايات المتحدة الأمريكية وضع موطئ قدم فوق المصالح الروسية. ولعل الحرب المشتعلة في سوريا في الشرق الأوسط، والأوضاع السياسية غير المستقرة في الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية، لخير برهان على تصور الكرملين بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إثارة الفوضى في الدول الإفريقية التي تربطها علاقات جيدة مع روسيا، والتي تعد أيضا من أهم زبائن روسيا في سوق السلاح العالمي كالجزائر [3].

فهذه الأخيرة تعتبر من المشترين الخمسة الأوائل للأسلحة الروسية، إذ تتلقى من روسيا أكثر من 80% من معداتها[4]، هذا بالإضافة إلى الدعم الفني الذي يصاحبها حيث إنّ جزءًا كبيرًا من النخب العسكرية الجزائرية تلقت تكوينها على الأراضي الروسية، وعلى المستوى الاستراتيجي تبعد السواحل الجزائرية 70 كيلومتر عن سواحل بعض دول حلف الناتو (إسبانيا وفرنسا). لذا فالجزائر تعد حليف استراتيجي بالغ الأهمية، لاسيما في ظل أزمات روسيا مع الناتو[5] – بعض هذه المعطيات توضح أن

---

(1)-ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص.290.

(2)-حسين بهاز، ***مرجع سبق ذكره***، ص.186.

(3)-***المرجع نفسه***، ص.183.

(4)-دالية غانم، فاسيلي كوزنتسوف، "لحظة موسكو في المغرب العربي"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، 2018/07/14، رابط المقال: https://bit.ly/3hedTIa، تاريخ التصفح: 2019/10/20، على الساعة:17:23

(5)-**جريدة الوطن العربي**، "خطوط التماس.. قراءة في استراتيجيات التنافس الدولي على إفريقيا"، 2019/07/02، https://bit.ly/3edypJz، تاريخ التصفح:2019/10/20، على الساعة 15:31

التدخل العسكري الأجنبي على الأراضي الجزائرية على غرار ما حدث في ليبيا أمر مستبعد جدا –[1]. من جهتها تقيم مصر المجاورة تعاونا عسكريا مهما مع روسيا، فمنذ العام 2014، اشترت مصر معدات عسكرية روسية بقيمة 3.5 مليارات دولار، وفي العام 2017، وقعت اتفاقا أوليًا يسمح بموجبه للطائرات العسكرية الروسية بدخول المجال الجوي المصري واستخدام القواعد العسكرية المصرية. وفي حال أبرم هذا الاتفاق بشكل نهائي، سوف يكون أكبر انتشار لقوات أجنبية في شمال إفريقيا منذ السبعينيات [2].

ولا شك في أنّ سياسة مبيعات الأسلحة والاتفاقيات العسكرية الروسية مع دول القارة الإفريقية تزعج كثيرا الولايات المتحدة، حيث ترى بأنّها تؤدي لإشعال النزاعات بشكل يقوض الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول القارة، وتضر بمصالحها الحيوية؛ في اطار سعيها لتنويع مصادر الطاقة وضمان أمن الممرات المائية وطرق نقل مصادر الطاقة المختلفة[3]، وهو ما صرح به مستشار الأمن القومي الأميركي السابق (2018-2019) " جون بولتون " قائلاً:**"** إنّ موسكو قد باعت الأسلحة والطاقة في مقابل الحصول على أصوات في الأمم المتحدة، الأصوات التي تبقي الرجال الأقوياء في السلطة، وتقوض السلام والأمن، وتتعارض مع مصالح الشعوب الإفريقية**"**[4].

وعلى الرغم من النفي الروسي للاتهامات الأمريكية؛ والتي تمّ اختزالها وفقًا لتصريحات موسكو في أنها تتعامل مع دول القارة الإفريقية من منطلق تقوية التكوين الإقليمي والمحلي الذي يسمح لتلك الدول بتحديد مصيرها بيدها؛ وأنّ مساعدتها للدول الإفريقية التي دمرتها الحروب والنزاعات تأتى في إطار إنعاش التعاون في المجالات التجارية والدبلوماسية، إلا أنّ الواقع الحالي يبين أنّ كل الحجج والمساعي الروسية في السنوات الأخيرة تبقى ضعيفة مقارنة ببقية الأدوار التي تمارسها الولايات الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، ما يعني أنّ ظهور أي استراتيجية أمريكية متكاملة للمنطقة، من شأنها أن تحد من

---

[1]-Mikhail Gamandiy Egorov, "En quoi la coopération russo-algérienne est-elle stratégique?", **sputnik news international,** 20/01/2018, *https://bit.ly/30AJCMl*, consulté le 22/10/2019, a :15 :14.

[2]-دالية غانم، فاسيلي كوزنتسوف، ***مرجع سبق ذكره***.

[3]-محمد أبو سريع علي، "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 213، جوان 2018، ص.33.

[4]-Mehari Taddele Maru, "A new cold war in Africa",01/06/2019, *https://bit.ly/3bpDix3*, visited 18/09/2019.

قدرة التأثير الروسي، وتجبره على التراجع لمناطق نفوذه القريبة[1]. ويمكن الإشارة إلى أهم التداعيات والمخاطر التي فرضها التنافس الأمريكي على الدور الروسي في إفريقيا من خلال استعراض النقاط التالية:

- فقدان روسيا لعلاقتها مع بعض الدول الحليفة في المنطقة نتيجة تصاعد الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار، وكانت أغلب تلك الحالات في دول تتمتع فيها روسيا بنفوذ تقليدي.
- انهيار نظام القذافي في ليبيا يعتبر بمثابة جرس إنذار لمكانة ومصالح روسيا في إفريقيا، لأن مواقف روسيا المترددة تجاه الأحداث في ليبيا، وتدهور علاقاتها بالقوى السياسية والثورية، فضلا عن تهميش دورها في العملية العسكرية، كانت عوامل أخرجتها من ليبيا خالية الوفاض، بل إنّ الاستثمارات التي كانت في عهدة الشركات الروسية انتقلت إلى الشركات الأمريكية والفرنسية والايطالية، وربما هذا كان دافعا للموقف المتشدد لروسيا تجاه الأزمة في سوريا، حيث وقفت حجر عقبة أمام تمرير أي قرار دولي من مجلس الأمن، بل وأكثر من ذلك استخدمت حق الفيتو ثلاث مرات بشأن الأزمة السورية لمنع التدخل.
- تصاعد دور التيارات الإسلامية في المنطقة، وهي تيارات لا تحمل ودًا لروسيا، وهو ما قد يهمش دورها ويقلص تواجدها الذي اجتهدت بالكاد في استعادة بعض منه بعد نهاية الحرب الباردة. وهنا يتبين لنا سبب العلاقات غير الجيدة مع نظام الإخوان في مصر قبل سقوطه في 2013، وكذلك موقفها من حركة النهضة في تونس، بجانب موقفها من المجلس الانتقالي الليبي بعد الثورة، والذي لم يختلف عن موقفها من إخوان مصر.
- تصاعد الحركات الجهادية في الشمال الإفريقي ودول الساحل الإفريقي، وانعكاس ذلك على استقرار دول مثل ليبيا ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وهو ما يعد تهديدا مباشرا لمكانة روسيا في تلك الدول، سواء الاقتصادية نتيجة تأثير هذه الحالة على تدفقات الطاقة في المنطقة وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية، فضلا عن تهديد الاستثمارات الروسية المنتشرة في تلك الدول، وكذلك التهديدات الأمنية للسائحين الروسيين كما حدث في تفجير الطائرة الروسية فوق شبه

[1]-مركز برق للسياسات والاستشارات، ***مرجع سبق ذكره***.

جزيرة سيناء المصرية [1]. لهذا أبدت روسيا عدم ارتياح من التغيير الذي يحدث في المنطقة، بل فسرته على أنه تحالف أمريكي مع قوى الإسلام السياسي ضدها، وهي نفس الاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين من خلال تحريك قضية الإيغور. وهنا يطرح السؤال التالي:

هل يمكن القول بأنّ العداوة الأمريكية الروسية من شأنها أن تؤدي إلى تقارب روسي صيني في إفريقيا من منطلق "استراتيجية عدو عدوي صديقي" [2]، والتي قد تؤدي إلى احتمالية نشوء تحالف استراتيجي يربطهما ويعطيهما مكانة عالمية متقدمة. أم أنّ المنافسة بين هذين العملاقين –روسيا والصين– ستشتد هي الأخرى في إطار سعي كل منهما إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح؟

الفرع الثاني: تداعيات التنافس الصيني على الدور الروسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة:

إنّ المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدتها الساحة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، قد انعكست إيجابا على الرؤى السياسية لكل من روسيا والصين فيما بعد الحرب الباردة، حيث دفعت بالعلاقة بينهما إلى مستوى التفاهم الاستراتيجي، لاسيما أنّ كلاً من روسيا والصين أبديتا اهتماما مشتركا بالقضايا الدولية الحساسة، والتي أكدت تقارب البلدين في مواقفهما السياسية انطلاقا من المصلحة المشتركة، وهو ما بدأ يظهر على سلوكهما التصويتي داخل مجلس الأمن [3].

وعلى عكس التنافس الأمريكي الروسي المرتبط بالخلفية التاريخية والأيديولوجية، يعد التنافس الروسي الصيني على القارة تنافسا استراتيجيا، يظهر هذا من خلال رغبة الروس والصينيين بجعل القارة الإفريقية خط الدفاع الأول عن حدودهما الجيوستراتيجية، باعتبار أنّ القارة الإفريقية تعد حلقة الوصل بين باقي قارات العالم [4]. فمع بداية الألفية الجديدة، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول إلى الحدود الإقليمية لروسيا والصين عبر أفغانستان وأوكرانيا وجورجيا. والصراع في أوكرانيا هو خير دليل

---

[1]-محمود حمدي أبو القاسم، ***مرجع سبق ذكره***.

[2]-محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الاعتدال**. بيروت: دار الفارابي، 2008، ص.97.

[3]-محمد كريم كاظم، وهديل حربي ذاري، "المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية تجاه الصين في ظل الهيمنة الامريكية"، **قضايا سياسية**، جامعة النهرين، العدد 47، 2017، ص.189.

[4]-James Bellacqua, **The Future of China-Russia Relations**. USA: University Press of Kentucky, 2010, p-p 2-4.

على ما تخفيه النيات الأميركية وسعيها المتواصل للتأثير سلبا على روسيا ومحاولة إضعافها. أمّا فيما يخص الصين فالولايات المتحدة تسعى دائما إلى فتح ملفات حساسة وتسليط الضوء عليها، مثل قضية تايوان وهونغ كونغ والإيغور وبحر الصين الجنوبي، وآخر ما قامت به إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" كان فتح حرب تجارية ضد الصين، والكل يدرك أن أمريكا ليس لديها أصدقاء ولا حلفاء، بل لديها مصالح لابد من المحافظة عليها [1].

وعليه فإنّ المخاوف المشتركة من الضغوطات والتدخلات الأمريكية أدت إلى التقارب بين الجانبين الروسي والصيني في كثير من القضايا الإقليمية والدولية. فلقد أصبحت العلاقات الصينية الروسية بمثابة توازن لكل العلاقات التي تربطهما مع الغرب، إذ يمكننا القول بأنّ روسيا هي بمثابة الجناح العسكري للحلف الشرقي، والصين هي الجناح الاقتصادي. بمعنى آخر روسيا تفضل الجار الصيني القوي على العدو التاريخي الأميركي، كما أنّ الصين تظل بحاجة إلى حليف قوي ودائم مثل روسيا، خصوصا مع اشتداد الضغط الدولي والحملات الممنهجة ضد الصين [2].

ويؤكد هذا الطرح، استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، حيث جاء فيها **"**أنّ التنافس الاستراتيجي بين الدول هو الآن الشاغل الرئيسي للأمن القومي الأمريكي وليس الإرهاب، فالصين–وهي منافس استراتيجي–تستخدم الاقتصاد بطريقة عدوانية ومتوحشة من أجل تخويف جيرانها، أمّا روسيا فقد انتهكت حدود الدول المجاورة لها ودأبت على استخدام حق الفيتو على القرارات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية الخاصة بمصالحها**"**[3].

ولعل ما يبرر قلق الدوائر الغربية بصفة عامة من المساعي الروسية للعودة إلى القارة الإفريقية، هو التخوف من تكتل روسي صيني في المنطقة، وما يمكن أن يترتب عليه من إقامة شراكة بين روسيا والصين على حساب المصالح الغربية، بحيث يكمل بعضهما البعض، سواء في إطار البريكس (B RICS)، أو

---

(1)-محمد رزيق، العلاقات الروسية-الصينية في الجغرافيا السياسية، **موقع قناة الميادين الإلكتروني**:https://bit.ly/2McpVq7 ، تاريخ التصفح : 2019/10/13، على الساعة 23:07.

(2) – ***المرجع نفسه***.

(3)-**مجلة الخليج أونلاين**،"العلاقات الروسية الصينية محور متنامٍ في مواجهة التفرد الأمريكي"، 2019/06/08، https://bit.ly/3azmNP9، تاريخ التصفح:2019/10/23، على الساعة 10:37.

من خلال تصويتهما في مجلس الأمن الدولي حول القضايا الإفريقية، أو عن طريق الاتفاقيات الثنائية الروسية الصينية، وهو ما برزت بعض مظاهره في عرض الصين على روسيا السماح لحاملة الطائرات الروسية "Admiral Kuznetsov" بالهبوط في القاعدة الصينية بميناء جيبوتي، بعد فشل التوصل إلى اتفاق مشترك بين روسيا وجيبوتي بشأن إنشاء قاعدة عسكرية روسية على أراضيها"[1].

ومع ذلك، وكما قال رئيس الوزراء البريطاني "اللورد بالمرستون" في القرن التاسع عشر: " أنّ الدول ليس لديها أصدقاء دائمون، ولكن لديها مصالح دائمة فقط"[2]. فعلى الرغم من كل نقاط الاتفاق والعلاقات المستجدة بين بكين وروسيا، فإنّ مصالحهما تتداخل، أو حتى تتصادم في بعض المناطق. ومن بين أبرز المجالات التي تنافس فيها روسيا وتعول عليها في إفريقيا، نجد الطاقة النووية وتجارة الأسلحة، غير أنّها تصطدم بمنافسين أكثر عدوانية في هذا القطاع من بينهم الصين[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مبيعات الأسلحة تمثل مصدرا هاما من عائدات التصدير الروسية، كما أنّها تحافظ على بقاء العديد من الشركات الروسية المختصة في صناعة العتاد الدفاعي.

❖ شكل (13) دائرة بيانات توضح حجم صادرات الأسلحة الروسية تجاه قارات العالم.

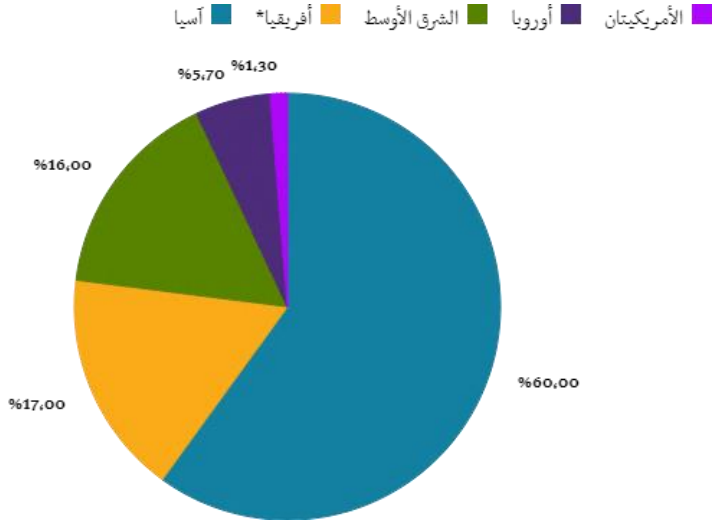

المصدر: -بي بي سي نيوز،" روسيا في إفريقيا: هل باتت الآن قوة عظمى في القارة"، 2019/10/23، https://bbc.in/2M6133n، تاريخ الاطلاع: 2019/10/24، على الساعة 11:36

---

(1)-أحمد عسكر، "التوجه الروسيّ نحو القرن الإفريقي.. الدوافع والتداعيات"، **قراءات إفريقية**، 2018/11/25، https://bit.ly/2Jasnw2، تاريخ التصفح 2019/10/23، على الساعة 21:04.

(2)-فتيحة فرقاني، "راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 3، العدد6، ص.75.

(3)-موسى مهدي، "صراع الموارد: روسيا تتحالف مع الصين لانتزاع أفريقيا من الغرب"، **مجلة العربي الجديد**، 2019/04/20، https://bit.ly/3mJr0Cb ، تاريخ التصفح 2019/10/22، على الساعة 15:33.

ورغم أنّ الكثير من المؤشرات والوقائع توضح بأنّ روسيا شريك دفاعي هام في إفريقيا، وهي أكبر مورد للسلاح في المنطقة. فما بين عامي 2014 –2018، بلغ حجم صادرات روسيا من السلاح إلى إفريقيا –باستثناء مصر–17% من إجمالي الصادرات الروسية بحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [1]. لكن حتى في هذا المجال، يمكن للصين أن تنافس تجارة الأسلحة الروسية. فبعد أن كانت الصين أكبر مستوردي الأسلحة الروسية، باتت اليوم تشكل تهديدا للأسواق الروسية في مجال السلاح، ومع مستوى الإنتاج الصناعي المتقدم في الصين، من السهل أن تتفوق التكنولوجيا الصينية على الروسية في كثير من المجالات، خاصة في صناعة الطائرات بدون طيار "Drone"[2]. فالإلكترونيات الصينية والمواد المتقدمة ومصانع التقنيات التكنولوجية متطورة أكثر بكثير من تلك الموجودة في روسيا. كما أنّ حجم الاقتصاد الصيني يتمتع بموارد عديدة، وبالرأسمال البشري الضخم للبحث والتطوير، وبالتالي ليس من المستغرب أن تتفوق الصين على روسيا في تكنولوجيا الصناعات العسكرية على المدى القريب والمتوسط [3].

وذلك من شأنه إشعال المنافسة على سوق السلاح الإفريقي والعالمي بين زوج من "الشركاء الاستراتيجيين"، ولاسيما أنّ الصين تنتهج خطة ذكية للوقوف على الحياد فيما تمر به المنطقة من أحداث، وفي نفس الوقت تفتح لنفسها ممرات آمنة لإنفاذ صادرتها العسكرية إلى جميع المتنافسين. فلقد تضاعفت صادرات الأسلحة الصينية تجاه إفريقيا مرتين خلال الخمس السنوات الماضية، بعد أن دخلت المنافسة في الأسواق التي تصدر روسيا إليها مثل الجزائر ونيجيريا والسودان ومصر وإفريقيا الوسطى وأنغولا[4]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم تأكيد عملية اقتناء الجيش الشعبي الوطني الجزائري مؤخرا راجمات الصواريخ من نوع "أس أر– 5" من إنتاج شركة "نورينكو الصينية"، وذلك بعد أن أصدرت

---

(1)-بي بي سي نيوز، ***مرجع سبق ذكره***.

(2)-Mikhail Watching, "How China furnished Russia in Africa", **bbc news** ,09/03/3018, *https://bbc.in/3uZdWOB*, visited 23/10/2019.

(3)-أغنس الحلو زعرور، "الصين: من استيراد الأسلحة الروسية إلى اختراق أسواقها"، **موقع الأمن والدفاع العربي**، 2018/03/21، رابط المقال: *https://bit.ly/3v1VS6p* ، تاريخ التصفح:2019/10/24، على الساعة: 12:24.

(4)-Nicholas Trickett, "Sino-Russian Shadow Competition Plays Out in Egypt", **thediplomat**, 11/08/2017, *https://bit.ly/2OfWxAq*, visited 23/10/2019 a 14/38.

وزارة الدفاع الوطني صورا تظهر النظم المذكورة وهي تستخدم أثناء تمارين حية في الناحية العسكرية الرابعة" [1]. كما تجدر الاشارة إلى أنّ الجزائر كانت ثالث أكبر المستوردين للأسلحة الصينية خلال الفترة 2013-2017 [2].

أمّا على صعيد العلاقات الاقتصادية، وعلى الرغم من أنّ روسيا من حيث المبدأ لا تحتاج إلى نفط القارة كما هو الحال مع الصين لكونها من كبرى الدول المنتجة لهذه السلعة وأراضيها تكتنز الكثير من الموارد الطبيعية والأولية على عكس الصين [3]. فإنّ الوجود الاقتصادي الصيني في القارة يضع روسيا في موقف حرج، فبغض النظر عن بعض العقود المبرمة مع الشركات الروسية المملوكة للدولة والناشطة في قطاعي النفط والغاز، أو بعض المشاريع المتبقية من إرث المساعدات السوفياتية، ليس لدى روسيا الكثير لتقدمه، على عكس الشركات الصينية التي تدير حوالي 12% من إجمالي الإنتاج الصناعي في إفريقيا [4].

ضف إلى ذلك، أنّ الموارد المالية الهائلة للصين تقزم من حجم وقوة الاستثمارات الروسية في القارة الإفريقية، إذ أنّ حجم الاستثمارات الصينية في مصر وحدها تعادل سلسلة من الاستثمارات الروسية في عدة دول إفريقية أخرى [5]. كما أنّ أكبر الصادرات الإفريقية لم تكن مع روسيا، بل مع الصين وأوروبا والولايات المتحدة والهند. لذا، رغم جهود روسيا لتعزيز وجودها وتوطيد علاقاتها في إفريقيا، إلا أنه ما زال ينقصها الكثير لتقطعه في إطار سعيها لبسط النفوذ واسترجاع الهيمنة الضائعة [6].

---

[1]-أغنس الحلو زعرور، ***مرجع سبق ذكره***.

[2]- **موقع كل شيء عن الجزائر**، الجزائر تهيمن على أكبر حصة من الأسلحة الموردة لإفريقيا، 2018/03/12، *https://bit.ly/2M5imBj*، تاريخ التصفح:2020/03/12،على الساعة 11:13.

[3] - فريدة روطان، **مرجع سبق ذكره**.

[4] -Nicholas Trickett, ***op.cit.***

[5]-Nathanael T. Niambi, "La Chine en Afrique : Diplomatie de l'endettement", **Open Journal of Political Science**, 2019, p.18.

[6]-بي ي سي نيوز، "روسيا في أفريقيا: هل باتت الآن قوة عظمى في القارة؟"، **مرجع سبق ذكره**.

❖ **شكل (14) أعمدة بيانية: توضح حجم المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة وروسيا مع القارة الإفريقية لسنة 2019**

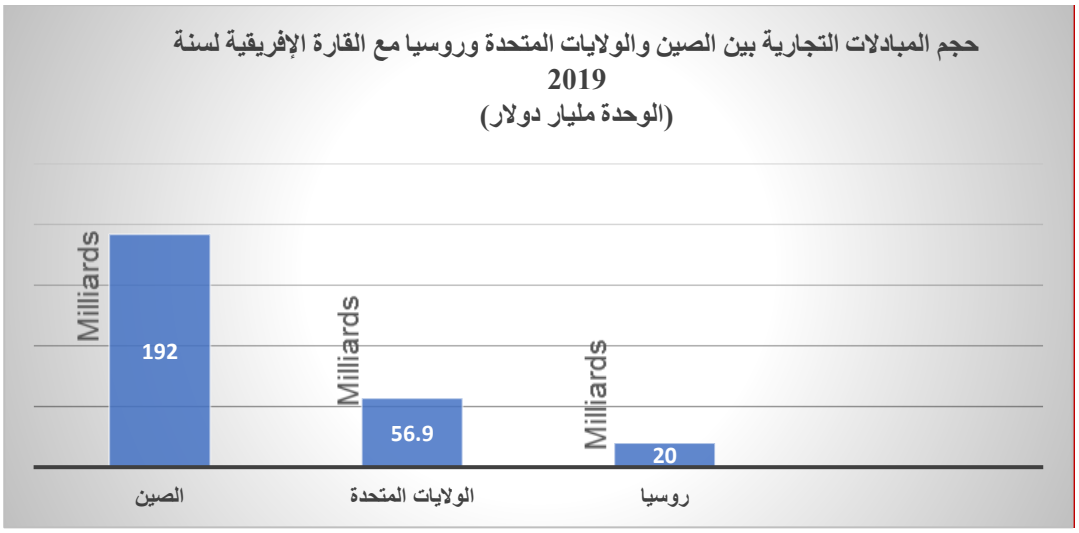

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات من:
المصدر1: *الجزيرة نت، القمة الروسية الإفريقية، 2019/10/23، https://bit.ly/31fNv9J، تاريخ الاطلاع 2020/05/07، على الساعة 16:15.*
***Source2**: **China Africa Research Initiative**," Data: China-Africa Trade", Op.Cit.*
***Source**3: **census.gov**, Op.Cit*

تأسيسًا على ما سبق في هذا المطلب –لا يمكن–الجزم والقول بأنّ التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا قد نجح في إحداث شرخ في العلاقات الإفريقية الروسية، فالتوصيف الأرجح هو اشتداد التنافس بين هذه القوى، ليس في القارة الإفريقية وحسب، بل في عموم أقطار العالم.

ولأنّنا في المراحل المبكرة من جهود روسيا للعودة إلى الساحة الإفريقية، لا يمكننا الجزم بشأن عواقبه بالنسبة لروسيا أو إفريقيا أو الأطراف المتنافسة، ولكن كما يقول المثل القديم "أنّ هناك شيئًا جديد يأتي دائمًا من إفريقيا"[(1)]، فربما نتفاجأ من نتائج الاستراتيجية الروسية في إفريقيا لاحقًا.

المطلب الثالث: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

لقد خلف التنافس الدولي عمومًا والتنافس الأمريكي الصيني خصوصًا، العديد من الآثار والانعكاسات على دول القارة الإفريقية وشعوبها، تراوحت هذه الآثار بين ما هو إيجابي وما هو سلبي. أما الآثار الإيجابية فتمثلت في سعي كلتا القوتين إلى تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية والفنية للقارة الإفريقية، ودعم الأنظمة السياسية والاهتمام بالأوضاع الأمنية؛ باعتبارها خيارا ضروري أمام

(1)-Stephen Blank," Opinion: Russia returns to Africa, Geopolitical Intelligence Services",17/08/2018, *https://bit.ly/30tXR5b*, visited: 24/10/2019.

الدول لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي[1]. وأمّا الآثار السلبية فتمثلت إلى حد ما في تأجيج الأزمات في القارة الإفريقية التي لطالما عرف عنها الجهل والمرض والفقر والاستبداد، ناهيك عن اتساع حجم الصراعات والنزاعات بين مختلف الفواعل المكونة لها[2].

بناء على ذلك، سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على تداعيات التنافس الأمريكي الصيني بسلبياته وإيجابياته على القار الإفريقية، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تداعيات التنافس الأمريكي على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

تعتمد الولايات المتحدة على تفوقها الاقتصادي والعسكري على الصعيد العالمي، فهي علاوة على تربعها على عرش النظام الدولي، تمتلك القدرة والقوة على إدارة الأحداث الاقليمية والدولية، وسواء كانت محل تقدير أو نقد، تبقى القوة المرجعية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لحل العديد من المشاكل والقضايا الدولية[3]. وهنا نتساءل حول مدى فعالية الدور الأمريكي في الحد من المشاكل الإفريقية؟

أولاً: مزايا التنافس الأمريكي في القارة الإفريقية

بشكل أو آخر، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مستويات مختلفة من المساعدات للدول الإفريقية، مثل المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية والمساعدات المالية في مجال الصحة والتعليم، وذلك من خلال العديد من البرامج التي تديرها وزارة الخارجية، وكذا من خلال المنظمات غير الحكومية، واستثمارات القطاع الخاص، علاوة على ما تناله إفريقيا من مساعدات تقنية وتكنلوجية، أو من اعتمادات التنمية الاقتصادية التي أنشأت حديثا داخل إطار المساعدات الخارجية[4]. ناهيك عن مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الدول الإفريقية في إنشاء البنية التحتية الأمنية والاستخباراتية في إطار الحملة العالمية للحرب على الإرهاب[5]. كما استفادت القارة الإفريقية كثيرا من

---

(1)-عبد المنعم طلعت، ***مرجع سبق ذكره***، ص.265.

(2) -Nicolas normand, **Op cit**, p.IX **(introduction).**

(3)-Frédéric Leriche, "La politique africaine des Etats-Unis : une mise en perspective ", **Afrique contemporaine**, n° 207, 3/2003, p-p 7-23. Disponible sur le site web : *https://bit.ly/3btPyNr*, consulte le 28/10/2019, a 12 :01

(4)-علي متولي أحمد، ***مرجع سبق ذكره***.

(5)-Godement Francois et autres, "Chine-Etats Unis: Entre Méfiance et Pragmatisme**"**, **documentation française 1996**, *http://www.idref.fr/026895161*, consulte le 29/10/2019.

عملية التوسيع التي شهدتها مهام العسكريين الذين أصبحت مهامهم تتجاوز العمليات العسكرية المباشرة، إلى تقديم المعونات والمساعدات الإنسانية، والتكوين والتدريب الفني والعسكري وغيرهم، وهو ما انعكس إيجابًا على القارة إلى حد ما [1].

هذا بدون أن ننسى مساعدات الولايات الأمريكية المتحدة للقارة الإفريقية في مختلف الكوارث الطبيعية والإنسانية؛ والتي تخصص لها ميزانيات خاصة سنويا وتتطلب نشر الآلاف من الأطباء والباحثين والعسكريين [2]، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ كان هناك دور كبير للولايات الأمريكية المتحدة في الحد من انتشار فيروس "الإيبولا" في عام 2014، بالإضافة إلى دورها في الحد من انتشار فيروس "الإيدز" عن طريق توفير الأدوية لأكثر من 14مليون شخص[3]. كما تحصل إفريقيا على 32% من إجمالي المساعدات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية، والتي بلغت في مجموعها حوالي 23 مليار دولار سنة 2014[4].

وتتوزع المساعدات الأمريكية على عدد من القطاعات مثل المعونات العسكرية والأمنية والسياسية لاسيما في الجوانب التي تخدم التخطيط الجيواستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد، نشير إلى حجم الإنفاق الأمريكي على المساعدات الخارجية لدول العالم اعتبارا من عام 2016 على النحو التالي [5]:

- **المعونة الإنمائية طويلة الأجل** (42%): يذهب أكثر من نصف المبلغ إلى البرامج الصحية، بما في ذلك علاج فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وصحة الأم والأسرة، ودعم أنظمة الرعاية الصحية الحكومية.

---

(1)-Maya kandel, ***op.cit***, p.15.

(2)-Jeff Hawkins,"Le paradoxe de l'engagement américain en Afrique", 27/09/2018, *https://bit.ly/3v24MRj* , consulte le 28/10/2019, a 11 :30

(3)-Roberto Carlos Ventura,"Understanding why providing foreign aid helps the u.s", https://bit.ly/38lgkp4, visited 31/10/2019, a 11 :40.

(4)-**موقع السورية نت**، "مساعدات واستثمارات حصيلة القمة الأمريكية الإفريقية"، 2014/08/07، *https://bit.ly/34IvS4o* ، تاريخ التصفح: 30 /2019/10، على الساعة:22:19.

(5)-James McBride,"How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", 01/10/2018, *https://on.cfr.org/2PNwi57*,visited 31/10/2019,a 11 :23.

- **المساعدات العسكرية والأمنية** (33%): تخصص لمساعدة الحلفاء على شراء المعدات العسكرية الأمريكية، وتدريب الأفراد العسكريين، وتمويل مهام حفظ السلام، فضلا عن تدعيم جهود مكافحة الإرهاب.
- **المساعدات الإنسانية** (14%): تخصص لتخفيف الأزمات الإنسانية القصيرة الأجل، مثل الأزمات الناتجة عن المجاعة أو الزلازل أو الحروب، أو غيرهما من الكوارث الطبيعية والإنسانية، وتشمل بالإضافة إلى ذلك شراء السلع الزراعية الأمريكية وتمويل المؤسسات الخيرية مثل الصليب الأحمر الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين.
- **المساعدات السياسية** (11%): تخصص لدعم المؤسسات الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان ودعم محادثات السلام، كما توجه هذه المساعدات للجانب الثقافي مع التركيز على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها؛ والهدف من ذلك تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المجتمع المتلقي، خاصة في الدول التي تنظر للولايات المتحدة الأمريكية نظرة سلبية.

❖ **جدول (11) يوضح البلدان العشر التي حصلت على النصيب الأكبر من المساعدات الأمريكية من بينها 5 دول إفريقية هي** [1]:

الدولة	قيمة المساعدات السنوية
أفغانستان	5.7 مليار دولار
العراق	3.7 مليار دولار
إسرائيل	3.2 مليار دولار
الأردن	1.5 مليار دولار
مصر	1.5 مليار دولار
إثيوبيا	1.1 مليار دولار
كينيا	1 مليار دولار
جنوب السودان	924 مليون دولار
سوريا	891 مليون دولار
نيجيريا	852 مليون دولار

(1) -James McBride, ***op.cit.***

لكن، بالرغم من المزايا التي تستفيد منها القارة الإفريقية في سياق التنافس الأمريكي على بسط الهيمنة والنفوذ، إلاّ أنّ تلك المزايا تبقى مقرونة بغايات وأهداف متعددة، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى انعكاسات سلبية على الأوضاع الإفريقية، بل أنّ المساعدات الأمريكية زادت الأوضاع سوءًا في بعض المناطق. وهو ما سنتطرق إليه في الشرح اللاحق.

ثانياً: الانعكاسات السلبية للتنافس الأمريكي في القارة الإفريقية

على النقيض مما سبق ذكره، يرى العديد من المتابعين والدارسين للشأن الإفريقي أنّ المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة هي أساسا لحماية مصالحها وتوسيع تأثيرها، وحماية حلفائها وتعزيز دورها في العالم كقوة عظمى. كما أنّ المساعدات الممنوحة لبعض الدول الإفريقية؛ في غالبيتها لا توزع بهدف التنمية وتعزيز الديمقراطية، بل إنّها أحيانا تعزز حكم الأنظمة الدكتاتورية؛ حيث إنّ تغنى الولايات المتحدة الأمريكية بتمثال الحرية والقيم والمبادئ الأمريكية و بأنّها واحة الديمقراطية في العالم وراعية حقوق الإنسان؛ شعارات أصبحت الآن محل سخط لدى الشعوب الإفريقية [(1)].

بعبارة أخرى، ما معنى التركيز على تطبيق الديمقراطية الغربية بحذافيرها على الدول الإفريقية، في الوقت الذي تعاني فيه هذه الأخيرة من مشاكل وأزمات تغنيها عن التفكير في الحصول على الحقوق المدنية، والسياسية لشعوبها؟ فحالة الثوران والغضب الجماهيري في الدول الإفريقية، كانت بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية أكثر منها سياسية. والأمر المريب في ذلك أكثر، أنّ واشنطن لم تتحمس لوجود نظم ديمقراطية حقيقية في القارة الإفريقية خاصة في الدول الموالية لها، والتي تربطها بها علاقات وثيقة.

نشير في هذا السياق إلى موقف القبول الضمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي اتخذه الجيش في الجزائر في مطلع 1992 عندما أقدم الرئيس "الشاذلي بن جديد" على الاستقالة وإلغاء الانتخابات البرلمانية التي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كبيرا خلال جولتها الأولى، وكذلك غضها الطرف عن الانقلاب على حكم الاخوان المسلمين في مصر سنة 2013 [(2)]. والدليل الأكثر

---

(1) - سعيد الهوسي، "التدخل الأمريكي في سياسات الدول: دراسة لتأثير واشنطن على السياسة المغربية"، **الحوار المتمدن**، العدد: 2640، 2009/05/08، رابط الدراسة: *https://bit.ly/3ppdmWH*، تاريخ التصفح 2019/11/02، على الساعة 21:12.

(2) -عيمور فيروز، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 138-139.

بلاغة هو إعادة إقامة العلاقات مع ليبيا دون ممارسة أي ضغوط حقيقية على النظام الحالي (2020)، المنقسم بين "حفتر والسراج" من أجل فتح المجال السياسي أمام الشعب الليبي. وهي نماذج تكشف عن عدم التزام واشنطن بقضية الديمقراطية في المنطقة، وأنّ تخوف هذه الأخيرة على مصالحها في القارة أكثر من حرصها على نشر الديمقراطية.

وحتى قانون "أغوا" لم يسلم من انتقادات المفكرين الأفارقة؛ لأنّ منهم من ينظر إليه كأداة استعمارية صاغتها الولايات المتحدة لإخضاع الدول الإفريقية، وفق مجموعة من الشروط، والتي منها: احترام سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق العمال، والتمسك بالمبادئ الديمقراطية والاقتصادية القائمة على السوق، بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام الصادرات الأمريكية، وتسهيل شروط الاستثمار الأميركي [(1)].

في السياق ذاته، لو ألقينا نظرة على ميزانيات المساعدات الخارجية للدول الإفريقية، نجد أنّ أكبر البلدان المتلقية للمساعدات الخارجية هي من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تصادف أن تكون البلدان الأقل تخلفا في العالم في العديد من المجالات، خاصة فيما يتعلق بالفساد وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، وهذا يدل على أنّ هناك علاقة واضحة بين المساعدات المقدمة وبين الأنظمة الحاكمة في كثير من دول المنطقة [(2)]. حيث تشير دراسة تطبيقية أجراها عالم الاقتصاد البريطاني الحاصل على جائزة نوبل "Angus Deaton" على عدة دول من بينها الهند وجنوب إفريقيا، إلى أنّ المساعدات الدولية كانت سببًا واضحا في تعميق الفساد في الدول النامية التي تتلقى المساعدات، حيث كلما زادت المساعدات كانت معدلات النمو أقل. كما تبين أنّ معدلات النمو في الدول التي لم تتلق المساعدات كانت أعلى في معدلات نموها من الدول التي تلقت المساعدات [(3)].

وربما تبقى المشكلة المحورية في التشكيك حول المساعدات الأمريكية، كون أنّ إفريقيا مصدرا رئيسا

---

(1)-حكيم نجم الدين، "استراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2019/01/22، *https://bit.ly/3f8qY6D*،تاريخ التصفح 2020/03/23، على الساعة 13:57.

(2)-Juliette Lyons,"Foreign aid is hurting, not helping Sub-Saharan Africa", **le journal international**, *https://bit.ly/2MV2mCK*, consulté le 31/10/2019, a 11 :42.

(3)-وليد عبد الحي، فخ المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي، ***مرجع سبق ذكره***.

للمواد الخام والموارد الطبيعية، إلى جانب كونها سوقا استهلاكية هائلة. وعلى الرغم من الاهتمام الاعلامي والدبلوماسي الأمريكي بإفريقيا مؤخرا، إلاّ أنّ الموارد المادية المخصصة لدعم العلاقات الأمريكية الإفريقية تظل محدودة للغاية، بحيث بات واضحا أنّ هناك فجوة بين الأهداف المسطرة من أجل دعم التنمية في إفريقيا وبين المساعدات المسخرة لتحقيق ذلك.

الفرع الثاني: تداعيات التنافس الصيني على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة:

في كتاب "طبقات الأمم" للقاضي أبو القاسم صاعد الأندلسي: ورد أنّ الصين "أكثر الأمم عددا وأفخمها مملكة وأوسعها إدارة، وحظهم من المعرفة التي برزوا فيها عن سائر الأمم إتقان الصنائع العملية وإحكام المهن التصويرية، فهم أصبر الناس على مطاولة التعب والتجديد في الأعمال وتحسين الصنائع"[1].

وهي بلا شك مزايا تتصف بها الصين على كثير من دول العالم، لكن بقدر ما يمكن أن تستفيد القارة الإفريقية من المزايا الصينية في الكثير من الميادين والمجالات، بقدر ما يمكن أن تترتب على ذلك العديد من التداعيات. حيث إنّ المشكل الأكبر بالنسبة لإفريقيا يتمثل في الفروق الهائلة بينها وبين الصين، إذ أنّ اقتصاد الصين أضخم كثيرا وأكثر تقدما بدرجة أنّ أقرب منافس له في القارة —وهو اقتصاد جنوب إفريقيا–يعتبر قزما بالمقارنة معه، كما أنّ سكان القارة بأكملها أقل من سكان الصين، ومن المرجح أن تتسع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين إفريقيا والصين أكثر وأكثر[2]. لذلك، لابد أن تشهد العلاقة بين الصين وإفريقيا بعضًا من الجذب والرد، ويظهر ذلك من خلال الشرح اللاحق.

أولاً: مزايا التنافس الصيني في إفريقيا:

بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر إلى الشراكة بين الصين والدول الإفريقية على أنّها شراكة الانتفاع المتبادل، حيث هي نافعة للصين في تأمين موارد الطاقة وتنمية الاستثمارات، وفي مقابل ذلك تؤدي إلى تحسين في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى تدفق استثمارات جديدة في القارة

[1]-إبراهيم نافع، **الصين: معجزة نهاية القرن العشرين**. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999، ص-ص 8-9.
[2]-مارتن جاك، ***مرجع سبق ذكره***، ص.373.

الإفريقية[1]، من خلال مساعدة بعض الدول الإفريقية على إنشاء نظم اقتصادية حديثة، مثل استخراج وتكرير البترول كما حدث في السودان، أو إنشاء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري كما حدث في زامبيا وموريشيوس ونيجيريا ومصر وإثيوبيا وبلدان أخرى، أو من خلال الاستثمار في تنمية البنية التحتية من خلال مشاريعها المشتركة، كبناء المستشفيات، والمساكن والملاعب الرياضية، ومد الطرق والجسور والسكك الحديدية وبناء السدود ومحطات الطاقة...إلخ، وهي مشاريع تساهم بوضوح في تحسين مستويات المعيشة في الدول الإفريقية، وتخلق فرص عمل وتقلل من البطالة[2].

ووفقا لإحصاءات رسمية استطاعت الاستثمارات الصينية في زامبيا منذ عام 2010 توفير أكثر من 15 ألف وظيفة عمل محلية في البلاد، كما أصبحت الصين أكبر مستثمر في أوغندا، حيث وفرت أكثر من 5500 فرصة عمل في 32 مشروعا. وبخلاف الشركات الغربية فقد نجحت الشركات الصينية بالصمود أمام تأثيرات الأزمة المالية العالمية ولم تسرح عمالها المحليين، بل زادت من وتيرة استثماراتها، مما أشاع أجواء من الارتياح منحها المزيد من الثقة والمصداقية أمام الرأي العام الإفريقي. كما باتت الصين تفرض على شركاتها ما تسميه بقانون المسؤولية الاجتماعية للسكان المحليين، إلى جانب زيادة نسبة العمالة المحلية، وألزمت شركاتها بتقديم ضمانات بيئية على أسس علمية، وذلك بعد الانتقادات البيئية الشديدة التي اتهمت بها شركات التنقيب عن النحاس الصينية في زامبيا[3].

كذلك نذكر توسيع الصين نطاق وارداتها من إفريقيا خاصة المنتجات غير المتعلقة بالموارد الطبيعية، وتسهيل إصدار سندات المؤسسات المالية الإفريقية في الصين. فحسب ما أوردته جريدة "نيويورك تايمز"[4]، تعهدت الصين سنة 2018 بتقديم دعم مالي للدول الإفريقية يقدر ب 60 مليار دولار، موجهة

---

(1)-محمدي صليحة، "السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد11، 2017، ص.135.

(2)-وصال الورفيلي، "تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، *https://bit.ly/37GnJiW ،2018/08/31*، تاريخ التصفح 2019/11/17، على الساعة 13:00.

(3)-عزت شحرور، "العلاقات الصينية-الإفريقية.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/04/19، رابط الدراسة:*https://bit.ly/3nWW0jP* ، تاريخ التصفح 2019/11/23، على الساعة 14:05.

(4)-Norimitsu Onishi, "China Pledges $60 Billion to Aid Africa's Development, **the new york times**",04/12/2015, *https://nyti.ms/30pL7wK* , visited 29/11/2019

لتمويل مشاريع قطاعات الاتصالات والنقل والتخزين والطاقة والبنية التحتية[1]. ونشير في هذا السياق إلى أنّ الصين معتادة على الوفاء بالتزاماتها المالية والسياسية تجاه القارة الإفريقية.

وبفضل القروض الميسرة الكبيرة المقدمة دون أي شروط سياسية ومطالب بالإصلاحات الهيكلية، أصبحت الصين تشكل نموذجا تستفيد منه دول القارة في سعيها نحو التنمية دون تدخلات خارجية، وهي تساهم في تقييد المواقف الاحتكارية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبارهما من أهم أدوات السياسة الغربية المجحفة في حق الدول الإفريقية. ضف إلى ذلك، ثقل الصين الدولي وتنامي دورها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن، فهي قادرة على عرقلة أي قرار يفرض عقوبات ضد أي دولة بفضل حق النقض "Veto". ولعل استخدام الصين لحق النقض (Veto)، أو التهديد باستخدامه تجاه قضايا إفريقية يشكل مظلة لحماية بعض الأنظمة في القارة كما حدث مع زيمبابوي والسودان [2].

إنّها إذا علاقة أخذ وعطاء ومنفعة مشتركة، وهي نموذج جديد من العلاقات بين الدول النامية والقوى الكبرى، وصفه بيان بكين الصادر عن القمة الصينية–الإفريقية عام 2006 بأنّه "نموذج يقوم على أساس التكافؤ والمنفعة المشتركة واحترام التنوع الثقافي بين الدول بغض النظر عن حجمها، ويسعى إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية لإصلاح الأمم المتحدة والتأسيس لعالم أكثر عدلا وبعيدا عن هيمنة القطب الواحد"[3].

فهل هي حقا كذلك في نظر الأفارقة والدول المنافسة؟

ثانياً: سلبيات الدور الصيني في إفريقيا:

بالرغم من كل الفرص التي تحصلت عليها إفريقيا من خلال الحضور الصيني، والتي أتينا على ذكرها سابقًا، إلاّ أنّ هذا لا ينفي أن للصين مؤاخذات تؤثر على القارة الإفريقية. إذ تثار العديد من الاستفهامات والتأويلات من قبل الغرب ومن لدن الأفارقة أنفسهم، ناهيك عن الكثير من الانتقادات والتشكيكات. ولعل أبرز محاور الانتقادات تتمثل كالآتي:

---

[1]-Amadou Diallo, ***op.cit***, p.92.

[2] -عزت شحرور، ***مرجع سبق ذكره***.

[3] – ***المرجع نفسه***.

1) دعم النظم الديكتاتورية:

حيث هناك من يرى أنّ الصين تهدف إلى تثبيت ومساندة بعض النظم الإفريقية التي توصف بالاستبداد، فهي لا تفرض شروطا على مساعداتها من حيث السياسات والمبادئ التوجيهية الاقتصادية، وليس لديها أي مطالب على شركائها من حيث الديمقراطية والشفافية في استخدام الأموال ومكافحة الفساد، وما إلى غير ذلك من سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية. وهذه سياسة تتيح للصين فرص الاستثمار والتجارة في البلدان التي ينتشر فيها الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، كما هو الحال في زيمبابوي والسودان، كما تؤدي إلى عدم تورطها في القضايا السياسية في المنطقة حفاظا على مصالحها[1].

2) بيع الأسلحة دون اعتبارات سياسية أو أخلاقية:

حيث تربط الصين اتفاقات تزويد بالعتاد العسكري مع كل من السودان ومالي وزيمبابوي وناميبيا وانغولا والسودان وارتريا وزامبيا وسيراليون، وكلها دول شهدت أو تشهد أزمات واضطرابات داخلية[2]. وإذا ما حاولنا البحث عن أسباب هذه الاتفاقيات، فإنّه يقودنا إلى دفاع الصين عن مصالحها، بغض النظر عن النتائج. في هذا الصدد، نجد تصريح الكاتب "نيكولاس دي كريستوف" في عموده المكتوب في جريدة "نيويورك تايمز"، يوجه الاتهام إلى الصين قائلًا: **"**... إنّ الصين فعلا مسؤولة عن تسيير عمليات الإبادة العرقية في دار فور، إذ أنّ 60% من نفط السودان يصدر إلى الصين، في حين تذهب عوائده إلى دعم الإرهاب**"** [3]. ووفقا لبعض الدراسات فقد وصلت قيمة الأسلحة التي حصلت عليها إثيوبيا وإريتريا من الصين خلال فترة الحرب الحدودية بينهما من عام 1998 وحتى 2000، نحو مليار دولار، وكان ذلك تجاوزا للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح للطرفين آنذاك[4].

---

[1]-Laurent Delcourt,"La chine en Afrique : Avantages ou Inconvénients pour le développement", avril 2008, *https://bit.ly/3v4HBG4*, Consulté le 28/10/2019, a 11:36.

[2]-قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط انموذجا، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007-2008، ص-ص 123-124.

[3]-الحسن الحسناوي، "التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، ديسمبر 2010، ص-ص 106-125.

[4]-بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا، **مركز دراسات الصين وأسيا**، رابط الدراسة:*https://bit.ly/2OhtAnw*، تاريخ التصفح : 2019/04/07، على الساعة 11:43.

3) التأثير على الصناعات المحلية:

لقد تحولت إفريقيا إلى سوق كبيرة للمنتجات الصينية، الأمر الذي أدى إلى تقويض قدرة الصناعات التحويلية المحلية في الدول الإفريقية. ويتضح هذا جليا من خلال تراجع النشاطات الإفريقية في مجال المنسوجات وصناعة الملابس والأحذية [1]. وبسبب ممارسة سياسة الإغراق التجاري، والتكلفة المنخفضة للسلع الصينية، أفلست العديد من المصانع، كما هو الحال في زامبيا وجنوب إفريقيا والكاميرون والغابون ونيجيريا [2].

4) تفشي الرشوة والفساد:

حيث يشدد النظام الصيني على أهمية الفوز بالمشاريع الكبرى في القارة الإفريقية بكل الوسائل الممكنة، ونادرا ما تكون إشارات الفساد والمحسوبية بعيدة عن مناقشات التعاقد الصيني. فعلى سبيل المثال في استطلاع أجري سنة 2017، اعترفت أكثر من 60% من الشركات الصينية التي شملها الاستطلاع في إفريقيا أنّها قدمت رشاوي للحصول على تراخيص وتسهيلات حكومية [3]. كما تبين تقارير "منظمة الشفافية الدولية" حول الرشوة في مختلف أنحاء العالم، أنّ الشركات الصينية هي من أكثر الشركات تقديما للرشوة في عملياتها في الخارج، بعد الشركات الروسية [4].

5) التأثير على العمالة الإفريقية:

بما أنّ الشركات الصينية تستفيد من نصيب الأسد في مشاريع البنية التحتية، فإنّ أموالها تعود إليها بشكل غير مباشر عن طريق الاستثمار. و لعل المتتبع يلاحظ الكم الهائل من المشاريع الإفريقية والعمال الصينيين الذين أصبحوا يزاحمون العمالة الإفريقية في أبسط الأعمال حتى الحرفية منها، ونستشف هذا الأمر من الامتعاض الذي بدأت تعكسه وسائل الإعلام الجزائرية في السنوات الأخيرة

---

[1]-Olu ajakaiye, China and Africa – Opportunities and Challenges, **Presentation at the African Union Task Force on Strategic Partnership Between Africa and the Emerging Countries**, South Addis Ababa, Ethiopia 11–13 September 2006, p.5. pdf link : *https://bit.ly/3qqLlxS*.

[2]-Laurent Delcourt, "La Chine En Afrique : Avantages Ou Inconvénients Pour Le Développement", ***op.cit.***

[3]-Irene Yuan Sun, Kartik Jayaram,"Dance of the lions and dragons: How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve?", **africanews**, june 2017, 2, link pdf: p.17.

[4]-جون ب.ألترمان، "الصين والولايات المتحدة الامريكية والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، مارس 2018، رابط الدراسة:*https://bit.ly/3hbblKK* ، ص.22.

من "الغزو الصيني"، والذي فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات جديدة لضبطه، ومن بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية، إذ تم في هذا السياق ضبط أنشطة العمال الصينيين، و منعهم من العمل خارج الإطار الذي جاءوا من أجله، حيث أنّ أغلبهم كان يغتنم أوقات الفراغ للعمل سرا في مصانع أخرى، أو من خلال نصب موائد لبيع السلع الصينية، وهي التي تشكل أساسا السوق الموازية[1].

وفي تقرير نشرته شبكة الدراسات الإفريقية، حول الظروف العامة للعمال الأفارقة لدى الشركات الصينية، وصف التقرير الأوضاع المزرية المحيطة بظروف العمل ومن بينها: الأجر الضئيل، أوقات العمل الطويلة التي لا تتخللها فترات راحة، تعميم العقود المؤقتة وأحيانا التوظيف بدون عقود، ظروف سكن سيئة للعمال، عدم الامتثال لمعايير الأمان الدنيا، العداء تجاه النقابات والضغط على العمال، والإكراه، وإعطاء الأفارقة الخبراء وظائف المبتدئين... إلخ[2].

❖ **شكل (15) أعمدة بيانية توضح عدد العمالة الصينية المتواجدة في إفريقيا من 2009-2019:**

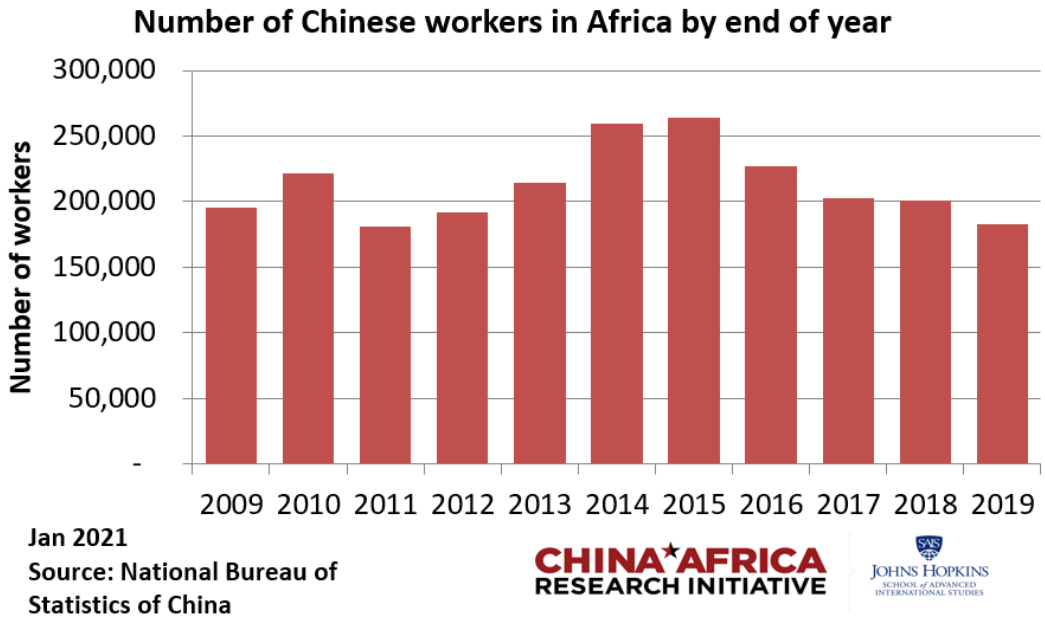

SOURCE : China Africa Research Initiative, "DATA: CHINESE WORKERS IN AFRICA 2009-2019", link: https://bit.ly/2Ouh5oT, visited 13/02/2021.

[1]-قط سمير، ***مرجع سبق ذكره***، ص.124.

[2]-Laurent Delcourt,"La Chine En Afrique : Enjeux Et Perspectives",*https://bit.ly/30nUr4g*, cite le 28/10/2019, a 11 :39.

تجدر الإشارة، إلى أنّ عدد العمال الصينيين في إفريقيا بلغ سنة 2019، حوالي 182745 عامل، وفقًا للمصادر الصينية الرسمية، ومن بين الدول الإفريقية التي يتواجد بها أكثر عدد من العمال الصينيين نجد: الجزائر وأنغولا ونيجيريا وزامبيا وكينيا. شكلت هذه الدول الخمس حوالي 50٪ من إجمالي العمال الصينيين في إفريقيا سنة 2019. ونشير هنا، إلى أنّ الجزائر احتلت النسبة الأكبر بحوالي 25٪ من مجموع العمالة الصينية المتواجدة في إفريقيا [1].

6) التأثير على البيئة:

إذا كان اهتمام الصينيين بالمعايير السياسية والاجتماعية ضعيفا، فإنّ الشيء نفسه ينطبق على المعايير البيئية التي يتم إهمالها بشكل تعسفي أثناء البحث عن الموارد الطبيعية في إفريقيا. إذ تتعرض الغابات في كل من ليبيريا والغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والموزمبيق، لقطع متواصل للأشجار التي يتم تحويلها بعد ذلك إلى مصانع الخشب في الصين، حيث يتم توجيه أكثر من 60٪ من صادرات الأخشاب الإفريقية إلى الصين [2].

كما يمثل استعداد الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة؛ المتمثلة ببناء السدود عاملا آخر من عوامل التدهور الايكولوجي في إفريقيا، لما تسببه هذه السدود من تهجير وتشريد تعسفي للسكان المحليين، فضلا عن عواقبها البيئية الأخرى، كما حدث في السودان عند بناء "سد مروي"، الذي أدى إلى تهجير عدد من سكان المنطقة التي أقيم فيها السد. هذا بالإضافة إلى التلوث الناجم عن استخراج النفط والمعادن، إذ لا تراعي الشركات الصينية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، معايير العمل والبيئة في الدول الإفريقية [3].

7) فخ الديون:

في ظل تعطش البلدان النامية وخاصة في إفريقيا لرؤوس الأموال بغرض تعزيز البنى التحتية وإقامة المشاريع الإنتاجية التي تحقق لها مزيدا من القيمة المضافة وتوفر فرص عمل ومصادر دخل جديدة، تلجأ

---

[1]-China Africa Research Initiative, "Data: Chinese Workers In Africa 2009-2019", link: https://bit.ly/2Ouh5oT, visited 13/02/2021.

[2]-***loc.cit.***

[3]-قط سمير، ***مرجع سبق ذكره***، ص.22.

الدول الإفريقية إلى القروض الصينية الميسورة التكلفة، حيث تساهم الصين بحوالي سدس إجمالي القروض الإفريقية، وفقًا لآخر الاحصائيات التي نشرت سنة 2018. ومن بين 35 دولة منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك 15 دولة تعاني الآن من أزمة ديون أو معرضة لخطر المديونية المفرطة. فعلى سبيل المثال تمتلك الصين حاليا 55٪ من الدين الخارجي لكينيا و70٪ من الدين العام للكاميرون [1].

وبما أنّ الصين تختار مشاريعها وفقًا لقيمتها الاستراتيجية طويلة الأجل، فإنّها تعمل على رهن الديون مقابل الأصول الاستراتيجية، مثل النفط والمعادن والموانئ كضمان، وفي حالة ما إذا كانت البلدان المقترضة غير قادرة على سداد القرض، تصبح الصين مؤهلة للحصول على الأصل الاستراتيجي المناسب نتيجة لذلك، الأمر الذي يؤدي بالحكومات المثقلة بالديون إلى الوقوع في حلقة مفرغة من الركود الائتماني وخفض الإنفاق، وبالتالي زعزعة استقرار الدولة المستدينة. ويسمي بعض الخبراء هذه الظاهرة "دبلوماسية الديون"[2] أو "استعمار الديون" [3].

في هذا الصدد يقول "هوارد فرنش"، مؤلف كتاب "القارة الصينية الثانية"، والذي يتتبع تجربة مجموعة من رواد الأعمال الصينيين الذين انتقلوا إلى القارة: **"**أنّ القار الإفريقية كانت في البداية ورشة للأفكار الصينية الجديدة وأصبحت الآن أصلاً من الأصول الاستراتيجية الصينية العظيمة**"** [4].

يتضح لنا مما سبق، أنّ وجود الصين المتنامي في إفريقيا بقدر ما خفف من روابط التبعية التي لا تزال تربط الدول الإفريقية بالقوى الاستعمارية السابقة والمؤسسات المالية والدولية، طرح كذلك انعكاسات سلبية. لذلك من المهم بالنسبة للدول الإفريقية أن تختار طريقها التنموي وفقا لاحتياجاتها وآفاقها المستقبلية.

---

(1)-Thomas Abgrall,"Sommet Chine-Afrique : un partenariat gagnant-gagnant?", **france24** ,03/09/2018, *https://bit.ly/3kRU77a* , consulté le 28/10/2019,a 11 :57

(2) -Nathanael T. Niambi, ***Op.cit.***

(3)-Alexander Shabalin ,"How China colonizes small countries with loans", 28/08/2018, *https://bit.ly/2N16hhA*,visited 05/11/2019.

(4)-David Pilling,"Que cherche la Chine en investissant autant en Afrique ?", **jeune afrique**, 13/07/2017, disponible sur le site: https://bit.ly/3kTsuug, consulte le 03/11/2019, a 23:45.

المبحث الثاني: آفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

يعتبر توقع المستقبل مهمة صعبة تحت أية ظروف علمية وعملية، وتصبح هذه المهمة أصعب في حالة كون موضوع التوقع قوى قيل عنها ذات مرة " أنّ الشيء الوحيد المؤكد بشأن مستقبلها هو عدم التأكد"[1]. فموضوع التنافس الأمريكي الصيني، موضوع معقد ومليء بالمستجدات التي تتغير بين الحين والآخر، وبالتالي يصبح استشراف المشاهد المستقبلية لمسار هذا التنافس صعبا نوعا ما. لكنه يبقى ممكن؛ وذلك من خلال الاعتماد على بعض المعطيات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والعسكرية التي تنذر بآفاق هذا التنافس على المستوى العالمي بصفة عامة، والمستوى الإفريقي بصفة خاصة.

ومن أجل الحفاظ على تسلسل الأفكار والمعطيات، وبالتالي محاولة معرفة الرد الأمريكي على النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية–الضرورة المنهجية–، ارتأينا البدء بدراسة واستشراف أفاق وتحديات الدور الصيني في إفريقيا.

المطلب الأول: آفاق وتحديات الدور الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

انطلاقا من مقولة "انتظروا الصين في القرن الحادي والعشرين"[2]، نصل إلى حقيقة الصين الحديثة، ولا سيما من خلال دراسة أوضاعها وتحليلها؛ ففي السابق كانت الكتب والبحوث والدراسات التي تتناول موضوع الصين تبدأ بمقدمة ذات طبيعة افتراضية يسبقها عادة السؤال: ماذا لو حكمت الصين العالم؟ وفي مرحلة أحدث أصبح السؤال: متى ستحكم الصين العالم[3]؟ أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية، لأن التقدم الصيني قد أصبح حقيقة ملموسة، والمؤشرات الدالة على ذلك كثيرة، مما طرح سؤالاً مختلفا هو: هل يمكن إيقاف التقدم الصيني الحالي؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تشير إلى الدور المتنامي والخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين على مسار الريادة، بل توقع البعض أن تشغل الصين التي تتمتع بأسرع معدلات النمو الاقتصادي

---

(1)-أوديد شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**، تر: مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015، ص-ص 18-24

(2)-إبراهيم نافع، ***مرجع سبق ذكره***، ص.197.

(3)-فهد مزبان خزار الخزار، "المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي : رؤية تحليلية"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، المجلد 40، العدد 1، 2015، ص.153.

وتزداد ميزانيتها العسكرية سنويا أن تحتل المكانة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما سيترك تأثيرا واضحا في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحررا من القيود التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية[1]. وهي متغيرات قد تجعلها "الدولة البطل" في القرن الواحد والعشرين"Country Champion".

فخلال الخمس قرون الماضية كان على رأس كل قرن "دولة بطل"، البرتغال في القرن السادس عشر، هولندا في القرن السابع عشر، بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين، والصين قد تكون الدولة البطل في القرن الحادي والعشرين[2].

وقد أكد هذا التوجه الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بقوله **"**أنّ مستقبل العالم وتطوره في القرن الحادي والعشرين، سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعا للتطورات التي سوف تحدث في الصين**"**[3]. وهنالك الكثير من الآراء التي تصب في هذا المعنى صدرت من قبل المسؤولين والباحثين الأمريكيين. وسواء اتفقنا أم لم نتفق مع هذه الآراء حول الصين، فإنّنا لا نستطيع أنْ ننكر أنّ هذه الدولة تحقق نموا متصاعدًا في عدد من العناصر الأساسية التي تكون قدرة الدولة على الفعل والتأثير، ويكفي أن نذكر بعض المؤشرات للتأكيد على أنّ الصين تتجه اتجاها تصاعديا لأن تكون قوة عظمى على النحو التالي [4]:

- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميًا من حيث معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل منذ سنة 2004 إلى غاية 2019 ما بين 6.11 بالمئة و11 بالمئة سنويًا، وهو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 3.8 بالمئة منذ سنة 2004[5].

---

(1)-فهد مزبان خزار الخزار، ***مرجع سبق ذكره***، ص.153.

(2)-مصطفى بوصبوعة، ***مرجع سبق ذكره***، ص.185.

(3) -Daniel Slane, "Report to Congress of the U.S. China Economic and Security Review Commission" ,Washington ,U.S. Government Printing Office, November 2010, p.42, link: *https://bit.ly/2MW3CWr*.

(4)-محمد وائل القيسي، ***مرجع سبق ذكره***، ص.317.

(5)-لبنك الدولي (2019). نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) - United States. **من موقع البنك الدولي**: *https://bit.ly/3mPjiaq*، تاريخ التصفح: 2020/12/06، على الساعة 23:37.

- تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي، بدلاً من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2019 إلى حوالي 14.34 تريليون دولار [(1)].
- تعتبر الصين أول دولة مستوردة للنفط والطاقة، كما أنّها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم، وهي أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار من عام 2010 إلى غاية النصف الأول من عام 2019. تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالميًا في نفس الفترة بحجم استثمار بلغ 356 مليار دولار [(2)].
- تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري تسانده قوات احتياط كبيرة، ويقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3 مليون جندي قيد الخدمة، وهو ما يبين ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1,5 مليون جندي، وكذا مقارنة بروسيا والهند. وتجدر الإشارة هنا، أنّ الدول السالفة الذكر بالإضافة إلى كوريا الشمالية، هي الدول الوحيدة التي كسرت حاجز المليون جندي قيد الخدمة في الوقت الحالي [(3)].
- الصين هي إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية (أصبحت الصين دولة نووية منذ 1964)، وهي تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، يليهم عدد من الدول المعدودة على الأصابع وهي: فرنسا، وبريطانيا، "والكيان

---

(1)- البنك الدولي (2019)، إجمالي الناتج المحلي للصين، **من موقع البنك الدولي**: *https://bit.ly/2VBhhmk*، تاريخ التصفح: 2020/12/03، على الساعة 23.18

(2) -**PNUE**, Une décennie d'investissement dans les énergies renouvelables, l'énergie solaire en tête, atteint les 2 500 milliards de dollars, 05/09/2019, **sur Programme des Nations Unies pour l'environnement** (PNUE): *https://bit.ly/36NWy52*. Consulté le 06/12/2020.

(3)-إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**. القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص.36.

الصهيوني"، والهند وباكستان، بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية اللتان تسيران في الطريق لامتلاك قدرات نووية عسكرية [1].

لكن، بالرغم من عناصر القوة التي ذكرناها وعناصر قوة أخرى لم يتسن لنا ذكرها، هل تستطيع الصين أن تكون اللاعب رقم واحد في إفريقيا والأكثر قبولًا من الأفارقة إلى الحد الذي تحدثنا عنه؟

الفرع الأول: آفاق الدور الصيني في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

منذ قرنين من الزمان حذر القائد العسكري والحاكم الفرنسي نابليون بونابرت قائلاً: "عندما تستيقظ الصين سوف يهتز العالم" [2]. ولعله سيكون للقارة الإفريقية نصيب كبير من هذا الاهتزاز سواء في المجالات الاقتصادية أو في الشؤون السياسية والعسكرية. فمع استمرار عملية التغلغل الصيني في القارة الإفريقية تصاعدت كذلك الكثير من المؤشرات؛ خصوصا تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية وحجم الصادرات بين الطرفين والاستثمار، حيث زادت صادرات السلع الإفريقية إلى الصين بأكثر من 60 مرة بين عامي 1998 و2010، مقارنة بزيادة خمسة أضعاف مع الولايات المتحدة وثلاثة أضعاف مع الاتحاد الأوروبي على التوالي. وتبعا لذلك، ارتفعت استثمارات الصين في إفريقيا بأكثر من 100 مرة منذ عام 2000 حتى نهاية عام2017. وبحلول نهاية سنة 2018 كانت استثمارات الصين قد بلغت بجميع أنواعها في إفريقيا أكثر من 100 مليار دولار، مغطية تقريبا كل دول القارة [3]. مثل ما توضحه الخريطة التالية:

---

[1]-مركز دراسات الصين وأسيا، أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي،2016/01/01، https://bit.ly/2WYy2Ja ، تاريخ التصفح : 2020/04/27، على الساعة 13:23.

[2] -Mehdi Taje, ***op.cit***, p.4.

[3]-هديل عادل، 170 مليار دولار استثمارات الصين في أفريقيا.. شراكة استراتيجية شاملة، **موقع قناة العين الإخبارية**، 2018/09/03، رابط التقرير: https://bit.ly/3qgBBWU ، تاريخ التصفح:2020/03/23، على الساعة 11:00.

❖ **خريطة (08) المشروعات والاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية:**

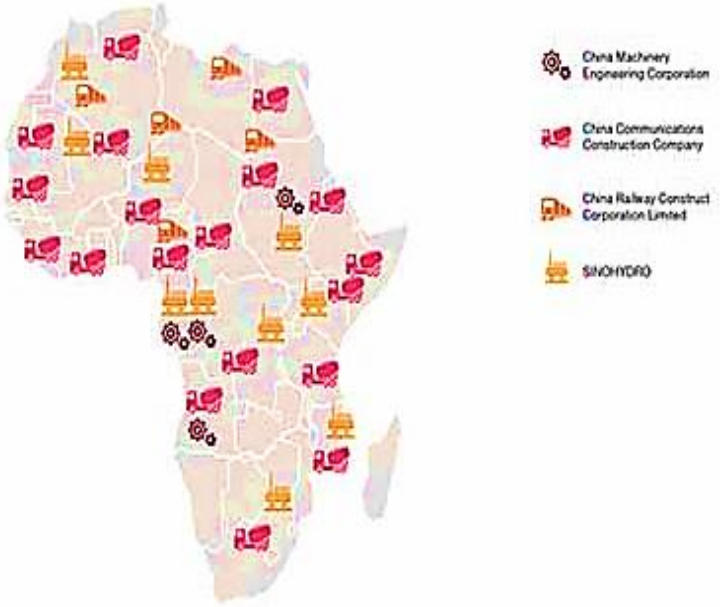

المصدر: *هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم، "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا"، **مجلة قراءات افريقية**، 2018/12/26، https://bit.ly/3rjoVAv، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26، على الساعة 12:42.*

ويوضح الشكل السابق، مدى انتشار الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية، وخاصة في مشاريع البنية التحتية من طرق وموانئ ومحطات مياه وكهرباء واتصالات... إلخ، وما تزال هناك العديد من المشاريع التي رصدت لها ميزانيات ضخمة بناء على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق "Route de la soie"، والتي تم الإعلان عنها عام 2013، وهي عبارة عن طريق سيربط المحيط الهندي والبحر المتوسط والبحر الأحمر، عبر بوابة باب المندب وقناة السويس والدول المحيطة بتلك الممرات المائية الحيوية، لتأمين التجارة الصينية العالمية وخطوط إمدادات النفط من إفريقيا والشرق الأوسط[1]. ومن خلال هذه المبادرة التي أقرتها 37 دولة أفريقية حتى الآن ومن بينها الجزائر، تسعى الصين إلى السيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى مباشرة من مصادرها [2].

وفي هذا السياق، نجد تقرير "مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين"[3]، الذي ذكر أنّ استراتيجية الطاقة التي تنتهجها الصين تشكل مصدر قلق لوكالة أمن الطاقة الأمريكية،

[1]-علام مصطفى شفيق، "التنمية بالعسكرة: الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا"، **مجلة البيان**: العدد 353، 2016، ص.50.
[2]-Hisham Abu Bakr Metwally,"Co-operation helping Africa to build a new future", **The Telegraph,** 08/04/2019, *https://bit.ly/3l2EEkH*, visited 25/11/2019.
[3]- Security and Economic Review Commission of the United States and China, Report to Congress2020, https://bit.ly/3lRiodX, visited 29/12/2020, time 17:35

وأن حزم المساعدات المالية والقروض لها اعتبارات حاسمة في تحديد أي المعسكرات ستتجه إليها تراخيص حقوق التنقيب مستقبلا في السباق القائم، مشيرًا إلى أنّ مفعول استراتيجية الصين فيما يتعلق بموارد إفريقيا الطبيعية، والتي تمزج بين التجارة والدبلوماسية، هي أكثر تأثيرًا من الاستراتيجية القائمة على القوة التي تنتهجها الولايات الأمريكية المتحدة في توجهاتها الخارجية، وهو ما يشكل ضمانات للصين حول مستقبل وجودها في القارة الإفريقية [1].

وإن كان للوجود الصيني في إفريقيا سمات ودلالات اقتصادية خلال الفترة الماضية، فإنّ الفترة المقبلة قد تشهد توظيفا سياسيا للصين في مشروعها كقوة دولية قادمة في مواجهة القوى القائمة، حيث تشير التقارير ولا سيما لدى صانعي القرارات ومتخذيها في الغرب، إلى الإقرار بأنّ الصين ستصبح القوة الفاعلة في إفريقيا، وهو الأمر الذي يمثل تحديا حقيقيًا، ليس للأهداف والمصالح الأمريكية والأوروبية التقليدية فحسب، وإنما أيضًا للمشروع الغربي العالمي الرامي إلى ترويج ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي سياسات لا تنال اهتماما صينيا في إطار تعاملها مع دول القارة الإفريقية [2].

في هذا الصدد، خلصت دراسة عنوانها "تقييم نفوذ الصين والولايات المتحدة في إفريقيا"، إلى أنّ معظم البلدان الإفريقية تقول إنّ الصين تمارس قدرا لا بأس به من التأثير في بلدانهم. إضافة إلى ذلك، فإنّ أكثر المواطنين في القارة الإفريقية ينظرون إلى نفوذ الصين نظرة إيجابية أكثر من الولايات المتحدة، ومن بين الدول الإفريقية العشرة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية التي شملتها الدراسة، تقول ثمانية منها أنّ الصين والولايات المتحدة لديهما قدر كبير من التأثير والنفوذ في تحديد التوجهات التي تسير وفقها أنظمة الحكم في بلدانهم. أمّا في مالي وساحل العاج والسنغال، يظهر الاستطلاع بصورة ملحوظة تفوق التأثير الصيني على الأميركي، وتبرز أوغندا الدولة الإفريقية الوحيدة التي لا ترى الأغلبية فيها أنّ الصين تمارس نفوذا محليًا فيها [3].

---

[1]-شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد4، جانفي 2013، ص-ص 113-114.

[2]-رافع علي المدني، ***مرجع سبق ذكره***، ص.116.

[3]-حكمات العبد الرحمن، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 80-82.

كما تشير إحصائية أخرى لمركز البحوث "بيو غلوبال" بعنوان "نفوذ الصين أكثر إيجابية من نفوذ الولايات المتحدة"، إلى تفوق التأثير الصيني على الأميركي في القارة الإفريقية، ووصفته بأنّه أكثر إيجابية. وقد راوحت الفروقات في نسبة التفوق بين كل من الولايات المتحدة والصين لفائدة الأخيرة إلى 10 بالمئة في ساحل العاج وتنزانيا، بينما يتراجع التأثير الصيني أمام مثيله الأميركي في نيجيريا[1].

كل هذه المؤشرات وغيرها تطرح تساؤلات عدة لدى صناع القرار الأمريكي حول سر هذا النفوذ المتنامي والترحيب الكبير من لندن الأفارقة بالصين، غير أنّها تواجه بعض العقبات، من بينها غياب المعلومات والبيانات حول حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا. وعلى سبيل المثال أشار "بول هير" عضو غرفة التجارة الأمريكية-الانجولية في مداخلة له بمؤتمر "معهد أمريكان انتربرايز" قائلًا "إنّنا لا نعرف حجم الأموال الصينية الفعلية المدفوعة، ولا نعرف كم عدد الصينيين في أنغولا، ولا نعرف عدد العقود الصينية الموقعة مع أنغولا، ولا نعرف عدد الأنغوليين الذين يعملون في الشركات الصينية؟ "[2].

وبحسب الأرقام والإحصائيات الرسمية للوجود الصيني في إفريقيا، يمكن القول بأنّ مستقبل الصين في إفريقيا أفضل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب عامة، حيث إنّها الدولة الوحيدة التي تستطيع تقديم قروض بفوائد معقولة ولآجال مناسبة، إضافة إلى تفوقها في مجالات الصناعات التحويلية المتوسطة، وخبرتها الكبيرة في المجال الزراعي. كما أنّها تعد شريكا أساسيا في التنمية الإفريقية، والعمود الفقري لمشاريع البنية التحتية بجميع أنواعها في القارة. إلى جانب وجود آلاف الكفاءات الصينية في إفريقيا، حيث نجد العامل والمهندس والحرفي...الخ[3]. على عكس الولايات الأمريكية المتحدة التي أصبح يتمثل حضورها في القارة الإفريقية بالجنود والقواعد العسكرية؛ إذ نادرا ما يزور رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الدول الإفريقية. في المقابل يسافر كبار قادة "أفريكوم" إلى القارة بين الحين

---

(1)-***المرجع السابق***، ص.82.

(2)-فريدة العلمي، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص.159.

(3)-Brendon J. Cannon, "Is China Undermining Its Own Success in Africa?", 08/02/2019, *https://bit.ly/3cfWUmu*, visited 13/11/2019.

والآخر، وهو ما جعل علاقات المسؤولين العسكريين الأمريكيين مع قادة الدول الإفريقية هي العلاقات الدبلوماسية الرئيسية بدرجة أكثر من السفراء، على عكس الدبلوماسية الصينية المركزة على الدبلوماسية الناعمة التي تغلب الاقتصاد.

لذا يمكن القول بأنّ الاعتبارات الاقتصادية ستبقى العامل الأكثر أهمية من غيرها في تشكيل العلاقات الصينية–الإفريقية، فحاجة الصين إلى النفط الإفريقي والسعي إلى زيادة المبادلات التجارية وتوسيع مجالاتها ستكون أهم المتغيرات المؤثرة في استراتيجية الصين المستقبلية حيال إفريقيا. وسيعتمد كل ذلك بلا شك على أمرين، هما: قدرة الصين على تكييف نفسها مع المشاغل الإفريقية في الوقت الذي تسعى لتحقيق أهدافها الأوسع على مستوى القارة، وقدرة الأفارقة أنفسهم على تحديد طبيعة وعمق التغلغل الصيني في قارتهم، وإذا تمكنت الدول الإفريقية من امتلاك هذه الإمكانية، فإنّ هذا الأمر سيؤثر سلبًا على الدور الأمريكي والغربي بصفة عامة، من منظور المصالح الحالية والمستقبلية للطرفين الإفريقي والصيني[1].

لكن في نفس الوقت فإنّ مسار هذه التجربة لن يكون بالطبع مفروشا بالورود، حيث قد تبرز تحديات جديدة أمام الصين، فالجميع يعلم بأنّ وجودها بإفريقيا سيبقى مثار انتقادات، ومكمن قلق من لندن القوى الكبرى. وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني:

الفرع الثاني: تحديات الدور الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

مع اتساع رقعة مصالح الصين ونفوذها في القارة الإفريقية؛ من المرجح أن تواجه في المستقبل المنظور بعض المعوقات التي يمكن أن تقلل من المكاسب التي تحققها، نوجز أبرزها في هذا الإطار كالآتي[2]:

1) ضعف المكون الثقافي في علاقة الصين بإفريقيا، والذي تعكسه بعض العوامل منها:

---

[1]-إبتسام محمد العمري، **"**الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، **المستقبل العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2019. ص.16.

[2]-رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء: المجالات - الدوافع – سيناريوهات مستقبلية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2018/10/18، رابط المقال: https://bit.ly/3nNqp3M، تاريخ التصفح 2019/12/27، على الساعة 09:40.

- ✓ عدم انتشار اللغة الصينية في إفريقيا، بالمقارنة مع المنافسين التقليدين والجدد، وعدم إلمام النخبة الصينية المثقفة بمعظم اللغات المستخدمة في إفريقيا.
- ✓ عدم إيلاء الصين اهتماما كبيرا بالديانات المنتشرة في إفريقيا، وتجاهل منظمات المجتمع المدني.
- ✓ ضعف الاهتمام الإعلامي والأكاديمي الصيني بالقارة الإفريقية، وقلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة في دراسة كل ما يتعلق بهذه الدول من ناحية ثقافتها وقيمها وديانتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واكتفاء الصين باستقاء معلوماتها وبياناتها عن الدول الإفريقية من المراكز والبرامج البحثية الغربية، الأمر الذي ينقل لها صورا غير دقيقة عن الدول الإفريقية وثقافة شعوبها.

2) إنّ استمرار اعتماد الصين على المواد الخام وموارد الطاقة من إفريقيا، ومنح الشركات الصينية مزايا للمسؤولين السياسيين في الدول الإفريقية نظير تقديمهم تنازلات قانونية وتجارية واستثمارية، سيشوه صورة الصين ويضعها في خانة الدول المنبوذة من قبل الشعوب الإفريقية، وهو ما سيعرقل جهودها مستقبلا في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الإفريقية.

3) إنّ توطيد الصين لعلاقاتها مع الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا وتعميقها وإنشائها شبكة مصالح معقدة ومتشابكة، قد يطرح احتمالية تدخل الحكومة الصينية من خلال استخدام وحدات من جيشها إذا ما تعرضت مصالحها للخطر وللدفاع عن الأنظمة السياسية الحليفة لها، وهو ما سيولد مزيدًا من الاحتقان السياسي وتنامي مشاعر الكراهية ضد الصين.

4) عدم الاستقرار الذي قد يحدث لبعض الدول الإفريقية التي فيها استثمارات كبيرة للصين، ولعل ما حدث في ليبيا وإثيوبيا خير دليل على ذلك، وهو ما من شأنه أن يعوق المشاريع والشركات الصينية فيها، خصوصًا أنّ عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية قد أصبحت تتكرر في الفترات الأخيرة، حيث أشارت دورية "سيكور ميموكاد" الصهيونية في دراسة بعنوان النفوذ الصيني في إفريقيا،" إلى أنّه بالرغم من النجاح الذي

حققته الصين في القارة الإفريقية فإنّ الاحتجاجات ضدها رغم محدودية حجمها تنذر بما هو آت في المستقبل"[1].

5) أنّ الدور الصيني المتصاعد في القارة الإفريقية، لن يستمر دون احتمال حدوث تصادم وتضارب مع مصالح الولايات المتحدة واستراتيجياتها العالمية القائمة على الهيمنة، وهو ما قد يعوق تمدد نفوذ الصين في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والأمنية، وهذا ما سيوضحه المطلب الثاني:

المطلب الثاني: آفاق وتحديات الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الجديدة:

يثير مستقبل الدور الأمريكي في القارة الإفريقية تساؤلات عدة بين الدارسين، حيث ينقسمون إلى فريقين يرى كل منهما شكلاً متوقعا لهذا الدور مستقبلاً. ومن أهم تلك الرؤى والتوقعات القول بأفول الدور الأمريكي في المنطقة وأنّ الولايات المتحدة متجهة نحو انسحاب اختياري، بعدما فقدت القارة الإفريقية محورتيها لدى المصالح الأمريكية الاستراتيجية مقارنة مع مناطق جغرافية أخرى مثل: منطقة الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادي. أمّا الاتجاه المعاكس فيخالف هذه الرؤية، ويرى أنّ الولايات المتحدة لن تنسحب من المنطقة بعدما بنت تحالفات لمصالحها الاستراتيجية منذ عقود، كما أنّ انسحابها قد يتسبب في فوضى غير متوقعة، بالإضافة إلى أنّ ذلك سيساعد في تمدد قوى أخرى على حساب الدور الأمريكي.

بين هذا وذاك، يمكن القول بأنّ انحسار الدور الأمريكي في المنطقة؛ يعني أنّها ستتخلى عن دورها الكابح لطموح القوى المنافسة التي تتطلع للعب دور إقليمي مستقل عن المنطق الأمريكي، وهذا ما تدركه جيدًا. لذا من المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز دورها في مجريات الأحداث الإفريقية وفقا للحسابات التقليدية نفسها؛ وهي ضمان تدفق النفط وأمن استثماراتها ومكافحة الإرهاب

[1]-أشرف شتيوى، التغلغل الأمريكي في أفريقيا، **جريدة الشعب الجديد**، 2014/08/24، *https://bit.ly/38jMqdp*، تاريخ التصفح: 2019/11/04، على الساعة: 22:53.

واحتواء الدول المارقة. وعليه يمكن وصف التقاعس الأمريكي الحالي تجاه المنطقة، بالتقاعس الظرفي الذي ينتهي بترتيب النظام الإقليمي العالمي الذي تبقى الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي فيه [1].

وفي هذا الإطار، سنحاول استشراف آفاق الدور الأمريكي في ظل التواجد الصيني المتنامي في القارة الإفريقية، كما أنّنا سنحاول إبراز أهم التحديات التي قد تواجه الولايات الأمريكية في القارة الإفريقية مستقبلًا.

الفرع الأول: آفاق الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

لم يسبق أبدًا حتى في أزهى عصور الإمبراطورية البريطانية أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلت إليه سطوة أمريكا، حيث أنّها تسيطر على الاقتصاد العالمي من خلال ما يعرف بنظام "بريتون وودز" والذي تمخض عنه إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبح بموجبه الدولار الأميركي هو عملة الاحتياطي الدولي[2]. كما تهيمن على المؤسسات الدولية الرئيسية كالأمم المتحدة والكثير من وكالاتها الخاصة، ولها حضور عسكري في جميع بقاع العالم، حتى بات يطلق عليها في مطلع الألفية الجديدة بمصطلحات جديدة مثل: **"**القوة العظمى، ودب القطب الأوحد**"**[3].

وبما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بمثابة الوريث الشرعي للإمبراطورية التي كانت لا تغيب عنها الشمس (بريطانيا)، فإنّ استمرار تواجدها في جميع مناطق العالم أمر مسلم به. وقد رأينا في الفصل الثاني أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر إفريقيا بمثابة خزان للثروات الطبيعية ومنطقة استراتيجية في الصراع الدولي، وبالتالي يدرك صناع القرار الأمريكي أنّ مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات الساحة الإفريقية، والتي تشهد صعود قوى جديدة أبرزها الصين [4].

---

[1]-جمال السند السويدي، **أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. الامارات العربية المتحدة، 2014، ص.106.

[2]-فنسان الغريب، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 116-118

[3]-مارتن جاك، ***مرجع سبق ذكره***، ص.10.

[4]-حمروشي فهد، "البعد الاستراتيجي الأمريكي في إفريقيا"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد19، 2017، ص-ص 430-431.

وفي هذا الشأن، ينقسم المهتمون بمستقبل الدور الأمريكي في ظل الصعود الصيني إلى قسمين، يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم اسم "معانقو الباندا "embrasseurs de panda"[1]، الذين يعتقدون بأنّ الصين لا يمكن أن تمثل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية في المستقبل ، خاصة في ظل امتلاك واشنطن أكثر من 70 قاعدة عسكرية حول العالم، بما في ذلك تلك المنتشرة في أنحاء القارة الإفريقية، كما أنّ لديها أكبر ميزانية عسكرية في العالم يصعب تجاوزها على المدى المنظور والمتوسط [2]. أما القسم الثاني فيطلق عليهم اسم مهاجمو التنين"pourfendeurs de dragon "، الذين ينظرون إلى الصين على أنّها الخطر الأول الذي يهدد مصالحهم، ويدعون إلى ضرورة اتباع نهج متشدد ضدها، خاصة في ظل تزايد التحذيرات التي تقول إنّها إذا ما تركتها تكمل تغلغلها في إفريقيا فإنّها سوف تتحول إلى قوة عدوانية [3].

ولا سيما أنّ الولايات المتحدة لم تنظر يومًا إلى الصعود الصيني على أنّه صعود سلمي، بل كانت تميل دائمًا إلى عدّه مصدرًا يهدد مكانتها ومصالحها القومية، وعاملًا سلبيًا يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي. وربما يعتبر ذلك هو التفسير الحقيقي لمرحلة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الحالي، والتي من مبرراتها حسب القيادة الأمريكية حماية المصالح الأمريكية والقيم الليبيرالية من التهديد الصيني [4].

وتجدر الإشارة هنا أنّ الولايات المتحدة تدرك أنّ إضعاف الصين ليس بالأمر السهل، كما أنّه في حالة تحقيقه فإنّ النتائج التي تترتب عليه ستكون بالغة الخطورة على مصالحها حيث إنّ هناك مقولة تشبه العلاقات الأمريكية والصينية بمثابة "المادة القابلة للاشتعال تحرق كل من حولها"[5]. لذلك فهي تنتهج النمط الثاني من أنماط الاستراتيجية الأمريكية: "إذا كان هنالك عدو لا يمكن تدميره، ينبغي

(1)-حكمات العبد الرحمن، ***مرجع سبق ذكره***، ص.82.
(2)-أحمد عبد العليم،" دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني"، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، الخميس، 2019/08/01، رابط المقال: *https://bit.ly/38q2fpz*، تاريخ التصفح: 2019/11/18، على الساعة 15:17.
(3)-حكمات العبد الرحمن، ***مرجع سبق ذكره***، *ص*. 82.
(4)-سليم كاطع علي، "الوجود الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، المجلد3، العدد2، 2014، ص-ص.241-242.
(5)-القس إكرام لمعي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 150-151.

العمل على تشتيته"[1]. وربما ذلك يفسر الكيفية التي تحاول بها الولايات المتحدة تطويق الصين، سواء من خلال الدخول في تحالفات مع الدول المناوئة لها، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لها مثل السودان.

وتحضرنا هنا مقولة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون": التي أكد فيها: "بأنّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعبر عن نفسها بقوة المخاطر التي تجابهها"[2]، ويمكن أن يدخل من ضمن ذلك الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود لتداعيات الدور الصيني في إفريقيا وباقي مناطق العالم، وذلك من أجل خلق العدو الذي تحتاجه الولايات المتحدة لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها العالمية والإقليمية [3]. كما يعطى الذريعة لواشنطن لشن هجمات وحروب غير مبررة مستقبلا ضد عدد من الدول تحت حجج ودعاوي مختلفة؛ خصوصا أنّ الأجندات الأمريكية في إفريقيا بشكل عام تتناغم مع منظومة سياستها الكونية ومحدداتها الثابتة، التي تهتم بالموقع الجغرافي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة وحصر المنافسين. لذا فلا غرابة أنّ تغير الرؤية الأمريكية حيال الأزمات والصراعات التي تعاني منها القارة الإفريقية حاليًا، تأتي خدمة لمصالحها المستقبلية، فقد صارت واشنطن تتجاوز منطق السياسة والدبلوماسية [4].

أمّا بخصوص التيار الذي يرى أنّ الصين سوف تتفوق على نظيرتها الأمريكية بما يمكنها من إزاحتها من على قمة النظام الدولي وليس الإفريقي وحسب، يرى عالم السياسية الأمريكي "جوزيف ناي" أنّ الأمريكيين لديهم تاريخ طويل من القلق حول تراجع دور دولتهم على المسرح الدولي، مشيرا إلى أنّه في ستينيات القرن المنصرم مع تنامي قوة الاتحاد السوفيتي، تبادر إلى أذهان كثير منهم أنّ القوة

---

(1)-ليو شيه تشنج، لي شي دونج، **الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان**. ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص.189.

(2)- محمد وائل القيسي، ***مرجع سبق ذكره***، ص.115.

(3) - صيوح محمد لؤي. وآخرون، "العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي". **مجلة جامعة تشرين**، المجلد 41، العدد 3، 2019، ص.130.

(4)-صفاء حسين علي الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجد3، ألعدد12، 2018، ص.150.

الأمريكية في انحدار، ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتي [1]. وهناك الكثير من الأمثلة التاريخية التي تدحض فكرة أن تراجع قوة الدولة يعني الانهيار وتراجع دورها، ففي الكثيرة من الفترات شعر الأمريكيون والساسة في الولايات المتحدة بأنّ القوة الأمريكية في تراجع، ولكنها لم تكن إلا مخاوف وهواجس فقط [2].

كما يرى المفكر الأمريكي "زبغنيو بريجينسكي "في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" أنّ هناك ثغرات بشأن توقع مستقبل القوة الصينية والدور الذي سوف تلعبه في العالم. فهو يرى أنّ الصين ستكون قوة إقليمية في آسيا، ولن يتعدى دورها القارة الأسيوية، وذلك لعدة اعتبارات: أهمها عدم التعويل على الإحصائيات، فقد تم هذا الخطأ بشأن استشراف مستقبل الدور الياباني، لكنها فشلت في لعب هذا الدور. يضاف إلى ذلك، أنّ النمو السريع اقتصاديا قد يخلق آثارا سلبية جانبية قد تحد من حرية الحركة للصين؛ يتعلق الأمر بزيادة استهلاك الطاقة والغذاء. حيث إنّ زيادة النمو الاقتصادي قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية والنووية على المدى القصير، لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية [3]. فتحديث القوات الصينية على سبيل المثال وللتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ يحتاج إلى تخصيص 20% من الناتج القومي(PNB) الصيني لمدة 10سنوات [4].

وبالرغم من خطوط السياسة الأمريكية وتوجهاتها الحالية أو المستقبلية غير الواضحة وغير النمطية في بعض معالمها، فإنّ بعض مؤشرات القوة الأمريكية الشاملة التي تنفرد بها عن سواها، تظهر صعوبة أن تحل دولة محل الولايات المتحدة في مجموع وظائفها القيادية، من العسكرية إلى الأيديولوجية.

---

(1)-نسيمة طويل، الاستراتيجية الامنية الامريكية، في منطقة شمال وشرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010، ص.76.

(2)-عمرو عبد العاطي،" استمرار القرن الأمريكي "في صورة جديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 202، 2015، ص.179.

(3)-زيبغنيو بريزنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**. ترجمة: أمل الشرقين، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص-ص 199-200.

(4)-وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية الجديدة**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص.29.

فالولايات الأمريكية فريدة من نوعها [1]؛ الأمر الذي ربما قد يمكنها من ممارسة الدور الرئيسي والمسيطر على الأحداث المقبلة في إفريقيا أو سواها، نظرا للاعتبارات التالية [2]:

1) الحضور الدبلوماسي والسياسي الفعال للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية والإفريقية، وهو ما تأكد في أزمات وقضايا دولية عديدة، لا سيما قضية انفصال جنوب السودان.

2) التفوق غير المسبوق للقوة العسكرية الأمريكية مقارنة بالقوى الكبرى في النظام العالمي، حيث إنّ هناك فجوة كبيرة في المجال العسكري تفصل بين الولايات الأمريكية، وبين روسيا والصين ودول أوروبا الغربية، كما أنّ معدل الإنفاق العسكري الأمريكي يفوق معدل الإنفاق العسكري لهذه الدول مجتمعة [3].

3) تستثمر الولايات المتحدة إمكانيات هائلة في مجال الاتصالات والمعلومات والإعلام من أجل تثبيت زعامتها الدولية؛ والتي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية.

4) تملك الولايات المتحدة قدرا كبيرا من التقنيات والآليات والوسائل التي تمكنها من فرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة، ولعل المثال المعاصر هو اتساع النمط الأمريكي في الحياة والفكر والعلم والثقافة في كل بقاع العالم، فيما يسمى اليوم بظاهرة العولمة[4].

لكنها أيضا تبقى البلد الذي يهدد أفضل ما في التقاليد الوطنية، وهي القوة الإمبريالية التي تريد أن تفرض أسلوب حياتها ومعتقداتها ومظاهرها الاحتكارية. وعليه فإنّ دورها سيواجه عدة تحديات كذلك؟

---

(1)-نهى بكر، "استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد213، جوان 2018، ص.105.
(2)-فهد مزيان خزار الخزار، ***مرجع سبق ذكره***، ص-ص 154-155.
(3)-صفاء حسين علي الجبوري، ***مرجع سبق ذكره***، ص.150.
(4)-القس إكرام لمعي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص.77.

الفرع الثاني: تحديات الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:

مرجح جدًا أن تواجه الولايات المتحدة عدة تحديات حول مستقبلها في القارة الإفريقية، أبرزها المنافسة التي تواجهها من طرف الدول الآسيوية ودول الاتحاد الأوربي وغيرها من الدول الصاعدة وخاصة دول البريكس "Brics "[1]. فالولايات المتحدة التي تهيمن على مفاصل النظام العالمي تشهد حالة من التراجع في بعض عناصر القوة، لاسيما الاقتصادية والتكنلوجية؛ نتيجة تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الانفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي [2]. وبالرغم من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق القوى الصاعدة متفرقة أو مجتمعة، فإنّ ذلك لم يعد مؤشرًا كافيا على تحديد القوة الأمريكية وهو ما كشفته أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية 2008، والوباء العالمي مؤخرًا 2020. ولعل هذا التراجع الأمريكي سوف يفرض على النظام الاقليمي أو الدولي تصحيح ذاته من خلال ما يعرف بالإحلال الحتمي لاستمرار عمل المنظومة، أي صعود الطرف الذي يمتلك عناصر قوة فاعله، وأكثر طرف مرشح لذلك هي الصين [3].

ويفسر ذلك، ما جاء به المنظر الأمريكي المتخصص في علم العلاقات الدولية "كينيث والتز" عندما أشار في نظريته "الواقعية البنيوية" إلى أنّ الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام عاجلاً أم آجلاً، وبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى لمنافستها أو التفوق عليها، من خلال زيادة عناصر القوة الذاتية أو في توسيع تحالفاتها [4]. فمثلا إن كلفة وأعباء سعي الولايات المتحدة في منع ظهور قوى منافسة لها تفرض عليها استهلاك واستنزاف الكثير من الموارد التي كانت تتفوق بها على كثير من الدول، كما أنّ تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من المناطق العالمية ستؤدي إلى انتكاس دورها وتكبدها الكثير من الخسائر، مثل الخسائر التي تلقتها في الصومال، أفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيرا وليس

---

(1) - منذر فوزي البيدر، **قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية ودورها في تهيئة البنية الدولية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص.317.

(2)- Michael E. O'Hanlon, **Budgeting for Hard Power: Defense and Security Spending Under Barack Obama**, Washington : Brookings Institution Press,2009, p.3. book in pdf: *https://amzn.to/3cifzye*.

(3)-محمد ياس خضير، "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي"، **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**، رابط الدراسة: https://bit.ly/3hdHtO7، تاريخ التصفح: 2019/10/05، على الساعة 19:25.

(4)-***المرجع نفسه.***

آخراً مالي. لهذا فإنّ سياسة خارجية أمريكية أكثر حزما ستكون ليس فقط غير ضرورية، بل ربما خطيرة[1].

تأسيسًا على ذلك، يرى الواقعيون بأنّ الولايات المتحدة باتت أقل حاجة بكثير للتدخل في شؤون الدول الأخرى في الخارج، حيث إنّ سياسة الضغط والإكراه والتلويح بالقوة العسكرية، ستؤدي إلى إعادة تشكيل توازن القوى من خلال ائتلاف يضم الصين والدول النامية المناهضة للهيمنة الأمريكية[2]. الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بمصالحها في مناطق إقليمية حساسة مثل الشرق الأوسط، وإفريقيا؛ شمالها وجنوبها، شرقها وغربها.

المطلب الثالث: آفاق التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية في ظل بروز منافسين جدد

بينما لا تتوقف الكتابات الأمريكية عن مهاجمة الوجود الصيني في إفريقيا، وبعدما كان التنافس الدولي في إفريقيا محصورا بين الشرق والغرب وأبرز ملامحه بين الصين وأميركا، وبين الغرب والغرب أي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، تحاول أطراف دولية وإقليمية أخرى نيل نصيب من "الكعكة الإفريقية"، مثل تركيا والهند واليابان، وبدرجة أقل دول وكيانات لم تكن لها تطلعات وطموحات تجاه القارة حتى وقت قريب، مثل إيران والكيان الصهيوني، بل وحتى بعض الدول العربية التي أصبح لها دور ملموس في القارة الإفريقية، منذ بداية ثورات ما أصطلح عليه "بثورات الربيع العربي".

ونلمس ذلك من خلال دراسة التحركات الأخيرة للدول السالفة الذكر في القارة الإفريقية وفي محيطها الإقليمي، فتواجد إيران في إريتريا بالقرب من مضيق باب المندب إلى جوار حلفائها الحوثيين في اليمن، والوجود التركي المتصاعد من خلال الاتفاقيات العسكرية والشراكات الأمنية والاستثمار، علاوة على تغلغل "الكيان الصهيوني" الذي يسير وفق خطى متسارعة قصد كسب دعم الدول الإفريقية – تطبيع المغرب والسودان مثال واضح–. كلها وقائع تشير إلى مدى الانخراط الأجنبي في القارة الإفريقية.

---

[1]-أيلوت كوهين، **العصا الغليظة: حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية**. ترجمة: فواز زعرور، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018، ص.31.

[2]-Samantha power and Other, **To Lead the World: American Strategy after the Bush Doctrine. UK**, Oxford University Press,2008, p.134.

وفي ظل هذه الأجواء التنافسية، من المهم إلقاء الضوء على الدور السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى العقائدي للفاعلين الجدد في القارة الإفريقية، ومحاولة معرفة مدى انعكاسات ذلك على الدور الصيني والأمريكي. ولذا فإنّ السؤال المطروح هنا: ما هو مستقبل الدور الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية في ظل الأدوار الجديدة للاعبين الجدد؟

للإجابة على هذا السؤال، سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى فرعين يدرسان المنافسين الجدد على حسب درجة تأثيرهم في سياق التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية:

الفرع الأول: المنافسين الجدد الأكثر تأثيرا على الدور الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية

ولنبدأ بتركيا، فما بين عامي 2010 و2016 افتتحت تركيا 26 سفارة جديدة في القارة الإفريقية، ووفقا لوزارة الخارجية التركية، فقد بلغ عدد السفارات التركية في إفريقيا 40 سفارة سنة 2018، بينما كان عدد سفارات تركيا في إفريقيا حتى عام 2009 نحو 12 سفارة فقط، في حين يوجد في أنقرة سفارات 33 دولة إفريقية [1]. كما تصل طائرات الخطوط الجوية التركية المملوكة للدولة بنسبة 49% إلى أكثر من 50 دولة إفريقية، أمّا قيمة الاستثمارات التركية في القارة فقدرت بنحو 6 مليارات دولار سنة 2015، في حين بلغ حجم التبادل التجاري مع إفريقيا نحو 20 مليار دولار في عام 2018، وهو ثلاثة أضعاف ما تحقق عام 2003. كما تعمل تركيا على زيادة حجم تبادلها التجاري مع إفريقيا ليصل بحلول عام 2023 حاجز 100 مليار دولار سنويا، كجزء من مجموعة من الخطط الطموحة للقارة التي تشمل بناء السكك الحديدية في تنزانيا ومحطات المطارات في غانا ومدينة "بحيرة ديامنيديو" المستقبلية في السنغال [2].

ولتعزيز نفوذها في المنطقة، افتتحت تركيا عام 2018 أكبر قاعدة عسكرية خارج حدودها في "مقديشو" عاصمة الصومال[3]، وهو ما يعكس مدى الأولوية التي تفردها تركيا حاليًا لإفريقيا، وأهميتها الكبيرة في الاستراتيجية التركية، والتي تتمثل بشكل مختصر في أربع مدخلات رئيسية هي: المنطلق

(1)-جوزيف رامز أمين، "العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي"، **مجلة أفاق إفريقية**، العدد 47، 2018، ص.39.
(2)***المرجع نفسه***، ص.40.
(3)-ناجي شهود، ***مرجع سبق ذكره***، ص.95.

الحضاري، والمحفز الاقتصادي، والعامل الأمني الاستخباري، والتنافس الدولي الإقليمي [1]. وتشير التصريحات الإعلامية وبعض مقالات الصحف العربية عن امتعاض أطراف غربية عديدة من محاولات تركيا منافستها في ساحة ظلت إلى عهد قريب خالصة لها. ويبدو من خلال التصريحات الإعلامية للمسؤولين الأمريكيين، أنّ الولايات الأمريكية لم تعد تخشى فقط المنافسين التقليديين لها في إفريقيا والشرق الأوسط، مثل فرنسا، وروسيا وبدرجة أكبر الصين، بل أصبحت تخشى المنافسين الجدد كذلك؛ خصوصا في ظل محاولات تركيا مؤخرا تعزيز حضورها في المنطقة عبر إنشاء قوة مشتركة لمواجهة ما توصف بالمخاطر الإرهابية والهجرة غير الشرعية [2].

وبالإضافة إلى المساعي التركية في إفريقيا، تبرز الهند هي الأخرى، حيث تطمح الهند من جهتها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يتيح لها حضورا دوليا مناسبا، ولإدراكها لثقل الصوت الإفريقي القادر على ترجيح كفة الهند في حال الاتفاق على ذلك[3]، أعلنت سنة 2018 أنّها ستفتتح 18 سفارة في إفريقيا كمحطة جديدة لها خارج حدودها الجغرافية، كما ضاعفت وتيرة استثماراتها في القارة الإفريقية، فعلى مدى 15 عاما من الشراكة، تضاعفت المبادلات التجارية بين الجانبين 25 مرة، لتقفز من 3 مليار دولار عام 2000 إلى 75 مليارا عام 2015، بحسب تصريح أدلى به وزير الخارجية الهندي السابق "فيجاي كومار سين"[4]. ويترجم نمو المبادلات التجارية، التطور الكبير الذي شهدته العلاقات بين نيودلهي والبلدان الإفريقية في السنوات الأخيرة. وبحسب المؤشرات الهندية والإفريقية، فقد زادت الصادرات الهندية منذ العام 2002 بنسبة 25% سنويا، لتستقر عند حدود 27 مليار دولار عام 2013، كما شهدت الصادرات الإفريقية نحو الهند ارتفاعا بنسبة 33%، لتصل إلى 43 مليارا خلال الفترة نفسها. ورغم أنّ حجم المبادلات التجارية بين إفريقيا والهند لا يزال دون المستوى الذي بلغته

---

(1)-جوزيف رامز أمين، ***مرجع سبق ذكره***، ص.39.

(2)-أمين محمد حبلا، هل دخلت تركيا حلبة الصراع على القارة السمراء؟، **موقع الجزيرة نت**، 2018/2/28، https://bit.ly/2Mbve9e، تاريخ التصفح: 2019/10/15، على الساعة 21:33.

(3)- هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر أدم حمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.315.

(4)-صحيفة الإيكونوميست، ***مرجع سبق ذكره***، ص.4.

الصين التي حققت رقمًا بهذا الشأن تجاوز 200 مليار دولار عام 2014، فإنّه بوسع الهند استغلال نقاط ضعف الصين لتعزيز حضورها في القارة السمراء[1].

وبخلاف الصين التي تحصل على حصتها من السوق الإفريقية عبر الحملات الدبلوماسية، فإنّ الهند تمنح الأولوية في هذا الصدد للقطاع الخاص. واستنادا إلى بيانات الخارجية الهندية المنشورة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، فإنّ 20% من النفط المستورد من قبلها يأتي من القارة الإفريقية، حيث يمثل نفط أنغولا ونيجيريا 66% منه. كما تستثمر الهند في القطاع الزراعي والصناعي، حيث يشير "سيري سي" المشرف على مكتب "أفريكا وورلد وايد غروب" للاستشارات في الجغرافيا السياسية والاقتصادية **"**أنّ خبرة الهند في المجال الميكانيكي والحوسبة سيسمح لها ولبلدان وسط إفريقيا بتحقيق أكبر استفادة ممكنة مستقبلا**"**[2].

وبالإضافة للدول السالفة الذكر، تحرص كذلك اليابان الفقيرة في الموارد الأولية على الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة في إفريقيا، ولاسيما مع تنامي الاعتماد على استيراد النفط والغاز بعد كارثة "فوكوشيما النووية " عام 2011، والتي تسببت في إغلاق معظم المفاعلات النووية في اليابان. وفي سعيها لذلك، تستغل اليابان الحساسية الإفريقية–الغربية المتعلقة بمسألة "التدخل"، والتي جعلت إفريقيا تفتح أبوابها وتقدم تسهيلاتها للاستثمارات اليابانية أكثر فأكثر[3].

ونشير في هذا السياق إلى أنّ اليابان تعد من المصادر الأساسية للمساعدات الخارجية في القارة الإفريقية، كما أنّ لها دور مهم في تطوير القطاع الصناعي والخدماتي لكثير من الدول الإفريقية، ففي سنة 2016 تعهدت اليابان للزعماء الأفارقة بدعم القطاعين العام والخاص وتشجيع الشركات اليابانية على الاستثمار في القارة الإفريقية، وذلك خلال مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا "تيكاد" الذي عقد للمرة الأولى على أرض إفريقية وبالتحديد في العاصمة الكينية "نيروبي" عام 2016، والذي كانت أهم

---

[1]-DATA: China-Africa Trade, ***Op.Cit***.

[2]-**مركز دراسات الصين وأسيا**، العلاقات الهندية الإفريقية،*https://bit.ly/3t8qJTM*، تاريخ التصفح :2019/10/12، على الساعة 20: 23.

[3]-برد رتيبة، العلاقات اليابانية الإفريقية، **مجلة قراءات إفريقية**، 2017/01/29، رابط المقال: *https://bit.ly/3nKkyw0*، تاريخ التصفح:2019/10/13، على الساعة 16:00.

نتائجه استثمار نحو ثلاثين مليار دولار في إفريقيا خلال ثلاث سنوات تلت المؤتمر (2016-2019) في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص[1].

وجدير بالذكر، أنّ اليابان سعت إلى تعزيز العلاقات العسكرية مع إفريقيا بنحو متواز مع العلاقات الدبلوماسية، فمنذ عام 2011 تتمركز فرقة تابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية قوامها 180 جنديا في جيبوتي بجوار القاعدة الأميركية " ليمونير" القريبة من المطار الدولي للبلاد، من أجل توفير محطة لانطلاق الطائرات اليابانية المشاركة في التحالف الدولي لمواجهة القرصنة، وتوفير الحماية للسفن اليابانية العابرة لخليج عدن [2].

الفرع الثاني: المنافسين الجدد الأقل تأثير على التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية

بعد فترات من عدم الاهتمام الدبلوماسي، بدأت العديد من الدول وعلى رأسهم دول الجوار الإقليمي تجدد اهتمامها بالقارة الإفريقية. ففي سنة 2016 زار رئيس وزراء الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" عدة دول كأوغندا ورواندا وإثيوبيا وكينيا وإفريقيا الجنوبية، وقد صرح حينها قائلًا: **"**أنّ إسرائيل تعود إلى إفريقيا وإفريقيا تعود إلى إسرائيل**"**[3]. معلنًا بذلك أنّ مبادرته الدبلوماسية الجديدة مع الدول الإفريقية هي واحدة من أهم أولوياته، في الوقت الذي يشهد فيه الشمال الإفريقي عدم استقرار وتوترات سياسية.

ورغم أنّ الكيان الصهيوني تربطه علاقات مع حوالي 42 دولة إفريقية، إلا أنّه يتطلع للحصول على المزيد من الدعم السياسي، ويعتبر ذلك أحد أهم بنود استراتيجيته الطويلة الأجل، حيث يقوم بتوقيع اتفاقيات مهمة وتاريخية في مجال الطاقة مع دول الجوار مثل: مصر. كما يولي اهتماما كبيرا وخاصا بمنطقة القرن الإفريقي؛ كونها تحتضن منابع النيل وموانئ ومعابر بحرية مهمة. وفي سبيل سعي الكيان الصهيوني لتطويق منافسيه وإثارة الفوضى في المنطقة، يقدم الدعم العسكري والمالي والتقني لبعض

---

(1)-**تقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية**، "الرئيس يواصل مهمته من أجل أفريقيا برئاسة قمة يوكوهاما اليابانية – الأفريقية"، 2019/08/27، رابط التقرير : *http://www.sis.gov.eg/Story/194310*، تاريخ التصفح : 2019/10/13، على الساعة 21:15

(2)-**الجزيرة نت**، تنافس ياباني صيني على القواعد بجيبوتي، 2019/10/13، رابط الموضوع: *https://bit.ly/3pkyGMW*، تاريخ التصفح: 2019/10/14، على الساعة 13:58.

(3)-سهام معط الله، "إسرائيل تلعب على الحبلين في إفريقيا"، **جريدة العربي الجديد**، 2018/12/24، *https://bit.ly/3pj9VRc* ، تاريخ التصفح:2019/10/08، على الساعة 13:48.

الدول، مثل مساعدة إثيوبيا في بناء سد النهضة الذي يثير جدلا واسعا بين دول المنطقة، فلا يخفى على أحد حنكة الكيان الصهيوني وإتقانه للعب دور الصديق والعدو في آن واحد [1].

وعلى ذكر دور الكيان الصهيوني في المنطقة، تجدر الإشارة إلى إيران التي تحاول كسر العزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها بسبب طموحها النووي، وذلك من خلال تدعيم واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول القارة وكسب تأييدهم في المحافل الدولية. فالصوت الإفريقي إن لم يكن مساندا لإيران فهو في كثير من الأحيان ليس معاديا لها [2]. علاوة على ذلك، تسعى إيران لبسط نفوذها في العديد من الدول الإفريقية من خلال السيطرة على بعض القطاعات الاقتصادية، مثل امتلاك عدد من شركات الصرافة في نيجيريا وساحل العاج وسيراليون، وسعيها للسيطرة على قطاع النقل والسيارات في السنغال وغانا ونيجيريا وموريتانيا [3]. ناهيك عن سعيها لاستقطاب النخب الإفريقية لأهداف سياسية ودينية مرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية والمصالح العليا لإيران، ويتضح ذلك من خلال التواجد المكثف للصحافيين والمبعوثين الاعلاميين الايرانيين، هذا بالإضافة إلى انتشار المثقفين الإيرانيين في العديد من دول القارة الإفريقية.

وينبغي هنا عدم إهمال الدور والتأثير الإيراني في دول شمال إفريقيا، فقد بلغت نسبة التشييع فيها مستويات عالية مقارنة ببقية دول القارة. حيث إنّ التحرك الإيراني في هذه المنطقة هو أحد مراحل الوصول إلى الشكل النهائي للجمهورية الإسلامية، التي تسعى لاستغلالها من أجل استعادة إمبراطوريتها الفارسية بمفاهيم جديدة تتماشى مع تطورات أحداث العصر، وتحسبا لأي تحركات غربية تجاهها [4].

الخريطة الموالية توضح مناطق النفوذ الإيراني والكيان الصهيوني في القارة الإفريقية:

---

(1)-***المرجع السابق.***

(2)-أميرة عبد الحليم، "الدور الإيراني في وسط وجنوب إفريقيا"، **أفاق إفريقية**، العدد 47، 2018، ص.79.

(3)-عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية-الإفريقية"، **مجلة أراء الخليج**، العدد 142، أكتوبر 2019.

(4)-ناجي شهود، ***مرجع سبق ذكره***، ص.95.

❖ خريطة (09) توضح مناطق النفوذ الإيراني والكيان الصهيوني في إفريقيا

اللون الأحمر: الدول التي تحاول إيران تقوية نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي فيها.

النجمة السداسية: للدول التي زارها وزير خارجية الكيان الصهيوني السابق" أفيغدور ليبرمان " عام 2009

***المصدر**: سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2013/05/08، https://bit.ly/3mIBqe1 ، تاريخ الاطلاع:2019/10/12، على الساعة 13:11.*

علاوة على المصالح الإسرائيلية والإيرانية، والتنافس السياسي والأمني والاقتصادي وحتى العقائدي داخل القارة. تنضم "دول الخليج العربي" للقائمة في ظل التحركات الأخيرة التي كشفت بوضوح عن انخراطها في مضمار المنافسة، حيث تتنوع علاقاتها مع الدول الإفريقية بشكل عام ومع "دول القرن الإفريقي" الذي تمثله أثيوبيا الصومال جيبوتي أريتيريا بشكل خاص. فعلى صعيد التفاعلات الدبلوماسية، هناك 30 بعثة دبلوماسية أو قنصلية لدول مجلس التعاون الخليجي بالدول الإفريقية غير العربية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي توجد هناك 109 بعثة دبلوماسية إفريقية[1]. أمّا على نطاق الموقف الخليجي من القضايا الإفريقية، فيتسم بالاتساق مع الموقف الإفريقي فيما يتعلق بقضية النضال من أجل التحرر الوطني، والقضاء على النظم العنصرية التي مثلت القضية المركزية للدول الإفريقية منذ ستينيات القرن العشرين، باستثناء قضية الصحراء الغربية التي تبقى محل خلاف بين مؤيد ومعارض لحق تقرير المصير.

[1]-شرين يونس، "العلاقات الخليجية الأفريقية"، **موقع الجزيرة نت**، رابط الموضوع: https://bit.ly/34Neq7A ، تاريخ التصفح 2019/10/13، على الساعة 14:43.

كما تمتلك دول الخليج العربي شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية والدعوية التي لها دور هام في إدارة العلاقات الخليجية الإفريقية، إضافة إلى تعدد المؤتمرات الاقتصادية الخليجية الإفريقية، والتي ساهمت في تطوير واردات الأغذية وصادراتها بين الطرفين، إذ أبرمت دول الخليج –التي تستورد ما بين (80 - 90 %) من طعامها– صفقات زراعية مع مالي وموريتانيا والمغرب وموزمبيق والسودان وتنزانيا.

وتجدر الإشارة هنا؛ أنّ الأهداف الخليجية في إفريقيا، لا ترتبط في كونها تحقيق مصالح اقتصادية وفقط، لكن لها أهداف وأبعاد أمنية إلى حد كبير، فعلاوة على محاولة احتواء التهديدات الإسرائيلية الأمنية والسياسية وحتى العقائدية في المنطقة. تسعى بعض دول الخليج على غرار السعودية إلى تحجيم النفوذ الإيراني في إفريقيا، خصوصًا بعدما بدأت تحقق إيران وجودا سياسي واقتصادي لا باس به في العديد من الدول الافريقية. وقد كان السودان أحد ميادين الخلاف، حيث ضغطت السعودية لإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية بالسودان في سبتمبر 2014، واقنعت السودان بالمشاركة في عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين باليمن، والمشاركة في مناورات ردع الشمال في وقت سابق، وصولًا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية السودانية –الإيرانية في يناير 2016 [(1)].

ويبدو من سير الأحداث والتهديدات المرتقبة أنّ الاهتمام الخليجي بالمنطقة سيبقى مستديمًا وليس مؤقتًا، وهذا الأمر تفرضه الطبيعة الجغرافية. فخلال هذه المرحلة، لا يوجد موقع استراتيجي للدول الأجنبية عامة ولدول الخليج خاصة أكثر أهمية من موقع دول القرن الإفريقي، وهو ما يفسر سعي بعض دول الخليج لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة على غرار ما فعلت السعودية والإمارات العربية المتحدة[(2)]. وهو ما نلاحظه من خلال الخريطة الموالية:

(1)-أيمن شبانة، "محاور التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد52، العدد 210، أكتوبر 2017، ص.149.
(2)-ناجي شهود، ***مرجع سبق ذكره***، ص.95.

❖ **خريطة (10) توضح مناطق الاستثمار الخليجي في القارة الإفريقية:**

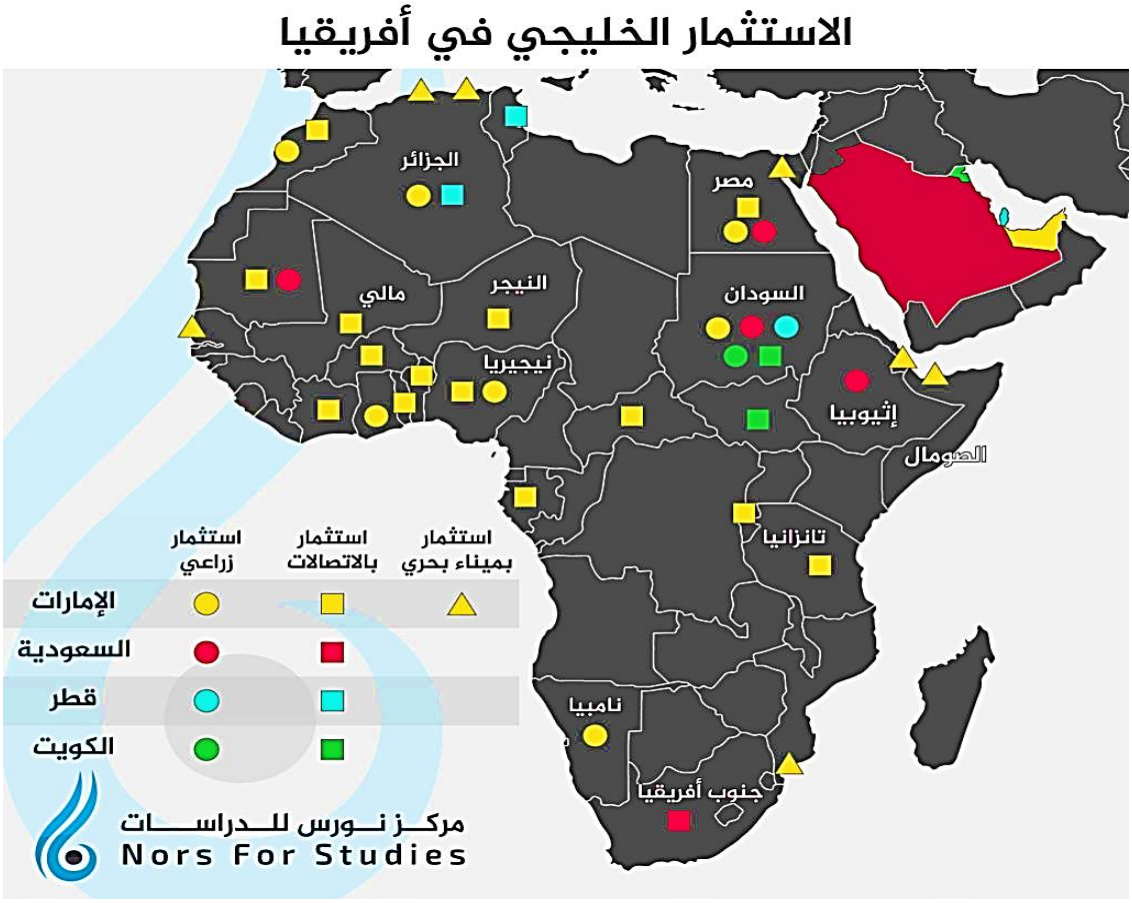

***المصدر: مركز نورس للدراسات**، استثمار دول الخليج في قارة إفريقيا، https://bit.ly/3tM0wny، تاريخ الاطلاع 2020/06/22، على الساعة 23:17.*

عمومًا، وحسب المؤشرات السابق عرضها للتنافس الدولي والإقليمي في القارة الإفريقية، يمكن القول بأنّ القارة الإفريقية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكن لكل القوى دولية كانت أم إقليمية أن تلعب أدوارًا مؤثرة فيها، ولعل هذا ما يفسر لنا حجم الانغماس الدولي في هذه القارة الخصبة، والحديث هنا عن الصين والولايات المتحدة وعن تركيا واليابان والهند وإيران...، فالقوى الجديدة لم تختلف كثيرًا عن القوي التقليدية في النزعة والأهداف "تحت مسمى تنويع العلاقات" [(1)].

أمّا فيما يتعلق بتأثير هذه المنافسة على الدورين الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية، فيمكن الإشارة إلى أنّ القوى التي تطرقنا إليها في هذا المطلب، نجحت في إنشاء شبكة متداخلة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الدينية في هذه القارة، ولكن حتى لو كان لها دور، فلن يكون

(1)-ميسرة محمد حسن، **إفريقيا السوداء والغزو الأصفر**. القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2005، ص.104.

بالدور الفعال الذي يمكنها من فرض وجودها بالصورة التي يفرضها التنافس الأمريكي-الصيني حاليًا، أو خلال السنوات القليلة القادمة، فأهدافها ضيقة مقارنة بأهداف الصين والولايات المتحدة وحتى القوى التقليدية[1]. وعليه فإنّ المشهد المستقبلي للتنافس الدولي في القارة الإفريقية يشير إلى أنّ التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا سيكون هو التنافس الأصعب، لأنه يدور حول الثروات الطبيعية التي أصبحت "المحرك الحيوي للاقتصاد العالمي"[2]. ناهيك على ما تملكه الولايات المتحدة والصين من مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي تكفي لإدامة سيطرتهما على الساحة الدولية والإفريقية في المرحلة المقبلة.

وحول تأثير التنافس الدولي بشكل عام على القارة الأفريقية، يمكن القول بأنّ تعدد المنافسين يطرح العديد من المزايا، فإذا ما أحسنت الدول الأفريقية استغلالها؛ ستتمكن من تحقيق الكثير من الفوائد في سياق تصدير خاماتها بأعلى الأسعار واستيراد السلع المصنعة كليًا أو جزئيًا بأسعار أقل، وما يتماشى مع ذلك من ارتفاع في حجم الاستثمارات الوافدة.

---

(1)-البلولة عبد المنعم علي أحمد، التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015، ص.133.

(2)-سالم محمد الزبيدي، **الاتحاد الأفريقي في ظل النظام الدولي الجديد**. طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006، ص.72.

الخاتمة

من خلال كل ما تقدم في هذه الدراسة، يتبيّن لنا، أنّ القارة الإفريقية أضحت مجالًا خصبًا للتنافس الاستراتيجي الأمريكي والصيني، بعد أن كانت حِكرًا على القوى الأوروبية التقليدية. وقد برز التنافس الأمريكي الصيني بصورة واضحة، بعد إدراك الولايات المتحدة للدور الصيني المتصاعد في القارة، والتي رأت فيه تهديدا لمصالحا ومحاولة لتحجيم دورها في المنطقة.

وهكذا باتت القارة الإفريقية تتخبط بين المخالب الأمريكية تارة، وبين قبضة التنين الصيني تارة أخرى. كما لازالت تتخبط في مشاكلها القديمة–الحديثة، فالقول الإفريقي المأثور القائل إنّه "في حالة تصارع فيلين كبيرين فإنّ الحشائش من تحت أقدامهما هي وحدها التي تعاني"، يؤكد على معنى ومدلول الوضعية التي تعاني منها القارة الإفريقية حاليًا.

وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج التي نوجزها فيما يلي:

- أنّ الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية في إفريقيا هي نتيجة تراكم أحداث طويلة الأمد، تداخلت فيها عوامل الجغرافيا والتاريخ والتركيبة المجتمعية المتوارثة. وبالرغم مما تملكه دول القارة من إمكانات مادية كبيرة، وثروات طبيعية متنوعة وحتى طاقات بشرية متمكنة، مازالت تعاني الضعف والتخلف. كما أنّ دورها العالمي بات يقتصر على ما تمتلكه من ثروات طبيعية، وفي كونها سوقا مهمة لشركات القوى العالمية.
- أنّ القارة الإفريقية شهدت توسعا في الفاعلين وتنوعًا في الأساليب والمجالات، لكنها لم تتخلص من مظاهر الخضوع السياسي والتبعية الاقتصادية لدولها. كما أصبحت سيادتها الوطنية مجرد خطوط على الخرائط الجغرافية. وسواء كانت تأثيرات المتغيرات الدولية الجديدة السياسية والاقتصادية والثقافية بل وحتى العسكرية منها والاجتماعية سلبية أم ايجابية، فهي بمفهومها الشامل، صاغت شعوبا فقيرة ومتخلفة أمام مشكلات تعيق تقدمها وتزيد تخلفها أكثر مما تساعد على تطورها. ورغم أنّ بعض البلدان الإفريقية تسير في طريق النمو إلا أنّ الفجوة بينها وبين باقي دول القارات الأخرى لا تزال كبيرة.

- أنّ عدم التوافق الأيديولوجي بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين زاد من حدة التنافس. ويمكن ملاحظة هذا التباين بسهولة في الاختلافات العميقة بين المفاهيم الأميركية والصينية بشأن الديمقراطية وأنماط الحكم وأوضاع حقوق الإنسان، ناهيك عن تباين المواقف والسياسات والرؤى حول تسوية الأزمات التي تتعرض لها القارة وما ينجم عنها من انعكاسات؛ فضلاً عن العوامل الأخرى، كالمتغيرات الداخلية والخارجية، التي تحدد وتوجه العلاقات الثنائية بين الطرفين.
- أنّ التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا أفرز فرصًا للدول الإفريقية مكنتها من سد بعض النقائص التي كانت تعاني منها، بما في ذلك الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات من أطراف مختلفة. فمن جهة استفادت من أهم الميزات الاقتصادية التي قدمتها الصين باعتبار هذه الأخيرة ركزت على البعد الاقتصادي في الولوج إلى القارة الإفريقية، ومن جهة أخرى استفادت من الميزات السياسية والأمنية التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بموجبها أعيد الاعتبار للقارة الإفريقية خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- أنّ التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بقدر ما أفرز فرص للدول الإفريقية، أفرز كذلك عدة انعكاسات سلبية، فمن بين أبرز الانعكاسات السلبية أنّه أدى إلى نهب المزيد من ثروات دول القارة الإفريقية، كما كرس سياسة التبعية، وأبقى مشاركة القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي محصورة في توفير المواد الخام دون المجالات الاقتصادية الأخرى.
- أنّ القارة الإفريقية لم تعد مجالا محصورا على التنافس الأمريكي والصيني وبعض الدول الأوروبية فقط، بل أصبحت عرضة للمنافسة من قبل العديد من القوى الدولية الصاعدة والنامية، والتي باتت تشكل قوة عالمية لا يمكن تجاهلها، سواء من حيث مقوماتها الاقتصادية، أو السياسية أو العسكرية. وهذا الصعود قد يؤدي إلى إعادة التوازن في المنطقة، كما كان الأمر قبل تفكك الاتحاد السوفياتي ولكن بأسلوب مختلف. فالتنافس الدولي الراهن في إفريقيا يعتمد على القوة الناعمة، التي تسخر السياسة والاقتصاد لضمان المصالح وبسط النفوذ.
- خلصت الدراسة إلى أنّ مستقبل الصين في إفريقيا وفق المؤشرات الحالية أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّه – يبقى–مرهون في قدرة الصين على التوفيق بين معطيات عدة تتلخص في قيمة

مساهمتها في الاقتصاد الإفريقي أولاً، ومدى مراعاتها للخصوصيات الإفريقية ثانيًا، وقدرتها على مواجهة الضغوطات الأمريكية أخيرًا.

وعلى ضوء كل ما سبق، وبعد الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءة والبحث والتحليل، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها تصب في صالح القارة الإفريقية التي ننتمي إليها، حيث نقترح:

- ✓ تشجيع التعاون السياسي والتبادل الاقتصادي بين الدول الإفريقية للتقليل من الاعتماد على القوى الأجنبية والحد من التدخلات الخارجية.
- ✓ على الدول الإفريقية الاقتداء بالنموذجين الأمريكي والصيني، وليس بالضرورة تقليدهما والانصياع لشروطهما. وإنما يفضل أن تكرس كل دولة استقلالها السياسي الذي يمكنها من تهيئة الظروف الملائمة لانتهاج نموذج خاص تسيير عليه، يلبي احتياجاتها ومتطلباتها المستقبلية.
- ✓ على دول القارة الإفريقية ومن بينها الجزائر ألّا تضع كل البيض في سلة واحدة وتراهن على إحدى القوتين حتى لا تقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه الدول التي اختارت المعسكر الشرقي، لتجد نفسها بعد ذلك وسط التخلف وضغوطات الديون عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، والأحرى بها أن تنتهج سياسات متوازنة تجاه الدولتين تراعي مصالحها على الأقل إلى حين توضح مآل التنافس بين الدولتين.

يبقى في ختام هذه الاقتراحات أن نشير إلى أنّ موضوع التنافس الأمريكي والصيني، بصفة عامة، يبقى مثيرا للعديد من التساؤلات، يمكن أن تكون موضوع دراسات بحثية في المستقبل مثل: " التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني في العالم في ظل بروز القوى الصاعدة"، وكذا موضوع" النفوذ الصيني في إفريقيا وانعكاساته على المصالح الأوروبية"....

الملاحق

➢ ملحق (01) بطاقة تقنية عن الصين

الاسم الرسمي: جمهورية الصين الشعبية

بالصينية المبسطة: 中华人民共和国 تشونغهوا رنمين غونغهيغو

العلم الرسمي	الشعار الوطني

الموقع الجغرافي

المساحة: 9,671,018 كلم2 (رابع أكبر بلد من حيث المساحة)	السكان: 1,421,851,888 نسمة بحسب إحصائيات 2020

اللغة الرسمية: المندرية.	نظام الحكم: جمهورية شيوعية نظام الحز ب الواحد	العاصمة: بكين. أكبر المدن: شنغهاي
العملة: يوان (1 يوان = 0.153868 دولار أمريكي).	اليوم الوطني: 1 أكتوبر (إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية).	الصين واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
الناتج المحلي الإجمالي للصين (PIB) بلغ حوالي 14.34 تريليون دولار سنة 2019	الصين هي القوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ 3,22 ترليون دولار أمريكي سنة 2019	تمتلك الصين السلاح النووي، ولديها أكبر جيش في العالم من حيث العدد، وثاني أكبر ميزانية عسكرية...

رئيس الدولة الحالي (2020): شي جين بينغ

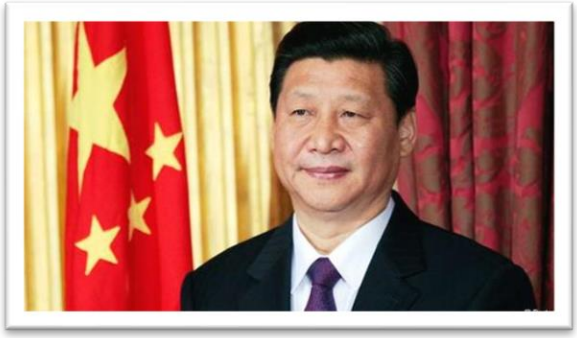

خريطة للمقاطعات والأقاليم والمناطق الصينية وفقا لتعداد السكان

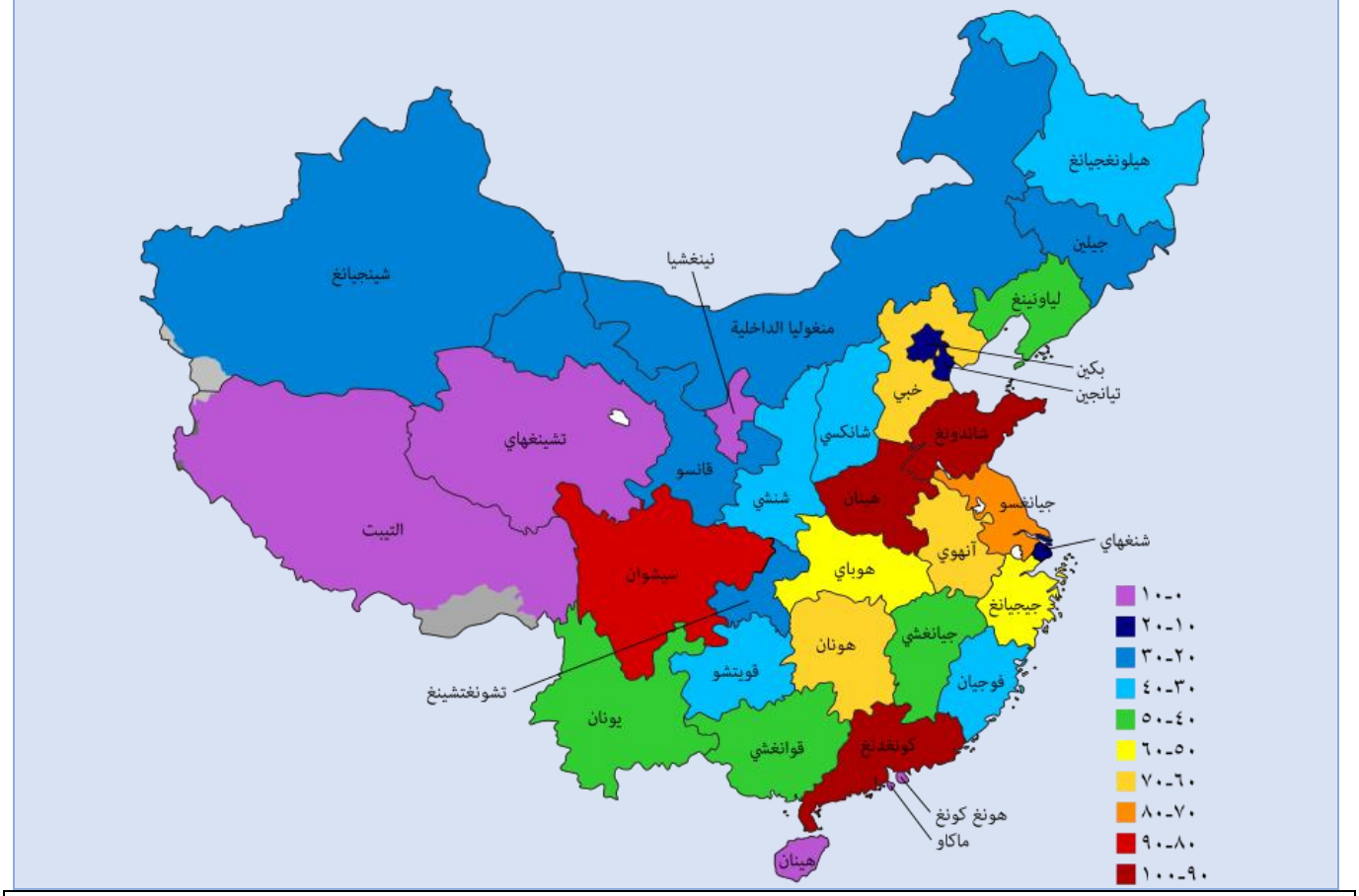

ملحق (1): من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

المصدر1: https://bit.ly/38TbAHt

المصدر2: https://cn.moe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/GeneralInfo.aspx

المصدر3: البنك الدولي،2019، https://bit.ly/3qAl2H7

➢ ملحق (02): بطاقة فنية للولايات المتحدة الأمريكية

الاسم الرسمي: الوِلَايَات المُتَّحِدَة الأمريكية -United States of America

الاسم المختصر:الولايات المتحدة-États-Unis

اختصار التسمية بالإنجليزية: USA

العلم الرسمي:

شعار الولايات المتحدة الأمريكية

الموقع الجغرافي

المساحة: 9,834,000 كم² (المرتبة الثالثة في العالم)	**عدد السكان: 318.892.103 نسمة (تقديرات 2014).**

اللغة: الإنجليزية (رسمية)	**النظام السياسي: جمهوري فدرالي**	**تاريخ الاستقلال/اليوم الوطني: 4 جويلية 1776 (عن المملكة المتحدة)**
العملة: الدولار الأميركي	**العاصمة: واشنطن**	الديانة: 51.3% بروتستانت، 23.9% روم كاثوليك، 1.7% طائفة المورمون، 1.6% طوائف مسيحية أخرى، 1.7% يهود، 0.7% بوذيون، 0.6% مسلمون، 2.5% ديانات أخرى أو ديانات غير محددة

رئيس الدولة الحالي (2020): دونالد ترامب

الناتج المحلي الإجمالي (PIB): 16.72 تريليون دولار	**الدين الخارجي: 15.68 تريليون دولار**

المقاطعات الأمريكية

ملحق (02): من إعداد الباحث بالأعتماد على:

***source**1: the United States Federal "Flag Law* :*U.S. Government link: https://bit.ly/3lpckJz*
***Source**2: https://bit.ly/3vvIEiB*
***Source3**: https://bit.ly/3cGGYdm*
***Source**4: https://bit.ly/3ePrUwI*
***Source**5: https://bit.ly/2QgwF8p*

➢ ملحق (03): بطاقة فنية حول القارة الإفريقية:

قارة إفريقيا	
المساحة	**30.311.000**كم² هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا
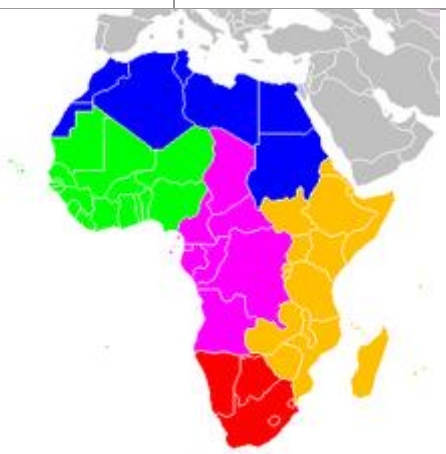	**المناطق الاقليمية الإفريقية:** شمال إفريقيا غرب إفريقيا وسط إفريقيا شرق إفريقيا القرن الإفريقي إفريقيا الجنوبية
عدد السكان	1287920000نسمة (**2018**) ، **ثاني قارة بعد القارة الأسيوية**
عدد البلدان	**55 بلد– باحتساب جمهورية الصحراء الغربية**
عدد الجمهوريات: 52 جمهورية	**عدد المماليك: 03 وهي: المغرب، ليسوتو، سوازيلاند**
أكبر الدول الإفريقية: تعد الجزائر أكبر دول القارة الأفريقيّة من حيث المساحة، وعاشر أكبر الدول في العالم. تبلغ المساحة الإجماليّة للجزائر ما يُقارب 2.381.741 كيلو متر مربع. **أصغر الدول الإفريقية:** تعدّ جمهورية غامبيا أصغر دولة في قارة إفريقيا مساحةً، إذ تقدّر مساحتها بنحو 10.120 كيلومتر مربّع فقط	

ملحق (03): من إعداد الباحث بالإعتماد على:

***Source1**:Nations Unies, Livre de poche des statistiques mondiales 2018 édition, New YorkDépartement des affaires économiques et sociales,série V, n° 42,2018, p.4. lien : https://bit.ly/3qVrs2n*
***Source2**: https://bit.ly/3lpgQYk*

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر باللغة العربية

✓ القرآن الكريم

- سورة البقرة، الآية (32)، **مصحف برواية ورش عن نافع**. سوريا: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1425هـ، 2004 م.
- سورة الحجرات، الآية (13)، **مصحف برواية ورش عن نافع**. سوريا: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1425هـ، 2004 م.

- ثانياً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

✓ **الكتب العامة**

1. إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**. القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
2. إبراهيم نافع، **الصين: معجزة نهاية القرن العشرين**. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999.
3. أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.
4. أني أوتكين، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، تر: يونس كامل ديب، وهشام حمادي، دمشق: دار الحصاد، دار السوسن، 2007.
5. أوديد شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**. تر: مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015.
6. إيلوت كوهين، **العصا الغليظة: حدود القوة الناعمة وحتمية القوة العسكرية**. ترجمة: فواز زعرور، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.
7. ب.س. لويد، **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي**. تر: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 1980.
8. توبي شيللي، **النفط السياسة، والفقر، والكوكب**. تر: دينا الملاح، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2010.
9. توماس كوترو، وميشال هوسون، **على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث**. تر: نخلة فريفر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
10. تيري رود لارسن، **شرق إفريقيا: الأمن وارث الاستعمار**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
11. جان فرانسوا بايار، **سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الأفريقية**. تر: حليم طوسون، القاهرة: دار العالم الثالث، 1992.

12. جمال السند السويدي، **أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. الامارات العربية المتحدة، 2014.
13. جمال حمدان، **إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسة**. القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، 2005.
14. جوزيف ناي، **هل أنتهى القرن الأمريكي**. ترجمة محمد ابراهيم العبد لله، الرياض: مكتبة العبيكان للمنشر والتوزيع،2016.
15. جون انكبرى،" **طموح أمريكا الإمبريالي**"، تر: غسان رملاوي، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 110، ربيع 2003.
16. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1995.
17. حازم حمد موسى الجنابي، **إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة انموذجا**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
18. حمدي حسن عبد الرحمن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، 1996.
19. حمدي عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسي في إفريقيا**. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
20. رولاند أوليفر، **تاريخ إفريقيا**. تر: عقيلة محمد رمضان، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.س.ن.
21. زيبغنيو بريزنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**. ترجمة: أمل الشرقين، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
22. سالم محمد الزبيدي، **الاتحاد الأفريقي في ظل النظام الدولي الجديد**. طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006.
23. سيفرين روجمامو، **العولمة ومستقبل إفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة**. تر: نهاد جوهر، القاهرة: سلسلة بحوث إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2002.
24. شوقي عطا الله الجميل، وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. الرياض: دار الزهراء، ط.2، 2002.
25. صامويل هتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد**. تر: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط.2، 1999.
26. طارق محمد طيب القصار، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين**. الأردن: جامعة الموصل، قسم العلاقات الدولية، 2016.
27. طلعت مصطفى السروري، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**. مصر: جامعة حلوان، مركز النشر والتوزيع الجامعي، 2002.
28. عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا والعرب أوان البراغماتية ونهاية الأيدولوجية**. سلسلة تقييم حالة روسيا والربيع العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
29. عبد الإله بلقزيز، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2002.
30. عبد الصادوق أسماء، **تأثير صعود الصين على هيكل النظام الدولي**. مؤلف جماعي، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي، 2018.
31. عبد العزيز الرفاعي، **مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال**. مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
32. عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
33. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

34. علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.
35. فنسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
36. القس إكرام لمعي وآخرون، **الإمبراطورية الأمريكية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الجزء الثالث، 2002.
37. مارتن جاك، **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**. تر: فاطمة نصر، القاهرة: سطور جديدة للنشر والتوزيع، 2010.
38. مالك بن نبي، **فكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**. تر: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001.
39. محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الاعتدال**. بيروت: دار الفارابي، 2008.
40. محمد رياض، وكوثر عبد الرسول، **إفريقيا: دراسة لمقومات القارة**. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
41. محمد وائل القيسي، **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا**. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2016.
42. مصطفى عثمان إسماعيل، **النظام الدولي حاضره ومستقبله ومالاته على القارة الافريقية في الأحادية القطبية**. جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2012.
43. مصطفى عثمان إسماعيل، **النظام العالمي، قوة القانون أم قانون القوة**. الخرطوم: دار الاصالة للصحافة والنشر، 2003.
44. منذر فوزي البيدر، **قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية ودورها في تهيئة البنية الدولية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
45. ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
46. نيكولاس غايات، **قرن إفريقي أخر**، تر: رياض حسن، بيروت: دار الفرابي،2003.
47. هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والو اقعية**. عمان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
48. هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر أدم حمد، **أثر المتغيرات الأسيوية على الوطن العربي: دراسة في حالة الصين والهند ودول أسيا الوسطى**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.
49. هنري كيسنجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**. تر: أشرف راضي. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ط2، 2015.
50. وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى- جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
51. الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الو اقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
52. وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية الجديدة**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
53. ياش تاندون، **التجارة حرب: حرب الغرب على العالم**. ترجمة: عبد الجليل محمد مصطفى، الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2016.

✓ الكتب المتخصصة:

54. حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحولات النظام الدولي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
55. خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

56. رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا2000-2010**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
57. زينب عبد الله منكاش، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة و أبعادها السياسية والاقتصادية**. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.
58. صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2011.
59. عبد الحليم غازلي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
60. كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، تر: عثمان الجبلي المثلوتي، أبو ظبي: الدار العربية للعلوم، 2009.
61. ليو شيه تشنج، لي شي دونج، **الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان**. ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
62. مادي إبراهيم كانتي، **إفريقيا وفرص التنمية في الألفية الجديدة**. العراق: مركز الدراسات الإفريقية، 2017.
63. ميسرة محمد حسن، **إفريقيا السوداء والغزو الأصفر**. القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2005.
64. نجلاء مرعي، **العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.

ب. المقالات:

1. ابتسام محمد العمري، "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد. العدد 42، 2019.
2. إبراهيم العامر، "التداعي على افريقيا. تاريخ يتجدد"، **المنتدى الاسلامي**، الرياض، العدد 9، 2011.
3. إبراهيم العامر، "التنمية في إفريقيا...الإنسان هو البداية"، **قراءات إفريقية**، المنتدى الاسلامي، العدد 7، 2011.
4. أبو القاسم أحمد أبوهديمة، وعبد الحكيم عمار نابي، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والشرعة**، ليبيا، العدد 8، 2016.
5. أدم بمبا، "صراع الهوية في إفريقيا: التأرجح بين القبيلة والدولة"، **مجلة قراءات إفريقية**، المنتدى الإسلامي، العدد27، 2016.
6. أميرة عبد الحليم، "الدور الإيراني في وسط وجنوب إفريقيا"، **مجلة أفاق إفريقية**، العدد 47، 2018.
7. أيمن أحمد عبد الحليم، "التباينات الأمريكية الأوروبية حول قضايا الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 212، 2018.
8. أيمن شبانة، "محاور التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد52، العدد 210، أكتوبر 2017.
9. بهلول نسيم، "المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد9، 2013.
10. بوبوش محمد، "التكامل الاقتصادي الافريقي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد24، 2015.
11. تراوري الحسين، "مظاهر فشل الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء في أدائها الأمني"، **المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مؤسسة خالد الحسن: مركز الدراسات والأبحاث، العدد209.
12. جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، جامعة الوادي، العدد8، 2014.

13. جلطي غالم، لخضر عزي،" الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات لأجل تسيير فعال"، **les cahiers du mecas**، جامعة تلمسان، العدد 2، 2006.
14. جميل حلمي عبد الواحد، "الاقتصاد الافريقي وفرص النهضة والتنمية"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 24، 2015.
15. جميلة علاق، "إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العد19، ديسمبر2004.
16. جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا. استراتيجية جديدة للتنافس"، **السياسة الدولية**، العدد163، جانفي 2006.
17. جوزيف رامز أمين، "العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي"، **مجلة أفاق إفريقية**، العدد 47، 2018.
18. جيلاني فاطمة، "الإتحاد الافريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات الأمنية وضعف الأليات"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، 2018.
19. حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد1، 2014.
20. حداد شفيعة، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014.
21. الحسن الحسناوي، "التنافس الدولي في إفريقيا.. الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، ديسمبر 2010.
22. حسن الياس محمد، "إفريقيا ومزاعم ثقافة العولمة: قراءة جغرافية في آلية الانتشار الثقافي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، المجلد 1، 2012.
23. الحسناوي لحسن، "إفريقيا بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، **قراءات إفريقية**، العدد 35، 2018.
24. حسين بهاز، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الفضاء العربي: من المنظور الإيديولوجي إلى البراغماتي"، **مجلة تحولات**، العدد الافتتاحي، يناير 2018.
25. حسين قوادرة، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية: الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE**، مارس 2017.
26. حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 22، سبتمبر2016.
27. حمدي عبد الرحمن حسن، "السياسة الأمريكية في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد144 ،2001.
28. حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، العدد 2، سبتمبر 2005.
29. حمروشي فهد، "البعد الاستراتيجي الأمريكي في إفريقيا"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد19، 2017.
30. حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42 ،2009.
31. خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد169، جوان 2007.
32. زينب عبد الله منكاش، وسعيد سند وليد "الأطماع الأمريكية في القارة الافريقية"، **مجلة السياسة الدولية**، جامعة المستنصرية، العدد35-36، 2017.
33. سامي السلامي، "الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد53، العدد 213، جويلية2018.
34. سليم كاطع علي، "الوجود الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، المجلد3، العدد2، 2014.

35. شبانة السيد أحمد، "الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، **قراءات إفريقية**، العدد6، 2010.

36. شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد4، جانفي 2013.

37. صبري طه العشري، "الشرق الأوسط الكبير الفرص والتحديات"، **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 33، أوت 2004.

38. صفاء حسين علي الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجد3، العدد12، 2018,

39. صيوح، محمد لؤي. وآخرون، "العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي"، **مجلة جامعة تشرين**، المجلد 41، العدد 03، 2019.

40. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية"، **مجلة قضايا سياسية**، بغداد، العدد3-4 ،2000.

41. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية-الإفريقية"، **مجلة أراء الخليج**، العدد 142، أكتوبر 2019.

42. عبد الغاني دندان، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال أفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41-42، 2014.

43. علام مصطفى شفيق، "التنمية بالعسكرة: الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا"، **مجلة البيان**: العدد 353، 2016.

44. على الجرباوي، "الرؤى الاستراتيجية لثالثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن". **سياسات عربية**، العدد31، 2018.

45. عمرو عبد العاطي،" استمرار القرن الأمريكي "في صورة جديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 202، 2015.

46. عيساوي أمينة، "ثنائية الأمن والاستبداد: قراءة في الوضع اللا أمني لدول المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، العدد 15، 2017.

47. فاضل حسن الياسري، "الاستراتيجية الأمريكية في العراق: دراسة الجيوبولتك"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العدد4، 2007.

48. فتيحة فرقاني، "راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 3، العدد6، 2019.

49. فريدة روطان، "التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية"، **مجلة رؤية تركية**، العدد2، جوان 2018.

50. فهد مزبان خزار الخزار، "المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، المجلد 40، العدد 1، 2015.

51. فوزية قاسي، "الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية الإمدادات من خليج غينيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 19، 2014.

52. كمال محمد عبيد، ويوسف خميس أبو فراس، "إفريقيا: رؤية عالمية"، **مجلة الدراسات الدولية**، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 26، 2016.

53. محمد أبو سريع علي، "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 213، جوان 2018.

54. محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد9، 2011.

55. محمد فايز فرحات، "هل العالم على أعقاب حقبة آسيوية؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007.

56. محمد كريم كاظم، وهديل حربي ذاري، "المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية تجاه الصين في ظل الهيمنة الأمريكية"، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، العدد 47، 2017.
57. محمد ياس خضير، "المتغير الخارجي والحروب الأهلية في القارة الإفريقية: السودان نموذجا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، مركز الدراسات الإفريقية، العراق، العدد 1، 2017.
58. محمدي صليحة، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد11، 2017.
59. محمود أبو العينين، **إفريقيا وتطور النظام الدولي**. الموسوعة الإفريقية: بحوث سياسية واقتصادية، المجلد5، 1997.
60. المختار محمد، "الاستثمار في إفريقيا: أمال وتحديات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 4، 2009.
61. مدوني علي، "المنظومة الأمنية في الدول الافريقية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد19، 2010.
62. مراد بن قيطة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 3، العدد 5، 2020.
63. مصطفى زينب، "دوافع الاستخدام: المخدرات، والجماعات الإرهابية في إفريقيا"، **مجلة أفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد43، 2019
64. مصطفى صايج، "إدارة ترامب وإفريقيا، التصورات والرهانات"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، لبنان، العدد9، جوان 2017.
65. منصور زغيب، "تجدد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة"، **مجلة جيش الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 90، 2014.
66. موسى فتحي موسى علتم، "سكان إفريقيا.. إلى أين"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد9، 2011.
67. ناجي شهود، "عسكرة' التنافس الدولي والإقليمي في القرن الافريقي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد212، أفريل 2018.
68. نغم محمد صالح، "التطورات السياسية في افريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد، العدد 35، 2007.
69. نهى بكر، "استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد213، جوان 2018.
70. نورالدين الداودي، "إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 15، فيفري 2018.
71. وليد الطيب، "التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4، ديسمبر 2015.
72. ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان"، **مجلة دراسات إفريقية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 45، 2011.
73. يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد11، يناير 2012.

ت. الرسائل والمذكرات الأكاديمية

✓ **أطروحات ورسائل الدكتوراه**

1. البلولة عبد المنعم علي أحمد، التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2015.

2. بوعشبة عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديموقراطية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018.
3. خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014.
4. قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربات الأمن الانساني ومبادئ القانون الدولي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016-2017.
5. محمد امحمد الساعدي، تأثيرات العولمة السياسية على التنمية في إفريقيا، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007.
6. محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2011.
7. مدوني علي، قصور متطلبات الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
8. مصطفى بوصبوعة، مقاربات السياسة الخارجية بين الهيمنة والتعددية: دراسة لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019.
9. نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال وشرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010.

✓ رسائل ومذكرات الماجستير

10. إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهته، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2013.
11. أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في منطقة ما بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
12. بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.
13. خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر1990 -2014، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
14. صلاح الدين خليل ربيع جابر، موقف إدارة بوش الابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.
15. الطيب رشيد يوسف حاكم، الأثار السياسية للتكتلات الاقتصادية في إفريقيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2011.
16. عيمور فيروز، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
17. فريدة العلمي، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
18. قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط انموذجا، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007-2008.
19. محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

ث. المحاضرات والملتقيات العلمية

1. أبكر عبد البنات أدم إبراهيم، التنافس الصيني الأوروبي على إفريقيا بين الحاضر والمستقبل، **مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 21-22 نوفمبر 2017، رابط المداخلة PDF: https://bit.ly/2OiyXTB
2. شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا"، **مؤتمر التعاون العربي الإفريقي الصيني**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ،21 نوفمبر 2017، رابط المداخلةPDF: https://bit.ly/3uR0kVw
3. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، "التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا"، **ندوة بعنوان الجامعات والعمل الاسلامي في إفريقيا**، منعقدة في الخرطوم بقاعة الصداقة، يوم 1 و2 مارس 2004، منشورة من طرف جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم 2009، رابط المداخلة PDF: https://bit.ly/3qhpQj4
4. الطاهر غراز، **محاضرات في مقياس: أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية**، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جيجل، 2018-2019، رابط المحاضرة PDF: https://bit.ly/3mGjZ5c

ج. التقارير والدراسات

1. الإتحاد الإفريقي، إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل، 2018-2030، **مفوضية الاتحاد الأفريقي**، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، 2018، رابط الدراسة PDF ، https://bit.ly/3qOGqbb.
2. **الإذاعة الوطنية الجزائرية**، "الأمراض تكلف إفريقيا 2.4 ترليون دولار سنويا"، 2019/03/29، رابط التقرير: https://bit.ly/37HsCs6، تاريخ الاطلاع: 2019/11/24، على الساعة:13:31.
3. أمنية محسن عمر أحمد الزيات، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين 1991-2015"، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016/08/19، رابط الدراسة: https://bit.ly/3p8Ogv0 ،تاريخ الاطلاع 2019/03/07، على الساعة 16:00
4. البنك الدولي (2019). **نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) - United States**. من موقع البنك الدولي: https://bit.ly/3mPjiaq، تاريخ الاطلاع: 2020/12/06، على الساعة 23:37.
5. البنك الدولي (2019)، **إجمالي الناتج المحلي للصين**، من موقع البنك الدولي: https://bit.ly/2VBhhmk ، تاريخ الاطلاع: 2020/12/03، على الساعة 23:18.
6. بوحنية قوي، "أوباما وإفريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات أمنية متزايدة"، **موقع الجزيرة للدراسات**، 22 /2015/12، رابط الدراسة: https://bit.ly/3reycdb ، تاريخ الاطلاع 23/ 03/ 2019، على الساعة 14:07.
7. بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا، **مركز دراسات الصين وأسيا**، رابط الدراسة: https://bit.ly/2OhtAnw، تاريخ الاطلاع : 2019/04/07، على الساعة 11:43.
8. **تقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية**، "الرئيس يواصل مهمته من أجل أفريقيا برئاسة قمة يوكوهاما اليابانية الأفريقية"، 2019/08/27، رابط التقرير : http://www.sis.gov.eg/Story/194310، تاريخ الاطلاع: 2019/10/13، على الساعة 21:15.

9. جارش عادل، الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية "دراسة تحليلية"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 2014/06/06، رابط الدراسة: https://bit.ly/3mK1MDC، تاريخ الاطلاع: 2018/06/09، على الساعة 13:35.
10. جان بيار لوغوف، "أوباما وأفريقيا قصة خيبة أمل"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015/07/29، رابط الموضوع: https://bit.ly/3rxwuUq، تاريخ الاطلاع: 29/ 01/ 2019، على الساعة17:15.
11. جون ب.ألترمان، "الصين والولايات المتحدة الامريكية والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، مارس 2018، رابط الدراسة: https://bit.ly/3hbblKK .
12. خليل جبارة، "مؤشرات الحكم والفساد"، **مركز كارينغي للسلام العالمي**، 2008/10/08، رابط الدراسة: https://bit.ly/3mHEn5V، تاريخ الاطلاع :27 /11/ 2019، على الساعة 09:39.
13. دالية غانم، فاسيلي كوزنتسوف، "لحظة موسكو في المغرب العربي"، **مركزكارينغي للشرق الأوسط**، 2018/07/14، رابط الدراسة: https://bit.ly/3hedTIa، تاريخ الاطلاع: 2019/10/20، على الساعة:17:23
14. سيدي أحمد ولد الأمير، "الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2017/03/15، رابط الدراسة: https://bit.ly/3nNTb4u ، تاريخ الاطلاع : 2017/11/15، على الساعة 18:20.
15. شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2016/03/13، https://bit.ly/3hoZmcV ، تاريخ الاطلاع 2019/01/20، على الساعة 17:03
16. الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"؟ **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/04/03، رابط الدراسةPDF: https://bit.ly/3896mXH.
17. صلاح خليل، "خريطة الصراعات الدينية في إفريقيا"، **المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية**، مقال منشور بتاريخ :2017/11/08، رابط الدراسة: https://bit.ly/3aDBnFk . تاريخ الاطلاع، 2018/02/16، على الساعة 17:27.
18. عزت شحرور، "العلاقات الصينية-الإفريقية.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/04/19، رابط الدراسة: https://bit.ly/3nWW0jP ، تاريخ الاطلاع 2019/11/23، على الساعة 14:05.
19. علي متولي أحمد، "إفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، **مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، 22 /2015/04، رابط الدراسة: https://bit.ly/3poFVUI ، تاريخ الاطلاع : 2019/07/12، على الساعة 18:13.
20. لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، https://bit.ly/3mNtNua ، تاريخ الاطلاع 2019/03/11، على الساعة 09:23.
21. محمد جمال عرفة، "الصين والتغيير الناعم في إفريقيا البديلة"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات**، 2014/10/2، https://bit.ly/3aD3ioI، تاريخ الاطلاع،2019/03/07، على الساعة 15:54.
22. محمد ياس خضير، "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي"، **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**، رابط الدراسة: https://bit.ly/3hdHtO7، تاريخ الاطلاع: 2019/10/05، على الساعة 19:25.
23. محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015/05/20، https://bit.ly/38tPdr1 ، تاريخ الاطلاع: 2019/01/29، على الساعة 09:58.
24. **المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية**، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية، قطر، أفريل 2012، رابط الدراسة: https://bit.ly/3scdGtk .
25. **مركز دراسات الصين وأسيا**، "أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي"، 2016/01/01، https://bit.ly/2WYy2Ja ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/27، على الساعة 13:23.

26. مركز دراسات الصين وأسيا، العلاقات الهندية الإفريقية،https://bit.ly/3t8gJTM ، تاريخ الاطلاع :2019/10/12، على الساعة :23 :20.
27. : مركز نورس للدراسات، استثمار دول الخليج في قارة إفريقيا، https://bit.ly/3tM0wny، تاريخ الاطلاع 2020/06/22، على الساعة 23:17
28. مصطفى قارة، وآخرون، "الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية"، **صندوق النقد العربي**، جانفي 2013، رابط الدراسة PDF: https://bit.ly/37EYOMq
29. **موقع أخبار الأمم المتحدة**، "التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصراعات المسلحة"، 2018/10/16، رابط التقرير: https://news.un.org/ar/story/2018/10/1019462، تاريخ الاطلاع:2019/11/18، على الساعة 09:39.
30. وصال الورفيلي، "تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، 2018/08/31، رابط الدراسة: https://bit.ly/37GnJiW ، تاريخ الاطلاع 2019/11/17، على الساعة 22:15.
31. وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2011//12/04، رابط الدراسة:https://bit.ly/2KlqBsJ ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، على الساعة 17:56.
32. يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/06/09، **موقع الدراسة:** https://bit.ly/2KyGjAB ، تاريخ الاطلاع:2019/04/15، على الساعة 15:24.

ح.الاستطلاعات:

1. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **استطلاع تعزيز اللغة الإنجليزية في الجزائر**، نوفمبر 2019، رابط الاستطلاع: https://bit.ly/3ebCbTL.

خ.الموسوعات

1. صخري محمد،"التنافس الأمريكي الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2015/03/01، رابط الدراسة:https://bit.ly/3rm8kw3 ، تاريخ الاطلاع 2019/03/24، على الساعة 22:34.
2. الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، **موسوعة المقاتل للبحوث والدراسات**، رابط الدراسة: https://bit.ly/34zvmpq، تاريخ الاطلاع: 2019/04/11، على الساعة 14:53.
3. عفان نوري، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، **الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والسياسية**، 2018/10/27، رابط الدراسة: https://bit.ly/3rr43Xy ، تاريخ الاطلاع : 2019/03/23، على الساعة: 15:43.
4. **موسوعة المقاتل للبحوث والدراسات**، "التغير الثقافي"، https://bit.ly/38omPqt ، تاريخ الاطلاع :2019/11/30، على الساعة:10:42 .

د. المجلات والجرائد الالكترونية

✓ المجلات الالكترونية

1. أحمد عبد العليم،" دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني"، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، الخميس، 2019/08/01، رابط المقال: https://bit.ly/38q2fpz، تاريخ الاطلاع: 2019/11/18، على الساعة 15:17.
2. أحمد عسكر، "التوجه الروسِيّ نحو القرن الإفريقي.. الدوافع والتداعيات"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2018/11/25، https://bit.ly/2Jasnw2، تاريخ الاطلاع 2019/10/23، على الساعة 21:04.
3. أحمد علو،"الاستراتيجيا العسكرية وأعلامها"، **مجلة الجيش**، العدد285، 2009، لبنان، رابط المجلة: https://bit.ly/3bmwD6R، تاريخ الاطلاع :2029/03/25، على الساعة 22:03.
4. باسم خفاجي، "الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا: سبع مقترحات لتقوية السياسية الأمريكية الإفريقية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2016/10/27، رابط المجلة https://bit.ly/2KMb84C ، تاريخ الاطلاع 2019/09/20، على الساعة 23:58.
5. برد رتيبة، العلاقات اليابانية الإفريقية، **مجلة قراءات إفريقية**، 2017/01/29، رابط المقال: https://bit.ly/3nKkyw0، تاريخ الاطلاع:2019/10/13، على الساعة 16:00.
6. حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود، **مجلة قراءات إفريقية**، 2018/03/22، https://bit.ly/3bLDxDo، تاريخ الاطلاع 2020/01/06، على الساعة10:27.
7. حكيم نجم الدين، "التنافس على إفريقيا: النفوذ الصيني، الروسي، الأمريكي". **مجلة قراءات إفريقية**، 2018/03/11، رابط المجلة، https://bit.ly/2WDGJIA ، تاريخ الاطلاع 2019/03/24، على الساعة: 17:23.
8. حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2013/10/31، **الموقع الالكتروني**:https://bit.ly/3rmaqeM ، تاريخ الاطلاع:2018/01/04، على الساعة: 15:53.
9. حمدي عبد الرحمن، "معارك التكالب الثلاثي على إفريقيا: هل من سبيل؟"، **مجلة قراءات افريقية**، 2018/12/27، https://bit.ly/3axYe56، تاريخ الاطلاع: 2019/10/10، على الساعة:10:28.
10. رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء:المجالات - الدوافع – سيناريوهات مستقبلية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2018/10/18، رابط المقال: https://bit.ly/3nNqp3M، تاريخ الاطلاع 2019/12/27، على الساعة 09:40.
11. سالي إسماعيل،" أكبر 10 دول منتجة للنفط حول العالم"، **مجلة مباشر الإلكترونية**، 2017/11/13، رابط المجلة: https://bit.ly/3rrVMDt، تاريخ الاطلاع 2019/03/20، على الساعة 23:04.
12. سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2013/05/08، https://bit.ly/3mIBge1 ، تاريخ الاطلاع:2019/10/12، على الساعة 13:11.
13. عائد عميرة، نفوذ فرنسا في تراجع.. حراك الجزائر يطيح بلغة موليير، **مجلة نون بوست الالكترونية**، 2019/07/24، https://bit.ly/3mDEKOR، تاريخ الاطلاع 2019/08/07، على الساعة، 17:48.
14. عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات إفريقية**، 2016/04/11، رابط المجلة الإلكتروني، https://bit.ly/3p9Wpze، تاريخ الاطلاع 2019/03/20، على الساعة 23:29.
15. **مجلة الخليج أونلاين**،"العلاقات الروسية الصينية محور متنامٍ في مواجهة التفرد الأمريكي"، 2019/06/08، https://bit.ly/3azmNP9، تاريخ الاطلاع:2019/10/23، على الساعة 10:37.
16. محمود حمدي أبو القاسم، "التواجد الروسي في إفريقيا: الفرص والمخاطر"، **مجلة أراء الخليج**، 2015/12/28، رابط المقال:https://bit.ly/3hhBsQs ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/24، على الساعة 20:44.
17. هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم، "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا"، **مجلة قراءات افريقية**، 2018/12/26، https://bit.ly/3rjoVAv، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26، على الساعة 12:42.

✓ **الجرائد الالكترونية**

18. أحمد سليمان، الصين في إفريقيا: يد تحمي السلام ويد تبيع السلاح، **جريدة التحرير الجديد الإلكترونية**، 2017/07/07، رابط النشر: https://bit.ly/37ITszR ، تاريخ الاطلاع: 2019/03/20، على الساعة 11:51.
19. أحمد سيد أحمد، "إفريقيا تعود لصدارة أجندة السياسة الخارجية الامريكية"، **جريدة الأهرام**، العدد 138، أوت 2013، رابط النشر: https://bit.ly/3v0YL7w ، تاريخ الاطلاع: 2019/02/03، على الساعة 10:08.
20. أشرف شتيوى، التغلغل الأمريكي في أفريقيا، **جريدة الشعب**، 2014/08/24، https://bit.ly/38jMgdp، تاريخ الاطلاع: 2019/11/04، على الساعة: 22:53.
21. **جريدة البلاد الإلكترونية**، الصين تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري للجزائر، 2019/02/09، رابط الموضوع: https://bit.ly/2WFagS1، تاريخ الاطلاع : 2019/07/27، على الساعة 22:16.
22. **جريدة البلاد الإلكترونية**، قائمة الشركاء التجاريين للجزائر سنة 2019، تاريخ النشر: 2020/02/15، رابط النشر: https://bit.ly/3hgiauO، تاريخ الاطلاع :2020/02/19، على الساعة 11:15.
23. **جريدة العرب الإلكترونية**، أطماع فرنسا في القرن الإفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب،2014/02/21، رابط المنشور: https://bit.ly/2KDaHtM ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/23، على الساعة 23:00.
24. **جريدة العرب**، اتفاقية فرنسية تعيق "استعمار" الصين الاقتصادي لأفريقيا، 2018/10/26، رابط المقال: https://bit.ly/37Ok2Yv، تاريخ الاطلاع: 2019/9/05، على الساعة 23:14.
25. **جريدة العصر**، التهديد الصيني الروسي للهيمنة الأمريكية: المنافسة الكبرى القادمة قد تنتقل من "الشرق" إلى إفريقيا، 2018/12/17، رابط المقال: https://bit.ly/3sXDeuq ، تاريخ الاطلاع:2019/11/18، على الساعة: 09:39.
26. **جريدة الوطن العربي**، "خطوط التماس.. قراءة في استراتيجيات التنافس الدولي على إفريقيا"، 2019/07/02، https://bit.ly/3edypJz ، تاريخ الاطلاع:2019/10/20، على الساعة 15:31
27. حفيظ صواليلي، فرنسا تتراجع في الجزائر، **جريدة الخبر**، 2018/07/02، رابط المقال: https://bit.ly/37IT30n، تاريخ الاطلاع 2019/07/18، على الساعة 20:06.
28. سمية يوسفي، الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، **جريدة الخبر**،2015/08/09، رابط المقال: https://bit.ly/3azSesv، تاريخ الاطلاع 2019/07/18، على الساعة 10:34.
29. سهام معط الله، "إسرائيل تلعب على الحبلين في إفريقيا"، **جريدة العربي الجديد**، 2018/12/24، https://bit.ly/3pj9VRc ، تاريخ الاطلاع:2019/10/08، على الساعة 13:48.
30. **صحيفة العرب**، "التواجد الأجنبي في أفريقيا: تقدم آسيا وتقهقر القوى التقليدية"، العدد 10877، تاريخ النشر: 2018/01/22، رابط النشر: https://bit.ly/3mNyYKC ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/23، على الساعة 18:14.
31. عبد الحافظ الصاوي، "الاستثمار الأميركي في أفريقيا شو إعلامي"، 2014/08/04، **جريدة العربي الجديد**، https://bit.ly/34CLsi1 ، تاريخ الاطلاع:2019/10/31، على الساعة:14.25.
32. م. بهاء الدين، الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم، **جريدة البلاد الإلكترونية**، تاريخ النشر:2018/03/12، رابط المنشور: https://bit.ly/3mMQ0se، تاريخ الاطلاع: 2019/03/23، على الساعة 21:05.
33. موسى مهدي، "صراع الموارد: روسيا تتحالف مع الصين لانتزاع أفريقيا من الغرب"، **جريدة العربي الجديد**، 2019/04/20، https://bit.ly/3mJr0Cb ، تاريخ الاطلاع 2019/10/22، على الساعة 15:33.
34. مي عزام، "النظام العالمي الجديد وحرب الأسواق"، **جريدة المصري اليوم**، 2018/01/16، https://bit.ly/38uwdZB، تاريخ الاطلاع : 2019/07/25، على الساعة: 09:07.

ذ. مراجع إلكترونية متفرقة

1. أغنس الحلو زعرور، "الصين: من استيراد الأسلحة الروسية إلى اختراق أسواقها"، **موقع الأمن والدفاع العربي**، 2018/03/21، رابط المقال: https://bit.ly/3v1VS6p ، تاريخ الاطلاع:2019/10/24، على الساعة: 12:24.
2. الأمين عبد الرزاق آدم، "الصين في أفريقيا.. حسابات الربح والخسارة"، **موقع الجزيرة نت**، 2016/06/13، https://bit.ly/2Mcm2S3، تاريخ الاطلاع 2019/03/07، على الساعة 16:18.
3. أمين محمد حبلا، هل دخلت تركيا حلبة الصراع على القارة السمراء؟، **موقع الجزيرة نت**، 2018/2/28، https://bit.ly/2Mbve9e، تاريخ الاطلاع: 2019/10/15، على الساعة 21:33.
4. بدر محمد بدر، "التكالب على نفط أفريقيا"، **موقع الجزيرة نت**، 2014/11/17، https://bit.ly/37NGMb4 ، تاريخ الاطلاع 2019/03/15، على الساعة 15:28.
5. بهاء الدين مكاوي، "وسائل الغزو الثقافي"، 2015/09/27، رابط المقال:https://bit.ly/2PHNkS3 ، تاريخ الاطلاع :2019/07/13، على الساعة 22:52.
6. **بو ابة الشرق الأوسط**، واردات الصين من النفط ترتفع عند ثاني أعلى مستوى على الإطلاق في ديسمبر 2018، تاريخ النشر 2019/01/14، الرابط: https://bit.ly/2Mak0lo ، تاريخ الاطلاع 2019/03/17، على الساعة 10:35.
7. **بي بي سي نيوز**، "روسيا في إفريقيا: هل باتت الآن قوة عظمى في القارة؟"، 2019/10/23، https://bbc.in/2M6133n، تاريخ الاطلاع:2019/10/24، على الساعة:11:36.
8. جاسم عجاقة، خريطة نفطية جديدة للعالم، **موقع الجمهورية**: https://bit.ly/34MGq2v ، تاريخ الاطلاع 2019/03/17، على الساعة 21:11.
9. **الجزيرة نت**، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا كل عام،2017/01/16، https://bit.ly/3mSUOwr ، تاريخ الاطلاع : 2019/12/03، على الساعة:21:33.
10. **الجزيرة نت**، تنافس ياباني صيني على القواعد بجيبوتي، 2019/10/13، رابط الموضوع:https://bit.ly/3pkyGMW، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14، على الساعة 13:58.
11. حسين إسماعيل، "التعاون الصيني والأفريقي في العصر الجديد"، **موقع الصين اليوم**، 2018/08/29، https://bit.ly/3o5hFGB ، تاريخ الاطلاع 2019/03/23، على الساعة 12:09.
12. حمدي عبد الرحمن حسن، "ماذا حدث للأفارقة"، **موقع الجزيرة نت**، 2010/03/24، على الرابط: https://bit.ly/38GSN10، تاريخ الاطلاع:21 /2018/01، على الساعة 00:48.
13. زبير خلف الله، إفريقيا العمق الإستراتيجي الجديد لتركيا، 2017/12/26، رابط المقال: https://bit.ly/39Otvjz، تاريخ الاطلاع 2020/02/04، على الساعة 21:50.
14. سعيد الهوسي، "التدخل الأمريكي في سياسات الدول: دراسة لتأثير واشنطن على السياسة المغربية"، **الحوار المتمدن**، العدد: 2640، 2009/05/08، رابط الدراسة: https://bit.ly/3ppdmWH، تاريخ الاطلاع 2019/11/02، على الساعة 21:12.
15. سناء نسراتي، "مفهوم الجيو اقتصادية"، **الحوار المتمدن**، العدد3807، 2012/08/02، رابط الدراسة: https://bit.ly/38SrEIX، تاريخ الاطلاع: 2019/12/02، على الساعة:21:38.
16. شرين يونس، "العلاقات الخليجية الأفريقية"، **موقع الجزيرة نت**، رابط الموضوع:https://bit.ly/34Neg7A ، تاريخ الاطلاع 2019/10/13، على الساعة 14:43.
17. عارف عبد البصير، "الصين على ضفاف النيل: لماذا يغازل السيسي سلاح بكين؟"2018/10/03، https://bit.ly/2WOfwTG ، تاريخ الاطلاع: 2019/03/20، على الساعة 16:22.
18. عبد الكريم حمودي، خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم،2002/10/11، رابط الموضوع: https://bit.ly/2WKFM12، تاريخ الاطلاع: 2019/03/10، على الساعة 11:25.

19. عنفار ولد سيدي، الاستراتيجية الأمريكية من أجل إفريقيا أم ضد الصين؟، **وكالة الأنباء الموريتانية**، 2018/12/17، https://bit.ly/38zRX6w، تاريخ الاطلاع 2019/07/13، على الساعة 21:16.

20. فتحي خطاب، جيبوتي دولة القواعد العسكرية في أفريقيا والوطن العربي، **موقع قناة الغد الإخبارية**، 2016/12/10، https://bit.ly/3hhQXYA ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/22، على الساعة 11:37.

21. محمد رزيق، العلاقات الروسية-الصينية في الجغرافيا السياسية، **موقع قناة الميادين الإلكتروني**: https://bit.ly/2McpVq7، تاريخ الاطلاع : 2019/10/13، على الساعة 23:07.

22. محمد عبد العاطي، "النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد"، **موقع الجزيرة نت**: https://bit.ly/3nYpDBi ، تاريخ الاطلاع: 2019/03/20، على الساعة 18:35.

23. محمد عبد العاطي، "خريطة الوجود العسكري الأميركي في إفريقيا"، **موقع الجزيرة نت**، 2007/08/24، رابط المقال: https://bit.ly/2M71Vo9 ،تاريخ الاطلاع 2019/07/23، على الساعة 21:25.

24. محمد عبد المنعم، "14 دولة أفريقية ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا"، 2015/02/17، مقال متوفر على الرابط: https://bit.ly/38i1L5v ، تاريخ الاطلاع: 2019/07/04، على الساعة 17:50.

25. محمد عبد لاوي، التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا: قاعدة دائمة و5 آلاف جندي، **وكالة الأناضول الإخبارية**، 2015/10/30، رابط التقرير: https://bit.ly/34xxnT6 ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/07، على الساعة 20:45، على الساعة 00:19.

26. محمد مصطفى علوش، الدول الثماني ولعبة الديون، **موقع الجزيرة نت**، 2007/01/14، رابط الموضوع: https://bit.ly/3pjhG9Y، تاريخ الاطلاع :2018/04/18، على الساعة 12:18.

27. **موقع DW**، "قمة الصين إفريقيا: تأثير بكين الناعم"، 2018/09/04، رابط الموضوع: https://bit.ly/38C1mdD ، تاريخ الاطلاع 2019/03/23، على الساعة 23:28.

28. موقع QNB، "طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا"، 2018/11/18، متوفر على الرابط: https://bit.ly/38ilWAw ، تاريخ الاطلاع 2019/03/23، على الساعة 19:50.

29. موقع الجزيرة نت، "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، 2016/01/18، رابط الموضوع: https://bit.ly/2Mcsvwj ، تاريخ الاطلاع 2019/01/23، على الساعة 14.17.

30. موقع الخليج أونلاين، "سباق التسلح في إفريقيا يحولها لبرميل متفجر"، تر: مي خلف، 2014/11/25، رابط المقال: https://bit.ly/3mP3Wlz ، تاريخ الاطلاع:23 /2019/03، على الساعة 19:32.

31. موقع السورية نت، "مساعدات واستثمارات حصيلة القمة الأمريكية الإفريقية"، 2014/08/07، https://bit.ly/34IvS4o ، تاريخ الاطلاع:2019/10/30، على الساعة:22:19.

32. موقع العرب والصين، كيف يمكن للصين أن تضمن أمنها النفطي ؟، 2004/05/05، رابط المقال: https://bit.ly/3v3MdfG، تاريخ الاطلاع:17 /2019/02، على الساعة 14:51.

33. موقع ساسة بوست، "القواعد العسكرية في أفريقيا"، تاريخ النشر: 2014/11/10، على الرابط: https://bit.ly/3o5lMT3، تاريخ الاطلاع: 2019/04/05، على الساعة 23:02.

34. موقع قناة الجزيرة مباشر، ترمب يسأل عن السيسي: أين ديكتاتوري المفضل، 2019/09/14، https://bit.ly/38lLxHW، تاريخ الاطلاع:2020/12/01، على الساعة 11:31.

35. موقع كل شيء عن الجزائر، الجزائر تهيمن على أكبر حصة من الأسلحة الموردة لإفريقيا، 2018/03/12، https://bit.ly/2M5imBj، تاريخ الاطلاع:2020/03/12،على الساعة 11:13,

36. هديل عادل، 170 مليار دولار استثمارات الصين في أفريقيا.. شراكة استراتيجية شاملة، **موقع قناة العين الإخبارية**، 2018/09/03، رابط التقرير: https://bit.ly/3qgBBWU ، تاريخ الاطلاع:2020/03/23، على الساعة 11:00.

37. هيثم سليماني، بعد الشرق الأوسط.. هل تكون أفريقيا الحلبة الجديدة للصراع،2017/07/04 https://bit.ly/3nN7wOt، تاريخ الاطلاع 20019/04/23، على الساعة 22:30.

38. وكالة الأنباء الجزائرية، مسجد الجزائر الأعظم: كلفة الانجاز قاربت 900 مليون أورو، 2020/09/07، https://bit.ly/2WP0lUA، تاريخ الاطلاع 2020/12/01، على الساعة 12:36.

39. ياسر محجوب الحسين، "الصين وأميركا: صراع الكبار في ملاعب الخرطوم وجوبا"، **موقع الجزيرة نت**، 2012/05/17، رابط المقال: https://bit.ly/3rwLUs4 ، تاريخ الاطلاع: 2019/03/10، على الساعة 17:19.

40. ينس بورشرز، "لماذا تعد المستعمرات السابقة في إفريقيا مهمة جدا لفرنسا؟"، **موقع دويتشه فيله DW**، 2017/05/05، رابط الموضوع: https://bit.ly/37SyUVl، تاريخ الاطلاع : 2019/06/17، على الساعة 20:44.

41. يونان سعد، "تجارة السلاح...كيف يحول الكبار نزاعاتنا الى ثروات"، مقال منشور على الموقع: https://bit.ly/2KVO0kf ، تاريخ الاطلاع:2019/033/16، على الساعة 21:00.

II. المـراجع باللغـة الأجنبية

a) Les Livres (Books)

✓ En Français :

1. Aline Leboeuf Et Hélène Quénot-Suarez. **La Politique Africaine De La France Sous François Hollande**. France : L'Institut français des relations internationales, 2014.
2. Aline Leboeuf, **la Compétition Stratégique En Afrique : Approches militaires Américaine Chinoise Et Russe**. France ; laboratoire de recherche sur la défense, 2019.
3. David bénazéraf, **Soft power chinois en Afrique.** France **:** Centre Asie**,** 2014.
4. Irwin M.Wall, **Les Etats-Unis Et La Guerre D'algerie** .Paris : éditions soleb, 2013.
5. Jeen jaques roche, **Théories des Relations Internationales**. Paris Montchrestien, 5eme édition, 2004.
6. Mamoudou gazibo, **Introduction A La Politique Africaine**. Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 2010.
7. Marie Bal, Laura Valentin, **La Stratégie de puissance de la Chine en Afrique**.France : l'essec, 2008.
8. Maya kandel**, La Straregie Americaine En Afrique**. Étude de l'irsem n°36, 2014.
9. Mehdi Taje, **Géopolitique de la Chine : enjeux et défis**. Université Virtuelle de Tunis, 2008.
10. Nations Unies, **Livre De Poche Des Statistiques Mondiales 2018 Edition.** New York : Département des affaires économiques et sociales. Série V, n° 42, 2018.
11. Nicolas Normand, **Le Grand Livre De l'Afrique : Chaos Ou Emergence Au Sid Du Sahara** .Paris : édition eyrolles, 2019.

✓ In English :

12. Guy Arnold, **The A to Z of Civil wars in Africa,** Toronto, 2009.

13. James Bellacqua, **The Future of China-Russia Relations,** USA .University Press of Kentucky, 2010.
14. Michael E. O'Hanlon, **Budgeting for Hard Power: Defense and Security Spending Under Barack Obama**, Washington: Brookings Institution Press,2009.
15. Samantha power and Other, **To Lead the World: American Strategy after the Bush Doctrine**.UK :Oxford University Press,2008.
16. Thomas carothers, **Democracy Policy Under Obama Revitalization or Retreat**. Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 2012.

b) Articles

✓ En français

1. Antoine Kernen et Guive Khan Mohammad, "La révolution des produits chinois en Afrique Consommation de masse et nouvelle culture matérielle", **Politique africaine**, volume 02**,** n°134, 2014.
2. Antoine Kernen, "Les stratégies chinoises en Afrique : du pétrole aux bassines en plastique",**Politique africaine**,n° 105, 2007, lien: *https://bit.ly/30iXISl.*
3. Chrystelle tsafack temah, "les déterminants de l'épidémie du VIH/ SIDA en Afrique subsaharienne", **Revue d'économie du développement,** de boeck université, France, 2009, lien: *https://bit.ly/3sYNK4U*
4. Claude Arditi,"Tchad: chronique d'une démocratie importée", **Journal des anthropologues**, 1993, N°01, lien: *https://bit.ly/3l0Ekmv*
5. Frédéric Leriche, "La politique africaine des Etats-Unis : une mise en perspective ", **Afrique contemporaine**, Volume 03, n° 207, 2003, lien: *https://bit.ly/3btPyNr*
6. H. Shinn,"Les États-Unis reconsidèrent les relations sino-africaines", **Outre-Terre**, Volume 04, n°30, 2011, lien: *https://bit.ly/3sXbZjF*
7. Jean Pierre Favennec, Philippe Copinschi, "Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique", **Politique africaine**, n° 89, 2003, lien: *https://bit.ly/3t3YU8x.*
8. Jean-Raphael Chaponnière et Raphael Jozan, "Les trajectoires de la Chine-Afrique"**Afrique Contemporaine,** Volume 04**,** n°228, 2008, lien: *https://bit.ly/2Oe8LJQ.*
9. Mamoudou Gazibo et Olivier Mbabia, "La politique africaine de la Chine montante à l'ère de la nouvelle ruée vers l'Afrique", **Études internationales**, Volume 41, n° 04, décembre 2010, lien pdf: *https://bit.ly/3kRYHSI.*
10. Manassé Aboya Endong, "Démocratisation Et Ajustement Institutionnel En Afrique Noire: La Problématique Du Parti Administratif", **Revue IDARA**, N° 23, Alger, 2002, lien pdf: *https://bit.ly/3c7BKXT*
11. Michel Beuret et Serge Michel, "La Chine a-t-elle un plan en Afrique "**Afrique Contemporaine**, Volume 04, n° 228, 2008, lien: *https://bit.ly/3qpkGBN.*
12. Nathanael T. Niambi, "La Chine en Afrique : Diplomatie de l'endettement", **Open Journal of Political Science**, 2019.
13. Noemi Ral, "La stratégie américaine dans la Corne de l'Afrique après le 11 septembre : Incohérences et controverses", **uqam**, n°08. 8 novembre 2007, lien pdf: *https://bit.ly/3v2FAdt.*

✓ In English

14. Anna Kathrina Stahl, "China's Relations with Sub-Saharan Africa", **Working Papers**, n° 22 - september 2016, link pdf: *https://bit.ly/3sYWMig*.
15. Abramova I.O. Economic Globalization And The Problems Of National And International Security, **Problems of the modern economy**, Volume 51, n° 3, 2014, *https://bit.ly/3v5f6YQ*, visited 05/12/2020, a 21/00
16. Governance of Africa's Resources Programme, "China and Africa's Natural Resources: "The Challenges and Implications for Development and Governance", **saiia occasional paper**, n° 41, Septembre 2009.
17. J. Peter Pham, "US Strategy for the New Africa", Washington : **atlantic council strategy paper**, n°7, december 2016, link pdf: *https://bit.ly/3rsfyOv*.

c) Thèse

1. Amadou Diallo, Investir En Afrique : Le Point De Vue Des Entreprises Chinoises Cas Du Mali, **thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion**, école doctorale 481 sciences sociales et humanités, centre de recherche et d'études en gestion, université de Pau et des pays de l'Adour, 05/12/2012.
2. Diaby Fodé Siré, Les Stratégies Des Entreprises Chinoises En Afrique: Quels Objectifs, Quelle Coopération **? thèse pour l'obtention du titre de doctorat sciences économiques,** école doctorale 513 droit et sciences politiques, économiques et de gestion, université de Nice Sophia Antipolis, France, 2014.

d) Conférences

✓ En français :

1. **Union Africaine**,"Impacts des variables budgétaires et de gouvernance sur le développement en Afrique subsaharienne", Novembre 24-26, Disponible en pdf: *https://bit.ly/3rsjXku.*

✓ In English :

2. Eric Mensah Kumeh, "Natural Resource Gouvernance in Africa, Kwame", **Conference Paper**, Nkrumah University of Science and Technology, Ghana**,** April 2017, link pdf: *https://bit.ly/3ccvJJh*
3. Olu ajakaiye, China and Africa: Opportunities and Challenges, **Presentation at the African Union Task Force on Strategic Partnership Between Africa and the Emerging Countries**, South Addis Ababa, Ethiopia 11–13 September 2006, link pdf: *https://bit.ly/3qqLlxS.*

e) Sources et Rapport

✓ En français :

1. Godement Francois Et Autres, "Chine-Etats Unis: Entre Méfiance et Pragmatisme**", documentation française 1996**, lien: *https://bit.ly/38i91hX* , consulte le 29/10/2019.
2. Nicole Viloboux, "la stratégie de sécurité américaine en Afrique", **observatoire de la politique de défense des états unis**, rapport n°9. mai 2017, lien pdf: *https://bit.ly/2O9JEYO*
3. **PNUE**, Une Décennie D'investissement Dans Les Énergies Renouvelables, L'énergie Solaire En Tête, Atteint Les 2 500 Milliards De Dollars, 05/09/2019, **sur Programme des Nations Unies pour l'environnement** (PNUE), lien : *https://bit.ly/36NWy52.*
4. **TRADING ECONOMICS**, "Production De Pétrole Brut - LISTE DES PAYS", lien: *https://bit.ly/30zhycd*, Consulté le 15/05/2019.

✓ In English :

5. **AGENCE ECOFIN**, "Les 15 Sources Dinvestissements Directs Etrangers En Afrique En 2016", 15/05/2017, lien: *https://bit.ly/3bsIIYt*
6. Agoa info, **About AGOA**, Link: *https://bit.ly/3ehzZKd*, visited 13/02/2019.
7. **AGOA Web Resources**, link: *www.Agoa.info*
8. **China Africa Research Initiative**, "DATA: CHINESE WORKERS IN AFRICA 2009-2019", link: *https://bit.ly/2Ouh5oT*
9. **China Africa Research Initiative**, DATA: CHINA-AFRICA TRADE, link, *https://bit.ly/3bqytE3,*visited 05/02/2021, time 16:02.
10. Daniel Slane, "**Report to Congress of the U.S. China Economic and Security Review Commission**" ,Washington ,U.S. Government Printing Office, November 2010**,** link pdf: *https://bit.ly/2MW3CWr.*
11. Direct investment position of the United States in Africa from 2000 to 2017 (in billion U.S. dollars", historical-cost basis, link*: https://bit.ly/*3qs1WBD
12. **Security and Economic Review Commission of the United States and China**, Report to Congress2020, *https://bit.ly/3lRiodX*, visited 29/12/2020, time 17:35.
13. **OPEC**, " Membre Countries", linke: *https://bit.ly/3qvdjJ0,* visited, 24/03/2019, a 11:00
14. Skyler.J.Crammar, "Ethnic Conflict, Second Pass", August 2005, p.2. link: *https://unc.live/3v40Yz1*
15. **STATISTICS TIMES**, link: *https://bit.ly/2OelZGx***,** visited 25/01/2021
16. Tarik Khokhar,Haruna Kashiwase, "The future of the world's population in 4 charts", **WORLD Bank**, 05/08/2015, link: *https://bit.ly/35ZC8VY***,** visited 12/12/2019, time 12:23
17. WORLD ATLAS, **About World**, Link: *https://www.worldatlas.com/*, visited 19/11/2020, a 11:30
18. **WORLD BANK**, "Macro economic Management Weakens While Social Inclusion Policies Improve Slightly in Africa's Poorest Countries",31/07/2019, *https://bit.ly/35LI8ln* ,visited 16/01/2021, a 12:07
19. **WORLD BANK**, "New country classification by income levels: 2018-2019", *https://bit.ly/39dqWad*, visited 25/01/2021, a 11:00.
20. **census.gov**, 2019 : U.S. trade in goods with Africa, *https://bit.ly/2PopElo*,visited 07/05/2020, time 02:06.

f) Autres Références électroniques

✓ En français :

1. Abdelhak Bassou, "Ressources naturelles et réalités géopolitiques de l'Afrique, policy", **Center For The New South,**25/05/2017, *https://bit.ly/3t2ZEKK*, le13/03/2019 a 15 :04
2. Abramova I.O. et other," La rivalité stratégique des principales économies du monde pour les ressources africaines 2006-2008", **Institut d'Afrique**, Académie des sciences de Russie, *https://bit.ly/2PLRgBd* ,consulte le 17/03/2019,a 14:47
3. **Afrique**: "Donald Trump s'inquiéte de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains ",publié le 23/01/2017, *https://bit.ly/3qrZGKK*
4. Clémentine Pawlotsky et Joel TéLéssia Assoko, "États-Unis – Afrique : la loi Agoa prorogée jusqu'en 2025", **journal jeune Afrique**, 01 juillet 2015, *https://bit.ly/3vf1URk* , consulté :le 13/02/2019 a 14:42.
5. David Pilling,"Que cherche la Chine en investissant autant en Afrique ?",**Journal jeune afrique**,13/07/2017, disponible sur le site: *https://bit.ly/3kTsuug*, consulte le 03/11/2019, a 23:45.
6. Dmitry Belyakov," la chine et la route de la soie ", **ChinAfrica**, 03 juillet 2018, *https://bit.ly/38kHVGX*, consulte le 24/02/2019 a 15 :40.
7. François Lafargue,"La Chine une puissance africaine", **journal open Edition,** *https://bit.ly/30omIra*,consulté le 16/03/2019.
8. François Soudan, "Fils de président : dans l'ombre du père", **Jeune Afrique,** 17/01/2014, *https://bit.ly/38gPEWj*, Consulté le 15/11/2017
9. Jeff Hawkins,"Le paradoxe de l'engagement américain en Afrique", 27/09/2018, *https://bit.ly/3v24MRj* , consulte le 28/10/2019, a 11 :30
10. Laurent Delcourt,"La chine en Afrique : Avantages ou Inconvénients pour le développement", avril 2008, *https://bit.ly/3v4HBG4*, Consulté le 28/10/2019, a 11:36.
11. Laurent Delcourt,"La Chine En Afrique : Enjeux Et Perspectives",*https://bit.ly/30nUr4g*, Consulte le 28/10/2019, a 11 :39
12. Leonid Fituni, "La guerre des ressources", disponible sur le site: *https://bit.ly/3cfCJVM,* Consulte le 24/02/2019.
13. Les relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres, 04 décembre 2015, *https://bit.ly/2OyAsNi,* consulté le 23/02/2019.
14. Mikhail Gamandiy Egorov, "En Quoi La Coopération Russo-Algérienne Est-Elle Stratégique?", **sputnik news international,** , 20/01/2018, *https://bit.ly/30AJCMl*, consulté le 22/10/2019, A :15 :14
15. Thomas Abgrall ,"Sommet Chine-Afrique : un partenariat gagnantgagnant", **france24** ,03/09/2018, *https://bit.ly/3kRU77a* , consulté le 28/10/2019, a 11 :57.

✓ In English :

16. Alexander Shabalin ,"How China colonizes small countries with loans", 28/08/2018, *https://bit.ly/2N16hhA,* visited 05/11/2019.

17. Arkady savitsky, "US Military Presence in Africa: All Over Continent and Still Expanding", 30/08/2018, *https://bit.ly/3rw4ikf*, visited 03/04/2019.
18. Brendon J. Cannon, "Is China Undermining Its Own Success in Africa?", 08/02/2019, *https://bit.ly/3cfWUmu*, visited 13/11/2019..
19. Giancarlo Elia Valori, "France and China in Africa", **modern diplomacy**, 08/10/2018, *https://bit.ly/3v1N68q*, visited 06/07/2019.
20. Hisham Abu Bakr Metwally,"Co-operation helping Africa to build a new future", **The Telegraph,** 08/04/2019, *https://bit.ly/3l2EEkH*, visited 25/11/2019.
21. Irene Yuan Sun, Kartik Jayaram,"Dance of the lions and dragons: How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve?", **africanews**, june 2017, link pdf*: https://bit.ly/3qt8aRA*.
22. Juliette Lyons,"Foreign aid is hurting, not helping Sub-Saharan Africa", **journal international**, *https://bit.ly/2MV2mCK*, consulté le 31/10/2019, a 11 :42.
23. Kevin J.kelly, "China's advance in Africa exaggerated by a retreating US", 17/03/2018, at;*https://bit.ly/2ObvR3Y*, visited 01/02/2019
24. Mikhail Watching, "How China furnished Russia in Africa", **bbc news** , 09/03/3018, *https://bbc.in/3uZdWOB*, visited 23/10/2019.
25. Nicholas Trickett, "Sino-Russian Shadow Competition Plays Out in Egypt", **thediplomat**, 11/08/2017, *https://bit.ly/2OfWxAq*, visited 23/10/2019 a 14/38.
26. Norimitsu Onishi, "China Pledges $60 Billion to Aid Africa's Development, **the new york times**",04/12/2015, *https://nyti.ms/30pL7wK*, visited 29/11/2019
27. Philippa Garson, "Understanding organized crime in Africa", **The New Humanitarian,** *https://bit.ly/3qrkuC3*, visited 09/10/2019.
28. Richard Joseph, "The American Presidency and Democracy Promotion in Africa, Thursday", 23/08/2012, *https://brook.gs/3c4GpJW*, visited 15/06/2018, time 22:27.
29. Roberto Carlos Ventura,"Understanding Why Providing Foreign Aid Helps The U.S" , *https://bit.ly/38lgkp4* , visited 31/10/2019, a 11 :40.
30. Stephen Blank," Opinion: Russia returns to Africa, Geopolitical Intelligence Services",17/08/2018, *https://bit.ly/30tXR5b*, visited 24/10/2019.
31. What is china's game in Africa, article link: *https://bit.ly/3v4vkkX*, visited 29/01/2019,23 :11
32. **Asharq Al-Awsat**," Foreign direct investment in Africa inflates with reforms", 27/10/2019, *https://bit.ly/3pzDezF*, visited 31/01/2020, a 11:30
33. **Arab Center For Research And Policy Studies**, "France's Recent Military Intervention in Mali",17/02/2013, *https://bit.ly/36qaG42*, visited 30/20/2020
34. Laila Al-Thabti, "Central Africa .. Will the eighth peace agreement end 6 years of war",19/02/2018 , https://bit.ly/2Yl95rG.
35. Christopher Giles, "Sudan Coup: Are Military Takeovers On The Rise In Africa?", 11/04/2019, *https://bbc.in/3sYwZ9H*, visited 11/01/2021, time 14:34.

36. Annex 2b. "Coups d'Etat in Africa, 1946-2004", link Pdf, *https://bit.ly/3nu9lit*, visites 11/01/2021, time 21:04.

37. Yomi Kazeem,"What is a coup? These 40 African countries could help explain", 16/11/2017 , *https://bit.ly/35uimBK*

38. Anup Shah, "The USA and Human Rights", 21/08/2002, *https://bit.ly/3c7sKC2*, visited 08/02/2019, time 17:38.

39. James McBride,"How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", 01/10/2018, *https://on.cfr.org/2PNwi57*,visited 31/10/2019, time 11 :23.

40. Military coups in Africa. Dossier ,15/11/2017 , *https://tass.ru/info/4731722*, visited 13/01/2021, time 10:16.

41. Mehari Taddele Maru, "A new cold war in Africa",01/06/2019, *https://bit.ly/3bpDix3*, visited 18/09/2019 time 14:53.

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

❖ فهرس الأشكال:

الرقم	نوع الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	منحنى بياني	توقعات الأمم المتحدة الإقليمية لتطور عدد السكان خلال الفترة (2100-2015)	32
(02)	انفو جرافيك	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)إلى إفريقيا ما بين 2011-2015	55
(03)	مخطط	الأبعاد الاستراتيجية للتوجهات الأمريكية	74
(04)	مخطط	تغير الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	79
(05)	أعمدة بيانية	حجم التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 2002 إلى 2019.	94
06)	أعمدة بيانية	حجم التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا من 2008 إلى 2019	101
(07)	أعمدة بيانية	الدول العشر الأكثر استهلاكا للنفط سنة 2018	110
(08)	أنفو جرافيك	أكبر الدول المنتجة والمستوردة للنفط سنة 2018	113
(09)	منحنى بياني	المسار التصاعدي للاستهلاك الصيني للبترول	114
(10)	مخطط	أبعاد توظيف الاستراتيجية الأمريكية في القارة الافريقية	125
(11)	أنفو جرافيك	موقع دولة جيبوتي في القارة الإفريقية وأبرز القواعد العسكرية فيها	136
(12)	دائرة بيانية	نتائج استبيان بخصوص تعزيز اللغة الإنجليزية في الجامعات الجزائرية	147
(13)	دائرة بيانات	حجم صادرات الأسلحة الروسية تجاه قارات العالم	162
(14)	اعمدة بيانية	حجم المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة وروسيا مع القارة الإفريقية لسنة 2019	165
(15)	أعمدة بيانية	عدد العمالة الصينية المتواجدة في إفريقيا من 2009-2019	176

❖ فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	المدة الزمنية لفترة حكم بعض الرؤساء الأفارقة	20
(02)	أنماط انتقال السلطة السياسية في إفريقيا من (1952-إلى-2019)	21
(03)	عدد دول القارة الإفريقية مقارنة بباقي قارات العالم (2020)	29
(04)	تصنيف دول العالم على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 2018-2019.	34-33

(05)	أبرز الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية ما بين 1962 إلى غاية 2019	38-37
(06)	أعضاء مجلس الأمن الحاليين وتاريخ انضمام كل بلد	82
(07)	ترتيب الخمس دول الأوائل من حيث قيمة الاستثمار في إفريقيا لسنة 2016	97
(08)	نسبة احتياطات النفط المؤكدة بالعالم حسب القارات والمناطق لعام 2008	107
(09)	عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في القارة الإفريقية	149
(10)	أهم مموني الجزائر سنة 2019 حسب المخرجات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك الجزائرية.	151
(11)	البلدان العشر التي تحصل على النصيب الأكبر من المساعدات الأمريكية من بينها 5 دول إفريقية	168

❖ فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	صفحة الخريطة
(01)	مناطق انتشار فيروس نقص المناعة في قارة إفريقيا	40
(02)	أماكن تواجد الثروات الطبيعية في القارة الإفريقية	91
(03)	الدول الافريقية المستفيدة من اتفاقية اغوا "AGOA"	102
(04)	أهم الدول "المنتجة" والمستهلكة" للنفط	108
(05)	تمركز الشركات النفطية الصينية في القارة الإفريقية	115
(06)	مناطق الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا	126
(07)	التواجد العسكري الصيني في إفريقيا	134
(08)	المشروعات والاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية	183
(09)	مناطق النفوذ الإيراني والكيان الصهيوني في إفريقيا	201
(10)	مناطق الاستثمار الخليجي في القارة الإفريقية	203

فهرس الموضوعات

فـهـرس الـمـوضـوعـات

البسملة.....أ

الإهداء.....ب

شكر وعرفان.....ت

قائمة الاختصارات المعتمدة في الدراسة.....ث

مقدمة.....1

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على القارة الإفريقية.....15

المبحث الأول: المتغيرات الدولية الجديدة في القارة الإفريقية.....17

المطلب الأول: المتغيرات السياسية والاقتصادية الجديدة في إفريقيا.....17

الفرع الأول: المتغيرات السياسية الجديدة في إفريقيا.....18

الفرع الثاني: المتغيرات الاقتصادية الجديدة في إفريقيا.....23

المطلب الثاني: المتغيرات الثقافية والاجتماعية الجديدة في إفريقيا.....26

الفرع الأول: المتغيرات الثقافية الجديدة في إفريقيا.....27

الفرع الثاني: المتغيرات الاجتماعية الجديدة في إفريقيا.....30

المطلب الثالث: المتغيرات الأمنية والعسكرية الجديدة في إفريقيا:.....34

الفرع الأول: المهددات الأمنية والعسكرية التقليدية في إفريقيا.....35

الفرع الثاني: المهددات الأمنية والعسكرية الجديدة في إفريقيا.....41

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الدولية الجديدة على القارة الإفريقية:.....45

المطلب الأول: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على القارة الإفريقية:.....45

الفرع الأول: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على الوضع الداخلي للدول الافريقية.....46

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الجيوسياسية الجديدة على الدور السياسي للدول الافريقية.....50

المطلب الثاني: انعكاسات المتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة على القارة الإفريقية.....52

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية للمتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية:.....53

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للمتغيرات الجيو اقتصادية الجديدة على القارة الإفريقية:.....56

المطلب الثالث: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على القارة الإفريقية.....59

الفرع الأول: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على أنظمة الحكم في القارة الإفريقية.....60

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الجيو استراتيجية الجديدة على الوضع الأمني للدول الإفريقية.....62

الفصل الثاني: واقع التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة.....68

المبحث الأول: محددات التوجهات الأمريكية الصينية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة:.....70

المطلب الأول: طبيعة التوجهات الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة 70
الفرع الأول: دوافع التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 72
الفرع الثاني: مرتكزات التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 75
المطلب الثاني: طبيعة التوجهات الصينية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: 81
الفرع الأول: أبعاد التوجهات الصينية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 82
الفرع الثاني: مرتكزات التوجهات الصينية تجاه القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 86
المبحث الثاني: مجالات التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: 91
المطلب الأول: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في مجال التجارة والاستثمار 92
الفرع الأول: مظاهر التنافس الصيني في مجال التجارة والاستثمار 92
الفرع الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي في مجال التجارة والاستثمار: 100
المطلب الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني على الموارد الطبيعية الإفريقية: 105
الفرع الأول: دواعي الاهتمام الأمريكي الصيني بالثروات الطبيعية الإفريقية: 106
الفرع الثاني: ملامح التنافس الأمريكي الصيني على الثروات الطبيعية الإفريقية: 116
المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على المستوى الاستراتيجي العسكري: 121
الفرع الأول: مظاهر التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة: 121
الفرع الثاني: بؤر التوتر الاستراتيجي بين الولايات الأمريكية والصين في إفريقيا: 135
الفصل الثالث: تداعيات وآفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة 139
المبحث الأول: التداعيات الإقليمية والدولية للتنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا 141
المطلب الأول: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في ظل المتغيرات الجديدة: 141
الفرع الأول: التداعيات السياسية والثقافية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا: 142
الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية للتنافس الأمريكي الصيني على الدور الفرنسي في إفريقيا: 150
المطلب الثاني: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدور الروسي في ظل المتغيرات الجديدة: 154
الفرع الأول: تداعيات التنافس الأمريكي على الدور الروسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة: 155
الفرع الثاني: تداعيات التنافس الصيني على الدور الروسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة: 160
المطلب الثالث: تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 165
الفرع الأول: تداعيات التنافس الأمريكي على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 166
الفرع الثاني: تداعيات التنافس الصيني على الدول الإفريقية في ظل المتغيرات الجديدة: 171
المبحث الثاني: آفاق التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: 179
المطلب الأول: آفاق وتحديات الدور الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: 179
الفرع الأول: آفاق الدور الصيني في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة 182
الفرع الثاني: تحديات الدور الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: 186
المطلب الثاني: آفاق وتحديات الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الجديدة: 188

الفرع الأول: آفاق الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:.....189
الفرع الثاني: تحديات الدور الأمريكي في القارة الإفريقية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة:.....194
المطلب الثالث: آفاق التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية في ظل بروز منافسين جدد 195
الفرع الأول: المنافسين الجدد الأكثر تأثيرا على الدور الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية.....196
الفرع الثاني: المنافسين الجدد الأقل تأثير على التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية 199
الخاتمة.....205
الملاحق.....209
قائمة المصادر والمراجع.....214
فهرس الأشكال والجداول والخرائط.....237
فهرس الموضوعات.....240

تم بعون الله وفضله...

M_moha@hotmail.fr